

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية



التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954 - 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة نظام ل.م.د.

تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية

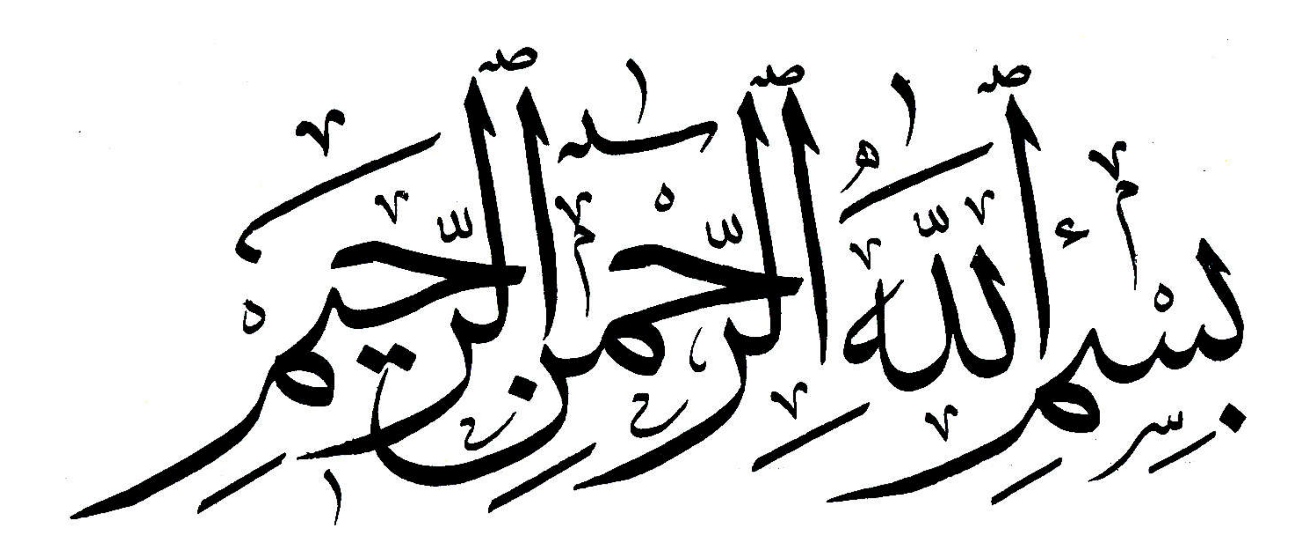
إعداد الطالب:
علي عيادة

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد مجاود

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد بوشنافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
محمد مجاود	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
بوغفالة ودان	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
سعد طاعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
نور الدين عسال	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
بشير سحولي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/ 2017- 2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام إنجاز هذا البحث.

إلى كل من أضاء شمعة لإنارة خطوات دربي

وتذليل كل العوائق التي اعترضت سبيلي.

إلى الأستاذ الدكتور "محمد مجاود" الذي كان نعم المشرف على هذه الأطروحة موجها وناصحا.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا بصدر رحب قراءة ومناقشة وتصويب هذه الرسالة.

إلى أساتذة فريق تكوين دفعتنا بجامعة سيدي بلعباس كل بإسمه: كريم ولد النبية، محمد بوشنافي،....

إلى أساتذتي بجامعة العربي التبسي تبسة وأخص بالذكر: صالح حيمر، مما عيساوي عبد الوهاب شلالي، بوبكر حفظ الله، فرادي ذوادي.

إلى أساتذتي: جمال العيفة، عبد الوهاب العمري، يوسف مناصرية، أحمد بلعجال.

الإهداء

إلى روح إبن أخي "**محمد علي**" الذي فارقنا ولم يتجاوز **17** ربيعا.

إلى أمي التي لم تلدني "**عارم حفظ الله**"(زعرة) طيب الله ثراها في رمسها.

إلى الوالدين الكريمين أبي "**محمد بن علي**" وأمي "**فاطمة علي**".

إلى زوجتي الطالبة:"**حورية طعبة**" التي هي الآن سائرة على درب النجاح.

إلى فلذات أكبادي "**آية**" "**أحمد إبراهيم**" "**رؤية**" "**شذى**" "**محمد إيهاب**" "**رتاج**"

"**جنة الرحمان**" وإلى المشاغبة "**مياسين**".

إلى أخي "**السعيد**".

إلى الصديقين: الدكتور"**محمد رفاس**" والدكتور"**محمد بوراس**".

إلى السيد "**كمال فرية**" مدير متحف المجاهد بسطيف.

إلى الزملاء: **نبيل جابري، سليم بعلوج، ابتسام لوصيف**.

إلى ابن أختي "**ناجي عيادة**" والحاج "**عيسى عيادة**"

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذه الرسالة أهدي

هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات

- ج:	جزء	- تحر:	تحرير	- د س:	دون سنة نشر
- ط:	طبعة	- مج:	مجلد	- د د ن:	دون دار نشر
- تر:	ترجمة	- ج:	جزء	- م:	ميلادي
- تع:	تعريب	- ص:	صفحة	- ه:	هجري
- تق:	تقديم	- تح:	تحقيق	- ع:	العدد
- مر:	مراجعة				

-ed:	edition	-op . cit:	Opus Cite	-N° :	Numéro
-p :	Page	-T :	Tome	- trad:	Traduction

المختصرات	باللغة العربية	باللغة الأجنبية
M.T.L.D	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
A.N.O.M	الأرشيف الوطني ما وراء البحار	Archives nationales d'outre-mer
S.A.S	الفرق الإدارية الخاصة	Sections administratives spécialisés
H.L.L	الخارجون عن القانون	Hors la loi
F.M.A	فرنسيو الجزائر المسلمين	Français musulman d'Algérie
M.N.A	الحركة الوطنية الجزائرية	Mouvement national Algérien
P.P.A	حزب الشعب الجزائر	Parti du peuple Algérien
P.C.F	الحزب الشيوعي الفرنسي	Parti communiste Français
D.R.M	مديرية الاستخبارات العسكرية	Direction des renseignements militaires
D.O.P	جهاز التدخل من أجل الوقاية	Dispositifs opérationnels de protection
C.C.I	مركز التنسيق بين الأسلحة	Centre de coordination inter-armée
C.T.T	مراكز الفرز والعبور	Centre de tri et de transit
D.S.T	مديرية حماية الإقليم	direction de la Surveillance du territoire

Centre de détention provisoire	مراكز التوقيف المؤقت	C.D.P
Groupes mobiles de police rurale	الفرق المتحركة للبوليس الريفي	G.M.P.R
Groupes mobiles de sécurité	فرق الأمن المتنقلة	G.M.S
Dispositif de protection urbaine	جهاز الحماية العمرانية	D.P.U
Centre de renseignements et d'action	مركز المعلومات والتأثير	C.R.A
Police des renseignements généraux	شرطة الاستعلامات العامة	P.R.G
Police judiciaire	الشرطة القضائية	P.J
Les Compagnies régional de sécurité	الفرق الجهوية للأمن	C.R.S
Direction des renseignements militaires	مديرية الاستخبارات العسكرية	D.R.M



مقدمة

مارست السلطات الفرنسية حرب إبادة منظمة ضد الشعب الجزائري تجلت مظاهرها في القتل الجماعي والفردي والتهجير إلى أعالي الجبال وأقاصي الصحاري والحرق والاستيلاء على الممتلكات العقارية والمنقولة وتخريبها، إذ يعتبر كل جزائري مشبوها في نظر السلطات الفرنسية وإدارتها ولا بد من أن يعتقل أو يعذب أو يسجن، لذلك فعَّلت سياسة التعذيب والاعتقال والسجن، وسَنَّت القوانين المجحفة الاستثنائية، ونفذت العديد من السياسات التعسفية ضاربة بالقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية عرض الحائط، وسلطت العديد من أنواع وأشكال التعذيب على الموقوفين الجزائريين والمساندين للثورة الجزائرية تحت إدارة كبار ضباط الجيش الفرنسي والبوليس وغلاة المعمرين والمنظمات الإرهابية الفرنسية.

حيث قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية العسكرية والمدنية خلال فترة الاحتلال عامة والثورة التحريرية خاصة بتنفيذ مخططات إجرامية متنوعة لإبادة الجزائريين، فعمدت إلى استخدام كل الوسائل الممكنة سواء المشروعة أو المحظورة والإمكانيات المتوفرة لديها ضد كل الجزائريين ولم تستثن في سياستها القمعية والعقابية أحدا، بل شملت من دون تمييز الأسرى من جيش التحرير الوطني والمدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ قصد القضاء على الوجود البشري الجزائري بصفة نهائية، وبهدف تجسيد تلك المخططات ارتكبت فرنسا المجازر الجماعية، والتقتيل العشوائي المقصود أو الفردي والجماعي، ولأجل ذلك استعانت القوات الفرنسية بعدة وسائل وقوانين عقابية تتعارض مع القوانين الدولية وحتى الفرنسية نفسها، أطلقت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية اسم القوانين الخاصة.

وكانت سياسة القمع والإبادة الجماعية والتعذيب والسجن والاعتقال ضد الجزائريين مدروسة ومخططا لها من قِبل الإدارة الفرنسية المحتلة، كونها سبقت الثورة التحريرية بل واكبت عملية الاحتلال والاستيلاء على العاصمة بتاريخ 05 جويلية 1830 م، واستمر ذلك إلى غاية نيل الاستقلال الوطني بتاريخ 05 جويلية 1962 م، بل استمرت الآلام الجسدية والنفسية إلى ما بعد الاستقلال.

ويعتبر التعذيب من أعتق الوسائل التي مورست ضد الإنسان سواء عند الجزاء أو الاستجواب والاستنطاق قصد الحصول على جملة من المعلومات، ولقد مورس بقوة خلال ق 20 م وبالأخص خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية من طرف النازيين، ولا زال مستعملا إلى الآن من طرف القوى المهيمنة، واعتبر وسيلة هامة لمجابهة العدو وإفشاله وتحقيق الانتصار عليه، كما صار عملية احترافية تمارسها سلطات الدول المستعمرة ضد أفراد الدول المحتلة.

كذلك بنيت السجون وأقيمت المعتقلات والمحتشدات لتستوعب أكبر عدد ممكن من الموقوفين الجزائريين بمجرد الاشتباه في أمرهم، الأغلبية الساحقة منهم لا ذنب لها سوى أنها تحمل صفة جزائري عربي مسلم، ليزج بهم داخلها على اختلاف أعمارهم، لا فرق بين الصغير والكبير، ولا بين الذكر والأنثى.

وعند انطلاق الثورة التحريرية ليلة 01 نوفمبر 1954 م لإخراج المحتل الفرنسي من الأراضي الجزائرية وتحريرها، التف الشعب الجزائري حولها وارتبط مصيره بها، وخشية نجاحها جندت إدارة الاحتلال كل ما تملك لأجل القضاء عليها، وقامت بمجموعة من الإجراءات لخنقها، كما عددت من وسائل الإبادة لأجل إخضاع هذا الشعب وإفشال هذه الثورة، لذا كان التعذيب من بين هذه الوسائل الخطيرة كونه يستهدف الشخص المعذب ويجرده من كل صفاته الإنسانية وينزل به إلى درجة الحيوان لغرض إخضاعه وإجباره على الخيانة أو الاعتراف لتأتي مرحلة ثانية يودع خلالها المعذب إما السجون إذا كانت تستوعب ذلك أو المعتقلات التي انتشرت كخلايا السرطان تلتهم الوافدين إليها من جميع نواحي الوطن، ليجرد خلالها الجزائري من كل الحقوق التي أقرتها الهيئات والمواثيق الدولية.

أهمية الموضوع:

انطلاقا من استعمال تلك الوسائل تناولنا موضوع "**التعذيب والمعتقلات والسجون في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954–1962**"ويعتبر ذا أهمية بالغة، بحيث يصور العذاب الذي عاشه الجزائريون المعتقلون خلال مدة حجزهم واستجوابهم أو اعتقالهم وسجنهم وما يتعرضون له من أساليب التعذيب شمل أجسادهم وأنفسهم وكرامتهم، إضافة إلى وجود فئة

كبيرة تعرضت لهذه العملية لازالت على قيد الحياة تروي بمرارة هذه المآسي والمحن، يضاف إلى كل ذلك حركة الاعترافات العديدة من طرف جنرالات فرنسا وعسكرييها وكنيستها الكاثوليكية حول عمليات التعذيب المتعددة من خلال مجموعة من الإصدارات.

كما أن دراسات الجزائريين حول ممارسات التعذيب قليلة نوعا ما، إذ مازالت أعمال التعذيب في حاجة ماسة للدراسة، مع وجود أكبر عدد ممكن من الشهادات الصادرة من أفواه الذين تعرضوا للعنف الجسدي خلال الثورة التحريرية، خاصة وأن الكثير لحد الساعة من الذين عذبوا أو تعرضوا للعنف في السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب الشهيرة ما زالوا على قيد الحياة، فالواجب كل الواجب تسجيل شهاداتهم لتكون مادة خام تسمح لنا بتناول هذا الموضوع لتبقى الذاكرة حية شاهدة على تضحياتهم وإدانة صريحة للوجود الاستعماري.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب الموضوعية والذاتية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر:

- حداثة هذا الموضوع في مجال الدراسات التاريخية الجزائرية وخاصة في هذه المنطقة من الوطن واقتصارها على بعض الأماكن فقط.

- تعدد فظائع التعذيب وأساليبه من أحد الأسباب التي دفعت بنا إلى دراسة هذا الموضوع، خاصة وأن هذه الصور لا تزال راسخة في ذاكرة الشعب الجزائري وتناقلتها الأجيال.

- محاولة الإحاطة والتعرف على أهم مراكز التعذيب للمحافظة على ما تبقى منها ومؤسساته خلال فترة الثورة التحريرية والتأثيرات الناجمة عن ذلك.

- تسليط الضوء على طرق وكيفيات التعذيب التي انتهجتها السلطات الفرنسية داخل المراكز المتعددة.

- ظهور بعض الاعترافات والشهادات الفرنسية التي تدين القوات الفرنسية بارتكاب معظم الجرائم التي حدثت أثناء الثورة التحريرية.

- إبراز الوجه الوحشي الذي طالما أخفاه الفرنسيون وراء مبادئهم والذين أدعوا التحضر والإنسانية في ممارساتهم على امتداد الثورة التحريرية.

– إلقـاء الضـوء على جـزء يسير مـن فظـائع الاحـتلال وهمجيته وإثبـات تـورط السـلطات الفرنسية الرسمية في عمليات التعذيب.

– وجـود جانـب ميـداني حفـزني كـي أختـار هـذا الموضـوع وأن آخـذ المعلومـات مـن مصادرها.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع تمحورت إشكالية بحثنا حول طبيعة سياسة التعذيب التي طبقتها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر وأهدافها ووسائلها والأماكن التي مورست بها والأجهزة التي قامت بذلك، إضافة إلى دور السجون والمعتقلات في إضفاء هذه الممارسة على عمليات التعذيب، وعليه قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

هل أن غياب مواصفات الثورة عن القادة الفرنسيين وعجزهم عن إخمادها، دفع بهم الالتجاء إلى ممارسة سياسة التعذيب ضد كل الجزائريين من مدنيين وعسكريين وإبعادهم، عن طريق الزج بهم في المعتقلات والسجون، وذلك لتحديد كيفيات ووسائل المواجهة والتصدي لمخططات الثورة التحريرية في الشرق الجزائري، أم أن هناك أضغانا أخرى جعلتهم يُقْدمون على ارتكاب كل ما فعلوه ضد الجزائريين.

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

– هل أن حجم الضغط الذي أحدثته الأعمال الثورية هو الذي أدى إلى تعدد أشكال التعذيب الممارس ضد الجزائريين؟

– هل التعذيب ممارسة عرضية أم سياسة مقصودة، وهل أن اختيار أماكنه وأشخاصه كان عفويا أم مدروسا؟

– كيف واجهت مؤسسات الثورة هذه السياسة وهل كانت كافية لردعه أو الانقاص منه على أقل تقدير؟

– إلى أي مدى كانت المواقف المسجلة المستهجنة لسياسة التعذيب مقنعة للرأي العام الدولي والفرنسي إذا ما قورنت بالمواقف المؤيدة حول تطبيق هذه السياسة؟

– ما ذا أضافت الشهادات التي تم الإدلاء بها ممن مارسوا أو كانوا شهودا على هذه الجريمة؟

– كيف عبرت الصحافة وواكبت هذه السياسة الوحشية وهل غيرت من الوضع؟

– ما هو مصير المعتقلين والمعذبين وكيف تأقلموا مع حياة السجون والمعتقلات، وما مدى قيمة الخدمات المقدمة لهم؟

خطة البحث:

وللإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على خطة مكونة من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة إضافة إلى مجموعة من الملاحق.

حيث تعرفنا في الفصل التمهيدي على جغرافية منطقة الشرق الجزائري وواقع الثورة بها من خلال التنظيم العسكري غداة انطلاق الثورة التحريرية بمناطقها الثلاث: الأوراس، الشمال القسنطيني والقبائل، إضافة إلى ردود الفعل الفرنسية على ذلك المتمثلة في الإجراءات العسكرية الفرنسية في الشرق الجزائري، والإمدادات والعمليات العسكرية والتشريعات الفرنسية الاستثنائية، يضاف إلى ذلك الحرب النفسية وحصار الثورة بالأسلاك الشائكة المكهربة وإقامة المحتشدات وتطبيق سياسة الحصار الغذائي والتجويع.

أما في الفصل الأول الذي اخترنا أن يكون موسوما بـ"**دوافع وأشكال التعذيب**"، فقد تطرقنا فيه إلى الدواعي والأسباب التي دفعت بالسلطات الفرنسية الاستعمارية إلى اعتماد هذه الوسيلة في مجابهة الثورة التحريرية، والتي تراوحت بين البحث عن المعلومة تارة والانتقام من العمليات الناجحة لعناصر جيش التحرير الوطني، وخلق جو من الرعب في نفوس الجزائريين والإبقاء عليه بصفة دائمة.

وتعرضنا فيه أيضا إلى أصناف العذاب الذي تعرض لها الجزائريون أثناء تعذيبهم حيث يصعب تحديدها جميعا نظرا لتنوعها وكثرتها، وكثرة الوسائل المستعملة في ذلك حيث فاقت مئتي وسيلة وأداة، وكذلك التعرف على الأجهزة الفرنسية المختلفة التي مارست التعذيب من أجهزة أمن الدولة، إلى جانب بعض المنظمات السرية وغير الشرعية، كما ظهرت أجهزة سرية

متخصصة في التعذيب تزامنا مع اشتداد الثورة من جهة وتطورات الأجهزة الفرنسية من جهة ثانية وذلك بعد إعادة هيكلة الهيئات المختصة في المعلومات، حيث مارست التعذيب في مقرات مختلفة بمنطقة الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة)، يطلق عليها مراكز التعذيب وهي مقرات البوليس القضائي وبوليس الاستخبارات العامة والتي تنتشر في كل المدن الكبرى، ومقرات الجندرمة (الدرك) ومقرات الوحدات العسكرية ومقرات جهاز التدخل من أجل الوقاية(DOP)، ومراكز الوحدات العسكرية الجزائرية (الحركى)، وأخيرا مراكز التعذيب الخاصة المسيرة من طرف الكولون التي يصعب تحديدها لأنها لم تكن تحت إشراف السلطات العسكرية أو الإدارية.

وفي الفصل الثاني الذي أعطيناه عنوانا تمثل في"**مواقف وشهادات حول سياسة التعذيب الفرنسية في الجزائر**"، حيث تناولنا فيه المواقف الرسمية الفرنسية من حكام ومسؤولين وعدالة وعسكريين فرنسيين بين مؤيد ومعارض، يضاف إلى ذلك السياسيون والمثقفون والمفكرون والأدباء والفلاسفة ورجال الكنيسة الكاثوليكية، وكذلك الصحف ودور النشر الفرنسية.

كما أشرنا فيه إلى مواقف قيادة الثورة وأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة ودور جريدة المجاهد التي خاضت في التفاصيل حول وسائل التعذيب وكيفياته، وتعيين أماكنه المخصصة، وكذلك ما فعله اتحاد الطلبة، وبعثات وزيارات لجان الصليب الأحمر الدولي إلى المحتشدات والسجون، ولوائح جامعة الدول العربية.

أما الفصل الثالث فكان موسوما بـ"**واقع السجون والمعتقلات في الشرق الجزائري**" وتناولنا فيه عديد المفاهيم الخاصة بموضوع البحث، فعن المعتقلات ولما اشتدت الثورة فتحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية العديد منها، لجمع كل الوطنيين والوطنيات المتعاطفين مع الثورة، وذلك لإضعافها والتقليل من سمعتها وتوسعها، كما تطرقنا فيه إلى المعتقلين داخل المعتقلات والسجون وظروف معيشتهم ونشاطهم.

منهج الدراسة:

كغيره من المواضيع التاريخية استعملنا في معالجته المنهج التاريخي الذي يقوم على تفسير الحوادث التاريخية، والمنهج الوصفي الذي من خلاله عرضنا مادة علمية عن موضوع الدراسة من أجل الكشف عن الحقائق والحصول على النتائج، حيث قدمنا صورا عن سياسة التعذيب وأبرزنا آثار هذه الوسيلة.

واستعملنا المنهج المقارن من خلال بعض المقارنات بين مختلف مناطق الوطن وذلك باتباع منهج الاحصاء باستغلال بعض الجداول الاحصائية والرسومات البيانية.

كما استعنا بالدراسة الميدانية التي مكنتنا من الاطلاع مباشرة على الحقائق التاريخية من خلال شهادات حية نقلناها من أصحاب الشأن الذين تعرضوا لعملية التعذيب والاعتقال والسجن.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث زمنيا في الفترة الممتدة من انطلاق الثورة إلى غاية الاستقلال "1954- 1962 م"وهي الفترة التي تبدأ بانطلاق الثورة التحريرية وتنتهي بإعلان الاستقلال وهي غنية بالأحداث التاريخية الهامة الخاصة بالجرائم الفرنسية المرتكبة في الجزائر، إذ برز فيها التعذيب كسياسة منتهجة من طرف سلطات الاحتلال، حيث مورس بشكل واسع على كل فئات الشعب الجزائري، مقابل الاهتمام بفضح هذه الممارسات من خلال الصحف والجرائد واللجان النشطة والشخصيات المناوئة للتعذيب، أما من حيث المكان فشمل تراب منطقة الشرق الجزائري التي يطلق عليها الفرنسيون عمالة قسنطينة، التي شملت الولايات التاريخية الثلاث التي عانى سكانها من ويلات التعذيب والسجن والاعتقال كونها مناطق انطلاق الثورة التحريرية، واقتصرت على دراسة ميدانية لبعض الأماكن فقط نظرا لشساعة المنطقة.

قراءة في المصادر والمراجع:

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع يمكن تصنيفها كما يلي:

01- أرشيف ما وراء البحار: "إكس أون بروفانس" و"سان فانسان"، أرشيف "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، الأرشيف القومي التونسي، أرشيف سجن القصر بسطيف الذي قدم لنا من طرف مدير متحف المجاهد لولاية سطيف.

02- شهادات حية لبعض المجاهدين وهي بمثابة مصادر لمن تعرضوا لعمليات التعذيب والاعتقال والسجن والإهانة.

03- بعض المذكرات الشخصية التي تناول أصحابها في ثناياها كيفية التعرض للتعذيب، أو كيفية التعذيب كـ"شهادتي حول التعذيب" للجنرال "بول أوساريس".

04- كتابات جزائرية خاضت في هذا الموضوع على غرار كتاب "الجلادون" لصاحبه بوعلام نجادي وكتاب "ذكريات المعتقلين" للمجاهد المرحوم محمد الطاهر عزوي.

05- زيارة ميدانية لمعتقل قصر الطير حيث وقفت فيها على حقيقة هذا المعتقل.

06- جريدة المجاهد التي طالما أماطت اللثام عند عمليات التعذيب والقتل والإبادة من خلال بعض المقالات حول التعذيب، أو نشر كتب على صفحاتها كـ" الجرح المتعفن" أو نشر بعض الملفات كـ"ملف جون مولر".

07- بعض الكتابات الفرنسية والشهادات الحية لـ"هنري علاق" المعنون بالمساءلة و"رافائيلا برانش" الذي يحمل عنوان" التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية".

صعوبات البحث:

كغيره من البحوث العلمية تعرضت خلال انجازه لمجموعة من الصعوبات غير أنها زادتني إصرارا على إكمال البحث وتقديمه، ويمكن ذكر منها ما يلي:

- عدم وجود المادة العلمية وخاصة في الأرشيف داخل الوطن كون أرشيف هذه المادة من الأسرار التي حملت إلى فرنسا غداة الاستقلال.

- صعوبة البحث في الأرشيف المتاح.

- حساسية الموضوع وطبيعة الفرد الجزائري جعل الكثير منهم لا يبوحون بالحقائق لأنها مخجلة بنظرهم وبالتالي التكتم على المعلومة"الشهادة"، وبقاء فئة قليلة ممن تعرضوا للتعذيب وكبر سنهم جعلهم ينسون العديد من الأحداث المهمة نظرا للمدة الطويلة التي تقدر بأكثر من نصف قرن.

- أمية من حاورناهم جعل من ذلك الحصول على المعلومة بصعوبة، وعدم التفريق بين العسكريين والجندرمة والفئات المذكورة الأخرى التي قامت بعمليات التعذيب والاستنطاق والاعتقال، وكذلك النمطية التي وجدتها تقريبا لدى كل المستجوبين.

- تغيير ملامح الأماكن المخصصة للتعذيب وتحويلها إلى مؤسسات عسكرية يمنع بداخلها التصوير نظرا للظروف الأمنية، مثل: مقر لاصاص ببئر العاتر الذي تحول إلى مقر للمجموعة الثامنة لحرس الحدود (استقبال ممتاز من طرف قائد الوحدة وقت الزيارة واعتذر عن عدم تقديم يد العون نظرا لحساسية المكان)، والمكتب الثاني الذي صار سكنات لرجال الدرك وسجن مدينة الكويف الذي تم تهديمه وتشييد مكانه مجموعة من العمارات، أو منازل للمواطنين مثل مقر لاصاص بنقرين وما أجري عليه من تعديلات.

- اندثار المعتقلات كليا ماعدا معتقل قصر الطير كونها كانت مشكلة من مجموعة من الخيم ومحاطة بأسلاك شائكة، وبمجرد الإعلان عن الاستقلال وتسريح المعتقلين تم الاستغناء عن المخيمات.

- محدودية ثقافة المعنيين بالإدلاء بالشهادة، وتحفظ العنصر النسوي وقلته.

- عدم السماح لي بالدخول إلى السجون بدواعي أمنية طبعا.

في الأخير يمكن القول أن موضوع التعذيب والمعتقلات والسجون في الشرق الجزائري خلال الثورة التحريرية يضع الباحث فيه أمام ضغط نفسي رهيب نظرا لبشاعة صور التعذيب وطرقه المقرفة وآثاره المستمرة.

فصل تمهيدي: انطلاق الثورة في الشرق الجزائري ورد فعل الاستعمار الفرنسي

أولا: جغرافية الشرق الجزائري.

ثانيا: التنظيم العسكري بالشرق الجزائري غداة انطلاق الثورة التحريرية.

ثالثا: الإجراءات العسكرية الفرنسية في الشرق الجزائري.

رابعا: الحرب النفسية.

خامسا: الأسلاك الشائكة المكهربة.

سادسا: المحتشدات.

سابعا: سياسة الحصار الغذائي والتجويع.

كان اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 م تتويجا لسنوات طويلة من معاناة كبيرة للجزائريين من الإبادة، القمع، القهر والتهميش، كما عبرت عن تجربة كفاح تحرري مسلح جديدة استفاد منها الجزائريون لا محالة بتجاوز النقائص والثغرات التي كانت سببا في عدم نجاح مختلف المقاومات المسلحة الرسمية وغير الرسمية (الشعبية) منذ معركة سطاوالي في تحقيق الاستقلال التام للجزائر، والتي سبقت العمل السياسي أوائل القرن العشرين[1] (يؤكد بعض المؤرخين أن العمل السياسي كان موازيا للمقاومة العسكرية الرسمية والشعبية من خلال ما قام به حمدان بن عثمان خوجة[2] وغيره عن طريق كتابة العرائض والرسائل وإرسال الوفود) ووصول هذا الأخير إلى طريق مسدود وعدم تحقيق الأهداف المرسومة المتمثلة في الحصول على الاستقلال بالوسائل السلمية والقانونية[3].

ولقد كانت جبال الجزائر المنيعة كالأوراس وجرجرة وبني صالح لقصور وعمور وغيرها ومدنها وقراها ودواويرها الحصن الحصين لهذه الثورة الكبرى، يضاف إلى ذلك التفاف سكان الأرياف والمدن حولها منذ الوهلة الأولى من خلال التعبئة الشعبية واحتضانها، وتمويلها بسلاح الصيد المتوفر لديهم وتموينها بالأموال والرجال واللباس والمؤن والعتاد، بالإضافة إلى الحراسة وجمع الأخبار ورصد تحركات العدو والتبليغ عنها في حينها[4]، واندلعت الثورة التحريرية على يد المناضلين الذين أعدتهم المنظمة الخاصة منذ نشأتها، وخاصة في سنواتها الأخيرة في عهد رئيس

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط01، دار طليطلة، المحمدية، الجزائر، 2009، ص193.

[2]- (1773-1845) من أسرة جزائرية عريقة، كان والده فقيها وأمينا عاما للإيالة الجزائرية، حفظ القرآن وبعض مبادئ العلوم الإسلامية على يد والده، رافق خاله إلى اسطنبول سنة 1784، كان يتكلم الفرنسية والإنجليزية بطلاقة، ترك عددا كبيرا من الوثائق الهامة حول مأساة الجزائر، كانت له اتصالات بالمسؤولين الفرنسيين والباب العالي عن طريق العرائض والرسائل. للاستزادة ينظر حمدان بن عثمان خوجة: المرآة تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص11- 44.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1860، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ج01 القسم الأول.

[4]- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح خلال الثورة التحريرية، ط02، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

هيئة أركانها الثالث الرئيس "أحمد بن بلة[1]"، ففي هذه الفترة الزمنية تم تدريب المناضلين بكثافة لإعدادهم إلى يوم تفجير الثورة[2].

والحديث عن مسيرة الثورة الجزائرية في أي منطقة من مناطق الوطن، هو في الوقت نفسه حديث يشمل سائر المناطق الأخرى، نظرا لتشابه الخط العام لتلك المسيرة الكبرى وإن كان هناك اختلاف في سرعة أو بطء المسيرة، فمرد ذلك إلى عوامل مفروضة على المجاهدين بهذه المنطقة أو تلك، وكغيرها من الثورات كان لا بد أن تسبق انطلاقتها استعدادات كبرى تشمل عديد الجوانب وسأقتصر على هذا الاستعداد والتنظيم في المنطقة قيد الدراسة وهي الشرق الجزائري بمناطقها الثلاث، وهذا ما سنتطرق إليه في العناوين الموالية بعد التعرف أولا على جغرافية المنطقة:

أولا: جغرافية الشرق الجزائري[3]

عرف الشرق الجزائري منذ العهد العثماني إلى غاية فترة الاستعمار الفرنسي عدة تسميات تعلقت كلها بالتحديد الجغرافي لهذا الإقليم، حيث أنه وعلى مدى التطور التاريخي لهذا الإقليم أخذ تسميته في الأصل من اسم مدينة قسنطينة، ففي العهد العثماني كان الشرق الجزائري يشمل الرقعة الجغرافية الواسعة التي كانت تمثل الشرق أو بايلك قسنطينة[4]، لكن بعد وقوع هذا الإقليم في أيدي الاحتلال الفرنسي غيرت الإدارة الاستعمارية اسمه من بايلك إلى عمالة، وذلك مع محافظة الإدارة الجديدة الاستعمارية في تقسيمها للمقاطعات (العمالات)على نفس الحدود الجغرافية الموروثة "لبايليك قسنطينة"[5].

---

[1]- (25 ديسمبر 1916 - 11 أفريل 2012)، الرئيس الثالث للمنظمة الخاصة، سجنته الحكومة الفرنسية بالفترة من 1956 إلى 1962 بعد عملية القرصنة الجوية بتاريخ 22 أكتوبر 1956، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من 29 سبتمبر 1962 إلى 19 يونيو 1965 حتى خلعه هواري بومدين فيما يسمى بالتصحيح الثوري.

[2]- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2014، ص39.

[3] - A.N: Bréfecture de Constantine, FR CAOM 93/1 H 01 à 220, p09. ينظر الملحق رقم (01).

[4]- محمد الصالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلدي قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مر وتق وتع: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص28، 29. ينظر أيضا يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية، عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص393.

[5]- مختار هواري: **سياسة الادارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837- 1870 م** مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2009 م، ص03.

يرى "محمد الصالح العنتري[1]" أن بايلك الشرق يمتد من البحر شمالا إلى ما وراء بسكرة ووادي سوف في حوض ريغ وإيغرغر جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى ما وراء إقليم ونوغة وبرج حمزة (البويرة) وسفوح جبال جرجرة غربا، ويحتوي هذا الإقليم على جبال البيبان وحوض وادي الصومام وجبال البابور وقسنطينة وعنابة وسوق أهراس، وعلى السهول العليا القسنطينية وكتلة جبال الأوراس والنمامشة وتبسة وجبال الحضنة وحوضها، وجبال الزاب والزيبان وواحات وادي سوف وحوض وادي ريغ وواحات الصحراء الشمالية الشرقية، وعلى رأسها بسكرة وتقرت وورقلة بل حتى واحات ميزاب بوادي الشبكة[2].

أما الدكتور " توماس شاو" (Thomas Shaw)[3] فقد قام خلال القرن الثامن عشر بوضع خريطة وضح فيها معالم حدود بايلك الشرق، من خلالها بين أن هذا الإقليم يمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة 58 فرسخا[4] أي ما يساوي 232 كم، ويمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة 95 فرسخا أي ما يماثل 380كم، وقال بأن واد "بوبراك" الذي يصب في واد "دلس" هو الحد الفاصل من شمال بايلك الشرق عن دار السلطان أي الجزائر العاصمة، في حين قال "بايسونال" (Jean- André Peyssonnel)[5] الذي زار الجزائر خلال عامي 1724 م

---

[1]- بحاث له اشتغال بالتاريخ من أهل قسنطينة، أدرك أواخر العهد العثماني في الجزائر، عين كاتبا في المكتب العربي الذي أنشأه الفرنسيون بمدينة قسنطينة بعد احتلالهم لها، من آثاره "الأخبار المبنية في تاريخ قسنطينة" ترجم إلى الفرنسية، وطبع سنة 1846 م بإعانة الضابط "بواسوني" (Boissonee)، و"مجاعات قسنطينة" ألفه باقتراح من الضابط "دولير" سنة 1870 م. معجم أعلام الجزائر، ص246.

[2]- محمد الصالح العنتري: المرجع السابق، ص17.

[3]- شاو هو رجل دين ورحالة بريطاني وممثل تجارة من القرن 18، يلقب كذلك بالدكتور شاو رغم أنه ليس بطبيب ولكن هذه عادة بريطانية لتلقيب رجال الدين الحكماء وأصحاب الدرجات العلمية العالية بذلك، فدكتور تعني حكيم ولد في 1692 م في كندال في وستموريلند في الشمال الشرقي من انجلترا، وتوفي في هامبشاير في 1751 م، زار المشرق الإسلامي وشمال إفريقيا وترك ملاحظات عن ذلك في كتاب حول الجزائر وتونس في القرن 18، وتعتبر ملاحظاته مرجعا عن تاريخ أفريقيا الشمالية لتلك الحقبة. أخذت من ترجمة لحياة "توماس شاو" من قاموس الشخصيات العالمي لسنة 1821.

- (Watkins, J. The universal biographical dictionary, New ed, 1821)

[4]- من المقاييس القديمة، قال ابن منظور: الفرسخ ثلاثة أو ستة أميال، والأرجح ثلاثة وهو فارسي معرب، والميل أربعة آلاف ذراع، والذراع 24 إصبعا، وإذا اعتبرنا عرض الإصبع المتوسط سنتمتران (2سم)، فيكون الذراع 48 سنتيمترا والميل 1920 مترا، والفرسخ الواحد يساوي 05 كيلومتراً و760 مترا.

[5]- هو جان أندري بايسونال (1694 م- 1775 م) من عائلة نبيلة، أبوه "سارل بايسونال" وأمه "آن ازوارد" Anne Isouard زاول دراسته الأولى في مرسيليا Collège Despers ثم أتمها في باريس، وقد وجهه الكونت "مارسيقلي"، صديق العائلة إلى الاهتمام بالتاريخ الطبيعي، عين في 21 أوت 1723 م مراسلاً لأكاديمية العلوم، كما عمل طبيبا في مرسيليا ثم أرسل إلى إفريقيا الشمالية.

و1725م أن أطراف البايلك تمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة 100 مرحلة (المرحلة حوالي 28 كم) أي حوالي 300 كم[1]، أما "ابن دينار" فقد ذكر أن الحدود بين الجزائر وتونس تحددت عام 1614 م و1928 م بمعاهدة جعلت وادي "صيرات" الحد الفاصل[2].

ونستطيع أن نعطي وصفا تقريبيا لجغرافية الشرق الجزائري ابتداء من سنة 1837 م، حيث كان يمتد من أبواب الجزائر العاصمة إلى غاية المملكة التونسية في حين لم تكن له حدود مضبوطة من الشمال أو الجنوب سوى البحر المتوسط أو الصحراء[3] ويعتبر من أكبر الأقاليم الإدارية الموجودة في الجزائر، حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء وكانت عاصمته مدينة قسنطينة منذ الوجود العثماني وحافظ الاستعمار الفرنسي على الحدود نفسها تقريبا وأطلق عليها اسم عمالة قسنطينة[4]، وتعتبر هذه هي الحدود المكانية لدراسة هذا الموضوع الذي سأحاول تناوله في مجموعة من الفصول.

وطابع هذه المنطقة بصفة عامة جبلي في معظمه من حيث المظهر التضاريسي، تلتقي في وسطه سلسلة جبال الأطلس الشمالية التلية وسلسلة جبال الأطلس الجنوبية الصحراوية عند كتلة جبال الأوراس، وليس فيه من الأحواض والسهول سوى حوض وادي الصومام والسهول العليا القسنطينية التي تمثل الجزء الشرقي من إقليم الهضاب العليا الجزائرية من أبرزها سهول تاملوكة، إلى جانب منبسطات تبسة وحوض وادي سوف ووادي ريغ وسهول عنابة

[1]- عز الدين بومزو: **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري (إرنست مرسيه نموذجا)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، (2007-2008)، ص42.

[2]- احميدة عميراوي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 2002، ص ص15، 16.

[3]- صالح بن النبيلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي: المقاومة المسلحة(1830-1962)، دار العلوم، الجزائر 2012، ص132. ينظر أيضا Octave Teissier : ALGERIE, librairie de L. Hachette, Paris, 1865, p81.

[4]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص63. تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات (قسنطينة، الجزائر، وهران) بموجب الأمر المؤرخ في 18 أفريل 1845. هدى معزوز: "الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962"، **المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع11، 2005، ص197.

وسكيكدة، أما الأودية الجارية فنجد وادي سيبوس الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط ووادي مجردة الذي يمر إلى الأراضي التونسية ومصبه في البحر أيضا[1].

إن خصوصيات هذه المنطقة جعل منها حصنا منيعا يلوذ إليه الوطنيون كلما أجحفت في حقهم الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لذا كانت مهد انطلاق الثورة الجزائرية وفق رؤية ثورية وإستراتيجية مدروسة ومنظمة من طرف قادة الثورة، وهو ما سنتطرق إليه من خلال العنصر الموالي:

ثانيا: التنظيم الإداري والعسكري بالشرق الجزائري غداة انطلاق الثورة التحريرية

قبل التطرق إلى التنظيم الإداري والعسكري وجب الكلام عن إشكالية السلاح ومصادره وكمياته وأنواعه في بداية الثورة انطلاقا من بعض التقارير والوثائق الفرنسية، لذا نقول أن ثورة أول نوفمبر اعتمدت في بدايتها على سلاح الصيد، حيث نجد أن الأسلحة المستعملة من طرف عناصر جيش التحرير الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنة 1954 م إلى نهاية 1955 م تتكون تقريبا من 95 % من بنادق الصيد التي جمعت من سكان الأرياف و05% أسلحة حربية أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية جمعتها المنظمة الخاصة وخبأتها في الجبال استعدادا للثورة المسلحة[2]، لكن هذا التنوع والتعدد طرح علينا إشكالية جديدة تتمثل في استحالة توفير الذخيرة لمختلف هذه الأسلحة[3].

هذه الأسلحة مختلفة في أشكالها وأنواعها وجنسيتها، مثل: "الموزار" وبعض الرشاشات الخفيفة الألمانية الصنع، خماسي ألماني، مسدسات 09 ملم، وبنادق "الستاتي" الايطالية الصنع ورشاشات "اللبران" المتوسطة الحجم[4] و(Sten) من صنع انجليزي، التي لا يوجد تقريبا فرق

---

[1]- فلة قشاعي المولودة موساوي: **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989- 1990، ص ص02، 03.

[2]- إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992، ص98.للإستزادة ينظر محمد عجرود: الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015، ص30.

[3]- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص39.

[4]- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر1954-معالمها الأساسية-، دار لقمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص166. ينظر أيضا إبراهيم العسكري: المرجع السابق، ص ص98، 99.

بينها وبين الرشاش الفرنسي المسمى برشاش(24)، وبنادق حربية إنجليزية، إضافة إلى بعض المسدسات الفرنسية المختلفة (6-35)، وماس (Mas49) وهي نصف أوتوماتيكية ذات عشر طلقات، ومدفع رشاش من نوع (Mat49) و(P.M.38) وموسكوتو من صنع فرنسي، إضافة إلى أسلحة أمريكية الصنع مثل "قاران" (Garan) وهي بنادق نصف أوتوماتيكية ذات ثماني طلقات وبنادق (U.S.17)، والتي يسميها الثوار الكرابين الأمريكة، ورشاش (30)أمريكي بالإضافة إلى الأسلحة الغربية المختلفة الأخرى (F.M24) و(F.M29)[1]، أما بالنسبة للقنابل فقد صنعت محليا من طرف بعض المجاهدين الذين لهم خبرة ودراية في هذا الميدان[2]، هذه الأسلحة التي استعملتها ثورة أول نوفمبر 1954 م، على سبيل المثال لا على سبيل الحصر[3].

تثبت التقارير الفرنسية نوعية الأسلحة المستعملة من طرف جنود جيش التحرير الوطني بعد كل عملية اشتباك بينهم وبين الجنود الفرنسيين، وهذا التقرير يوضح ذلك:

"إذا دمجنا نتائج عمليات 27 و28 و29 و30 نوفمبر، فإن ضحايا الثوار تتوزع كالآتي: 80 من الثوار قد قتلوا، 42 منهم قد سجنوا، 141 سلاح قد استرجع (منهم 13 رشاشا و01 مورطي) إضافة إلى كمية معتبرة من الذخيرة (25.000) رصاصة ومخازن معتبرة من الأكل الدواء والتجهيزات استرجعت أو أتلفت (حوالي 90 طنا).

عملية بوكماش: انطلاقا من 25 أكتوبر، عملية 31 أكتوبر بتازربونت، عملية 20 نوفمبر بجبل أنوال في 27، 28 نوفمبر بالزيتونة في 29 نوفمبر كانت أكثر العمليات نجاحا بالإضافة إلى اشتباك المسير أغلبه من طرف RI 60 التونسية، لأم علي في 30 نوفمبر، في نفس الفترة قدرت الخسائر الفرنسية: 24 قتيلا، 76 جريحا (04 منهم بالخطأ "حادث")، ليس هناك خسائر في السلاح، والخسائر المدنية كانت كالآتي:

---

[1]- بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954- 1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص ص29، 30. تذكر بعض التقارير أن الجنود الجزائريين كانوا يأخذون الأسلحة بالقوة من التراب التونسي. الأرشيف القومي التونسي، أ2،4/208، عدد 1055 عدد1057، 1955. ينظر الملحق رقم (02).

[2]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص166. ينظر أيضا إبراهيم العسكري: المرجع السابق، ص ص98، 99.

[3]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°9336/4F3, rapport de police N°29/S, du 24/01/1952.

- فرنسيين: أربعة جرحى واختطاف واحد.

- ثمانية من(المسلمين الجزائريين الفرنسيين)F.M.A اغتيلوا، قتيل واحد وثمانية جرحى"[1].

يرى البعض أن أي ثورة حقيقية تريد الاستمرار والانتصار لا بد أن تنطلق من الريف وليس من المدن (ليس بالضرورة يبقى هذا رأي يحتمل وجود نقيض له)، فالريف ميدان حرب العصابات نظرا لمناعته طبيعيا، ومنه برزت القاعدة النضالية وأغلبية القيادات، وهو الذي تحمل أكثر من غيره حملات الابتزاز والاغتصاب والتدمير والحرق والإبادة والتشريد[2] والإهانة منذ احتلال مدينة الجزائر بتاريخ 05 جويلية 1830 م بعد توقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام وبالتالي احتضن الثورة في إطار التعبئة الشعبية وسار بها إلى نهايتها[3]، لكن هذا لا يلغ أهمية المدينة خلال الثورة والدور الجيد الذي قامت به، من خلال المعارك الكبرى ابتداء من هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 م مرورا بمعركة الجزائر....

لقد كانت منطقة الشرق الجزائري وخاصة الأوراس قبل نوفمبر سنة 1954 م، مأوى لمناضلي ومسؤولي المنظمة الخاصة، والملاحقين من طرف السلطات الاستعمارية وبالتالي فهي ميدان للتدريبات العسكرية، ومخزن للأسلحة والذخائر التي تحصلت عليها مختلف أجهزة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جميع الجهات، وبجميع الوسائل حيث كان الشهيد مصطفى بن بولعيد[4]معروفا في الأوساط السياسية، إذ كان عشية الثورة عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار

---

[1]-A.N.O.M, vencenne, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956, D N^{O}02, 01H 1454.

[2]- ينظر الملحق رقم 18.

[3]- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999 ص72.

[4]- ولد في 05-02-1917، بالوادي الأبيض بقرية أريس، باتنة، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية في 1939 وتم تجنيده خلال الحرب العالمية الثانية، كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار الحرية الديمقراطية، ترأس اجتماع الـ22 بتاريخ 25-06-1954، وبعد أن ألقي عليه القبض في 11-02-1955 بتونس، أصدرت محكمة قسنطينة في حقه حكم الإعدام، ووضع في السجن المركزي (الكدية)، وتمكن بعد ذلك من الفرار، كان قائدا للمنطقة الأولى 1954، استشهد مع عبد الحميد العمراني في 23-03-1956م بالجبل، ينظر محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص73، 74.

الحريات الديمقراطي وقد كان من رجال الأعمال الناجحين، استطاع أن يوظف رؤوس أمواله في خدمة الجماهير الشعبية[1].

لقد شمل الشرق الجزائري ثلاث مناطق- غداة انطلاق الثورة التحريرية وإلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956 م (تغيرت تسمية المناطق إلى ولايات بعد مؤتمر الصومام)- تقريبا عند انطلاق الثورة التحريرية وتقسيم التراب الوطني وهي: المنطقة الأولى: الأوراس[2]، المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني، المنطقة الثالثة: القبائل الكبرى (مستثناة منها تيزي وزو)، والتي تحولت بعد مؤتمر الصومام إلى ولايات حسب ما أقرته أشغال المؤتمر إضافة إلى القاعدة الشرقية[3].

وسنحاول دراسة كل منطقة على حدى:

01 – المنطقة الأولى: الأوراس[4]

أخذت اسم الأوراس عند انطلاق الثورة التحريرية واقتصر اسم الأوراس على المنطقة الأولى إلى غاية منتصف سنة 1955 م، ولاعتبارات سياسية وعسكرية واجتماعية تم إضافة مصطلح النمامشة، واتخذ الاسم –أوراس النمامشة- طابعا رسميا بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 م.

01أ- الحدود الطبيعية: تحولت هذه المنطقة إلى ولاية معلومة الحدود بعد مؤتمر الصومام 1956 م، ولكن قبل ذلك وبحدود جغرافية أكثر اتساعا نجد أنه يحدها من الناحية

---

[1]- أمال شلي: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006 ص110.

[2]- عند انطلاق الثورة التحريرية اقتصر اسم الأوراس على المنطقة الأولى حتى منتصف سنة 1955 م، ولاعتبارات سياسية وعسكرية واجتماعية تم إضافة مصطلح النمامشة، واتخذ الاسم –أوراس النمامشة- طابعا رسميا بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 م. ينظر وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي يومي 27-28 أكتوبر 2007 م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

[3]- وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م؛ نداء أول نوفمبر؛ مؤتمر الصومام؛ مؤتمر طرابلس، طبعة خاصة بوزارة بالمجاهدين، الجزائر ، 2008، ص28.

[4]- تطلق كلمة الأوراس على المنطقة المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا، وخنشلة وزريبة الواد شرقا، وزريبة الواد وبسكرة جنوبا، وبسكرة وباتنة غربا، تكون شكلا رباعيا بطول 100كم للضلع الواحد. ينظر عبد الحميد زوزو: ثورة الأوراس 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص18.

الشمالية مداوروش، سدراته، القرزي، ومن الناحية الجنوبية أقصى الجنوب الشرقي، ومن الناحية الغربية برج بوعريريج، المسيلة، بوسعادة أولاد جلال، ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية[1] وقد ضمت: جبال الأوراس، جبال النمامشة الهضاب العليا، ناحية سوق أهراس والتي بها جبال بني صالح، جبال الحضنة، جبال تبسة وطريق قالمة، عين عبيد، سطيف، برج بوعريريج[2].

01ب- التعداد البشري[3]**:** عن تعداد المجاهدين في منطقة الأوراس (المنطقة الأولى) تجمع بعض المصادر على أن عددهم عند اندلاع الثورة التحريرية كان يزيد عن ثلاثمئة وخمسين (350) مجاهدا بقيادة مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى ونائبه الأول شيحاني بشير[4] ونائبه الثاني عباس لغرور[5]، وهنا وقع تكوين أول أفواج قتالية للمجاهدين وحدد لكل فوج مهمته للهجوم على العدو، إعلانا عن انطلاق الثورة التحريرية حتى النصر أو الاستشهاد[6].

01ج- توزيع الأفواج: توجهت أفواج المجاهدين إلى الأماكن الآتية: باتنة، خنشلة بسكرة أريس أشمول، فم الطوب، عين القصر، سريانة وغيرها، إذ لا يتعدى الفوج الواحد العشرة أفراد، وما هي إلا أياما وأسابيع حتى تم تعيين قيادات لنشر الثورة، في كامل تراب المنطقة الأولى الأوراس وأنشأت بها 14 ناحية أوكلت كل واحدة منها لقائد معين، وقسمت كما يلي[7]:

---

[1]- أمال شلي: المرجع السابق، ص76.

[2]- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة، الجزائر، 1999، ص ص35، 36. للاستزادة ينظر لخضر شريط وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص245 وما بعدها.

[3]- للتعرف على عدد المجاهدين ما بين 1957 و1958 ينظر الملحق رقم 03.

[4]- (1929-1955) من الطلائع الثورية التي فجرت الثورة التحريرية الجزائرية، ولد ببلدة الخروب ولاية قسنطينة حفظ القرآن الكريم، وفي سنة 1949 تحصل على شهادة الأهلية، بدأ يمارس السياسة بالتوازي مع الدراسة تولى القيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس الكبرى خلفا لمصطفى بن بولعيد الذي اضطر للسفر بحثا عن السلاح يوم 24 جانفي 1955 شارك في إحدى أكبر المعارك التاريخية خلال الثورة التحريرية وهي معركة الجرف، اغتيل في ظروف غامضة يوم 30 أكتوبر 1955. ينظر عبد الكريم بو الصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ج02، ص193.

[5]- ولد في 23-06-1926 بخنشلة، عضو بحركة الانتصار للحريات الديمقراطيةM.T.L.D، من أنصار العمل المسلح، قاد مجموعة خنشلة خلال اندلاع الثورة التحريرية، أظهر تميزا كبيرا في معركة الجرف، مسؤول الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد. ينظر محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص77.

[6]- عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص106.

[7]- عمر تابليث: دور غسيرة في ثورة التحرير 1954-1962، مطبعة المعارف، عنابة، الجزائر، 2008، ج01، ص56.

باتنة: الحاج لخضر عبيد[1]، أريس: أحمد نواورة، عين التوتة: محمد الشريف بن عكشة، فم الطوب وعين لقصر: الطاهر النويشي، سطيف: مصطفى رعايلي، المسيلة: عبد الحفيظ طورش، خنقة بني بوسليمان: مسعود عايسي، الصراحنة: عاجل عجول، خنشلة وتبردقة: عباس لغرور، يابوس: عمار أمعاش، ششار: الباهي، عين البيضاء: الحاج علي الحركاتي[2] وادي سوف: طالب العربي[3]، تبسة: لزهر شريط، الشريعة: عمر البوقصي، بئر العاتر: ساعي فرحي[4].
فرحي[4].

تؤكد الوثائق أن منطقة الأوراس كانت أصل ومنطلق الثورة الجزائرية منذ الوهلة الأولى وهو الأمر الذي جعل الفرنسيين يخصصون ضدها عملية حربية أولى تحت اسم "تيمقاد" مشطت شرق المنطقة كلها للقضاء على الثورة، ودامت تلك العملية سنة كاملة **1955** م، وقد واصل المجاهدون بها العمل العسكري والتجأ خمسمئة (500) منهم إلى الحدود التونسية، وأصبحت لهم منطقة قفصة ملجأ، ومنطلقا للعلاقات الجزائرية التونسية، والمشرقية[5].

وشهدت التقارير التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني أن المنطقة الأولى بقيت صامدة ومنظمة تحت قيادة بشير شيحاني، خلفا لمصطفى بن بولعيد الذي سافر إلى المشرق لجلب الأسلحة وألقي عليه القبض على الحدود الليبية- التونسية، وزاد عدد أفراد مجاهديها ليتراوح بين 1500 و2000 رجلا يملكون من السلاح ما نسبته 75% سلاحا حربيا و25%

---

[1]- ولد سنة 1916 بقرية أولاد شليح بلدية عين التوتة بولاية باتنة، وفي 1936 غادر البلاد متوجها لفرنسا بحثا عن العمل، في 1944 كان له اتصال مع مصطفى بن بولعيد الذي كلفه باستقبال المناضلين القادمين من الشمال القسنطيني عين في ليلة الفاتح من نوفمبر قائدا لأحد الأفواج وواصل كفاحه بالأوراس، وتقلد عدة رتب عسكرية توفي هذا المجاهد الملقب بالحاج لخضر في 23-03-1998 بباتنة. الطاهر حليس: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، مطبعة الشهاب باتنة، الجزائر، د. ت، ص15. ينظر أيضا محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص75.ينظر أيضا عبد الله مقلات: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط01 دار بلوتو، الجزائر، 2009، ص ص27، 28.

[2]- الطاهر حليس: المرجع السابق، ص63.

[3]- عمار ملاح: المرجع السابق، ص106.

[4]- محمد العيد مطمر: ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954- 1962)؛ (أوراس- النمامشة) أو فاتحة النار، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2014، ص ص86، 91. ينظر أيضا فريد نصر الله: "التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى(الأوراس)" **في** وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المرجع السابق، ص107.

[5]- عبد المالك بوعريوة: **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2005- 2006، ص ص17، 18. ينظر أيضا عمار ملاح: المرجع السابق، ص35.

سلاح صيد[1]، ويتبع الأفواج المسلحة 1100 رجلا جاهزين لحمل السلاح و3000 رجلا احتياطيا من أفراد الشعب مسلحين بالمذاري والعصي، وإذا كانت المنطقة الأولى قد تميزت عن باقي المناطق بسرعة الانتشار والتوسع وقوة السلاح وكثرة المجاهدين، فإنها أيضا تميزت بكثرة المعارك والانتصارات[2].

01د-العمليات العسكرية: تميزت المنطقة الأولى عند بداية الثورة بكثرة العمليات العسكرية[3] شملت جميع النواحي بحيث استطاعت أن تحشد عددا كبيرا من المجاهدين المسلحين بالسلاح الحربي بما فيه الرشاشات الثقيلة[4] (ينفرد زهير احدادن بذكر الرشاشات الثقيلة دون غيره من المصادر والمراجع)، لقد توزعت العمليات العسكرية بالمنطقة الأولى لتشمل كل من بسكرة، خنشلة، باتنة، عين مليلة، تبسة وجهات أخرى، واستطاع 33 فوجا من مجموع 85 أن يحققوا النجاح التام، وكان نتيجة حتمية لمجهودات مكثفة، تميزت بالتنسيق والتنظيم[5].

في ذلك يقول الرائد "مصطفى مراردة" في مذكراته: «كان من بين الأعمال التي قمت بها في إطار مساندة الثورة، أني شكلت مع عدد من سكان كاسرو، مجموعة مختصة في تخريب ممتلكات المعمرين بإحراق المخازن وإتلاف المحاصيل وقطع الأعمدة الكهربائية والهاتفية...»[6].

ففي بسكرة هاجمت مجموعة يقودها حسين برحايل، محافظة الشرطة والبلدية المختلطة ومركز الكهرباء، كما حاولت إضرام النار في محطة الأرتال وفي معمل النجارة "غوردون" ونتج عنها أربعة جرحى، وفي خنشلة كان تحطيم مولد الكهرباء بالمدينة بمثابة إشارة انطلاق العمليات، وقد تمكنت المجموعات التي يقودها عباس لغرور من احتلال مركز الشرطة وتجريد الأعوان من سلاحهم، كما أطلقت النار على مقر سكنى المتصرف، ولكنها لم تنجح في

---

[1]- يوسف مناصرية: "معركة الجرف بين إستراتيجيتين" **في** وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المرجع السابق، ص62.

[2]- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس: المرجع السابق، ص34.

[3]- تذكر التقارير الفرنسية هذه العمليات بالتفصيل، ينظر مثلا التقرير حول مناطق باتنة وخنشلة وغيرهما الصادر بتاريخ 18 جويلية 1955.
A.N.O.M: Aix- en Provence, Boite N°93/4412, rapport N°es/02, du 18-07-1955.

[4]- زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة احدادن، القبة، الجزائر، 2007، ص21.

[5]- أمال شلي: المرجع السابق، ص110.

[6]- مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى مراردة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص ص36، 37.

التسرب إلى الثكنة، وكان ذلك هدفها الرئيس، وأدت هذه العملية إلى مقتل القائمقام "دارنو" قائد حامية المدينة، وقتل أيضا قائد المفرزة وتلا ذلك نشوب معركة بين الطرفين[1].

أما في منطقة فم الطوب فقد تم احتلال البلدة وعزل تكوت، وفي باتنة انطلقت العملية متأخرة عن موعدها، ولم تتمكن المجموعات التي يقودها "بوشمال" و"عبيدي الحاج لخضر" و"إبراهيم بوسنة" من بلوغ أهدافها، وهي: الهجوم على ثكنة الصبايحية ومخزن البارود وثكنة الحرس المتجول، وأثناء انسحابهم أطلق أفراد المجموعة النار فقتلوا شخصين هما: "بيار أوديات"والضابط "أوجين كو هيتي"[2].

وقد أشار إلى هذه العمليات الثورية، بيان مكتب جبهة التحرير الوطني في القاهرة، ومما جاء فيه: «ففي شرق الجزائر أي في منطقة الأوراس اعتصم الوطنيون بالجبال بعد أن هاجموا المراكز العسكرية: في باتنة وخنشلة وبعدها احتلوا مراكز أريس...وعند انسحابهم نسفوا الجسور وسدوا المنافذ والطرقات، وهؤلاء الوطنيون الذين تحصنوا بجبال الأوراس هم الذين احتشدت لمقاومتهم معظم القوات العسكرية الفرنسية»[3].

أما تبسة فقد ساعدها موقعها المتميز بالدخول مبكرا في معركة النضال والكفاح الوطني[4] وبفضل قربها من حدود تونس وليبيا، فقد كانت الإمدادات تأتي من هاتين الدولتين الشقيقتين

---

[1]- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص12. ينظر أيضا محمد العربي مداسي: مغربلو الرمال الأوراس- النمامشة 1954- 1959، منشوراتANEP، الجزائر، 2011، ص ص16- 23. ينظر أيضا باتريك إفينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ج01، ص ص144- 146.

[2]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصلاح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص ص17، 18. للتفصيل أكثر في أسباب عدم نجاح هذه العملية ينظر الطاهر حليس: المرجع السابق، ص ص16- 18.

[3]- بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية، ط02، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، ص ص102، 103.

[4]- نذكر معركة سيدي أحمد كانت بتاريخ 02 جانفي 1955 حيث بدأ الحصار من الساعة الثالثة صباحا إلى الساعة التاسعة مساء، من أشهر المشاركين في المعركة: ابن سودة محمد، عمارة النايلي، دربال زايدي، مشري الأخضر، حركاتي محمد...وقد استشهد فيها: ابن سودة محمد-عمارة النايلي- دربال زايدي- وأسر: أزير الطاهر- مشري لخضر...، أما خسائر العدو فكانت خمسين قتيلا منهم ضابطين، ومعركة أم الكماكم بتاريخ 23 جويلية 1955 وقد جرت في يوم عيد الأضحى، بقيادة بشير شيحاني ومعه بابانا ساعي- سيدي حني- جيلالي السوفي، ودامت المعركة حوالي 13 ساعة قتل فيها حوالي 152 جنديا فرنسيا وأسقطت طائرتان إحداهما عمودية، واستشهد فيها 25 مجاهدا نذكر من بينهم: ممو مزيان- أيمن السبتي- فارس إبراهيم، فرحي مقداد، وأيضا معركة الجرف من 22 إلى 28 سبتمر 1955، بقيادة بشير شيحاني وعباس لغرور، بدأت بعد أن نصب المجاهدون كمينا لقافلة من الجيش الفرنسي، متكونة من سيارات مصفحة وشاحنات، فقتل عدد كبير من الجنود الفرنسيين، واحترقت بعض الشاحنات وطلب الجيش الفرنسي النجدة فوصلت قبل أن ينسحب المجاهدون فوجدوا أنفسهم محاصرين، فخاضوا المعركة. ينظر المنظمة الوطنية للمجاهدين: معركة الجرف، مقاولة تبسة للطبع والوراقة، تبسة، 1988، ص ص05- 08. ينظر أيضا إبراهيم قاسمي: "الجرف، أم المعارك" في وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المرجع السابق، ص33 وما بعدها.

ويقوم أهلها بإدخالها إلى جميع المجاهدين في سائر الوطن على ظهور الجمال والبغال وحتى على ظهور الرجال مما حير فرنسا في كيفية وصول هذه المؤن والإمدادات[1].

وهذا جدول يبين بعض الاشتباكات في بلدية تبسة ومرسط المختلطتين وضواحيهما:

التاريخ	المنطقة	معلومات
10/26	جبل بوكماش	اشتباك في جبل بوكماش، خسائر صديقة (فرنسية) 04 قتلى و07 جرحى، خسائر من الثوار 14 قتيلا (شهيدين) وجريحين.
10/28	عين الشريعة	اشتباك في محطة عين الشريعة يوم 26-10 ما بين 19:30 و20:00 ليس هناك حريق.
10/30	بوخضرة	ابن عامل في المنجم يلتحق بـــ H.L.L (الخارجون عن القانون).
10/25	المريج	فرار إثنان من القومية S.A.S بالمريج: بن جايخة بن عثمان ونموشي محمد بن عمر، وبعد التحقيق تم اعتقال ثمانية قومية آخرين بسبب تموين الــ H.L.L.
11/1	Q.A.T.B تبسة	اشتباك بين الكويف وتبسة وفج قواري، المدة 15د، حافظ المياه والغابة جريح وسائق أوربي.
11-1	تبسة	تعرض طائرة لطلقتين بينما كانت تحوم على جبل تازربونت.
11/2	مرسط	ليلة 31-11/1 اشتباك بمحطة المسلولة جريحين حقيقيين، هجوم معاكس بالمورتي وخروج وحدة عسكرية فرنسية.
11/3	مرسط	أول نوفمبر حوالي الساعة التاسعة ليلا اشتباك "دوجدين" بعين الشريعة، العوينات.
11/5	مرسط	Bilon 31 ops احتياطي صديق قتيل و15 جريحا، العديد من الطائرات أصيبت برصاص.
11/7	P.A.T.B	تم الكشف عن تواجد ثوار في منطقة جنوب غرب الكويف آثار

[1]- عبد السلام بوشارب: تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية الرويبة، الجزائر، 1996، ص ص43- 60.

		أقدام (بوتاغاز).
11/8	مرسط	إمرأة مسلمة تم اختطافها في ليلة 1956/11/06 بالكويف، وتم قتلها بعيدا عن منزلها بـ50 م، التحقيقات لا زالت جارية.
11/9	قنتيس	يوم 11/7 اشتباك بالمركز العسكري الفرنسي من السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة وعشرون دقيقة دون تأثير.
11/9	بئر العاتر	طلقات نارية باتجاه المركز العسكري الفرنسي حوالي الساعة 18:30 دامت بضع دقائق دون تأثير.
11/9	رأس العش	اشتباك بواسطة قناص منعزل من 20:20 إلى 20:45 دون جدوى هجوم معاكس بالمورطي يوقف إطلاق النار.
11/12	تبسة	كمين في منطقة جنوب شرق جبل بوجلال، جريحين فرنسيين.
11/13	تبسة	تواجد ثوار تم الكشف عنهم بالتواصل في شمال شمال غرب جبل أنوال.
11/18	تبسة	تواجد مؤكد لـH.L.L عددهم مجهول في منطقة جبل أنوال 20:00 تم الكشف عنهم في "جبيسة" التحقوا بتونس.
11/17	قصر قوراي	11-17 حوالي الساعة 15:45 تم إطلاق النار من طرف الثوار على سيارة قائد الدرك لمنطقة تبسة، واصطدمت بحفرة نتج عن ذلك تحطم السيارة وجرحى من العمال و05 مشتبه بهم اعتقلوا[1].

انطلاقا من الجدول السابق نسجل كثرة الاشتباكات والعمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية في مناطق مختلفة مما يدل على انتشار الثورة وقدرة المجاهدين على مواجهة القوات الفرنسية باستمرار وفي أكثر من مكان واحد وهذا راجع إلى شمولية الثورة في هذه المنطقة، والهدف من كل ذلك تشتيت القوات الفرنسية.

[1]- A.N.O.M, vencenne, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956, DN^{O}02, Boite 01H1454.

ومن بين المعارك التي جرت خلال أشهر جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر 1955 م في الولاية الأولى نجملها فيما يلي:

باتنة وضواحيها: جرت بها خمس معارك سقط فيها 146 قتيلا و46 جريحا، و21 أسيرا وتم الاستحواذ على طائرتين اثنتين، وتدمير ست سيارات[1].

خنشلة: وقعت بها ثلاث معارك، سقط خلالها 160 قتيلا، وثمانية أسرى، وإسقاط أربع طائرات، وتدمير خمس سيارات.

تبسة: جرت بها خمس معارك، سقط خلالها 910 قتيلا، وأربعة أسرى، وإسقاط 17 طائرة، وتم تدمير أربعة عشر سيارة.

وادي سوف[2]: معركة واحدة، سقط خلالها 150 قتيلا، و50 جريحا، وإسقاط أربع طائرات، وتدمير خمس سيارات.

الحدود الجزائرية التونسية (ناحية قفصة – الرديف والمتلوي): جرت بها أربع معارك سقط خلالها 105 قتيلا، 61 جريحا، 15 أسيرا، وتم إسقاط ست طائرات، وتدمير15 سيارة[3].

02-المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني

02أ- الحدود الجغرافية: تمتد شمالا من القالة إلى سوق الاثنين، ومن الناحية الجنوبية من سطيف وقسنطينة إلى القرزي، ثم تمتد إلى الحدود التونسية، مارة بسيقوس، سدراته مداوروش ومن الناحية الغربية سطيف، خراطة، سوق الاثنين، ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية[4].

02ب- التعداد البشري: عين على رأس منطقة الشمال القسنطيني ديدوش مراد[5] بمساعدة يوسف زيغود الذي أصبح قائدا لها بعد استشهاد ديدوش مراد، وعرفت هاته المنطقة

---

[1]- الطاهر حليس: المرجع السابق، ص ص100- 105.

[2]- مع العلم أن الصحراء كانت قبل مؤتمر الصومام مقسمة إلى قسمين نصف تابع للمنطقة الأولى، ونصف تابع للمنطقة الخامسة.

[3]- جمعية أول نوفمبر: المرجع السابق، ص ص36- 38.

[4]- أحسن بومالي: إستراتجية الثورة في مراحلها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص76. ينظر أيضا: بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012 ، ص175.

[5]- ولد في 13-07-1927، انخرط سنة 1942م بصفوف P.P.A عن عمر يناهز 16 سنة، في سنة 1944 عين مسؤولا على أحياء المرادية، وأنشأ فوج الكشافة "الأمل" والفريق الرياضي "الساري الرياضي"، نظم سنة 1946م الانتخابات البلدية بمنطقته، عين مسؤولا على المنطقة الثانية، استشهد في 18-01-1955 بمعركة دوار الصوادق قرب قسنطينة.ينظر محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص86.

في الوثائق الفرنسية بالشمال القسنطيني أوكوندو سمندو، وكانت تضم وفقا للإحصائيات الفرنسية ما بين تسع مائة (900) وألف ومائتان (1200) مجاهدا حتى تاريخ أكتوبر 1955 م وكانت أسلحتهم تتكون من أربعة أسلحة رشاشة، وبنادق صيد، وبندقية ألمانية من نوع قارة وبندقية من عيار 86مم، وهي 30% سلاحا حربيا، 70% سلاح صيد[1].

هذه هي الحال التي كانت عليها منطقة الشمال القسنطيني، عندما أسندت لجنة الستة قيادتها لكل من الشهيد ديدوش مراد، وكان معه كلا من زيغود يوسف، ولخضر بن طوبال[2] وعمار بن عودة[3]، كما تم أيضا تعيين قيادات لنشر الثورة، في كامل تراب المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وأنشأت أربع نواح، وعند قدوم ديدوش مراد إلى المنطقة قام بتوزيع المهام على المسؤولين على النحو التالي:

لقد تمركز زيغود يوسف بناحية سمندو وسكيكدة، وكان تحت إشرافه خمسة وأربعون مجاهدا وضع تحت تصرفه مبلغا من المال قدره 15000 فرنكا فرنسيا قديما، أما الأخضر(لخضر) بن طوبال فكان متواجدا بناحية ميلة، الميلية والقل وضواحي جيجل، وكان تحت إشرافه أربعة عشر مجاهدا وقدرت الميزانية الموضوعة تحت تصرفه بستين ألف فرنكا فرنسيا قديما، وبالنسبة لعمار بن عودة كان مكلفا بناحية عنابة[4] والقالة وكان تحت إشرافه أربعة

---

[1]- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: المرجع السابق، ص39.

[2]- ولد سنة 1923 بمدينة ميلة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، أحد أعضاء مجموعة الـ 22، تولى قيادة الولاية الثانية ما بين سنتي 1956 و1957 عضو المجلس الوطني للثورة سنتي 1956 و 1962، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وزير الداخلية في أول حكومة جزائرية مؤقتة، ثم وزيرا للدولة في الحكومتين التاليتين، انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال. ينظر محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، منشورات المركز الوطن للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 دار هومة، الجزائر، 2007، ص178.

[3]- من مواليد مدينة عنابة بتاريخ 27-09-1925، مناضل في صفوف P.P.A، عضو من مجموعة الـ 22 وأحد قادة الثورة البارزين شارك باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان، تولى بعد الاستقلال عدة مناصب سامية في الدولة آخرها رئيس لجنة الاستحقاق الوطني. ينظر محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص189.

[4]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ج01، ص205.

مجاهدين ومبلغا من المال قدره أربعمئة فرنكا فرنسيا قديما[1]، وأخيرا باجي مختار الذي اتجه ناحية بوشقوف وسوق أهراس وبني صالح[2].

02ج – توزيع الأفواج: قام مساعد الأخضر بن طوبال بتوجيه فوجين من المجاهدين إلى منطقتين:

الفوج الأول: توجه هذا الفوج إلى منطقة القرارم، وقد أمر بالانتظار حتى وصول الأوامر والقيام خلال ذلك بإخراج السلاح، وبقي هذا الفوج طوال ليلة الفاتح من نوفمبر ينتظر الأوامر، وعند طلوع الفجر صعدوا بأسلحتهم إلى الجبال[3].

الفوج الثاني: فقد كان بقيادة الشهيد عمار بلقعوير حيث تجمع الفوج في منزله بحضور الأخضر بن طوبال، وأحضروا مجموعة من البغال وتوجهوا إلى منجم "بولحمام" على مسافة 14 كم من مدينة الميلية، على الطريق المؤدي إلى قسنطينة، وذلك بهدف مهاجمة المنجم للاستيلاء على البارود والألغام بقصد استخدامها في العمليات الحربية لاحقا، واشتبك الفوج مع حراس المنجم بتبادل الطلقات النارية[4]، ورغم الانطلاقة المتواضعة للثورة في منطقة الشمال القسنطيني إلا أن الهدف الرئيسي قد تحقق وهو شمولية الثورة وانطلاقها في وقت واحد عبر كامل أجزاء

– العمليات العسكرية: الجدير بالذكر أن عدد المناضلين الذين شاركوا في هذه

التراب الوطني.

02د العمليات لم يتجاوز المئة مناضلا يملكون سلاحا بسيطا حسب ما جاء في التقرير المقدم من طرف ممثلي المنطقة الثانية خلال انعقاد مؤتمر الصومام، ولذلك كان التركيز على مواقع الدرك مثلما حدث في ناحية "السمندو" بقيادة زيغود يوسف حيث كان هذا الهجوم ناجحا وقام فوج آخر بمهاجمة منجم بولحمام على بعد حوالي أربعة عشر كيلومتر عن مدينة

---

[1]– جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة: أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة 1954-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1994، ص23.

[2]– الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط01، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص32.

[3]– عمار قليل: المرجع السابق، ج01، ص ص205- 207.

[4]– أمال شلي: المرجع السابق، ص361.

الميلية على الطريق المؤدي إلى قسنطينة، وذلك بهدف الحصول على البارود والألغام ولكن هذه العملية لم يتحقق لها النجاح[1].

إن أول عملية ناجحة حدثت في هذه المنطقة كانت تحت قيادة الشهيد باجي مختار وتمثلت في الهجوم على منجم البرنوس، إذ بعد عزله عن طريق قطع أعمدة الهاتف والأسلاك الكهربائية الموصلة إليه هوجم وأخرج مهندسه من بيته دون مقاومة، وبعد حوار قصير فتح باب المخزن واستولت المجموعة على بندقية حربية ومسدس وذخيرة ومتفجرات ومبلغ من المال قيمته 400.000 فرنكا فرنسيا قديم، ثم توجهت إلى كاف القليعه (بأولاد بالشيح) ومنه إلى الجسر المقام على خط السكة الحديدية بين عين نفره وعين تحممين لوضع المتفجرات[2]، إذ تم تفجير القطار الذي كان آتيا من عنابة متوجها إلى الونزة[3].

بعد هذه العملية انسحب الفوج إلى مزرعة القائد "دالي بالشواف" قرب مجاز الصفاء وبوشاية من أحد حراس الغابات -انخرط بعدها في الثورة ونال الشهادة في سبيل الله- وقع القائد "باجي مختار" وجماعته في معركة بعد تطويق الفوج المتكون من خمسة عشر مجاهدا منتصف ليلة 19 نوفمبر 1954 م من طرف قوات الاستعمار الفرنسي، فاستشهد "باجي مختار[4]" قرب "بني صالح"، وبالتحديد بالقرب من مزرعة "دالي بن شواف"، كما استشهد عدد من المجاهدين الذين كانوا معه، فيما وقع البعض الآخر أسير القوات الاستعمارية، ولم ينج من الجماعة سوى "عبد الله نواورية" المكلف بالأخبار في المنطقة[5].

---

[1]- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: المرجع السابق، ص ص36- 38.

[2]- عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص41.

[3]- مصطفى ماردة: المرجع السابق، ص32.

[4]- ولد الشهيد باجي مختار في 17 أفريل عام 1919 بمدينة عنابة، تربى في أحضان عائلته على الاستقامة والصلاح والأخلاق الحسنة فنشأ متدينا وفطنا، في سنة 1934 تحصل على الشهادة الابتدائية الخاصة بالجزائريين ثم تحصل في السنة الموالية على نفس الشهادة الخاصة بالفرنسيين والتي سمحت له بالالتحاق في سنة 1936 بالمدرسة الثانوية، انضم إلى الحركة الوطنية في عمر مبكر ويرجع البعض تاريخ انضمامه إلى سنة 1940 بحيث كان من أنشط عناصر حزب الشعب الجزائري بمنطقة سوق أهراس، استشهد يوم 18 نوفمبر 1954 إثر الهجوم الذي شن على مزرعة دالي بن شواف.

[5]- الطاهر سعيداني: المرجع السابق، ص38.

03- المنطقة الثالثة: القبائل

03أ- الحدود الجغرافية: تقع المنطقة الثالثة شرق الجزائر، وتتألف من جبال جرجرة وحوض وادي الصومام وجبال البيبان، والجزء الغربي من جبال البابور وقسم من السهول العليا السطايفية وقسم من الهضاب العليا الشرقية وجنوب غرب جبال الحضنة، تمثل شكل إجاصة مقلوبة قاعدتها العريضة إلى الشمال على ساحل البحر وقمتها الحادة إلى الجنوب عند مدينة بوسعادة[1].

يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من سوق الاثنين شرق أوقاس وبجاية إلى زموري حاليا (كوربي مارين سابقا) شرق عين الطاية غربا، ومن الشرق الولاية الثانية من سوق الإثنين على البحر إلى سطيف عبر خراطة على طريق الجزائر- قسنطينة، والولاية الأولى من سطيف إلى بوسعادة عبر برج بوعريريج والمسيلة، ومن الغرب الولاية الرابعة، من زموري على البحر شمالا إلى بوسعادة جنوبا عبر الأخضرية والبويرة وسيدي عيسى وعين الحجل، ومدينة سطيف في الشرق تابعة لها، ولكن طلب من مناضليها أن يقدموا المساعدة للمنطقتين الأولى والثانية ومدينة بوسعادة في الجنوب تابعة للولاية السادسة[2]، ولكن طلب من مناضليها أن يمدوا يد المساعدة للولايتين الأولى والثالثة (المنطقتين الأولى والثالثة قبل مؤتمر الصومام)[3].

لقد أوكلت قيادة هذه المنطقة إلى المرحوم "كريم بلقاسم"[4]، بمساعدة عمر أوعمران[5] حيث عقد اجتماعا يوم 03- 10- 1954 م، لقيادة الأفواج في تقربوست وبهاليل، وذلك بغية

[1]- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص15.

[2]- بعد إعادة تقسيم التراب الوطني خلال مؤتمر الصومام.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص15.

[4]- ولد في 14-09-1922م، بمنطقة القبائل التحق بحزب الشعب الجزائري استدعته السلطات الفرنسية بتهمة المساس بسيادة الدولة في 23-03-1947، أصبح مسؤول حزب الشعب الجزائري بالقبائل، وترأس 22 مجاهدا كانوا يمثلون قيادة أركانه، التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ عام 1956 توفي في أكتوبر 1970. ينظر محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص98.

[5]- ولد في 1919م بذراع الميزان بالقبائل، تابع تكوينا عسكريا بالأكاديمية العسكرية بشرشال وتحصل على تربة رقيب فرض المشاركة في مجازر 08- 05- 1945 وهو ما كلفه الاعتقال والحكم بالإعدام ولكن في الأخير تحصل على العفو في 1946م، ثم أصبح نائبا لكريم بلقاسم في P.P.A- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ألقي عليه القبض في 1947 ولكنه تمكن من الفرار ودخل السرية، قاد أول العمليات خلال اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 شارك بمؤتمر الصومام 20- 08- 1956 ليصبح عقيدا بجيش التحرير الوطني، توفي في 28-07-1992. ينظر محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص154.

استنهاض الهمم والتعريف بأهداف الثورة والاستعداد للكفاح المسلح، وفي يوم 08 أكتوبر 1954 م عقد اجتماع بقرية أولاد قاسم (باليسطرو) الأخضرية حاليا، تحت رئاسة "سي محمد بوقرة" لتجسيد نواة الكفاح المسلح بالمنطقة وانطلاق الثورة، حيث تم تنظيم المناضلين في أفواج شبه عسكرية وسياسية، كانت المهام الأولى تتمثل في جمع الأسلحة والألبسة والاستعداد الكلي لخوض الحرب وتجسدت المهمة الثانية في توعية وتجنيد الجماهير الشعبية[1].

03ب- توزيع الأفواج: أما الأفواج التي شكلت في ناحية البويرة من طرف الشهيد القائد محمد بوقرة، فقد كانت مهمتها التصدي لأفكار تنظيمات الحزب المصالي "الحركة الوطنية الجزائرية" (M.N.A) التي كانت منتشرة في المنطقة بكثرة (التي كانت لا تقبل العمل خارج أطراف عام الفردية لمصالي الحاج)[2]، وكانت تضم هذه المنطقة حتى أكتوبر 1955 م 1375هـ، خمسمئة (500) مجاهدا مسلحا، بنسبة 30% سلاحا حربيا و70% سلاح صيد وبها 500 رجلا جاهزا لحمل السلاح يرافقون المجاهدين[3].

03ج- العمليات العسكرية: كانت العمليات الأولى في بلاد القبائل بمثابة إعلان لشمولية الثورة التي انطلقت في نفس الليلة عبر كامل التراب الجزائري، والتي كانت تهدف إلى كسب ثقة الجماهير وبث الرعب في نفوس المستعمرين والمتعاونين معهم وإزالة الغموض لدى المترددين إذ لم نقل المشككين في سلامة ونبل أهدافها ورجالها، أما من حيث حجم العمليات العسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر فكانت متواضعة إلا أنها تفوق الإمكانيات المتوفرة آنذاك والتي اقتصرت على بنادق الصيد وبعض المتفجرات المحلية الصنع هذا من ناحية الكيفية، أما من حيث الكم، فهي متنوعة وعديدة منها: عملية تخريب الأعمدة الكهربائية بمشدالة، قطع خيوط الهاتف بين مايو وبني منصور، بالإضافة إلى اشتباكات محدودة في عدة أماكن من المنطقة[4].

---

[1]- جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة: المرجع السابق، ص39.
[2]- عمار قليل: المرجع السابق، ج01، ص208.
[3]- جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة: المرجع السابق، ص40.
[4]- عمار قليل: المرجع السابق، ج01، ص208.

حيث تمركز كريم بلقاسم في إيغيل إيمولة، برفقة علي زعموم، والصحفي محمد العيشاوي وكان تحت قيادته 400 مجاهدا بينهم 130مسلحين، والباقي ينتظرون التسليح، وتحت قيادته هاجم الثوار مركز الدرك في العزازقة وخربوه، وأشعلوا النيران في مستودع البهش(قشور الفرنان) وأحرقوه، وقطعوا خطوط الهاتف في العزازقة، وعزلوها، وفعلوا مثل ذلك في قرى:بوغني، ودلس وبرج منايل، بوبراكة، وعبو، ومعسكر الماريشال[1].

كما جرت بالمنطقة الثالثة معارك ضارية ضد العدو الفرنسي وحققت انتصارات كبيرة وأصبحت مضرب الأمثال في الصمود، بالإضافة إلى مواجهة القوات الاستعمارية والقوى المضادة للثورة ومنها حركة "بلونيس" التي تمركزت في قرية "ملوزة" وتسببت في مضايقات واعتداءات على الثوار والشعب معا، وتصدت جبهة التحرير الوطني لذلك بكل ثبات وحكمة، ومن أشهر ما واجهت هذه المنطقة عملية "الزرق" الشهيرة، التي استحوذت فيها على أسلحة كثيرة وأحبطت المخطط الاستعماري الذي أراد إجهاض الثورة في منطقة القبائل[2].

لقد أعقب العمليات الأولى للثورة التحريرية مباشرة مجموعة من ردود الأفعال الفرنسية شملت عديد الجوانب، تمثلت في مجموعة من الإجراءات مست التعداد البشري والعتاد العسكري والعمليات العسكرية، إضافة إلى سن مجموعة من القوانين الاستثنائية وغيرها، وذلك ما سنتطرق إليه بإسهاب في العناصر الموالية:

ثالثا: الإجراءات العسكرية الفرنسية في الشرق الجزائري

راهنت فرنسا على التفوق العسكري عدة وعتادا وعددا، فهو في نظرها العامل الرئيسي والحاسم الذي سيحبط كل المحاولات ويشل العزائم لكل من يريد الالتحاق بالثورة من أفراد الشعب الجزائري، وبذلك كان عليها أن تظهر هذه القوة ميدانيا حتى تصفي الثورة في مهدها فالهم الوحيد بالنسبة لهم هو الإبقاء على "الجزائر فرنسية"، والعمل على تحقيق هذه الغاية كان عليها أن تضع إستراتيجية فعالة تضرب من خلالها الثورة بيد من حديد قبل أن تتجذر في

[1]- يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص281.

[2]- بشير بلاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج02، ص ص133، 134.

أوساط الشعب الجزائري، وأن تزرع الرعب فيه وتعمل على شل إرادته التحريرية والتفكير في الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني أو مد يد العون لهم[1].

01- الإمدادات العسكرية: عند اندلاع الثورة التحريرية تعددت الإجراءات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية الفرنسية وتنوعت بين العمليات العسكرية والمشاريع السياسية والاجتماعية وغيرها، حيث كان رد الفعل الفرنسي على أحداث 01 نوفمبر 1954م عنيفا[2].

ففي هذا السياق وبطلب من وزير الداخلية للحكومة الفرنسية "فرانسوا متيران" (François Mitterrand)[3]، وبموافقة السيد "جاك شوفاليه" (Jacques Chevallier) كاتب الدولة للحرب، قرر السيد "منديس فرانس"، رئيس الحكومة الفرنسية يوم 01 نوفمبر 1954 م إرسال ثلاث كتائب من قوات المظليين إلى الجزائر، فنزلوا بسرعة في ميناء عنابة[4].

وبعد أن عجزت قوات الجنرال"سبيلمان جورج" (Spillmann Georges) قائد القطاع الإقليمي للشمال القسنطيني في القضاء على الثورة بالأوراس، سارعت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في اليوم الرابع من نوفمبر إلى إعطاء الأوامر للفرق المحمولة جوا المشكلة من المظليين القادمين من الهند الصينية للتحرك نحوها تحت إمرة العقيد "بول دي كورنو" (Paul Du courneau)[5].

وتواصلت الإمدادات العسكرية يوما بعد يوم، نتيجة ازدياد العمليات العسكرية والفدائية للثورة، حيث بلغت القوات الاستعمارية في مطلع سنة 1955 م ثمانين ألف جنديا (80000) بعد أن كانت لا تتجاوز تسعة وأربعون ألف جنديا (49000)، وقد ارتفع عدد القوات

---

[1]- محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البلاغ، الجزائر، 2001، ص ص201- 203.

[2]- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة الجزائر، 2012، ص98.

[3]- ولد في 26 أكتوبر 1916 في مدينة جارناك (Jarnac) بمقاطعة (Charente) الفرنسية، متحصل على شهادة في القانون، عين في 19 جوان 1954 وزيرا للداخلية في حكومة "منديس فرانس" إلى غاية 23 فيفري 1955، اختاره "غي موليه" في 01 فيفري 1956 وزيرا للعدل في حكومته واستمر بمنصبه هذا إلى غاية 13 جوان 1957، صادق على ثلاثين (30) حكما بالإعدام على مناضلي جيش وجبهة التحرير، كان من أشد المعارضين لعودة الجنرال "ديغول" إلى الحكم، في 10 ماي 1981 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية، واستمر في هذا المنصب حوالي ثلاثة عشر (13) سنة، مات بالسرطان في 08 جانفي 1996 بمدينة باريس.

[4]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص98.

[5]- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1962، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص ص146 147.

الفرنسية إلى مائة وأربعة آلاف جنديا (104000) في 25 جانفي 1955 م[1]، كما استجاب مجلس الوزراء لرغبات الزيادة الملحة من طرف الوالي العام "جاك سوستال" (Jack Soustelle)[2] حيث قرر في جلسة 16 ماي 1955 م إضافة أربعين ألف جنديا (40000) إلى القوات العاملة في الجزائر، كما تقرر التجنيد الاحتياطي وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وإعطاء التفويض المطلق للقادة العسكريين فيفسرون ذلك المبدأ كما يشاؤون[3]، وفي 24 أوت 1955 م التحق ستون ألفا (60000) من الشباب الاحتياطي الذين تم استدعاؤهم ليصل العدد في 30 أوت من السنة نفسها إلى مائة وثمانين ألفا (180000).

كل هذا جاء لتسخير الآلة العسكرية للحد من تطور الثورة وإخماد لهيبها، لكن هذه الإجراءات جاءت بعكس ما كانت تتمناه السلطات الفرنسية نظرا لارتفاع نسبة الفارين من الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة، حيث ارتفع العدد بشكل محسوس بالأوراس من سبع عشرة (17) حالة فرار في ديسمبر 1955 م إلى ثماني عشرة (18) حالة في شهر جانفي 1956 وخمس وستين (65) حالة في شهر فيفري من السنة نفسها[4].

وقد ذكر الناقد العسكري "جورج ماري": أن العتاد العسكري من جانفي إلى أكتوبر 1955 م كان مائة وأربعون ألفا (40 ألفا) قطعة سلاح ومائة وثلاثون ألفا (130 ألفا) جهازا لاسلكيا، وستة وعشرون ألفا (26 ألفا) مركبة عسكرية أمريكية الصنع، أما الطائرات فوصل

---

[1]- علي كافي: المرجع السابق، ص88.

[2]- (1912-1990) من أصول يهودية، ولد يوم 13 فيفري 1912، حاصل على إجازة في الفلسفة، ينتمي إلى اليسار الفرنسي، انظم إلى ديغول سنة 1942، من السياسيين الفرنسيين البارزين تولى عدة مناصب هامة في فرنسا منذ الأربعينات من القرن الماضي، تولى وزارتي الإعلام والمستعمرات، انتخب نائبا في البرلمان عام 1951م، عينه منديس فرانس حاكما عاما للجزائر مابين فيفري 1955 و 1956 وكان مواليا لديغول، فعينه في حكومته الأولى، ثم استقال منها وأصبح خصما لديغول بسبب سياسة تقرير المصير التي تبناها، لذا نفي إلى إيطاليا إلى غاية 1968 ليواصل نشاطه السياسي بعد ذلك. ينظر محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص70. ينظر أيضا رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص102.

[3]- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص160.

[4]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء، الجزائر 2006، ص16.

عددها في أوت 1956 م إلى مائة طائرة خفيفة (100)، ومائة وخمسون طائرة عمودية (150) بغرض تعويض الخسائر التي ألحقها المجاهدون بالقوات الفرنسية[1].

02- العمليات العسكرية الفرنسية بالشرق الجزائري: قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بحشد قواتها لمواجهة الثورة في منطقة الأوراس وذلك ظنا منها أنها إن قضت على الثورة في هذه المنطقة فستقضي عليها نهائيا، وهو الحل الوحيد لتجاوز الأزمة العميقة المترامية الأطراف التي أصبحت ترهق السلطات الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا، فشرعت في تنفيذ عمليات عسكرية عامة تمثلت في تمشيط منطقة الأوراس، اشتركت فيها كل القوات العسكرية التي لها خبرة في حرب العصابات والجبال[2]، حيث عرفت جبال الأوراس في 19 جانفي 1955 م قنبلة وتمشيطا واسعا خلال العملية العسكرية التي أطلقت عليها اسم "فيرونيك" (Veronique) تحت إشراف الحاكم العام "روجي ليونار"(Rogier léonard)[3]، والتي امتدت من الثامن عشر جانفي 1955 إلى غاية الرابع والعشرين فيفري من السنة نفسها.

وفي 23 جانفي 1955 م عرفت جبال بسكرة هي الأخرى عملية مماثلة في القمع أطلق عليها "فيوليت"[4] (violette) وكانت بقيادة ضباط مخضرمين لهم خبرة واسعة في حرب العصابات وخوض معارك الجبال منهم: الجنرالين "جيل" (Jelle) و"بارلانج[5]" (Parlange) والعقيدين "ديكورنو" (Ducourneau) و"بيجار" (Bijeard) كما استهدفت العمليات العسكرية سكان القرى العزل[6].

---

[1]- يوسف مناصرية وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص40.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ط1، دار البعث للنشر والتوزيع، قسنطينة، 1980، ص393 .

[3]- (1898-1988) شخصية سياسية فرنسية، عين حاكما عاما للجزائر في شهر أفريل 1950، وتولى إدارة شؤون البلاد إلى غاية عزله في شهر أفريل 1955. ينظر محمد العيد مطمر: "مواجهة فرنسا للثورة في الأوراس نوفمبر 1954-1956"، **في:** جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص874.

[4]- انطلقت في الثالث والعشرين جانفي 1955 م.

[5]- بدأت تحت سلطته في منطقة الأوراس عمليات تجميع السكان في المحتشدات، وإنشاء (sas) التي تعد طبعة منقحة للمكاتب العربية، كما تم تشكيل أولى وحدات الحركى إلى جانب القوم (القومية).

[6]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص101. ينظر أيضا أحسن بومالي: المرجع السابق، ص160.

03- التشريعات الفرنسية الاستثنائية: حتى تتمكن فرنسا من القضاء على الثورة بسرعة لجأت إلى الاستعانة بقوانين إضافية جديدة، حيث طلبت الحكومة الفرنسية اتخاذ تشريعات استثنائية طبقت في الحرب العالمية الثانية، كما طالبت بضرورة استعمال الشدة والصرامة للسيطرة على الوضع في الجزائر، وفي بداية ماي 1955 م فرض "جاك سوستال" والمسؤولون العسكريون العقوبة الفورية بالقتل للذين يضبطون (أي الجزائريين) والسلاح بأيديهم وبذلك تضاعف القتل التلقائي بعد التوقيف العشوائي أما المساجين فيوجهون إلى الأعمال الشاقة[1]، ومن هذه التشريعات نذكر:

03أ- قانون حالة الطوارئ: من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لمواجهة الوضع في الجزائر بعد انطلاق الثورة التحريرية إعلانها لحالة الطوارئ[2] في أفريل 1955 م في كل من الأوراس والحدود الجزائرية-التونسية، لتمتد عبر كامل التراب الوطني في خريف السنة نفسها باتساع نطاق الثورة[3]، وأهم التدابير التي نصت عليها حالة الطوارئ: تحديد الإقامة، تقييد الحريات وإلقاء القبض والاعتقال والتفتيش والمسؤولية الجماعية، وقد ترتب عن هذه التدابير ممارسات لا أخلاقية وتجاوزات وأفعال لا إنسانية، وذلك باختراق الحريات الفردية وانتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية[4].

تم وضع قانون الطوارئ الذي فرغت وزارة الداخلية الفرنسية من إعداده في 19 مارس 1955 م، وتقدمت به إلى البرلمان الفرنسي الذي وافق عليه في أول شهر أفريل 1955 م على أن يطبق بالجزائر لمدة ستة أشهر وهي الفترة التي حددتها فرنسا للقضاء على الثورة[5] وبمقتضى هذا القانون منحت السلطات الإدارية سلطات واسعة تمثلت في حق تقييد حرية

---

[1]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص157.

[2]- استعملتها فرنسا أربع مرات خلال مئة سنة وتمثلت في الأوقات التالية: أ/ديسمبر 1852 بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم. ب/سنة 1870 أثناء الحرب الألمانية (البروسية) التي أدت إلى الاستيلاء على الألزاس واللورين. ج/سنة 1914 عند بدء الح.ع.1. د/سنة 1939 عند بداية الحرب العالمية الثانية. ينظر محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط01 ، دار البعث، الجزائر 1984، ص105.

[3]- يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996، ص151.

[4]- رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص70.

[5]- حسين بوزاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830- 1954)، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، 2011، ص210.

التنقل للأشخاص والسيارات وتأسيس مناطق أمنية خاصة، وإلقاء القبض على كل المشبوهين وإيداعهم الإقامة الجبرية، كما أقرت حق التفتيش أثناء الليل، إضافة إلى التوقيف ومراقبة الصحافة المكتوبة والمسموعة ومراقبة السينما والمسرح[1]، علق عليه "إرنست مارسيه" (Mercier) قائلا: "من وجهة نظر أخلاقية لا يمكن أبدا دعم مبدأ المسؤولية الجماعية، لأنه أحد المبادئ الأكثر ظلما حيث يتسبب في معاقبة كثير من الأبرياء مع المذنبين، وفي بعض الحالات يعاقب الأبرياء فقط ولا يطال العقاب أبدا المذنبين الحقيقيين"[2].

القانون حمل رقم 55-385 صدر في 03 أفريل 1955 م، أقر حالة الطوارئ المقررة في مادته 06: أن الحاكم العام له الحق في أن يصدر الاستدعاء للإقامة بمقاطعة أو محل ما محدود لكل شخص يقيم في مناطق تكون الدولة لدواعي استعجالية تراها بأنها تكمن منها خطورة ما من الجانب الأمني، وأخذ الحيطة والحذر للنظام العام تقوم بذلك، وبناء على المادة الثالثة: فإن السلطات الإدارية لها الحق في اتخاذ جميع التدابير لضمان العيش لجميع الموقوفين، وكذا لعائلاتهم[3].

وقد طبق هذا القانون بداية في منطقة الأوراس بباتنة وجنوب تبسة، ثم شرقي مقاطعة قسنطينة ثم بلاد القبائل، وفي شهر أوت من سنة 1955 م شمل كل تراب الجزائر لمواصلة القمع والإرهاب وكسب الشرعية في هذه الممارسة[4]، عندها قامت الجيوش الفرنسية باغتصاب الأملاك وارتكاب التجاوزات، فقد رأت فرنسا أنها فرصة ثمينة لإبادة الجزائريين رجالا ونساء وأطفالا وشيوخا، فقد كان المستعمرون يدخلون البيوت عنوة، يذبحون الأطفال والشيوخ ويبقرون بطون النساء الحوامل، فهي مؤامرة مدبرة لإبادة الجزائريين[5].

---

[1]- عبد العزيز بوكنة: "الإستراتيجية العسكرية الفرنسية من منظور الكتابات الأنجلو- أمريكية"، **في**: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة، الجزائر، 1996، ص189.

[2]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص107.

[3]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

[4]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص157.

[5]- بلقاسم محمد برحايل: أبطال الأوراس، مطبعة البدر، الجزائر، (د.ت)، ص209.

وتؤكد ذلك البنود التي احتوى عليها الأهداف الإجرامية من تطبيقه، فالبند الثالث يقر بإجراء التفتيش في المنازل ليلا ونهارا، أما البند الثامن فيدعوا إلى تشريد السكان، والبند العاشر ينص على تولي المحاكم العسكرية بدل المحاكم المدنية، وبمقتضاه أصبح للقوات الفرنسية العاملة في الجزائر الحق القانوني في قتل ونفي وفرض الإقامة الجبرية واعتقال أي جزائري مشبوه بتدعيمه للثورة وإحالته على المحاكم العسكرية، ورغم ذلك فإن معظم المقبوض عليهم تم قتلهم من دون الإجراءات القضائية التي نص عليها قانون الطوارئ، وهنا تكمن النوايا الإجرامية في فرض هذا القانون وما خلفه على أرض الواقع من جرائم في حق الإنسان الجزائري[1].

03ب – مبدأ المسؤولية الجماعية: كانت المسؤولية الجماعية قانونية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، إلا أنها ألغيت سنة 1882 م، وباندلاع الثورة المسلحة طبقت من جديد وفق أوامر من ضباط عسكريين، نصت المادة الأولى على أن كل اعتداء أو محاولة اعتداء على الطرق والسكك الحديدة، شبكة الأسلاك الكهربائية أو الهاتفية، المراكز أو المحولات الكهربائية محطات الضخ أو خزانات المياه أو تجهيزات الهاتف أو بعض المنجزات ذات المنفعة العامة فكل من يقطن بالقرب من مكان وقوع الاعتداء يعتبر متآمر، أما المادة الثانية: ينذر السكان أن عدم إعلام قوات الأمن عن نشاط الثوار سواء في تدبير أو ارتكاب تخريب يعدون متآمرين ولا يؤخذ اعتبارهم بعين الاعتبار، أما المادة الثالثة فإن السكان الذين يقيمون بالقرب من مكان الاعتداء يتم تحويلهم وتجميعهم في مركز بعيد عن هذا المكان والذي يعين من طرف السلطات العسكرية، ليتم فيما بعد حجز ممتلكاتهم، أما المادة الخامسة: فكل من نبه أو أفشل محاولة اعتداء بتقديم معلومات يكافئ بمبلغ مالي[2].

تم تطبيقه في 16 ماي 1955 م من طرف قادة الجيش الفرنسي وبتوجيه من الحكومة الفرنسية، حيث منحت تفويضا مطلقا للقادة العسكريين في اتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة في المناطق التي تشهد عمليات ضد الوحدات الفرنسية، فبمجرد أن تقع عملية عسكرية تقوم

---

[1]– أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، **المصادر**، ع 08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2003، ص ص35، 36.

[2]– رشيد زبير: المرجع السابق، ص ص218، 219.

القوات الفرنسية بتطويق القرية أو الحي الذي وقعت بقربه العملية وتبدأ في الانتقام من المدنيين العزل وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف الجزائريين، تجسدت في مجازر جماعية عبر كامل التراب الوطني[1].

ففي مشتى "الحضرية" (لمحاسنية) بـ"القرارم قوقة" بتاريخ 02 جويلية 1956 م على الساعة الرابعة وخمسة وأربعين دقيقة شنت قوات فرنسية ضخمة مدججة بمختلف الأسلحة هجوما واسع النطاق ضد سكان هذه المشتى، وبمجرد الوصول جمعت كل السكان رجالا ونساء واختارت ثماني عشرة رجلا وأطلقت عليهم الرصاص جماعيا فسقط جميعهم شهداء عدا واحدا (دفوس لخضر بن محمد) نجا بأعجوبة، جاءت هذه المجزرة كتطبيق لمبدأ المسؤولية الجماعية وانتقاما لما قام به المجاهدون، حيث قاموا بحرق وإتلاف المحصول الفلاحي قبل حصاده التابع لملكية المعمر (جاني تاكسي أنطوان) الساكن بقرية "عنوش علي"[2].

03ج- قانون حق المتابعة: أقرته الحكومة الفرنسية في سبتمبر 1956 م، وأعطت الصلاحية لقواتها العسكرية (الجوية، البحرية والبرية) العاملة بالجزائر بشن عملياتها على المناطق الواقعة داخل الحدود التونسية والمغربية، ففي صباح يوم الأحد 08 فيفري 1958 م وهو اليوم الذي تمتلئ فيه أسواق ساقية سيدي يوسف بحاجيات السكان، قامت طائرات استطلاعية فرنسية بعملية الكشف الروتيني على الحدود التونسية قرب قرية ساقية سيدي يوسف، وتوًّا أسقطتها قوات جيش التحرير الوطني بإمكانياتها المتواضعة وراء خط موريس وشال، وبعد ثلاث ساعات من وقوع الحادث قامت القوات الجوية الفرنسية كما كان منتظرا بالرد العنيف دون علم وإذن من الحكومة الفرنسية كما تدعي، إذ قامت 25 طائرة من نوع B26 الأمريكية الصنع المقنبلة بقنبلة قرية الساقية التونسية، كما قنبلوا سابقا المداشر والقرى والغابات الجزائرية مما أدى إلى قتل المواطنين التونسيين الأبرياء وأغلبهم نساء وأطفالا وشيوخا، وتدمير ملجأ

[1]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص265، 266.

[2]- الصادق مزهود: هياكل العدو الفرنسي بولاية ميلة، دار البعث، قسنطينة، (د.س)، ص147.

المدنيين الجزائريين والمستشفى والمدرسة والمسجد ومنازل المواطنين، وهذا حسب شهود عيان والهلال الأحمر الدولي الذي اطلع على مجزرة الحادثة وقيم أضرارها المادية والبشرية[1].

كما قامت باعتراض السفن المشكوك فيها بنقل الأسلحة إلى جيش التحرير أو الطائرات الناقلة للثائرين، وقد خلف تطبيق هذا القانون ارتكاب عدة مجازر خلفت مئات الضحايا من الجزائريين خاصة في صفوف اللاجئين[2].

حيث كانت السلطات الاستعمارية تضيق الخناق على جيش التحرير بشتى الطرق خاصة مصالح التجسس الفرنسية التي لا تتردد كلما سنحت لها الفرصة للتدخل والإقدام على القرصنة أو المصادرة أو التخريب للسفن المحملة بالأسلحة[3]، بواسطة ذاك الأسطول الذي جنده الجيش الفرنسي لحراسة البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبح نقل الأسلحة إلى الجزء الغربي من البلاد غير مضمون خاصة في الفترة ما بين 1956-1961 م، حيث أن الجيش الفرنسي قام باعتراض العديد من البواخر التي كانت قادمة بحمولة من الأسلحة والذخيرة لتموين جيش التحرير ولكنها وقعت في قبضة الاستعمار ومن بين هذه البواخر التي تم حجزها والاستيلاء على حمولتها[4] وهي:

-الباخرة آتوس اليونانية: تم حجزها في 16 أكتوبر 1956 م، قرب الشواطئ المغربية وهي محملة بمختلف الأسلحة[5].

-إغراق اليخت دينا: في يناير 1955 م من قبل البحرية العسكرية الفرنسية قرب الشواطئ المغربية.

-الباخرة جان لوكا الإسبانية: كشف أمرها أثناء تفريغها بانكس وصندوق وبذلك تم حجزها في 1957/07/21 م.

---

[1]- عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962، مطبعة الشهاب، باتنة، الجزائر، 1995، ص ص120، 121.

[2]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1982، ج03، ص125.

[3]- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص207، 208.

[4]- عبد المجيد بوزبيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط02، متيجة للطباعة، الجزائر، 2008، ص90.

[5]- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص ص251، 260. ينظر أيضا محمد عباس: فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص355.

-الباخرة صواني الإسكندنافية: تم حجزها في 26 جويلية 1957 م، وبها حمولة 300 طنا من الأسلحة المختلفة[1].

-الباخرة قرانين الدانماركية: تم حجزها في 23ديسمبر 1958 م، وكانت محملة بالأسلحة وفي طريقها إلى القطاع الوهراني.

-الباخرة سلوفينا اليوغسلافية: تم حجزها في 18 يناير 1958 م، وبها حمولة تمثلت في:

ثلاثة آلاف بندقية موزار، مئة وخمسون مسدس رشاش، مئتي بندقية رشاش Mg34 ثمانية وخمسون بازوكا، خمسة عشر مدفع هاون، خمسة وتسعون طنا من الذخيرة، عشرون مليونا من خراطيش 7.92، مئة ذخيرة مدفع بانجلور، 600 قذيفة مدفع هاون81 وغيرها.

-الباخرة ليديس التشيكوسلوفاكية: تم حجزها في 07 أفريل 1959 م وكانت محملة بالعديد من الأسلحة والذخيرة.

-الباخرة مونتي كاسيو البولونية: حجزت في جويلية 1959 م، في لطريق إلى مرفأ غرب الجزائر على الحدود الجزائرية المغربية.

-الباخرة بلياق الألمانية: تم حجزها في 05 نوفمبر 1959 م، قرب السواحل المغربية الريفية[2].

-الباخرة اليوغسلافية سولانجيا: تم حجزها في 29 مارس 1960 م للمرة الثانية.

-الباخرة سريبيحا اليوغسلافية: حجزت في 05 جوان 1960 م.

-الباخرة اليوغسلافية: تم حجزها في 29 ديسمبر 1960 م، في مضيق جبل طارق في طريقها إلى الجزائر، إضافة إلى اغتيال الممونين الأجانب، ولم تكتف بهذه التحرشات البحرية فقط بل عمدت إلى التحرش بوحدات جيش التحرير عن طريق البر بإنزال فرق الكومندوس على السواحل الليبية لعرقلة القوافل عبر الطريق من مرسى مطروح وبن غازي وطرابلس، كما قامت بتوظيف العديد من المخبرين على مستوى الموانئ منهم ممثلي الشركات البحرية

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي: **الذاكرة**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع 03، 1995، ص ص124، 125.

[2]- عبد المجيد بوزبيد: المرجع السابق، ص118.

والمسؤولين عن التسيير والملاحين، حيث تغطى هؤلاء تحت غطاء التجار بالأسلحة قصد رصد المجاهدين المكلفين باقتنائها والتعرف على قنواتهم ببلدان أوروبا والشرق الأوسط[1].

أما على المستوى الجوي فقد جسدت فرنسا لهذا الغرض العديد من الطائرات الاستكشافية التي كانت تجوب المناطق ليلا نهارا لمعرفة أي حركة مشبوهة يقوم بها المجاهدون وقد تزايد عدد مع مرور القوت بازدياد خطر الثورة الجزائرية على الاستعمار[2].

رابعا: الحرب النفسية[3]

لم تكتف فرنسا بالوسائل العسكرية فقط في محاولاتها للقضاء على الثورة والتضييق على السكان الجزائريين وصدهم عن مساندة الثورة وتدعيمها وتموينها، بل اعتمدت أيضا على الحرب النفسية واستخدمت الدعاية والإشاعة والأساليب البسيكولوجية الأخرى، بغرض التأثير على نفسية ومعنويات الجزائريين وإحداث مشاعر معينة بين الجماهير بغرض زعزعة ثقتها بنفسها وبقادتها ومعتقداتها وحتى بتاريخها وهويتها، وكذا تفتيت عزيمتها[4]، في محاولة لفصل الشعب الجزائري عن الثوار وإقناعه بعدم جدوى العمل العسكري وإحداث الارتباك بين الطرفين ومنع الالتحاق بالثوار، واعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وإقناع زعماء الأحزاب السياسية بتلك الإصلاحات[5].

كانت مصالح العمل النفسي تعمل في استقلالية تامة خاصة منذ شهر سبتمبر 1957 م وأصبحت تحت قيادة الجنرال "غودار"، ويتمثل العمل النفسي عموما في جملة من الوسائل التي وضعت تحت تصرف المسؤولين الفرنسيين قصد مهاجمة وإحباط معنويات مقاتلي ج.ت.و

[1]- عبد المجيد بوزبيد: المرجع السابق، ص ص119- 120.
[2]- جمال قندل: المرجع السابق، ص113.
[3]- يعتبر الرائد "أوغار " (Hogard) أن الحرب النفسية تعتبر أداة ترويع، فهي سلاح رهيب أكثر من الأسلحة النووية، إنما تترجم في الدعاية والإثارة، وغسيل المخ والتسميم بواسطة التزوير والنقد الذاتي. ينظر الملحق رقم 20.
[4]- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص299.
[5]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص57.

وكذلك السكان بغرض زعزعة استقرارهم وإخضاعهم وزرع البلبلة والشكوك في أوساطهم، ثم إثارة القلاقل والفتن والكراهية وتشجيع الانقسام في صفوفهم[1].

أول من بدأ في تجربة وتطبيق الحرب النفسية هو الضابط "جان سيرفي" (Jean Serviér) الخبير البسيكولوجي الذي صادفته الثورة عندما اندلعت في جبال الأوراس عام 1954 م كان يقوم بتحضير دراسة ميدانية في الموضوع وطرد من هناك وانتقل إلى جبال "زكار" وحوض"الشلف" قاد هناك الحرب البسيكولوجية (النفسية)، برفقة الضابط "هنتيك"(Henitc) ولعبا دورا بارزا مع "الباشاغا بوعلام" و"الجيلالي بلحاج" المدعو "كوبيس" في إنشاء فرقة الحركى[2] والقوم وتسخيرها للعمل ضد الثورة وبقي "سيرفي" يعمل بهذه المنطقة لغاية شهر أفريل 1958 م، ثم عين مفتشاً عاماً للعمليات العسكرية الطائرة (les operations pilotes) وفعل مثله الضابط "كومبيت" في منطقة البيبان والمنصورة والجلفة والضابط "ليجي" في القبائل[3].

ولم يتردد الجيش الفرنسي في نقل سكان عدة قرى من أجل تنظيم تجمعات وإلقاء خطب صاخبة رافعين الأعلام الفرنسية مستعملين مكبرات الصوت يتخلل ذلك مسيرات للحركى والقومية والمظليين والمقاتلين من جميع أطياف الجيش الفرنسي بأسلحته وفرقه المختلفة للتأكيد على أهمية الحدث، ويترأس تلك التظاهرات جنرال أو وزير في الحكومة الفرنسية وقد يكون الحاكم العام نفسه، ويتم تفسير هذه التجمعات على أنها ولاء من السكان للوطن الأم فرنسا، ويتعلق الأمر بالخطب الحماسية ضد ج.ت.و واستعراضات الجزائريين الذين انضموا إلى الجيش الفرنسي والتنقل بهم بين القرى حيث يعرض الخونة كشهود على ثمرات سياسة التهدئة

---

[1]- جودي أتومي: وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956- 1962 قصص حرب، دار ريم، بجاية، الجزائر، 2013 ص155.

[2]- الحركي متعاقد مدني مقابل أجرة يومية، توظفه السلطات العسكرية الفرنسية، ويستطيع ترك الخدمة في أي وقت، سواء بطلب منه، أو بتسريحه من قبل السلطات العسكرية، يمكن أن يعين برتبة عريف أو رقيب، أو رقيب أول، ويعد الحركة مقاتلون، حيث تعد مهمتهم مكملة لمهمة الوحدات العسكرية النظامية، يتميزون بفظاعتهم، ومعرفتهم للخصم ولأساليبه، يقدمون للوحدات التي يدعمونها مساعدات هامة في كل مهامها العملية، كالقتال، والتفتيش عن مخابئ الثوار، والاستعلامات. ينظر رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص130.

[3]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص318، 319. ينظر أيضا لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص293 وما بعدها.

إضافة إلى توزيع المنشورات وإلقاء الخطب باستعمال مكبرات الصوت والبث الإذاعي وعرض الأفلام[1].

وتحقيقا لهذا الهدف أسس الجيش الفرنسي خمسة مكاتب خاصة أوكل لكل منها عملاً معينا وهي:

المكتب الأول: خاص بالأشخاص والتعيينات.

المكتب الثاني: الاستعلام على العدو[2].

المكتب الثالث: العمليات والخطط.

المكتب الرابع: التسويق والتجهيز.

المكتب الخامس[3] (المكتب الجهوي للعمل النفساني): العمل السيكولوجي، ويختص بالأمور التالية:

1- وضع اليد على السكان.
2- حماية معنويات الجيش.
3- حماية معنويات السكان.

عملت المكاتب على مشروع الدعاية الاستعمارية المضادة للثورة بغرض تحقيق أهداف أساسها محاولة إقناع الشعب الجزائري بالابتعاد عن المجاهدين[4]، تم تعزيز دور كل من المكتب الخامس المكلف بالعمل السيكولوجي والمكتب الثاني الذي يتولى رجاله استقطاب المعلومات من كافة أنحاء الجزائر، يظل كل من المكتبين مرتبطا بتسلسله القيادي الخاص، وليس في وسع القادة المحليين أن يعارضوا أي تدخل للمكتب الثاني إذا صدر من درجة عليا في التسلسل

[1]- جودي أتومي: المرجع السابق، ص155.

[2]- ينظر الملحق رقم 05.

[3]- أخذ هذا الاسم في نوفمبر 1957، يشرف على العمل البسيكولوجي (الحرب النفسية) ولقد طبق عدة أشكال ووسائل تعذيب على مدى سنوات الثورة في عدة جهات من الوطن بالأوراس والهضاب العليا والقبائل وحوض الشلف، وحاول إفشال الثورة واستمالة السكان إلى جانب الجيش الفرنسي دون جدوى.

[4]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص ص15، 16.

القيادي، لذا فإنه يحدث مراراً أن ينزع مساجين من بين أيدي الجهات التي أوقفتهم كي يتم استنطاقهم، عجالة المعلومة هنا تسمو على كل اعتبار آخر[1].

وجندت القوات الفرنسية ضباطا متخصصين في العمل السيكولوجي واستعملتهم لفصل الشعب عن الثورة والمجاهدين وذلك بإتباع وسائل متنوعة نذكر منها:

المصالح الإدارية الخاصة SAS التي تأسست في سبتمبر 1955 م[2] بمبادرة من "جاك سوستيل" عندما وجه نداء إلى ضباط شؤون السكان الأصليين العاملين في الصحراء التي كانت تسمى "أقاليم الجنوب" والمغرب الأقصى في منطقة الريف[3]، ثم ورثها "روبير لاكوست" لتعمم سنة 1956 م وتتوسع سنة 1957 م، ويمثل هذه المصلحة ضابط عسكري، يتخذ من البرج وسط السكان مركزا إداريا وعسكريا حسب ما حدده مرسوم 27 جانفي 1956 م، وازدادت أهميتها في عهد الجنرال "ديغول" وضباط المصالح الخاصة من خريجي المدارس متخصصة في فنون الدعاية، وغسل الأدمغة وانتشرت في مختلف أنحاء البلاد وخاصة الولاية الثالثة[4].

كما يتولى ضباط الثكنات والمراكز العسكرية هذه المهمة ويستعملون الحركة والقوم في الاتصال بالشعب والترجمة والاستجواب والحراسة، وقامت الإدارة الفرنسية بوضع بطاقة إحصائية لكل السكان ومتابعة تحركاتهم بالمراقبة والتفتيش والاستعلام والاستدعاء، إضافة إلى بطاقة خاصة لكل الشبان الذين تتجاوز أعمارهم سن 14 سنة لإحكام الرقابة عليهم وعلى أنشطتهم وأماكن تواجدهم، كما طبقت الإدارة الفرنسية إصدار رخص الخروج وفرض الرقابة المشددة على الدخول وإصدار بطاقات التموين، ومراقبة الشعب باستخدام تلك المؤن عن طريق العملاء وتحت إشراف ضباط المصالح الإدارية الخاصة التي تشرف على عملية التوزيع[5].

---

[1]- رافائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، أمدوكال للنشر، الجزائر 2010، ص ص53، 54.

[2]- جمال يحياوي: "الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام"، **المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 05، صيف 2001، ص133. ينظر أيضا لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق ص202.

[3]- جودي أتومي: المرجع السابق، ص156.

[4]- جمال يحياوي: المرجع السابق، ص134.

[5]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص179- 184.

كما تم إصدار بطاقات خاصة بالعملاء ورعايتهم والعناية بهم، والقيام بمهام الحالة المدنية وترقيم المنازل والبيوت واستدعاء أصحاب الحوالات والطرود البريدية لاستفسارهم والاستعلام عن مصادرها وأوجه صرفها وحجزها وتجزئة صرفها لهم شهرياً حسب عدد أفراد العائلة، كما كانت تقوم بحملات دعائية لكسب المواطنين ومحاولة إقناعهم بأن جيش التحرير الوطني إنما يريد بهم إضراراً وليس نفعاً، كما تم ربط توزيع التموين ووسائل العيش بتقديم المعلومات عن المجاهدين والمسبلين والثورة، كما كان السهر الدائم على تنشيط الإذاعات المحلية المجندة ضد الثورة ودعم وسائلها ودعايتها وترويج أخبارها ومنها إذاعة "صوت البلاد"[1].

كما كان الضباط الفرنسيون يأمرون بإلباس المساجين أو طالبي الخدمة ك"حركى" أزياء عسكرية قديمة ثم يكدسونهم في شاحنات وينقلونهم إلى أماكن سرية ويعدمونهم بالرشاش 12.7ملم، بعد ذلك كانت جثثهم تعرض من قرية إلى أخرى أمام السكان لجعلهم يعتقدون بأنهم "فلاقة"، فكان شرف فرنسا يتطلب على ما يبدو أن يقتل مدنيون بدون سلاح حتى تبقى فرنسا عزيزة،[2]والغرض من ذلك هو عذاب نفسي بالدرجة الأولى للتأثير على السكان الجزائريين وجعلهم يعتقدون بفشل الثورة التحريرية من خلال ما يعرض عليهم من شهداء باستمرار يجعلهم ذلك يدركون بمدى قوة فرنسا[3].

خامسا: الأسلاك الشائكة المكهربة[4]

لقد اكتشفت السلطات الفرنسية بأن الأسلحة والذخائر المدعمة للثورة الجزائرية تمر عبر تونس والمغرب وأن عدد المجاهدين في تزايد مستمر، لذا قامت الحكومة الفرنسية ببناء الأسلاك الشائكة المكهربة والتي تفوق قوتها 5000 فولت على الحدود التونسية الجزائرية التي تسمى بخط

---

[1]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص196.

[2]- عمار بوجلال: حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص94.

[3]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص179.

[4]- حول هذا الموضوع ينظر جمال قندل: المرجع السابق.

"موريس" نسبة إلى الجنرال "أندري موريس"[1] وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونري" الذي اقترح انجاز خط حدودي مكهرب يفصل الجزائر عن تونس والمغرب، فتمت المصادقة على هذا المشروع بداية سنة 1957 م من قبل البرلمان الفرنسي[2].

وفي سبتمبر 1957 م دشنت القوات العسكرية الفرنسية خط موريس الذي يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا على الجهتين الشرقية والغربية، ويعتبر أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية، مع إنشاء قاعدة عسكرية في الحدود التونسية الجزائرية التي بلغ عدد جنودها أكثر من 85000 جنديا فرنسيا وهي أكبر قاعدة عسكرية أثناء الثورة[3].

أما فكرة إنجاز خط شال فهي تعود إلى الجنرال "شال موريس"، الذي عينه الجنرال "ديغول" قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر يوم 12 ديسمبر 1958 م، وهو ثاني خط مكهرب في الجهة الشرقية أقيم في نهاية 1958 م وفي بداية عام 1959 م خلف خط موريس من أجل تدعيمه، هذه الخطوط –بعد تعزيزها من قبل شال- تحولت إلى مصيدة رهيبة حصدت أرواح عدد هائل من المجاهدين الذين كانوا يحاولون اجتيازها، وعززت عزلة جيش التحرير الوطني في الداخل منذ خريف 1958 م وهو ما أضعف أدائه القتالي، كما اعترفت بذلك العديد من تقارير قادة جيش التحرير الوطني وشهاداتهم[4].

سادسا: المحتشدات

كانت المحتشدات موجودة حول مراكز عسكرية داخل سياج من الأسلاك الشائكة، أو داخل الحواجز الكهربائية على امتداد الحدود بالقرب من مراكز عسكرية أيضا، في بعض الأحيان أنشئت المحتشدات بطريقة عشوائية تماما دون تخطيط مسبق، في هذه الحالة كانت

---

[1]- (1905- 1979) جنرال في الطيران الفرنسي شارك في المواجهة العسكرية الثانية، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي وفي سنة 1953 أصبح قائدا عاما للجيش الفرنسي، شارك في العدوان الثلاثي على جمهورية مصر سنة 1958، أصبح قائدا لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر في شهر أفريل 1960 ليحال بعد ذلك إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي، وبعد المشاركة في انقلاب 1961/04/22 حكم عليه بـ 15 سنة سجنا ليستفيد من قانون العفو العام سنة 1966 ليصدر مذكراته بعنوان: ثورتنا. ينظر محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص312.

[2]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص120.

[3]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص117.

[4]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص123.

تحدد للسكان المطرودين منطقة معينة بالقرب من مركز عسكري، ويقومون هم أنفسهم ببناء ملاجئ أو بيوت من القش والطين أو القصدير أو أي شيء يقيهم حرارة الصيف وبرد الشتاء[1]، يقول مصطفى بن عمر: "إن أقارب محمد الطاهر (دليل مصطفى)، الذين ينتمون إلى أولاد سيدي يحي، قد أجبروا على التجمع بالقرب من مركز عسكري"[2].

في السنوات الأولى من الحرب تمت عملية نقل السكان وإنشاء مخيمات للتجميع بطريقة فوضوية تماما، ودون أي سياسة رسمية، كل هذا كان خاضعا لرؤى السلطات العسكرية التي كانت تقرر ما تشاء (السكان الذين يجب نقلهم والأماكن التي يحشدون فيها)، ففي إطار مخطط قسنطينة أراد المندوب العام "بول دولو فريي" انتهاج سياسة رسمية لنقل السكان وتعويض الطريقة الفوضوية السابقة، بطريقة أخرى يراعى فيها الحد الأدنى من ظروف العيش والإقامة للسكان المطرودين، إذ أنشأ "المفتشية العامة لمراكز التجميع"، التي حلت محلها "محافظة للأعمال المستعجلة"، إلى جانب إطلاق مشروع "الألف قرية"[3] والتي ترمي إلى محاربة النزوح من الريف والحد من موجة الاجتياح نحو المدن، ميدانيا كانت الإنجازات التي سجلها هذا المشروع محدودة جدا، في الحقيقة نجاح هذه السياسة التي أرادت تقييد عمليات النقل وترحيل السكان بشروط التحضير المسبق وتوفير قرى للاستقبال... كان مشروطا بموافقة العسكر ورضاهم، وهؤلاء لهم منطقهم، ورؤاهم عسكرية بحتة تجهل تماما الاعتبارات الاجتماعية- الاقتصادية، وهكذا ظلت الأمور كما في السابق فظل السكان يطردون على جناح السرعة ويذهبون في الاتجاهات نفسها ويلقون المصير ذاته في محتشدات تتزايد باطراد مع استمرار الحرب واتساع عمليات النقل[4].

تم تنظيمها بالإجراءات التي ذكرها التقرير التالي والمتمثلة فيما يلي:

---

[1]- المأساة التاريخية، أو... فضيحة القرن العشرين، **المجاهد**: ع41، 01 ماي 1959.

[2]- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية...، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص179، 180.

[3]- ميشال كورناتون: مراكز التجميع في حرب الجزائر، ط01، تر: أ. صلاح الدين، تقديم: ج. تيليون، منشورات السائحي، الجزائر 2013 ص99 وما بعدها.

[4]- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الكويت، القاهرة، 2010، ص ص249، 250.

بتاريخ 08 أفريل 1955 م الحاكم العام يوجه إلى عاملي العمالات منشورا للتنفيذ، وفي 07 جويلية 1955 م تعليمة تتعلق بالتنظيم لمختلف المراكز (المحتشدات) والتي تتضمن:

– أنه بداخل المراكز فإنه يظل الأشخاص المعنيون للإقامة أحرارا، ولا يؤمرون بأي أشغال.

– مراسلاتهم تظل مراقبة.

– أما حدود المركز فإنها معرفة بواسطة المحطات (علامات معينة).

– كل شخص يعبر حدود عينت وحددت له فإنه يتابع قضائيا لانتهاكه المادة 13 من قانون 03 أفريل 1955 م.

– المادة 10 تنص على أنه: أي محاولة للمتمردين أو هروب فإنه يتم كبته بواسطة القوة العمومية وعن طريق جميع الوسائل المتاحة.

– تحت ضغط الأحداث فإن المحطات(علامات معينة) فقد تم تغييرها بواسطة معادن وأسلاك شائكة.

– تتدخل بعد ذلك في القانون 56–258 المؤرخ في 16 مارس 1956 م في المادة 05 التي تعطي للحاكم جميع الصلاحيات الواسعة للمحافظة والإبقاء على النظام العام، والمرسوم 56-274 المؤرخ في 17 مارس 1956 م اتخذ في مجلس الوزراء من اجل تطبيق المادة الخامسة من القانون السالف الذكر[1].

لقد بلغت المحتشدات أرقاما رهيبة مقارنة بالسوابق التاريخية المعروفة في هذا المجال، ففي سنتي 1957 م و 1958 م كان عدد المحشودين في مختلف العمالات حسب الإحصائيات الرسمية كالتالي: عنابة 110 آلاف نسمة، قسنطينة 94 ألف نسمة، سطيف 49 ألف نسمة باتنة 40 ألف نسمة، تبين هذه الأرقام كثافة الترحيل الذي شمل مختلف المناطق بدرجات متفاوتة، حيث نجد سنة 1961 م أزيد من ثلث السكان كان قد جمع في قطاع أريس بالأوراس وحده[2].

[1]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

[2]- **المجاهد**: ع62، 31 مارس 1960.

من المناطق المحرمة أو المرشحة لأن تصبح هكذا إلى مخيمات التجميع، لكن للعيش في أي ظروف؟ الاكتظاظ، سوء الأحوال الصحية، ارتفاع وفيات الأطفال، الفقر، المدقع، البؤس المادي والمعنوي، ذلك هو النصيب اليومي للمحشودين، إذا أضفنا إلى هذا كله الحصار المضروب بسياج الأسلاك الشائكة وشرفات الحراسة التي يطل من نوافذ جدرانها عساكر الحركة أو قومية لاصاص، وتنصب فوقها مكبرات الصوت التي توزع بدون انقطاع خليطا من التهريج والحكايات الملفقة لغسل أدمغة المقيمين في المراكز[1]، إضافة إلى الظلام الدامس حيث يكون الاهتداء ليلا إلى هذه المحتشدات بفضل أزير محركات مولدات الكهرباء التي يستعملها الجنود الفرنسيون[2].

لقد كانت طرائق التجميع[3] متباينة، فالسكان أحيانا يوضعون داخل مبان مصادرة ففي "إيغزر أمقران" تكدست 600 امرأة وطفل داخل مخزن غلال ذي طابق واحد، في ظروف شبيهة بالمحتشد: مع فتحات قليلة، وبدون أية ظروف صحية، ومجاري هواء لا تكاد تطرد دخان نيران الخشب الطري الكثيفة، التي كانت توقد على اسمنت أرضية المخزن[4]، أعداد كبيرة من البشر محشودون في مراكز ضيقة، فلقد وصل بهم الأمر إلى مراكز تجميع وحشية، إلى غاية ستة آلاف (6000) شخصا في القرية الواحدة بالونشريس على إثر العمليات العسكرية لسنة 1960 م، ومثال آخر حيث قررت هيئة أركان الجيش بقسنطينة تجميعا للسكان على الورق كان التجميع يشمل 400 شخصا و20 ألف رأس من الماشية، لكن الفرنسيين منذ خمسين عاما لم يضعوا أقدامهم على أرض الحضنة المنطقة المستهدفة بالعملية، وجد الكولونيل "بويس" (Buis) بهذه المنطقة المحرومة حوالي خمسة آلاف نسمة و20 ألف رأسا من الماشية، وهكذا وقعت المأساة، النزوح، ولاشيء معد لنقل السكان بهذا العدد، فما بالك بوسائل إقامتهم

[1]- المأساة التاريخية، أو...فضيحة القرن العشرين، **المجاهد**: ع41، 01 ماي 1959.

[2]- مصطفى بن عمر: المرجع السابق، ص180.

[3]- ينظر الملحق رقم 19.

[4]- ميشال كورناتون: المرجع السابق، ص112.

مخيم "سانت إرنو" (العلمة حاليا) كان قد أعد لاستقبال 400 شخصا، فإذا بهم يحشدون داخله 5000 نفسا في ظروف فظيعة[1].

كان المستوى دون عتبة الفقر الشديد، مئات الآلاف من المجمعين لم يكن لهم أي مورد، وقسم منهم كان عليه أن ينتظر حصة تجيء حينا وتنقطع أحيانا، قوامها 11 كغ شعيرا لكل فرد من الكهول شهريا، أي أن الأطفال لا حظ لهم في هذه "الصدقة" التي تعوضها في بعض الأحيان ملاعق يومية من حساء "الحمص والعدس" لكل عائلة، لاشيء من وسائل الاستطباب والعلاج، مما أدى إلى ارتفاع مذهل في عدد الوفيات ولاسيما عند الأطفال، وجعل سكان المحتشدات بوجه عام مهددين بالانقراض البطيء في حالة استمرار الحرب لمدة أطول في واحدة من الحالات الأكثر مأساوية التي رأيناها أوضح تقرير طبي أن الحالة الفيزيولوجية العامة للسكان متدهورة إلى درجة أن الأدوية لم يعد لها أي مفعول فيها[2].

هذه الأوضاع الرهيبة أجبرت السلطات الاستعمارية المدنية خاصة على الاعتراف بأنها موجودة فعلا، وأقرت بخطورتها وراحت تفكر في محاولات للتخفيف من حدتها دون جدوى إن كل نقل السكان ينجم عنه دائما "تراجعا كبيرا" وأحيانا "اختفاء" تاما لوسائل العيش لدى المعنيين، وهذا تقرير عن وفيات الأطفال يقول: «أنه من البديهي لا يوجد أي إحصاء عن الوفيات ومع ذلك فقد سجلت بعض المشاهدات في مخيمات مختلفة، في إحدى القرى بوادي الصومام حيث أحصي 900 طفلا، يموت تقريبا واحد منهم يوميا، وهناك قرية بالونشريس تضم 1100 شخصا من بينهم زهاء 600 طفلا مات واحد منهم عمره عامان في اللحظة بالذات التي مر فيها المحقق، وقد لاحظ ضابط لاصاص أنه ثالث طفل توفي خلال أربعة أيام إن نقص التجهيزات الطبية لا يسمح بإجراء تحقيقات دقيقة في هذا الميدان»[3].

سببت سياسة المناطق المحرمة والمحتشدات أضرارا كبيرة للريف الجزائري وأهله، دون تحقيق الهدف الأساسي الذي كانت ترمي إليه السلطات الفرنسية، وهو إقامة جدار عازل بين

---

[1]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص252، 253.

[2]- علي كافي: المرجع السابق، ص203.

[3]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص254.

ج.ت.و والجماهير الريفية، لقد تسبب نقل السكان بكثافة في أضرار اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة، حيث يتلقى المحتشدون دون انقطاع الضربات تلوى الأخرى من مطرقة الدعاية التي يقوم بها ضباط "لاصاص" والفرق الخاصة التابعة للمكتب الخامس ومصالح العمل البسيكولوجي، فهذا الجنرال "غاستون بارلانج" (Parlange) الذي كان مسيرا عاما لكل المخيمات يعترف بأن تجميع السكان قد أدى إلى تفكك العائلات وتزايد التسكع، ولجنة التحقيق اختارت في تقرير 15 أفريل 1959 م إلى أن نقل السكان قد أدى إلى تحطيم البنى التحتية والشبكات الاقتصادية وأنه قد "وضع الفلاحين تجاه القيادة وتجاه قائد لاصاص في حالة من التبعية التامة، فلم يعد ينتظر أي شيء من مبادراتهم الخاصة"[1].

كانت السلطات الاستعمارية وخبراء الحرب النفسية[2] يتصورون أن تجميع السكان سيسهل عمليات غسل الدماغ والتدجين، وسيؤدي إلى نقل تعاطفهم مع ج.ت.و وولائهم له إلى فرنسا الأم الحنون التي تقوم بحمايتهم من إرهاب الخارجين عن القانون، ومن هنا كان العمل الدعائي المكثف الذي شهدته المخيمات، وفيها لم يكن نظام ج.ت.و غائبا تماما، فقد شهد جنود ومناضلون بأنه كان يملك داخل البعض منها خلايا ومخابئ على مقربة من مراكز الحراسة، وأن النساء اللائي كان العسكر يرغمهن على غسل الثياب والبدلات العسكرية قد انتهزن الفرصة لتمرير العديد منها إلى الجنود، أما التوجيه وغسل الدماغ والتدجين بواسطة الدعاية فلم يقل أحد أو يكتب –بدءا بالسلطات العسكرية– أن سكان المحتشدات قد نقلوا ولاءهم من الجبهة وجيش التحرير إلى السلطات الفرنسية أو أن مشاعرهم الوطنية ورغبتهم في التحرير قد تغيرت بفعل الحرب النفسية[3].

وعن الوضعية داخل المحتشدات يذكر التقرير التالي ما يلي: " وضعية المدنيين المجمعين هذه المشكلة لم يجر فيها أي تطور، M.B كانت مريضة (أو مريضا) خلال غيابي ولم يستطع

[1]- **المجاهد**: ع40، 24 أفريل 1959.

[2]- ينظر الملحق رقم 22.

[3]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص255- 257.

لقاء الآنسة L، هناك شيء مؤكد: بما أن الحكومة الجديدة لم تشكل فلن يكون هناك أي فعل جاد بهذا الخصوص (باستثناء بعض المبادرات المحلية من النوع الذي أنجز في سوق أهراس)"[1].

يضاف إلى ذلك تطبيق الإقامة الجبرية ففي السطر السابع من المادة الأولى من قانون 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 م تعطي الحق للحاكم العام لإعلان الإقامات المحروسة لكل شخص حين تكون نشاطاته تظهر وأنها تشكل خطورة على الأمن والنظام العام، فبداية من تاريخ 17 مارس 1956 م التوقيفات الخاصة بالإقامات المحروسة غير معنية بتطبيقات القانون 55-385 المؤرخ في 03 أفريل 1955 م ولكن تطبق عليها قانون 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 م[2].

سابعا: سياسة الحصار الغذائي والتجويع[3]

طبقت لخنق الثورة، وتم التوسع فيها عن طريق تقسيط المواد الغذائية وفرض حصار غذائي شديد على المواطنين حتى لا يزودوا المجاهدين بالمؤن، بغرض تنفيذها ركز الاستعمار الفرنسي جيشه في الأماكن الإستراتيجية لمراقبة جميع تحركات ونشاطات المجاهدين وأفراد الشعب، ودمر كل ما له صلة وعلاقة بالثورة من بشر ونبات وحيوان، وسمم ينابيع المياه والآبار[4]، حيث كان العدو الفرنسي يخطط بدقة لهذا الموضوع في معاركه ضد ج.ت.و، بحيث يعمد إلى محاصرة جميع أماكن المياه ويقوم بتسميمها، لأنه كان يدرك أن بعد نهاية كل معركة يسارع المجاهدون إلى الارتواء بكمية من المياه، وعندما تكون مسمومة فإنها تشل الجسد وتجعل الإنسان في حالة إغماء كاملة وبالتالي تسهيل القبض عليه، أما السواقي والأودية الجارية فكان العدو يتمركز بالقرب منها ليمنع عنها كل اتصال والتزود بمياهها[5]، ويسمم أشجار الفواكه والخضر في البساتين لتقضي على كل من يأكلها، وأتلف كل ما يمكن أن يعتبر مصدراً للغذاء[6].

---

[1]- rapport N° 4276, ACICR, BAG 225 008-009-01, Archive Genève, Suisse.
[2]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.
[3]- ينظر الملحق رقم 10.
[4]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص194.
[5]- لخضر بورقعة: المرجع السابق، ص40.
[6]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص194.

كما لجأت إلى مراقبة الصيدليات التي يديرها الجزائريون، فأصبح التموين بالأدوية مسألة صعبة إذ يرفض بيع الكحول والحقن المضادة للكزاز ومادة الإثير، فكانت الجروح تضمد بواسطة الماء الدافئ بدل الكحول، وتمارس عمليات البتر دون تخدير لعدم وجود مادة الإثير وكان الأطباء يضعون في الإبر السيروم المملح وإن حقن الماء المقطر مرتين تثبت في الفاتورة على أنها "بينيسيلين" أو "فيتامين B12 "[1].

كل هذه الإجراءات لم تحد من قوة الثورة التحريرية وإخمادها وانتشارها، بل كانت نتائجها عكس ما رسمه الفرنسيون من سياسيين وعسكريين، حيث كان الدعم يتضاعف باستمرار وعدد المجاهدين والمناضلين والمسبلين والفدائيين يزداد يوما بعد آخر، وتدفقت الأسلحة وتنوعت وتطورت ولم يستكن الجزائريون إلى السياسة الفرنسية، فجن جنونها وصارت أجهزتها مجتمعة تمارس سياسة استنكرتها التشريعات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وحرمها المجتمع الدولي ألا وهي سياسة التعذيب والسجن والاعتقال.

---

[1]- فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، ط01، تر: ذوقان قرقوط، مراجعة: عبد القادر بوزيدة، ANEP-دار الفارابي، الجزائر 2004، ص ص150، 151.

الفصل الأول: دوافع وأهداف وأشكال التعذيب

أولا: دوافع التعذيب وأهدافه.

ثانيا: أشكال التعذيب.

ثالثا: الأجهزة الممارسة للاستنطاق والتعذيب.

رابعا: أماكن التعذيب.

خامسا: صور الاعتقال والتعذيب في الشرق الجزائري.

لم يكن التعذيب في المستعمرات الفرنسية وليد الصدفة أثناء حرب الجزائر (الثورة التحريرية) في عهد "لاكوست" و"ماسو" لقد كان لازمة للاستعمار، ويذكر هنا أنّ الجمهورية الرابعة كانت تنكر التعذيب رسمياً غير أنّه لم يتوقف قط، على الرغم من أنّ الوزراء كانوا يتسترون عليه ويجحدونه والهدف يقول "جورج بيدو"[1](Georges Bidault): "هو إبعاد كل تهديد بتفكيك أو إضعاف التواجد الفرنسي في الأقاليم"[2].

ولقد ارتبط التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر بارتكابه جرائم متعددة تأتي في مقدمتها الجرائم ضد الإنسانية، وانتهج هذا الاستعمار منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر سياسة وحشية همجية، ترتب عنها جرائم عدة منها:

حرب الإبادة والجرائم الجماعية والفردية والبطش والميز العنصري وسلب الأراضي والاعتداء على الممتلكات والأوقاف وغيرها، وقد تم إخضاع الجزائريين لقوانين استثنائية جائرة خارقة للحريات الفردية، وتكون جراء ذلك طبقة من المعمرين (الكولون) متسلطة استحوذت على جميع الامتيازات، بينما كان الأهالي أو الأنديجان[3] الجزائريين يعانون من طمس مقومات الشخصية الوطنية والاضطهاد والقهر والتعذيب[4].

فالتعذيب من مفهوم قانوني هو أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا كان أو نفسيا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول منه أو بشخص ثالث على معلومات أو اعتراف أو معاقبة على عمل ارتكبه أو يشتبه فيه أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف

[1]- (Georges-Augustin Bidault): سياسي فرنسي، ولد بيدو بتاريخ 05 ديسمبر 1899 في "مولان" التابعة لإقليم "أليي" وتوفي في "كامبو لي بان" في إقليم "بيرينيه" الأطلسي بتاريخ 26 جانفي 1983، رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة من 24 حزيران 1946 إلى 16 كانون الأول 1946.متاح على الموقع: .https://wikivisually.com/lang-

[2]- إيف بونو: مجازر استعمارية، الجمهورية الرابعة: 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، EDIF، الجزائر 2000، ص240.

[3]- التسمية التي كانت تطلق على الجزائريين.

[4]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص07.

بصفته الرسمية، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها (اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاهدة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)[1]، وهو انتزاع الاعتراف بالقوة من أشخاص مشتبه بهم، يتنوع حسب الهدف منه، فهو للتلذذ تارة وللتشفي تارة أخرى، وللإهانة في حالات كثيرة، وهو محاولة لا إنسانية تستهدف تجريد المتهم من كل الصفات الإنسانية كالشجاعة والإرادة والذكاء والأمانة وتشويه جسمه وروحه وعقله والنزول به إلى مرتبة الحيوان المملوك البائس، وإخضاع الإنسان الفاضل للتخلي عن العقيدة وإجباره على الخيانة وهي أقسى ما يعانيه الإنسان الحر، إنها السياسة الفرنسية، ولقد اهتزت فرنسا غضبا ومارست شتى السياسات القمعية وشق عليها أن تشاهد الشعب الجزائري الذي استعمرته قرنا وثلاثين سنة يعلنها على قمم الجبال المدوية والمجلجلة بأن عهد الاستعمار قد انقضى وإلى الأبد[2].

وما إن انطلقت الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 م وخوف فرنسا من انتشارها واحتضانها من طرف الشعب الجزائري، حتى سارعت في تعاملها معه إلى مضاعفة ممارسة أبشع أساليب الإبادة والتعذيب والتنكيل التي لم يتعرض لها أي شعب تحت ظل قوة استعمارية أخرى، فقد تفنن الفرنسيون في ابتداع طرق همجية لا تمت بصلة للإنسانية من أجل أن يتخلى الشعب الجزائري عن حقه الشرعي، والمتمثل في المقاومة والمطالبة بالاستقلال بإتباع كل الأشكال المؤدية إلى تحقيق ذلك الهدف، يساعدها في ذلك شرذمة من معدومي الضمير والوطنية من بعض الجزائريين من حركى وقوم وخونة ذوي الإرادة الضعيفة، كانت هوايتهم المحببة التعذيب والتمثيل بجثث قتلاهم، وبانتشار الثورة التحريرية وتعميمها ضاعفت فرنسا من همجيتها وجبروتها وارتكابها جرائم وحشية لا يقبلها الضمير الإنساني[3].

1- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية، مصر، 1968، ص84.

2- منتدى باحثي شمال إفريقيا: تحقيق عن التعذيب في الجزائر، ط01، معهد الهوقار، جنيف، 2003، ص25. ينظر أيضا محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص133، 134.

3- رشيد زبير: المرجع السابق، ص07.

لقد أصبح لحم الشعب الجزائري في نظر الفرنسيين هو مفتاح المشكلة، وهذا هو دون شك ما كان يفكر فيه "لاكوست" عند سقوط الحكومة التي اشترك فيها، لما رأى في بيان للصحف أنه يجب على خليفته أيا كان أن يضع دائما نصب عينيه أن يفصل بين الشعب الجزائري وبين الثورة، هذا كلام معناه يجب تحطيم قوة المقاومة الشعبية في لحم هذا الشعب نفسه بوسائل التنكيل به، إنه لا يطلب لأداء هذا الواجب جنودا بل يطلب جزارين[1].

إذا منذ بداية الثورة كانت السلطات الفرنسية تلجأ إلى تصرفات غير إنسانية وغير قانونية حتى في إطار قوانينها الداخلية لتغطية عجزها المتنامي والمتزايد يوميا أمام التطورات التي تشهدها الثورة التحريرية، متجاهلة القانون الدولي لحقوق الإنسان، فكانت تقوم باختطاف المواطنين وتعذيبهم وقتلهم، وإخفاء جثثهم[2]، وبمرور الوقت وانتشار الثورة ازدادت الوضعية سوءا بالنسبة للجزائريين فقد وقعوا بين فكي آلة مدربة جيدا تعرف كيف تطحن اللحم البشري، وكيف تضطر الأم للإقرار (الوشاية) بابنها، والأخ بأخيه[3].

ولا يستعمل أرشيف القوات البرية كلمة "تعذيب" فعندما تتحدث التعليمات والنشرات عن "استنطاق" يصفونه بـ "العضلاتي" أو بالـ "مضغوط" أو "تحت الإرغام"، فإن استعمال المصدر وحده قد يكون مرادفا لكلمة تعذيب، ذلك ما عاينه أحد الموظفين السامين الذي كلف بالتحقيق سنة 1959 م حين سأل أناسا من مدينة بوسعادة عما إذا كانوا قد سُئلوا، فهم هؤلاء من هذه الكلمة معنى"عذبوا" لأنها صارت مرادفا لها، أيضا ما صرح به النقيب"إيستوب" حين ضبط قائمة من مترادفات صارت مشهورة حيث قال:" ... سيدي الرئيس بالتعبير العسكري يقال "القيام بالاستخبار" بأسلوب اللباقة يقال: "الضغط في السؤال" وبالفرنسية

1- مالك بن نبي: شهادات حول ثورة التحرير، تق: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2016، ص21.

2- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص41.

3- محمد العربي ولد خليفة: المحنة الكبرى، مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية – نصوص مختارة –كرونولوجيا جزئية وثائق أساسية، دار الأمل، الجزائر، 2009، ص ص215، 216.

يقال: "التعذيب"، تستعمل تلك العبارات من قبل الفاعلين كمترادفات، ويبدو أن "عضلي"هو النعت الأكثر انتشارا، فهو أكثر إيحاء بتعرض الضحية للضرب المبرح"[1].

ورغم وضع أسس وقواعد عالمية للحرب[2]من شأنها أن تحافظ على كرامة الإنسان مهما كانت جنسيته وانتماءه العرقي أو الديني، ومن بينها المادة 80 و90 الصادرة في 25 مارس 1935 م والتي تنص على "عدم استخدام الضابط وأعوان الشرطة القوة والإكراه البدني، قصد إجبار الموقوف على الإدلاء بالحقائق" أو المادة 897 الصادرة في السنة نفسها والتي تحدد طبيعة الاستجواب، ومع ذلك طلت هذه القوانين مجرد حبرا على ورق[3].

لذا نتساءل ما هي دوافع التعذيب وأسبابه وإلى أي شيء يهدف الفرنسيون من وراء ممارسته؟ ومن هي الشخصيات الفرنسية التي مارسته؟

أولا: دوافع التعذيب وأهدافه

إن سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأساليبه القمعية في مواجهة الثورة الجزائرية لم تراع في مجملها أي قانون من قوانين الحرب الدولية، ولا حتى القوانين الإنسانية وفي مقدمتها اتفاقية جنيف[4] التي أمضتها دول عديدة والتي جاءت لتحد من وحشية الحرب، وكما هو معلوم فإن فرنسا من بين الدول التي أمضت هذه الاتفاقية، وتعهدت بأن تعمل على تطبيق القوانين طبقا لتوصياتها، لكن الحرب برهنت على أن فرنسا هي آخر من يلتزم بالتوصيات

1- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص65، 66.

2- هذا ما تنص عليه المواثيق الدولية ينظر: الإعلان الخاص بحقوق الإنسان والمواطن، الصادر في باريس، بتاريخ: 24 جوان 1793، ينظر أيضا: الإعلان الخاص بالحقوق والواجبات، الصادر في باريس سنة 1795، وأيضا: الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في باريس بتاريخ 10 ديسمبر 1948، أيضا: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الصادرة في روما بتاريخ: 04 نوفمبر 1950، دخلت حيز التطبيق بتاريخ 03 سبتمبر 1953، وما نصت عليه اتفاقية جنيف المكملة سنة 1949 بخصوص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، للإطلاع على النصوص الكاملة يمكن العودة للموسوعة الفرنسية:

Dominique & Michèle Frémy, Quid99, RTL & Robert Laffont,1998, p 871- 874.

3- خديجة بختاوي: "أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع01، مكتبة الرشاد الجزائر، 2009، ص173.

4- عباس هاشم السعدي: مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص134 وما بعدها.

الدولية والمعاملات الإنسانية وآخر من يقيم ميزانا للعدل في معاملاتها لأسرى الحرب وللمدنيين العزل[1].

وسِجِلُّ الاستعمار الفرنسي غني بأبشع الأدوات الوسائل التي سلطت واستعملت على الجزائريين من حيث التنوع والتفنن، وهي ممارسات لا إنسانية ووحشية من هتك للعرض وسلب للأرض وقتل وتعذيب، إن العمليات الفظيعة التي يطبقها الاستعمار الفرنسي بالجزائر منذ أول نوفمبر 1954 م تدهش بتعميمها، لأن الحقيقة بكل بساطة هي أن موقف الفرق العسكرية الفرنسية تندرج في نطاق سيطرة جهاز بوليسي وعنصري، يهدف إلى تجريد الإنسان الجزائري من إنسانيته تجريداً كاملاً مطلقاً، ولذلك كان التعذيب في الجزائر عنصراً من عناصر الجهاز الاستعماري لا يفارقه ولا يمكن أن ينفصل عنه[2].

لذا نتساءل عن الدوافع التي جعلت المستعمرين الفرنسيين شرطة ودركا وجنودا ومعمرين وغيرهم يلجأون باستمرار إلى ممارسة سياسة التعذيب على كل من وقع تحت أيديهم من الجزائريين وغيرهم ممن يساندون الثورة التحريرية؟

إن الهدف من وراء التعذيب هو خلق جو من الرعب في نفوس الجزائريين والإبقاء عليه بصفة دائمة، ولأجل إرهاق الضحايا كان في كل مرة يحل أحد المسؤولين عن التعذيب محل الآخر حتى يمنعوهم من النوم ويقولون للمعذب:"من الأحسن لك الكلام معي لأن زميلي لن يرحمك"[3].

إن هذا التعذيب البسيكولوجي كان يبدأ باختيار توقيت إلقاء القبض على المتهمين وذلك في حدود الرابعة صباحا وتطبيق التعذيب في أي مكان، وبالأخص في مخابر كما يصفها أحد الجلادين الفرنسيين مختصة في أنواع معينة من التعذيب عددها يصل إلى أكثر من مئتي

1- مصلحة الدراسات: "من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **المصادر**، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص ص208، 209.

2- مسعود كواتي: "فرنسا وممارسة التعذيب في الجزائر أثناء الثورة: محاولة بيبلوغرافية"، **المصادر**، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص225.

3- جاكلين قروج: مداشر وسجون، تر: نسيمة مسعيد، EDIF 2000، الجزائر، 2013، ص57.

(200) مركزا على مستوى القطر الجزائري، وهذه المراكز ليست كالسجون ولا المعتقلات بل إنها حقا مخابر للتعذيب الوحشي تمارسها أكثرية من الوشاة الجزائريين والأقدام السوداء[1].

إن مهمة الاستخبار لا تعتبر حكراً على المختصين بل من واجب كل عسكري فرنسي أن ينشغل بها أيضاً، هذا هو الذي جعل أعمال العنف تتضاعف تجاه أناس ليس لهم عموماً من خاصية سوى كونهم جزائريين، ومع هذا لن تتاح أبدا فرصة للقيام بدراسة كمية لظاهرة التعذيب، فمن المستحيل القيام بعزل كافة الحالات وكافة المستجدات الطارئة، كافة الأماكن والحركات التي من المفروض أن تشكل اللوحة العامة الشاملة للتعذيب أثناء الحرب، فأسبابه عديدة، وأوجه حالاته كثيرة، ليس ثمة من سببية وحيدة تسمح بتأكيد وجوده أو استنتاج انعدامه[2]، ومنها الاستنطاق والعقاب أو الانتقام[3].

لقد ارتبطت أعمال العنف والإبادة والتعذيب ومختلف أشكال القهر بضباط الجيش الفرنسي من أمثال: "جاك لروا سانت أرنو"(Armand-Jacques Leroy de Saint-Arnaud)[4] ، "بليسيه" (Pellissier) وغيرهما خلال القرن 19م، والجنرال "بيجو" (Bugeaud) والجنرال"بول أوساريس"(Paul Ossaris) وغيرهما في القرن العشرين الميلادي حيث أكد هذا الأخير علنا أنه:" اعتمد على التعذيب وهو غير نادم على ذلك وأضاف أنه شخصيا قتل بيده 24 جزائريا"، وبذلك ادعى الجلادون الدفاع عن أنفسهم ومازالوا يدعون أن التعذيب قد سمح لهم بالحصول على معلومات أدت إلى المحافظة على حيوات إنسانية أخرى[5].

لقد صار التعذيب يسبق الاستنطاق ومن ثم صار البوليس الفرنسي يرتكب ويمارس التعذيب لأجل التعذيب، ويصير التعذيب شيئاً قائما بنفسه لا يرمي إلى غرض معين مطلقا

1- "مخابر التعذيب"، **مجلة أضواء تاريخية**، ع 04، 2001، ص09.

2- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص70.

3- محمد ياحي: "سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين، **المصادر** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 13، ص218.

4- (20 أوت 29/1801 سبتمبر 1854) مارشال فرنسي، عمل وزيرا للحربية ثم أصبح القائد العام لجيش الشرق، كان من أكثر الملازمين للجنرال بيجو، نفذ مجزرة ماي 1851 م أخذت اسمه مدينة العلمة حاليا.

5- بوعلام نجادي: الجلادون من 1830 إلى 1962، تر: محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، 2007، ص130.

ولهذا فيجب على المستعمرين والمدافعين عن الحضور الفرنسي أن يسلموا بأن التعذيب جزء أساسي لا ينفصم عن الجهاز الاستعماري بأكمله[1].

كما تم ترسيم التعذيب من طرف جنرالات فرنسا: "ماسي" و"بيجار" وآخرين كـ"شال" و"غودار" ولم تنبس باريس ببنت شفة، لأن الحملة العسكرية في رأيها كانت تقوم بمهمتها الحربية، وبعملياتها السلمية[2]، إذ يأخذ البحث عن المعلومة منعطفاً متميز الخطورة حين يرقى إلى مرتبة مكسب حربي لا يقدر بثمن، تسير مجريات الحصول على المعلومة في حلقة فضيلة تؤدي فيها المعرفة إلى معلومات تفضي بدورها إلى معلومات أخرى، وهكذا كلما تم الحصول على المعلومة نقصت الحاجة إلى الاستنطاق، ففي المناطق التي حققت فيها جبهة التحرير الوطني سيادة تامة على السكان يظل الاستنطاق المصدر الوحيد للمعلومة، عندما تغمض الأعين وتصم الآذان وتكمم الأفواه يكون العسكر في أشد الحاجة إلى من يوفر لهم المعلومة وينير طريقهم، في هذه الحالة يكون من الصعب عليهم التصرف بتبصر وتمييز، تحول عندها أغلبية الجزائريين إلى مصدر محتمل للمعلومة[3].

لكن "بيار فيتوري" يقول إن المعلومات التي استقيناها من خلال تجربة التعذيب بغض النظر عن أي اعتبار خلقي كانت ضئيلة، ويفهم هذا بسهولة إذ كان المعذب ينطق بأي شيء ليرتاح قليلا من هذا العذاب الفظيع، كما تعلمنا شيئا هاما: أن الشخص ذو العقل البسيط والذي لا يعلم إلا القليل لا يتحمل العذاب فيتكلم قليلا، رأينا أن جامعي الأموال يفضلون الموت على إعطاء المعلومات، أما الشخص المتطور الطالب ذو الثقافة الفرنسية كان ضعيفا يخشى التعذيب لا ينطق إلا ببعض المعلومات ليتجنب التعذيب، وكثيرا من هذه المعلومات غير صحيحة طبعا، أما مساءلة النساء فهذه مسألة صعبة، حيث كن غير معفيات من التعذيب إلا أنه كان من الدرجة الأولى، استعمل معهن التلفون فقط وبطريقة تقليدية: وضع خيط حول

1- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص52.

2- كمال بوشامة: رسالة إلى روني؛ أو البحث عن الحقيقة الضائعة في خضم الاستعمار، تقديم: بوجمعة هيشور، تع: يحيى ولد سيدي أحمد دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص161.

3- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص52.

الأذن، والخيط الثاني في الجهاز التناسلي، تتم مساءلتهن وهن عاريات، كانت النساء على العموم رقيقات عكس الرجال، كن يتكلمن كثيرا للإفلات من قول الحقيقة، وقليلا من الاعتراف بالحقيقة الممزوجة بالكذب[1].

لكن حسب "ج. فيات" فإن هذه الوضعية تمكن الفرنسيين من وضع أيديهم على بعض الصغار هم أعضاء في مجموعات الشغب، رئيس مجموعة أو فصيلة أو قسمة...، لكن أعتقد أنهم لا يتمكنون من وضع أيديهم على المسؤولين على هذا الإرهاب (في نظر الفرنسيين) لأنهم لم ينزلوا إلى الشارع[2].

فليس التعذيب خطأ استعماريا يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد داخل النظام الاستعماري، كلا، فالاستعمار يقتضي ويستلزم وجود التعذيب والتقتيل وكل أنواع الوحشية إن التعذيب هو الذي تقتضيه كل علاقة بين السيد المحتل وبين العبد الذي سلط عليه الاحتلال، وهذه الحقيقة يفهمها البوليس الفرنسي جيدا، ولذلك نراه يغضب ويثور عندما يوجد فرنسيون يحاولون تبرير التعذيبات، لماذا؟ لأن البوليس الفرنسي يرى أنها ليست في حاجة إلى دفاع أو تسويغ باعتبارها جزءاً من النظام الاستعماري، إضافة إلى أن أعمال الفدائيين البطولية وتمركز جبهة التحرير الوطني في كل مكان من القطر الجزائري يضع البوليس الفرنسي أمام مشاكل يستحيل حلها، كما أن حذرهم الشديد وخوفهم المستمر من رجال جبهة التحرير الوطني، قد يفسر هذا الانفعال وهذا التوتر الذي يلازمهم ليلاً نهاراً، ولكن الباحث حينما يتعمق في تلك الحالات يجد أن انفعالهم وجنونهم أكثر تعقيداً من أن يرجع إلى الخوف المستمر فقط[3].

ومن الأمور الفعلية أن يشكل التعذيب تبريرا سلطويا لدولة مظفرة، لقد بين "بيير فيدال ناكيي" إلى أي حد تفضح ممارسة التعذيب الإختلالات الوظيفية العميقة التي تميزت بها الجمهورية الفرنسية، أخضعت مختلف الأعمال التي اعتمدت بفحص الروابط الموجودة بين

1- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، ع 04، 2001، ص14.
2 -A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport J.Viatte, du 27-11-1961, Boite N°09H 79(38).
3- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص50.

السلطة والتعذيب في المجتمعات المعاصرة، القصد من كل ذلك هو الوصول إلى الإحاطة بها لم تعد شساعة الدلالة المتضمنة في عبارة "مصلحة الدولة"، فتحليلات "ناكيي" مؤسسة إذ صار من الأمور البديهية المفروغ منها البرهنة على كون التعذيب يشكل عنصراً من مجموعة الأعمال التجاوزية التي قد تعتقد دولة ما بضرورة الحاجة إليها[1].

إن القمع والبطش والتنكيل في نظر المسؤولين الفرنسيين هو الوسيلة المثلى للحد من انتصارات الثورة الجزائرية، فانتشرت مراكز التعذيب التابعة للجيش الفرنسي وضباط المخابرات فوق التراب الوطني، ومارست هذه المراكز إجرامها ضد كل من دخلها من الجزائريين أو المساندين للثورة وهم يعدون بالألوف، وكان ديغول متخوفا جدا من "الغلاة" في اعتمادهم على العنف، فإن مناهج الرئيس الفرنسي في هذا المقام متباينة في التوائها وبتعقدها مع تطرف هؤلاء "الغلاة" وتصميمهم على اعتماد وسائل العنف دون غيرها، في سبيل التوصل إلى إنهاء المشكل الحالي (القضاء على الثورة بأي ثمن)[2]، ويحاول المسؤولون الفرنسيون تبرير التعذيب بما يسمى عندهم "بالإرهاب" إذا يجب أن يعترف المعتقل من أجل حياة الأبرياء، إن البحث عن المعلومة يكون في بداية الاستنطاق وهدف التعذيب هو الحصول على المعلومة ... غير أن الحقيقة خلاف ذلك، فالتعذيب كان موجودا قبل الحرب بكثير ففي عام 1951 م طرح "بوردي كلود " (Bowrdet Claude)[3] السؤال بعنف: "هل هناك جستابو فرنسي في الجزائر؟"[4].

يقول "بيير هنري سيمون" في هذا الصدد: "إن ممارسة التعذيب هي إحدى مخازي الإنسانية ويمكن الإيضاح أنها صارت أحد عيوب المدنية الغربية، التي ظلت ترضى بها باستمرار

1- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص12.

2- محمد الأمين بلغيث: "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة"، **المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 05، السنة 2001، ص189 .

3- من الوجوه الفرنسية المتعاطفة والمتضامنة مع الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار، مؤسس وكاتب افتتاحيات للجريدة الأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" (France Observateur)، ورفيق جريدة "ليبيراسيون" (Libération) ندد بممارسات التعذيب المسلطة على الوطنيين الجزائريين التابعين للمنظمة الخاصة.

4- مليكة القرصو: الجزائر 1954- 1962 التعذيب في ميزان النقاش ملف جن مولير، دار دحلب، الجزائر، 2013، ص51.

حتى نهاية القرن الثامن عشر، واستعيدت في القرن العشرين تحت أشكال يكثر الاعتراف بها أو يقل"[1].

لا مجال هنا للحديث عن المفهوم العلمي للدليل، إذ يؤكد الواقع العملي بأن مفهوم القابلية هو الذي يتفوق ويجعل من الجزائريين مجموعة جانية، يمكن للحدود القانونية أن تصبح سيالة مما يجعل المشكوك فيه وقد تحول إلى جان محكوما عليه بعد، إذن أهلاً للإعدام فمعدوماً وهكذا، تم إعدام أناس كثيرين بسهولة قرب"مرباح" بعد تعرضهم للتعذيب، اكتشف العسكر المكلفين باستخلاف رفاقهم مجموعة من الجند يعيشون في جو من الكراهية والمقت تجاه الأهلي وفي حالة نفسية من الرعب، بالنسبة إليهم يبدو مسبقاً بأن كل أهلي مشكوكا فيه وجديرا بأن يعدم في أقرب الآجال[2].

لقد اعترف أحد الضباط الفرنسيين وهو "بيار أليولات" الذي نشر وثائقه المجمعة أثناء الثورة التحريرية "وثائق الجزائر"، حيث كتب قائلا: " بما أن التعذيب أصبح من الطرق الرسمية وأن المجموعة التي تقوم بتعذيب وجلد الأبرياء الجزائريين تبنت الطريقة القديمة الموروثة من القسطابو النازية، وأن التعذيب أصبح من الطرق الرسمية التي تستعمل للبحث عن ما يسمى"بالاستنطاق" للحصول على المعلومات قصد التقليل من العمليات الفدائية وضبط الحركة النضالية، ولإجهاض الثورة وتحطيم أهداف وآمال الشعب الجزائري المتمثلة في الاستقلال والحرية، وفعلا أن هذه الأعمال المتوحشة التي أصبحت عادية بالنسبة للجيش الفرنسي في الجزائر كانت خطة جهنمية يقوم بتنفيذها الضباط والإشراف على تطبيقها قصد إخماد نار الثورة"[3].

كما يبدو أن هناك سلماً موازٍ للحضارات يقاس عليه مدى قابلية الأشخاص لتحمل العنف الجسدي فالأسيويين مثلاً المنتمون إلى الحضارة القديمة يلائمهم التعذيب

1- بيير- هنري سيمون: ضد التعذيب، ط01، نقله عن الفرنسية: بهيج شعبان، دار المعلمين للملايين، بيروت، لبنان، 1957، ص14.
ينظر أيضا محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص ص14، 15.
2- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص51.
3- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص ص137، 138.

"البسيكولوجي" أو "الرقيق"، أما الأفارقة فيناسبهم الضرب، لأن الرجل يعود إلى حالته الحيوانية أسرع كلما كان تحضره قليلا، حسب ما تطرق إليه منشور طبي حول التشويه في الجرائم المرتكبة في الجزائر، هذا الكتيب الذي صدر بأعداد كبيرة بداية سنة 1957 م، شكل أداة دعائية حقيقية للحاكم العام، إذ ورد فيه:" لقد ساهمت الأحداث التاريخية والعادات والعامل الديني في منح الجزائري المسلم سلوكاً خاصاً، مميزاً بالخشونة والقدرية والاستهانة بحياة الإنسان والملكية الذل والتحقير ومنح معنى خاصا للشرف، الخرافات والكذب، والاحترام المقدس للضيافة، وهنا نفهم الاستحالة التي يجد نفسه في بعض الأحيان في التفريق بين الخير والشر في بعض أعماله كما منح العنف الذي يرتكبه الجزائريون فيما بينهم على الخصوص هو الآخر ذريعة لاستعمال العنف ضدهم"[1].

وإذا كان التعذيب في نظر الجيش الفرنسي هو بمنزلة "سلاح سياسي" فإنه في نظر الآخرين مسعًا استبداديًا كان منذ سنة 1954 م يرمي إلى تدمير المقاومة الجزائرية، وهكذا فإن فرنسا التي تعتبر نفسها مشعل حرية فخورة بمبادئها[2] لم تفرط بمساعيها هذه في مثلها عبثا، وإن كان سلوكها وتصرفاتها مشوبة في عمقها بالالتباس، فبدت وكأنها وقعت في شرك تناقضاتها[3].

فكلما نزلنا في سلم المراتب العسكرية اتضحت أهمية شخصية الضباط فهم لا يتصرفون وفق مقتضيات الوظيفة فحسب وإنما يتصرفون أيضاً وفق معايير شخصية متنوعة، وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه التعليمات الرسمية تحظر التعذيب فليس ثمة ما يجبرهم على أن يتخذوا مواقف شخصية من قضية التعذيب[4]، لقد كان التعذيب "مشروعا" ومن أجل تأكيد هذا الزعم فإنني (كمال بوشامة) سأبرهن لك بأدلة غير قابلة للتفنيد، من خلال بعض شهادات على أن التعذيب كان يستخدم بشكل منتظم من طرف الجيش الفرنسي، ولنبدأ بالاستشهاد برأي "لبير جورج"، الذي كتب في جريدة "لوموند" في عددها الصادر بتاريخ 05 ماي

1- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص20، 21.

2- مبادئ الثورة الفرنسية 1789 م: الحرية، الإخاء والمساواة، للاستزادة ينظر غوستاف لوبون: روح الثورات والثورة الفرنسية، تر: محمد عادل زعيتر، ط02، المطبعة العصرية، مصر، 1934.

3- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص138.

4- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص101.

2001م، عن يوميات وحكايات الجنرال "بول أوساريس" عن الجزائر «كانت هذه مجرد مقتطفات، وهي تعكس الكتاب بأكمله حسب قول الذين قرأوه، سرد يثير الرعب، دقيق مفصل للبشاعات التي ارتكبت باسم الحرب...سرد لا يطاق كتب بأحرف من دم في الدقة لا ضغينة فيه ولا مأخذ عليه يكاد يعكس الابتهاج بأداء واجب الرعب والتعذيب... وهنا يكمن مربط الفرس، فالكتاب عبارة عن شهادة من الجلاد ضد وطنه وجيشه وحكومته، جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية؟ إلينا يعود الحكم عليها، إنها جرائم شخص يعترف بما يدق الوصف لأنه ارتكب ما تعجز الألسنة عن التعبير عنه، ارتكبه رسميا باسم دولة أذنبت ذنبا لا يغتفر لأنها أرادت ذلك وعلمت بوقوعه فعلا ثم أغضت الطرف عنه»[1].

كما أن استنطاق الشرطة معناه التعذيب، ففي نهاية عام 1955 م أكد "جون ميري" أن الأساليب البوليسية أضحت تستخدم بانتظام سواء تعلق الأمر بالمدنيين أو بالعساكر، وهي بعيدة كل البعد عن تحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في حفظ النظام، بل زادته تأججاً من خلال منح حركة التمرد (ج.ت.و) رجالا وإطارات وأكثر من ذلك أعطتهم شعارات للدعاية وفي جانفي 1957 م وفي آخر نداء نجده له، قدم "جون ميري" استقالته بسبب الانتشار الواسع للأساليب البوليسية لدى قوات حفظ الأمن، وأصبحت الاعتداءات خلال عمليات الاستنطاق أحد أوجه حرب الجزائر بعد ما تخلت عن مهمتها القضائية وعن علاقاتها مع انتزاع الاعترافات[2].

ولقد تفاقمت أعمال التعذيب ابتداء من شهر ماي 1958 م حيث أصبح التعذيب من المؤسسة ومن صلاحيات المتخصصين، حيث فتحت للتعذيب مراكز مؤقتة مثل مزرعة أمزيان[3] بالقرب من قسنطينة، وأنشئت الفرق الميدانية لتطويق كل الجزائريين (D.O.P)[4]، ففي مقال

1- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص ص162- 164.

2- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص28.

3- جان لوك اينودي: مزرعة أمزيان؛ تحقيق حول مركز للتعذيب إبان حرب الجزائر، تر: رابح حليس وطوايبية نجيب، ميديا- بلوس قسنطينة، الجزائر، 2009. ينظر أيضا هواري قبايلي: "مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية: مزرعة أمزيان أنموذجا"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، ع خ، ديسمبر 2012، ص ص59- 68.

4- جهاز التدخل من أجل الوقاية: Dispositif Opérationnel de Protection

بعنوان: «التعذيب في الجزائر آلة حاصدة للحم البشري ومهمة لجيش الاحتلال كله» ذكر تواصل التعذيب وأنه أصبح جزءا من النظام ولم يعد مجرد هفوات يتم إخفاؤها أحيانا، فقد سمحت به الحكومة الفرنسية نفسها، إن المعتقلين كانوا يستغلون في عملية التنمية وبناء المساكن الحضرية كما هو معروف في أشغال جميع المساجين، فقد تبين بأن صناعة "الطوب" في معتقل قصر الطير بمنطقة "قصر الطير" بناحية "سطيف" قرب "عين ولمان" كانت وسيلة من وسائل التعذيب الجهنمي، ويمارس المعتقلون هذه المهنة طوال أيام السنة سواء في البرد القارص أو في الحر الشديد[1].

ففي شهر ماي 1958 م أصبح هذا المعتقل مخصصا للمجاهدين الذين وقعوا في الأسر وهذا المعتقل عبارة عن ورشة عمل يمون نفسه بنفسه، حيث أن أدوات البناء توضع داخله على سواعد المجاهدين والمساجين الذين يعملون باستمرار دون استراحة، وهذه الخطة اتبعها هذا المركز ومراكز أخرى، وقد زود المعتقل بجميع الوسائل التي يحتاج إليها المسجون من أكل ولباس وغطاء نظيف، غير أن هذه الوسائل بقيت عبارة عن معرض يتفرج عليه المساجين دون الاستفادة منها، وبهذه الطريقة استعملها العدو تحسبا للرقابة المحتملة من طرف الصليب الأحمر الدولي والفرنسي[2].

كانت القوات الفرنسية مقتنعة بأن أغلبية الجزائريين تسند الثوار طوعا أو كرهاً، وكان الجنرال "نواري" مسؤول السلك العسكري لقسنطينة ترده أصداء وجهة النظر تلك في بعض مراسلاته المصلحية وحول أمن المراكز العسكرية، ومهما يكن من أمر فبالنسبة للجندي الفرنسي الذي يزج به في إحدى مناطق القتال، فإن الشبهة تحوم حول كافة الجزائريين، في ذلك يقول "بيير لوليين":" بدأ يتردد داخل أنفسنا بأن أولئك الرجال الطيبين الذين كنا نشاهدهم

1- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993، ص43.

2- جمال الدين بن سالم: أنظروا إلى أسلحتنا...أنظروا إلى أطبائنا؛ وقائع المنطقة الأولى بالولاية الثالثة متبوعة بملحمة سي حميمي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص311. ينظر أيضا عمار ملاح: المرجع السابق، ص ص271- 276.

وهم يزرعون فدادين الحجر الهزيلة أو يسوقون بغالهم في المسالك الهادئة، يمكن أن يكونوا أيضاً "ثوارا" مجندين، حتى وإن لم توجد بحوزتهم أسلحة"[1].

إن عملية الاستنطاق تعد تمهيدا لأقسى أنواع التعذيب، وتمارس مع المعتقل المضطهد بشتى الوسائل لإرغامه على الاعتراف بما قام به من أعمال سواء مع جيش أو جبهة التحرير الوطنيين مسبلا كان أو مجاهدا أو فدائيا، ويجب عليه أن يكشف أسرارها، ويدل فرنسا على الذين يساعدون الثورة[2]، وإذا وجد هناك متهم فإن الاستنطاق يكون أولا، وإذا لم يتكلم فحينئذ هناك وسائل أخرى لإجباره[3].

إن الأفكار المسبقة المألوفة في شأن المسلمين، مضافة إلى الشكوك التي تحوم في زمن الحرب، قد تفضي حتى إلى الانزلاق يجعل من المشكوك فيه جانياً يتم الحصول على المعلومة منه مهما غلا ثمنها، يتم تعذيب المشتبه فيهم بنفس الطريقة التي يعذب بها الجناة ثم يقضى عليهم إذا اقتضى الحال، ذلك ما أكد عليه سنة 1974 م الضابط الاستفزازي الكولونيل "أرنو" ذلك الضابط اللامع الذي انتهى أمره في صفوف منظمة الجيش السري عند نهاية الحرب (الثورة) يعتمد مفهوم الاستعلام على مسلمة مفادها أن الجزائري يشتبه بسرعة في كونه مطلعاً على أمر ما، ومن هنا فهو يقترف جناية الصمت[4].

أما الزنزانة الحمراء (السيلون)[5]فهي مبنى خاص للتعذيب منفصلا عن التجمعات ويمارس فيه أصناف العذاب النفسية والجسدية والأعمال اللاأخلاقية الشنيعة، وكل ذلك لإرغام المعتقل على الاستسلام لسياسة فرنسا وإرادتها[6].

إن ممارسة التعذيب من قبل الجيش الفرنسي، كان من أجل قمع الثورة الجزائرية بين نوفمبر 1954 م ومارس 1962 م، حيث اعتبر التعذيب وقتها وسيلة حرب وعنف مقصود

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص43.
[2]- عمار بوجلال: المرجع السابق، ص88.
[3]- مليكة القرصو: المرجع السابق، ص129.
[4]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص50.
[5]- ينظر الملحق رقم (11).
[6]- عمار ملاح: المرجع السابق، ص ص176، 177.

أريد به كسب الحرب، وفي كنف العلاقات غير المتكافئة التي أسستها الأوضاع الكولونيالية وجد التعذيب ليعمر طويلا، فهو تعبير مباشر وجسدي عن أوضاع تسودها علاقة قوة اعتبرت عادية في نظر الإعلام، ثم ساعد اندلاع الصراع المسلح (الثورة الجزائرية)على إذكاء اختلالها، فكانت تحمل بلاغا ضمنيا للمحاربين أو للمشتبه فيهم من الجزائريين، مفاده أن أسباب القوة بيد الدولة الأم، بفضل الأداة الحاسمة الموكلة إلى جلادين يتنكرون لما قد يعتبر حقا لهم (أي للضحايا) في أن يحترموا باعتبارهم بشرا، ولأن حرب الجزائر قد طالت المدنيين فإن هذه الفئة من الجماهير عوملت باشتباه[1].

يتوقف المحققون من حين لآخر ليتناولوا المشروبات الكحولية إذ لابد من مخدر ينعش الأعصاب، يشربون الخمر بكميات كبيرة، كما كانوا يدخنون كثيرا، وغالبا ما كانت تدور هذه المساءلات من الساعة التاسعة مساء، وتنتهي عند حدود الرابعة أو الخامسة صباحا، كانت الأوقات صعبة بالنسبة للمحققين حيث تبدأ أثناء القسم الثاني من الليل فتتوتر الأعصاب سواء بفعل الكحول أو نقص النوم أو التعب أو بفعل الرغبة الملحة في جني المعلومات مهما كان الثمن، ينجر عنها ممارسة الضرب المبرح، والتعذيب الذي يأخذ شكلا رهيبا[2].

يقول"بورجيس مونوري" وزير الداخلية الجديد كاشفاً عن الروح التي ينوي تطبيق ذلك وفقها:" أعتقد بأننا كنا سننجح لو سبق أن تصرفنا بغلظة أكبر في وقت من الأوقات، وإذن لكان عدد القتلى والمشوهين أقل، لا أظن بأننا قادرون على شيء بإبداء الضعف تجاه الناس الذين وضعوا أنفسهم خارج الأمة بشكل صارخ"، فموقف الوزير يتميز باللبس، فمع تأكيده بأن القمع موجه حصرياً ضد "المتمردين" فإن عبارة"... الناس الذين وضعوا ..." يريد من خلالها أن يشمل القمع السكان أيضاً، فهو من أنصار "اتخاذ العبر" ينبغي أن نصدم الرأي العام، فنحد بذلك من رقعة التمرد"[3].

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص09، 10.

[2]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص14.

[3]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص48.

لقد استعملت القيادة الفرنسية منذ 13 مارس 1958 م وسيلة أخرى إزاء الوسائل الحربية تتمثل في تطبيق أساليب الحرب النفسية التي شاهد الضباط الفرنسيون مبلغ حدودها في حرب الهند الصينية، هذه الحرب التي تقوم على الإقناع المنطقي تحولت بين يدي الجلادين الفرنسيين إلى خليط غريب من التعذيب المنظم والإرهاب الوحشي والمهازل المضحكة، وقد استخدم هذا الأسلوب خصوصا للتوصل إلى تحقيق الإيقافات المحلية للقتال التي حاول الفرنسيون تحقيقها على أمل عزل جيش التحرير الوطني عن حكومته، لكن المحاولات انتهت بفشل ذريع[1].

وعلى أي حال تقدم تحصل عليه الجندي الفرنسي إذ أنه لا يكلف في الغالب بالتعذيب إلا الذين يقبلون ذلك العمل، الحقيقة أن التعفن الأخلاقي شمل كل الجيش، فإذا كانت التجاوزات المشينة حقيقة واقعة، وهي لا تعد ولا تحصى فإنه يمكن القول أيضا بأنها كانت تلقائية وفي أماكن محددة، لقد أصبح الجيش كله في نظر المشرفين على التعذيب أشبه بآلة حاصدة في نظام لا يفلت من شباكه أحد[2].

كما كانت انتصارات جيش التحرير الوطني دافعا لتعذيب الجزائريين، ففي نهاية شهر ديسمبر 1957 م وبعد الخسائر الجسيمة التي منيت بها القوات الفرنسية في مشتة الحويجبات[3] تكاثرت اعتداءات الفرنسيين...كانت القائمة تحوي أسماء بعض السكان... ألقي عليهم القبض في الحال وكان عددهم 35 شخصا ثم سيقوا إلى مدينة تبسة حيث أودعوا السجن وبعد مرور أحد عشر يوما من التعذيب أطلق سراحهم جميعا[4].

هذا ما يفسر الأزمة الأخلاقية عند العقداء الفرنسيين وجنوحهم إلى اليمين المتطرف هذا الانحدار ساهمت فيه مميزات النزاعات الاستعمارية وبعد المتروبول وصعوبة المراقبة من قبل السلطات السياسية، وزادت الحرب الباردة[5] طابعا آخر ميزته حرب صليبية ضد الشيوعية مانحة

---

[1]- **المجاهد**: ع 52، 05 أكتوبر 1959.

[2]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص216.

[3]- إحدى بلديات تبسة تبعد عنها بحوالي 10 كم، وعن الحدود التونسية بوشبكة بحوالي 20 كم، تابعة إداريا لدائرة الكويف.

[4]- "مشتة (الحويجبات) كلها تشهد..."، **المجاهد**، ع 20، 15 مارس 1958.

[5]- مصطلح أطلق على الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية 1989 م وهو تاريخ تفكك المعسكر الشرقي.

بذلك قوة للتيارات الأصولية الكاثوليكية ومشجعة التمسك بفكرة التخريب وتم هكذا تبرير التعذيب بمصطلحات مسيحية، وعلى عكس فكرة العسكريين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم مجرد منفذين للأعمال الدنيئة التي فرضتها عليهم السلطات المدنية، فإنهم يحملون في ذاتهم عناصر ثورة الخمسينات(ديان بيان فو)[1].

ثانيا: أشكال التعذيب

تفنن كل من البوليس الفرنسي والدرك والعساكر الفرنسيين وغيرهم في استخدام أساليب أكثر تطورا اقتبسوها من الفصل الجديد في تاريخ التعذيب الذي كتبه النازيون في أوروبا: التجويع، التعطيش، والإقعاد على قارورة الزجاج واستعمال الماء والصابون والملح[2]، والجلد بواسطة أعصاب الثيران، الطبع بالحديد الساخن، النفخ عن طريق الفم بالهواء أو الماء، تغطيس الرأس في حوض الحمام أو في برميل حتى الاختناق، تمرير شحن كهربائية تصل طاقتها إلى 220 فولط أو أكثر في كل أنحاء الجسم هذه الأفعال كانت تثير في نفسي الاشمئزاز (روبير بارا)، لكن وعلى غرار الكثير من أبناء جلدتي كنت أعتقد أنها أفعالا استثنائية أو مبالغ فيها وإن كنت لا أصدق ما كان يجري لأنني رأيت قبلها مغاربة في الدار البيضاء ... في أي حالة كانوا يخرجون من مخافر البوليس[3].

لقد دأب الفرنسيون على تعذيب الجزائريين طوال سنوات الثورة السبع والنصف وارتكبوا ما عجزت عنه مصالح" القستابو" النازية الألمانية، فمعظم الذين يساقون إلى مراكز التعذيب يخرجون منها إلى القبور مباشرة، والأقلية يعودون إلى منازلهم مشوهين ومعطوبين ومعوقين جسديا وعقليا، وذلك بسبب قساوة أشكال وأصناف التعذيب التي تطبق عليهم[4].

---

[1]- كلود ليوزو وآخرون: العنف، التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري، إبراهيم سعدي، مراد أعراب، المراجعة والإشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص174.

[2]- صالح بن نبيلي فركوس: الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف 1926- 1958، دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2015 ص35.

[3]- روبير بارا: شهادة صحفي في صميم حرب الجزائر، تر: موسى أشرشور ومهني حمدوش، ط02، منشورات ألفا، الجزائر، 2013 ص36.

[4]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص197.

تحدثت إحدى المعذبات عن معذبيها فقالت عنهم: "كان الجنرال "ماسي" عنيفا في التعذيب وكريها جدا، ولم يكن الجنرال "بيجار" بأفضل منه، ولكن كان "غرازياني" الأعنف من بينهم، وكان قذرا مقززا فاسدا يتمتع بالتعذيب، وبالجملة لم يكونوا كلهم من جنس البشر[1].

يقول الصحفي الفرنسي "روبير بارا": "خلال رحلاتي الأولى (إلى الجزائر)، كلمني أوروبيون ووطنيون من المسلمين عن التعذيب كممارسة عادية معممة منذ بداية الغزو، والتقيت بدركي في منطقة القبائل من أصل فرنسي مستاء مما يحصل ووصف لي الأساليب التي كان يستعملها زملاؤه من الأقدام السوداء لاستنطاق مناضلي حزب الشعب الجزائري أو المشتبه فيهم في "تيزي وزو" و"ميشلي"[2].

لقد شرح بدقة كل من "لوفردو" كوميسير بالعاصمة و"بودفان" رئيس البوليس العدلي بالبليدة في محادثات فنية لأصدقائهما والمنخرطين الجدد في السلك البوليسي بعض مميزات أساليبهم، وذكرا أهم أسلوبين للتعذيب:

الأسلوب الأول: بعد إلقاء القبض على الجزائري الذي يظن أن له دوراً هاماً في المنظمة المحلية لجبهة التحرير الوطني، يؤخذ إلى محلات البوليس العدلي، وهناك لا يلقى عليه أي سؤال، لأن البوليس لا يعرف الاتجاه الذي يجب أن يأخذه الاستنطاق، ولهذا فأحسن وسيلة لتحطيم مقاومته عندما يقدم للاستنطاق هي أن يعذب مشبوهين آخرين أمامه وبالفعل يذهب البوليس فيأتون بنحو عشرة مشبوهين يؤخذون من عرض الطريق، أو من البوادي القريبة (كما هو في الغالب) ثم يشرع في تعذيبهم حتى الموت وبعد أن يموت خمسة أو ستة أمام المقصود بالاستنطاق يشرع الجلادون في إلقاء الأسئلة عليه[3].

الأسلوب الثاني: يعتمد على الشروع في تعذيب المشبوه حالاً من غير أن يلقى عليه أي سؤال ويتكرر التعذيب خمس أو ست مرات، قبل أن يشرع في توجيه الأسئلة، ويعترف المفتش "بودفان" أنه من الصعب عليه السكوت عندما يطلب الضحية توضيحات، ولذلك

---

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص165.

[2]- روبير بارا: المرجع السابق، ص36.

[3]- "الجلادون الفرنسيون أمام حرب الجزائر"، **المجاهد**، ع 10، 05 سبتمبر 1957.

يجب الإسراع في تحطيم مقاومته، وبعد ذلك في الحصة السادسة أو السابعة من التعذيب يقال له أننا نصغي إليك، وفي كلا الأسلوبين لا يبدأ البوليس بالاستنطاق وإنما يبدأ بالتعذيب[1].

لقد صاحبت عمليات التعذيب مراحل الثورة من بدايتها إلى نهايتها، وكانت تمثل أقصى الجرائم الإنسانية[2]، وأصبح الفرد الجزائري لا يساوي شيئا مقارنة مع بني جنسه بالبلدان الأخرى، لقد أشرف على تلك الأساليب الوحشية في مراكز التعذيب والسجون والمعتقلات ضباط أعدوا خصيصا للقيام بهذه المهام في مراكز خاصة تلقن أساليب وطرق التعذيب مثل: مركز الدوب (DOP) بعنابة وتبسة والذي صارت له مقرات على مستوى تراب الوطن الجزائري ومدرسة جان داراك بسكيكدة[3].

وكانت جلسات التعذيب كالحوض المكهرب وأنبوب الماء تتوالى ليلا ونهارا بوتيرة جهنمية لا تطاق ... كان "ميلسان" يخشى أن ينيف عليه زملاؤه مثل "لفيفر" و "ديشي"... وغالبا ما يبقى المعذبون أياما دون أكل، وبعد أيام من الحمية يقدمون إليهم الحساء من ورق الملفوف يتم تحضيره في أواني معدنية كانت مرمية في القمامة[4].

ويمكن تصنيف أنواع التعذيب التي كان المعتقلون عرضة لها إلى نوعين:

01- التعذيب الجسدي: وردت ممارسات الاعتداء البدني والجلد في معظم الشهادات وهي تتباين من صفعات إلى لكمات وركلات تسدد نحو الوجه والأذن والبطن والصدر والظهر والأعضاء التناسلية، ويبدأ هذا التحطيم قبل بدأ الاستنطاق ويسلط على الضحايا بعد أن يتم تجريدهم من ثيابهم وتوضع الأغلال في أرساغهم من قبل مجموعة من الجلادين الذين يتناوبون عليهم، والجلد الموصوف في هذه الشهادات يتم ضمن نوبات التعذيب يكون فيها الضحايا عراة وموثوقي الأيادي ويتم الجلد بواسطة أسلاك كهربائية وأحزمة عسكرية وعصي، ويذكر بعض الضحايا حصص الضرب على الأرجل والأيدي بواسطة آلة صلبة.

---

[1]- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص52.

[2]- "كيف عذبني جنود المظلات"، **المجاهد**، ع 26، 02 جويلية 1958.

[3]- مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، ط01، دار الشورى، بيروت، لبنان، 1986، ص175.

[4]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص164.

لقد بلغ التعذيب الجسدي خلال الثورة التحريرية أبشع صور التعذيب الوحشي الذي عرفته الإنسانية في القرن العشرين، ضد المعتقلين والأسرى والمساجين والمناضلين الوطنيين المخلصين لوطنهم وعقيدتهم وثورتهم وضد عامة الشعب الجزائري رجالا ونساء[1]، فالتعذيب الجسدي متعدد الصور والأنواع، حيث أن المتطرق لها يبقى مذهولا من فظاعتها والأمثلة كثيرة لا تعد ولا تحصى، وهاهي بعض الأساليب الوحشية المقدرة بالعشرات مع العلم أن القائمة تبقى مفتوحة[2].

يقول المحامي "بيير براون" في شهادته:"استعمال التعذيب كان أمراً منظماً تماماً، ولم يكن التيار الكهربائي منتشراً جداً في ذلك الوقت، فأكثر الطرق انتشارا في البداية طريقة الغطس[3]في الحمام وكان الجلادون أيضاً يستعملون مختلف الأدوات مثل العصي، والزجاجات في الدبر، بلغني يوماً أنّ أحد الأشخاص أعتقل وذهبت إلى قاضي التحقيق الذي قال لي في جو من المرح:" أتعرف ماذا يفعلون بزبونك؟ إنهم يجلسونه فوق الزجاجة يبدوا أنّه يحب هذا"[4].

وفي نطاق ذلك صرح "روبير دولافينيات" لوكيل الجمهورية بأن العرب المستنطقين كانوا معلقين بحبال مشدودة إلى أيديهم وكانت الأيدي مربوطة في ظهورهم ويظل التعليق لمدة ساعات، وهو ما تكشف عنه الصورتين المبلغتين إليه، حيث تكشفان عن تلك الممارسة، ففي الأولى شاهد رجلا عاريا ذراعاه مربوطين وراء ظهره وشدت في نوع من براثن علقت بحبل في السقف، وفي الثانية التي أخذت من فوق جدار تظهر رجلا مربوطاً مباشرة من زنديه، ذراعاه أكثر تمدداً يبدو ظهره راجحا إلى الأمام[5].

يضاف إلى ذلك حرق الجزائريين وهم أحياء بعد القبض عليهم وإخراجهم من مساكنهم لا ذنب لهم سوى أن القوات الفرنسية خسرت العديد من جنودها في مواجهة أو كمين أو

[1]- محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص141.

[2]- محمد قنطاري: من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2007، ص179.

[3]- ينظر الملحق رقم 24.

[4]- إيف بونو: مجازر إستعمارية، الجمهورية الرابعة: 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، EDIF، الجزائر 2000، ص ص243-244.

[5]- "التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟"، **المجاهد**، ع 12، 15 نوفمبر 1957. ينظر أيضا رافائيلا برانش: المرجع السابق ص76.

معركة مع عناصر جيش التحرير الوطني، فبعد معركة الترلي الثانية (ناحية سوق أهراس) بالقاعدة الشرقية والتي كانت بتاريخ 25 مارس 1956 م أحرق العدو الفرنسي ستة مدنيين وهم على قيد الحياة وهم: شبوب مسعود، العروسي لخضر، جنان بولعراس، عبد الله بوطجين، سعدي إسماعيل وشائب ناجي، وبعد وشاية من طرف العميل سعدي صالح بن سلطان قام الجيش الفرنسي في منطقة "ترلي" بإلقاء القبض على 72 شخصا من سكان المنطقة ثم قيدهم بالأسلاك من أيديهم وأرجلهم وأعناقهم داخل الأكواخ حيث تم رشهم بالبنزين وأشعل فيهم النار وأحرقهم جميعا[1].

في يوم 15 أغسطس على الساعة الثانية بعد الظهر جاء فريق من الدرك إلى الدشرة وألقوا القبض على المسمى "مسعود" من دشرة "أولاد جفال" بدوار "تافراوت" فعذب مدة ساعة بالضرب على رأسه، ثم أخذ وربط إلى حمار وجر على الأرض، وبعد ذلك أفرغ النفط على المسكين وجعل في بيت كان فيه التبن وأشعل فيها النار فأحرق الرجل حيا، وفي دشرة سيدي عبد العزيز أخذت السلع وصب الجند على رجل وطفل صغير النفط وأحرقوهما[2].

وفي كثير من الأحيان تتبادل الفرق فيما بينها كيفيات ووسائل الاستنطاق، حيث كانت لها مدارس خاصة، إذ يقوم البعض باستنطاق المعذب وهو في وضعية أفقية عار ومقيد الأطراف وموضوع فوق سرير من الخشب يسمى "بيكو"، أما البعض الآخر فيفضل الوضعية العمودية فيكون المعذب مربوط الأيدي بسلاسل حائطية[3]، يقول الجلاد "بيار فيتوري": تعرفت على أحد الضباط الذي استعمل كيفية المحول المسمى "دلبيك" في شرج المعذب، كما استعمل الملحام (شاليمو) حيث يرمي بألسنة النار على الرجلين، أو وضع قطعة من القطن بها كحول على الأعضاء التناسلية، أو تطفأ سجائر على جسمه، طبعا خلال المساءلة كان يمكن استبدال طريقة بأخرى كالتالي: يربط المعذب عاريا تماما فوق طاولة واسعة أو فوق باب موضوع أفقيا[4].

---

[1]- صالح بن نبيلي فركوس: الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف، المرجع السابق، ص ص55، 57.

[2]- "التعذيب الفرنسي في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية"، **المجاهد**، ع 08، 05 أغسطس 1957.

[3]- علي كافي: "أعمال توحش رهيبة في المدن الجزائرية"، **المجاهد**، ع 41، 01 ماي 1959. ينظر الملحق رقم 29.

[4]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص13.

أ- التعذيب بالضرب المبرم: يظل العريف "جان" محتفظاً تحديداً بذكرى تعذيب أول سجين، وقد احتفظ باسمه في ذاكرته: "لم يفاجئنا المشهد، فالذي فوجئت به هو الروائح ... الأصوات ... عندما نضرب يتهاوى على الإسمنت، الرأس التي تصدم، أشياء كهذه والصرخات، نعم، الصيحات والروائح، فمن نوعيات العرق توجد إنبعاثات هذا نعم هذا المشهد ..."، أما "جان لومور" فيعتبر أن السمع في هذه الحالة هو الحاسة التي تؤسس للمعرفة كثيراً ما يسمع الجند صيحات الضحايا يفضل الكثير التحدث عن "صرخات" أعرف الآن كيف يمكن أن تدوي في تلك "الصرخات الناعية" وهي تنتهي في شكل شهيق أطفال[1]، إذ يأخذون المعتقل ويعلقونه من رجليه ويديه ويثبتونه في مكان ما بالساحة، ويحضرون مجموعة من المعتقلين يتفرجون على مشهد تعذيب أخيهم وذلك لترهيبهم وبث الرعب والخوف في نفوسهم عساهم يستسلمون لإرادة العدو وينضمون إلى صفوفه، وتبدأ العملية بواسطة اللكمات القوية التي توجه إلى كامل أطراف الجسم وخاصة المناطق الحساسة[2]، وباستخدام العصي وقضبان الحديد والسياط ... الخ، ولهذا أصيب العديد من المعتقلين بأمراض نتيجة تضرر بعض الأعضاء[3].

أكد الجنرال"بول أوساريس" بصفته متعوداً على المعارك التي خاضها في الهند الصينية كما خاضها في الجزائر في 1955 م بأن السجين الذي صدم بظروف القتال والذي يعتقد بأنه قضي عليه، ثم يتبين له في النهاية بأن الأمر ليس كذلك، في كنف هذه الأجواء الصاخبة يشرع فوراً في الحديث، من غير أن لا أخفي عنكم بأن هناك من يتلقى بعض الركلات في القعر هذا أكيد، لكن لا يصل بنا الأمر إلى حد ما ندعوه بالتعذيب، أي إيلام الشخص من أجل إجباره على النطق، ينفي "بول أوساريس" عن نفسه أنه لجأ يوماً ما إلى استعمال أساليب إكراهية

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص63.

[2] - Hamid Bousselham: quand la France torturait en Algérie, editions Rahma/ Anep, Algérie, 2001, p162.

[3]- علي خلاصي: "أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962"، **مجلة التراث**، ع 07، نوفمبر 1994، ص25.

جسدية قوية خارجاً عن الركلات في القعر، أما المياه وأشياء من هذا النوع فلا، غير أنه يعترف ضمنياً أنه استعمل الكهرباء[1].

أكد ذلك المجاهد بوطالب لعروسي الذي أخبرنا أن "محي الدين حسين" بعد اعتقاله أخذ إلى الحمام بمدينة الشريعة (مكان خاص بالتعذيب) وتم تعذيبه بالضرب فقط مع اختيار السوط الذي سيضرب به (كارفاش "سوط" جلد، شحم، أسلاك معدنية ...) والتهمة التي وجهت إليه هي تموين المجاهدين[2].

يقول عبد الله ركيبي: "... وما إن انتهينا إلى الشارع حتى رأينا منظرا غريبا ... يا للهول ... لقد خرج الناس جميعا ... شيوخا وشبانا احتشدوا على جانبي الشارع، أيديهم مرتفعة إلى أعلى ... البعض يقف على رجل واحدة ... ويستند إلى شجرة ... والبعض الآخر على ركبتيه ... والجنود يروحون ويجيئون بين الصفوف وهم يصرخون في هذه الكتل البشرية ويضربونهم بالسياط ... "[3].

أكد كل من حاورناهم على أن الضرب كان بشتى الوسائل (الأيدي، الأرجل، الهراوات والعصي، السياط بكل أنواعها...) يستعمل ضد الجزائريين الموقوفين من طرف السلطات الفرنسية أيا كان المقبوض عليه، وهو أول وسيلة تعذيب يتعرض لها الموقوف، ويمارس من طرف البوليس والجنود والحركى وعناصر الكولون وغيرهم....

ب- التعذيب بالمياه[4]: ينقل المعتقلون والسجناء إلى وادي قريب من المعتقل أو السجن تتجمع فيه المياه الراكدة والأوساخ والقاذورات، وتنبعث منه الروائح الكريهة التي لا تحتمل فضلا عن الزجاج المكسور والجراثيم المعدية والحشرات الضارة، ويختار المشرفون على المعتقل وعلى التعذيب فصل الشتاء وبالخصوص الأيام شديدة البرودة، وتحديدا منتصف الليل فيقومون بإخراج المعتقلين حفاة عراة ويجرونهم مباشرة إلى الوادي فيلقونهم فيه ويعملون فيه

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص57.

[2]- لقاء مع السيد بوطالب لعروسي: شاهد على التعذيب، بتاريخ 17 ماي 2014 على الساعة 15 سا و45د ، قسمة المجاهدين، دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

[3]- عبد الله ركيبي: ذكريات من الثورة الجزائرية 1954- 1958، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص58.

[4]- ينظر الملحقين رقم 08 ورقم 09.

لساعات طويلة[1]، أو يعلق المشبوه من رجليه في سلك حديدي ملولب يمر بجرارة معلقة في السقف، ثم يغمس رأسه في إناء ضيق مملوء بالماء حتى يشرف على الاختناق، ثم يخرج لبضع لحظات ليغمس فيه من جديد[2]، أو توضع خرقة مبللة على الأنف ثم يصب الماء في الفم وتدوم العملية من ساعة ونصف إلى ساعتين حتى يخرج الماء من جميع المنافذ، حتى إذا أغمي على المعذب يعمل الجنود على إيقاظه بالماء البارد وبالضرب الشديد[3].

وخلال المساءلة القوية كان يضاف إلى الكهرباء إيصال الماء في فم المعذب من 15 إلى 30 لترا بمساعدة أنبوب أو قمع، أو بوضع منديل في الفم والأنف معا حتى يغمى عليه، كثيرا ما كانت تؤدي هذه الوسيلة في التعذيب إلى الموت وذلك بانفجار البطن أو الاختناق بسبب تسرب الماء في الرئتين، يمزج بعض المستعملين الماء ببعض المطهرات مثل: "تيبول" أو "مير" إضافة إلى الأوساخ والبول[4] وفي هذه الحال يكون الموت مؤكدا[5].

تقول "كورنيلي" التي اقتيدت ليلة 25 مارس 1957 م: "جلس أكثر الرجال سمنا فوق معدتي فكشف عن فمي وأبقاه مفتوحاً بينما كان آخر يصب الماء فيه بواسطة "جيريكانة" نظراً لمحاولتي الانتفاض، أخذ هؤلاء الرجال يوجهون إلي في البداية ركلات في عظم الساق ثم جلسوا على فخذي، أعادوا الكرة مرات عديدة وصبوا في فمي محتوى أزيد من ثلاث "جيريكانات" عندها توقفوا، مسحوا جسدي ورأسي وتركوا زندي وكاحلي من أجل إزالة آثار الحبال، صعدوا بي إلى الأمانة وسلموا لي فوراً ورقة وهم يأمرونني بكتابة ما أجبروني على قوله تحت التعذيب"[6].

التعذيب"[6].

---

[1]- بلقاسم بوخارب: "نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 79، السنة 02، 14 نوفمبر 1986، ص63. ينظر أيضا "التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية"، **المجاهد**، ع 08، 05 أغسطس 1957.

[2]- "بالتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر"، **المجاهد**، ع 09، 20 أغسطس 1957. ينظر أيضا: -Hamid Bousselham: op.cit, p172.

[3]- "التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟"، **المجاهد**، ع 12، 15 نوفمبر 1957. ينظر أيضا "التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية"، **المجاهد**، ع 08، 05 أغسطس1957.

[4]- "مقتطفات من كتاب (الجرح المتعفن)"، **المجاهد**، ع 46، 13 جويلية 1959.

[5]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص13.

[6]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص163.

يقول أحد المعذبين الجزائريين: "بعد سويعات قلائل ساقني الجنود إلى غرفة مبللة قذرة كان قد ألصق بالحنفية الموجودة في أحد جدرانها حلقوم (أنبوب ماء) من المطاط ملولب الشكل، ولاحظت في إحدى الزوايا من تلك الغرفة أسلاكا وحذاء قديما، طرحني الجنود بعنف على الأرض ووضعوا على وجهي قطعة من القماش المتين ثم فتحوا الحنفية التي بدأ ماؤها يسيل بغزارة، وبين الآونة والأخرى كان الجنود يرفعون الخرقة عن وجهي ثم يعيدونها، وعندما ضعفت وأصبحت عاجزا عن الحركة قلبوا الوضعية التي كنت عليها بحيث تمكنت من إخراج كمية كبيرة من الماء الذي أجبروني على ابتلاعه"[1].

ويذكر عمي "بشير هيبي"[2] أن الشخص التالي الذي عذب كان من بلاد القبائل وبالضبط من "برج منايل" والذي جمعه القدر به في مصر، وبالضبط في قناة السويس في حرب 1973، الذي مورس ضده التعذيب عن طريق التعليق والضرب واستعمال أنبوب الماء في الفم حيث أصبح الماء يخرج من جميع المنافذ، وفي إحدى الخرجات مع أحد الجنود استعمل مسحوق الشمة ورمى به على وجه الجندي الفرنسي وفر إلى الجبل بعد أن جرده من سلاحه[3].

إذا يستعمل الماء إما بالإدخال عن طريق الأنبوب من الفم حتى يخرج من جميع المنافذ أو باستعمال القمع وسكب كميات كبيرة من الماء في الفم، أو عملية التغطيس في الأحواض أو في مياه البحر، أو بسكب المياه على جسم المعذب لإقفال الدارة الكهربائية والزيادة من قوتها، أو أخذ المعتقلين إلى المياه الراكدة ونزع ثيابهم وإنزالهم ليلا عندما تنخفض درجات الحرارة، أو إعطاء المعذب مياه مالحة عندما يحس بالعطش الشديد.

ج- التعذيب بالكهرباء: إن هذا الأسلوب المرعب من التنكيل الذي ذكر في كثير من الشهادات يحدث ألما فظيعا في الجسد، كما يؤلم الذاكرة لأنه استخدم بكثرة أثناء الثورة التحريرية من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية.

---

[1]- "كيف عذبني جنود المظلات"، **المجاهد**، ع 29، 02 جويلية 1958. ينظر أيضا

-Hamid Bousselham: op.cit, p182.

[2]- ضابط متقاعد، من مواليد 1936 بدوار أولاد سيدي عبيد، تخرج من الكلية العسكرية بالقاهرة، شارك في حرب 1973، هو عاكف الآن على كتابة مذكراته.

[3]- بشير هيبي: لقاء بتاريخ 02 ماي 2014 ، الساعة 8 و30د، منزل المعني، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

إذ اخترعت وسائل مجدية جدا، وتطورت وسائل التعذيب بفضل الإبداع والتفنن، ثم اكتشف في الأخير أن "لاجيجان" (gégéne)[1] لها تيار كهربائي مرتفع جدا عكس التلفون EE8، إلا أن الفرق لم تكن لديها هذه الوسيلة، فغالبا ما كانت تطلبها من مصالح اللاسلكي القريبة منها[2].

وهي طريقة عادية مألوفة تمارس على الأعضاء التناسلية خاصة، تتم في الليل وآثارها قد تختفي مع قليل من التداوي الضروري[3]، وتعج المصادر بالشهادات عن ممارسة التعذيب من قبل مصالح الاستخبارات، يوضع خيط التلفون أو "لاجيجان" حول الأذن وخيط آخر في الفرج يقوم المستعمل بتحريك الجهاز الكهربائي والمحقق يستقبل الأجوبة بمساعدة المترجم[4].

هناك الكثير من الراويات التي تم التصريح بها أثناء الحرب، تحدثت عن تلك الممارسات وبصفة أخص على استعمال مولد الكهرباء[5]، إذ يفضل "بول أوساريس" من جهته الحديث عن "جيجين" ويصفه بكونه آلة محمولة، أعتقد أنها تتيح تياراً بقوة 12 فولت وهو أقل من الواقع عادة من غير أن يعترف صراحة بأنه استعمل الآلة، فقد قام بوصف كيفية استعمالها:" يتمثل ذلك في أن تضع قطباً كهربائياً لنقل في الأذن، وآخر في الموضع الذي تريده في الجسد، ثم تدير الآلة فينتقل التيار، جربت ذلك على نفسي كي أعرف الأثر الذي تحدثه، لو كانت في متناولي لجئت بها ولجربتها عليك كي ترى الشيء الذي أعذبه، هو أن الأمر ليس عذباً لكنه تافه وليس كما قد يتصوره من يضع إصبعه في مأخذ التيار بقوة 220 فولت، التخوف هو الذي يضع الفارق، كما يترتب الأمر عن اختيار الموقع الذي تضعون فيه القطب الثاني، لئن

---

[1]- تستعمل آلة جينجن في التعذيب وهي المقطع الأول مكرر لكلمة "جينراتريس" أي مولد.

[2]- "كيف عذبني جنود المظلات"، **المجاهد**، ع 26، 03 جويلية 1958. ينظر أيضا باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق ج01، ص ص249- 251. ينظر أيضا "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق ص13.

[3]- Hamid Bousselham: op.cit, pp180, 181.

- ينظر أيضا "شيء عن التعذيب والتقتيل الاستعماري"، **المجاهد**، ع 46، 13 جويلية 1959.

[4]- "التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية"، **المجاهد**، ع 08، التاريخ 05 أغسطس 1957. ينظر أيضا "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص14.

[5]- Hamid Bousselham: op.cit, p169.

وضعتموه في النقط الحساسة فالألم لن يكون عذباً، لكن أقول وأؤكد على هذا، لقد جربته على نفسي والأمر لا يصل إلى حد الخطورة ولا يعرض للهلاك وإلا لحدثت نوبات قلبية كثيرة"[1].

لكن كثيرا من المعذبين فقدوا عقولهم جراء هذا النوع من التعذيب، إذ يعرى المعذب ويمدد على"طاولة العمليات" تربط أطرافه ويرمى عليه سطلا (دلوا) من الماء لتنغلق الدارة الكهربائية، وفي ذلك الوقت يوضع التيار الكهربائي في الأماكن الأكثر حساسية للشخص سواء كان رجلا أو امرأة: الأذن، اللسان أو الأعضاء التناسلية أو الثديين، وليكون مفعول التيار الكهربائي أكثر فعالية يربط الجسد العاري للمعذب مع الجدار وتوضع رجلاه في إناء مملوء بالماء، ثم يوضع التيار الكهربائي عند كل الجسد وهذا النوع من التعذيب طبق خاصة على البنات[2].

بحسب تعبير "سينسلاس هوتان" كاتب إحدى الشهادات الأولى حول التعذيب فإن مولد الكهرباء يدفع إلى الصراخ بينما لا يدفع الضرب ضرورة إلى الصراخ، عندما يستعملون لكمات أو ركلات فإن الأشخاص لا يشعرون بالصراخ بينما المولد الكهربائي يدفع الناس إلى الصراخ حقاً، تشير تلك الصرخات على أن الضحية قد حرم من كرامته الإنسانية[3].

تقول شاهدة عن التعذيب بهذه الطريقة: "خضعت والدتي للتعذيب في حوض الماء المكهرب خلال ثلاثة أسابيع، وذات يوم حاولوا شنق أصغر أبنائها أمام عينيها وكان عمره لا يتجاوز ثلاثة أعوام، كان ذلك فظيعا، ولم ينج الطفل المسكين إلا بعد خضوعه لعملية إنعاش واليوم مازالت الوالدة العجوز تتذكر دون ضغينة ذلك الموقف"[4].

[1]- "التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟"، **المجاهد**، ع 12، 15 نوفمبر 1957. ينظر أيضا رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص58، 59. ينظر أيضا باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص258.

[2]- عبد العزيز وعلي: "مركز قندورة الرهيب"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 94- 95، جويلية، أوت 1988، ص45. ينظر أيضا "مقتطفات من كتاب (الجرح المتعفن)"، **المجاهد**: ع 46، 13 جويلية 1959.

[3]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص63.

[4]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص165.

تقول " كوليت أروني " عن "لوسي" كان شعرها مبللا ونظراتها شاخصة، جيء بها حيث جردت من ملابسها لتلف في غطاء بينما كانت "كوليت" تصرخ رأيتهم يثبتون أقطاب الكهرباء في أجزاء من جسدها، شاهدتهم يمارسون محاولات خنق "لوسي" كانوا يصبون على وجهها دفقاً وئيدا متواصلا من مياه يصبونها من وعائين كبيرين كنت أشاهد ذلك كله من زاوية في القاعة عارية تشد الأغلال يدي تتم دعوتي من حين لآخر لكي أرى[1].

كما تقول "كورنيلي" التي اقتيدت ليلة 25 مارس 1957 م:"... غطوا رأسي بقناع أسدل عني كل شئ وأنزلوني وسط الحديقة[2] في جناح قالوا لي هزءاً أنه سمي بـ "غرفة الاعتراف" هنا تم تجريدي من كل ثيابي، وربطوا أيدي ورجلي، انهالوا علي بنكت غليظة وبملامسات محرجة جداً، بينما توجه أحدهم لإعادة تعمير البطاريات، شرع الجلادون المكلفون بي في تثبيت الأقطاب الكهربائية أولا في ثديي ونظراً لكون رجلي مربوطتين فقد سقطت تحت تأثير الآلام شعرت بتيار ألم شديد في أسفل الظهر، بعد ذلك ثبتوا الأقطاب في مناطق المبيض في الجهة الداخلية للفخذ وفي الرقبة، كانت وتيرة التيار تتزايد دون انقطاع، مددوني بعد ذلك في غطاء مبلل ولفوني فيه وربطوني بإحكام، ظل القناع يغطي رأسي[3].

أما "زرفاوي عبد الحميد" فبعد القبض عليه تم تعذيبه باستعمال الكهرباء، وذلك بوضعها في أذنه وأعضائه التناسلية ومن قوة الكهرباء وشدة الألم نزعت حلمة أذنه نتيجة جذبه بقوة للسلك الكهربائي الموصل بها، كما ذهبت ذكورته نتيجة تأثر الخصيتين بالصعقة الكهربائية[4].

د- سخرة الحطب: فتح الترخيص بإطلاق النار على الفارين الباب واسعاً للتجاوزات فأصدر العسكر أوامرهم لأشخاص معينين بالسير أمامهم وأطلقوا النار عليهم، ولقد تضمن حكم محكمة قسنطينة تجاه قتلة السيد محمد بن .أ. في الأحداث التي وقعت يوم 17 أوت

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص155.

[2]- تكون عملية التعذيب حسب الوصف قد أجريت في إحدى الفيلات أو المزارع وما أكثرها.

[3]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص163.

[4]- بشير هيبي: لقاء بتاريخ 02 ماي 2014، الساعة 8 و30د، منزل المعني، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

1956 م في "الخروب" الذي اغتيل بعد أن جرد من محتويات جيبه، عبارة إن "أطروحة الهارب" المقتول لم تقنع القضاة، لكن إذا تعلق الأمر هنا بحالة من بعض الحالات المكتشفة فكم هو عدد الهاربين الذين لم تصدق عليهم هذه الصفة تم اغتيالهم برصاصات دخلت من قبالة الجسد أو مربوطين مثنى مثنى بالأيدي، بالفعل فقد أصبح استعمال عبارة "هارب مقتول" وسيلة عملية لتغطية اغتيالات عشوائية بغطاء المشروعية[1].

يقول كمال بوشامة: كان عمي ورفيقاه في أيدي الدرك ذوي الخبرة بامتياز في انتزاع الاعترافات... عشرة أيام من أفظع ما يكون من التعذيب من أجل انتزاع اعترافاتهم، ولكنهم كانوا في غاية الشجاعة، فلم يتسرب شيء خلال هذه الاستجوابات القاسية غير الإنسانية التي تحط من قدر نظام يدعي العدالة بل ويزعم أنه إنما هو في خضم عملية سلمية، لقد أجهز عليهم خارج مقر الدرك أثناء سخرة جمع الحطب التقليدية، من أجل تسويغ الملاحظة الاعتيادية: "لما لم يستجيبوا للتعليمات التقليدية؟ قامت قوات حفظ النظام بإطلاق النار على ثلاثة أشخاص خارجين عن القانون فروا من مقر الدرك، حيث كانوا موقوفين لاستكمال استجوابهم"، كتبت أغلب الصحف الصادرة صباح اليوم التالي في صفحة الحوادث: صدى الجزائر، البرقية اليومية، والحقيقة أن عمي تعرض هو ورفيقاه لتعذيب وحشي إذ أن بعض الضباط من بين شباب جيش الحملة الذين لم يكونوا يقبلون تلك الوحشية، أخبروا جدي بعد أيام قليلة بأن عمي ورفيقيه ربطت أرجلهم بخيول كانت تسحبهم بسرعة وهي تدور بساحة مقر الدرك، كانت رؤوسهم ترتطم بعنف بالصخرات العظيمة الثابتة في أرضية الساحة، لم يبق منهم إلا أشلاء ممزقة محطمة والإجهاز عليها كان مواتيا، وكانوا قبل ذلك قد تعرضوا لمسلسل التعذيب المعهود: الحوض المكهرب، الإرهاق والأرق...[2].

وفي 26 أوت 1956 م على الساعة 18 وصل إلى مركز قيادة العمليات في الفوج الثامن للمظليين قرابة الأربعين من المشتبه فيهم، جيء بهم من قبل السرية الأولى والرابعة، تم إخضاعهم للفرز والاستنطاق، على الساعة 22 و30د فر الرقيب" نوييل فافروليير" من مركز

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص82.

[2]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص168.

القيادة مع سجين تونسي كان قد كلف بحراسته، بعد أربعين سنة من ذلك فسر " فافروليير" السبب الذي دفع إلى تلك الفعلة بالكلمات التي قيلت له حين تسليمه الرجل" غداً سخرة الحطب"[1].

هذا رد عن حالات الاختفاء، تمثل في إخطارات العائلات الفرنسية بسجن ذويهم أو باختفائهم: "صديقانا (أصدقاءنا الاثنين) استغربوا ملاحظاتكم، وأجروا تحقيقا، لكن يرغبون من سيادتكم بذكر بعض الأشخاص والمعالم حتى يساعدهم ذلك في أبحاثهم"[2].

بتاريخ 29 أكتوبر 1956 م وبلاصاص بالماء الأبيض، تبسة تم إطلاق الرصاص على العميل الثوري المدعو: يوسفي إبراهيم الذي كان يحاول الفرار (حسب التقرير الفرنسي)خلال عملية نقله[3].

ه- التعذيب داخل صهاريج الخمر: يوضع من ستة إلى ثمانية أشخاص داخل البرميل بحيث يتعذر عليهم النوم، كل برميل به فتحة صغيرة من الأسفل طول قطرها 60 سم يمكث به المساجين من عشرين إلى خمسة وعشرين يوما[4]، ففي ضيعة المعمر"طورنو"بـ "أوقاس"شرق بجاية قام الجنود الفرنسيون باستعمال صهريج الخمر في تعذيب الرجال، حيث يفرغونها تماما من الأكسجين ويملؤونها بالمساجين ويغلقونها عليهم حتى يحترقوا ويموتوا ثم يخرجونهم ويعوضونهم بآخرين وهكذا...[5].

تعود القضية الأولى إلى شهر مارس 1957 م انطلاقا من شكوى تقدم بها أحد الوجهاء الجزائريين بعد أن وجد اثنين من أقاربه موتى على إثر توقيفهم من طرف فرقة فوج المشاة كشف التحقيق عن وجود خمس وأربعين جثة، تعلق الأمر بأشخاص ماتوا اختناقا على إثر

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص111.

[2]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 20/12/1957- 03/12/1958 .

[3]-Archive Vencenne, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956, DN^{O}2, Boite N^{O}01H 1454.

[4]- "التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟"، **المجاهد**، ع 12، 15 نوفمبر 1957.

[5]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص200.

حبسهم في صهاريج للخمر ثم شتت جثثهم بعد ذلك في منطقة محرمة، استعملت الأقبية (القبوات) كأماكن وفرتها الصدف للحبس، بعد شهر من ذلك وقعت قضية مشابهة تماما حيث تعرض سكان أحد الدواوير لعملية تفتيش أسفرت عن توقيف 23 شخصاً من المشتبه فيهم وتسليمهم إلى الدرك التابعين لنفس الفرقة نظراً لما أبدوه المشتبه فيهم من موقف متعال تم الإغلاق عليهم في إحدى قبوات الخمر بأمر من ضابط المخابرات التابع للكتيبة على الساعة الثالثة صباحاً، لم يشر ضابط الصف الذي قام بجولة التفقد لحدوث أي أمر غير عادي، في صباح يوم 17 أفريل 1957 م تمت معاينة اختناق 17 مشتبه فيهم بواسطة انبعاث غاز CO_2 ثاني أكسيد الكربون، من بين الـ 23 موقوفاً[1].

و- التعذيب بصنع الطوب: كان الجنود الفرنسيون يأخذون المعتقلين إلى مكان يجبرونهم على حفر التراب وجلب الماء، ويجدون أمامهم تبنا وشوكا يابسا وأسلاكا شائكة وزجاجا مكسرا فيؤمرون بخلطها (الأتربة) وعجنها بالأقدام الحافية، ثم ينقل الخليط إلى مكان آخر لصنع الطوب، وخلال هذا العمل نجد أقدام المعتقلين ممزقة بالزجاج ومبضعة وأكتافهم مسلوخة مثخنة بالجروح[2]، يستعمل هذا النوع من الطوب عادة لبناء المعتقلات.

يقول أحد المعتقلين في قصر الطير: "ولكي نصنع الطوب الذي يستخدم في بناء هذا المأوى، علينا أن نحفر الأرض، نبلل التراب الممزوج بالتبن، نقوم بملء القوالب ثم صبها، نتركها تجف تحت حرارة الشمس: هذا يعطينا لبنات مصنوعة من التراب والتبن تدعى الطوب[3].

ز- التعذيب بتكسير الحجارة ونقلها: وهذا العمل لا يقل مشقة عن صناعة الطوب إذ يؤمر المعتقلون بجمع الحجارة وتكسيرها ببعضها حتى تتفتت وتتحول إلى حصى من النوع الذي تعبد به الطرقات أو لبناء مدرجات على المنحدرات كي تقلل من انجراف الأتربة أو لتدعيم الجسور والمصبات المائية للأودية، وتبدأ العملية من طلوع الشمس إلى غروبها، حيث يعاني المعتقلون من جراء ذلك إرهاقا شديدا، حيث يضربون الحجر بالفؤوس، وينتج عن ذلك

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص195، 196.

[2]- أحسن بومالي: إستراتجية الثورة في مراحلها الأولى 1954-1956، المرجع السابق، ص ص188، 189.

[3]- جمال الدين بن سالم: المرجع السابق، ص311.

تطاير الشظايا من الأحجار فتلحق الضرر بالشخص، خاصة الأقدام التي غالبا ما تكون حافية، فينجم عن ذلك مجموعة من الجراح[1].

أما الطريقة الأخرى فيعبر عنها أحد المعتقلين بقوله: كان الجنود الفرنسيون في حركة مستمرة، أخذوا يصطفون في صفين متقابلين بين الجندي والآخر مسافة لا تتجاوز المترين، على مسافة تزيد عن المئتي متر، كانت المسافة تبدأ من نقطة مرتفعة ثم تبدأ في الانخفاض شيئا فشيئا حتى تنتهي إلى حفرة كبيرة، وفي أعلى نقطة منها توجد كتل من الصخر والحجارة مختلفة الأحجام، وجاء أربعة ضباط يتقدمهم "كومندان"، تقدم أحدهم وهو يقول: ستنقلون هذه الأكوام الصخرية من أعلى نقطة إلى أسفل دون توقف، ستمرون بين صفوف الجنود، ستجرون صعودا وهبوطا، والذي لا يجري سنطلق عليه النار، بدأنا في رفع الحجارة، وكنا نجري بين الصفوف، وعندما نمر أمام جندي ينهال علينا بالضرب بالسياط أو بمؤخرة البنادق أو بالركل ولا يسمع المرء سوى ضحكات الجنود وسخريتهم وهم يتلذذون بهذه المناظر[2].

م- التعذيب بالجري على الزجاج: يكون ذلك في مساحة خاصة بالمعتقل على شكل دائري قطرها تقريبا أكثر من 01كم، فرشت أرضها بالزجاج المكسور والحصى الحادة فيرغمون المعتقلين على الجري فوق هذه المساحة حفاة والكلاب من خلفهم تطاردهم، وينجر عن هذه العملية أن أرجلهم تتبضع بالزجاج ويدخل فيها الحصى، كما تنهش الكلاب أجسامهم ويتلقون الضرب بمؤخرة البنادق على ظهورهم فتلحق بهم أضرارا تؤدي أحيانا إلى كسر عظامهم، بالإضافة إلى الإجلاس على الزجاج المكسر[3].

ط- التعذيب بالحفر والردم والبناء: إن طلوع الشمس يعتبر بداية عذاب مقيت للمعتقلين، بحيث ترى كل معتقل يحمل على كتفه معولا ومجرفة ويسير بانتظام إلى مكان حفر التراب، ثم يطلب من المعتقلين ردم كل ما حفروه في مكان آخر، ويبنون أسوارا وإذا أتموا بناءها

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: المرجع السابق، ص88.

[2]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص77، 78.

[3]- بلقاسم بوخارب: المرجع السابق، ص90. مورس هذا الأسلوب من التعذيب في معتقل قصر الطير بقوة حسب شهادات مجاهدي المنطقة.

أمروا بهدمها مرة أخرى، وهكذا على مدار الأيام والأسابيع والشهور والسنوات حتى لا يعرفوا الراحة ولا يشعرون بها[1].

ففي قرية "أولاد سيدي عمر" ببلدية "ثنية الخميس"(ثنية النصر حاليا) وخلال شهر مارس سنة 1957 م جمع الجنود الفرنسيون كل رجال القرية ليلاً وأمروهم بحفر خندق كبير ثم أعدموهم فيه واحداً وراء الآخر وكان عددهم اثنان وأربعون رجلاً، وذلك بحضور زوجاتهم وأطفالهم، وفي قرية "المعاتقه" جمع جنود العدو أكثر من مئتي شاب وأمروهم بحفر خندق كبير ثم اختاروا منهم أحد عشر شاباً ورموهم داخله وأرغموا الباقي على ردم الخندق بالتراب عليهم وهم أحياء حتى ماتوا[2].

ي- التعذيب باستعمال الكلاب: رغم تعدد الوسائل والأساليب والطرق الوحشية التي تعتمدها إدارة المعتقلات لإرهاب وإخضاع المعتقلين، فإنها تلجأ إلى استعمال وسائل أخرى أبشع في مواجهة الإنسان الجزائري، حيث اتجهت إلى استخدام الكلاب وتسليطها على المجاهدين، وكانت هذه الكلاب من نوع خاص، وكان التعذيب يتم بواسطة طرق عديدة يكون الصراع فيها فرديا، جماعيا، أو بالمطاردة[3].

لقد جاؤونا بالكلاب، أمسك كل جندي بكلب في سلسلة في يده، كانت كلابا بوليسية ضخمة، بدأت تزمجر زمجرة رهيبة، كانت تحاول الانفلات من أيدي الجنود، وارتسم الرعب على الوجوه، حاولنا أن نسرع في نقل الأحجار أكثر حتى نتجنب أنياب هذه الوحوش لكن لا فائدة فقد تعب الجميع ونال منهم العياء نظرا للجهد الكبير الذي بذلناه، كانت عيوننا تتجه نحو الكلاب نترقب اللحظة التي الحاسمة تنقض فيها هذه الحيوانات المرعبة، وانطلقت هذه الوحوش تطاردنا في جنون، كانت تنهش أيدينا وأرجلنا وأكتافنا، فقد كان الكلب يقف

---

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص158. الصور تعبر عن ذلك وهي متاحة على الشبكة العنكبوتية.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص200.

[3]- محمد الطاهر عزوي: المرجع السابق، ص90. ينظر أيضا جودي لخضر بوالطمين: "كفاح ومواقف"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 68 1984، ص42. وجدت الكلاب على مستوى المعتقلات. ينظر الملحق رقم (04).

أمام الشخص ويواجهه ثم يخمشه في وجهه، والجنود يقهقهون، وقال أحدهم: إذا لم تفد الكلاب سنبحث عن شيء آخر، هذا هو عملنا البحث عن أية وسيلة لإرهابهم[1].

يقول "سارج" في كتابه "محامون بدون حدود" في الصفحة الواحدة والثلاثين: "وعندما يقتضي الأمر ذلك فإنه يعني تقديم رجال مجردين من ثيابهم إلى كلاب شرطة (بيرجي)، يغلقون عليهم مع كلاب من نوع بيرجي ألماني بعد أن يحرموا الكلاب من الأكل"[2].

ك- التعذيب بالتشويه الجسدي: ويتمثل هذا النوع من التعذيب في: قلع الأسنان والأظافر، بتر الأصابع والأذان، فقأ العيون، الإجلاس على الزجاج وعلى المسامير المثبتة في ألواح خشبية، السحب أو الجر على أرضية مسمرة، دق الأصابع بالمطرقة، سحق الأرجل حشر الأصابع بين الباب وإطاره ثم الإقفال عليها، إدخال السكين في الجسم بصورة تدريجية إحداث جروح في أجزاء من الجسم ثم يفرك الجرح بكميات من الملح[3]، إزالة شعر الحواجب أهداب العيون، حرق الشوارب، إطفاء بقايا السجائر في الجسم، إشعال النار في مناطق من الجسم، إشعال أعواد الثقاب في أطراف الأصابع مما يتسبب في آلام يتعذر وصفها[4].

ل- التعذيب بالحرمان من النوم: حينما يأوي المعتقلون إلى المراقد للنوم، وبعد أن يمضي ثلث الليل يفاجؤهم حراس المعتقل، فيوقظونهم بالضرب المصحوب بالصياح، ليتم نقلهم من جناح إلى جناح وهكذا يقضي المعذبون ليلهم في التنقل بين المراقد[5].

م- التعذيب بالزنزانات الانفرادية: اعتمادا على شهادة المجاهدين الذين ذاقوا عذاب الأسر ومرارة الحرمان حتى من الحقوق التي يتمتع بها المساجين، فإن الزنزانة استخدمت

---

[1]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص80، 81.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص243.

[3]- Hamid Bousselham: op.cit, p183.

[4]- بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص109.

[5]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص153.

كوسيلة تعذيب لهم يرمي فيها المعتقل لعدة أيام ويبقى خلالها جالسا أو قائما فقط، إذ لا يمكنه أن يقوم بأي حركة، ويخرج منها البعض فاقدي العقل أحيانا[1].

ن- التعذيب بإتيان الفاحشة: تتمثل في اللجوء إلى ممارسة الأفعال المخلة بالحياء على المعتقلين وعلى مرأى الجميع من طرف الجنود الفرنسيين، وهم مكبلون بالأغلال والسلاسل ولم يتورع الجنود الفرنسيون في تسليط الكلاب المدربة على ممارسة مثل هذه الأفعال الشيطانية حيث يطلب من السجين التجرد من ثيابه وأخذ وضعية الانحناء ليصعد الكلب على ظهره ويمارس عليه الجنس الحيواني لمدة تزيد عن ثلاثين دقيقة[2]، ويقال أن هذه الكلاب"الشاذة" دربت لممارسة هذا الفعل في مراكز الحلف الأطلسي بألمانيا الغربية[3].

س- التعذيب بأخذ الدم: يأخذ المعتقلون بالقوة إلى المصحة، ويقوم ممرض بأخذ كميات من دمهم، وهذا رغم ضعف وسوء تغذيتهم وكثرة الأشغال الشاقة ودون مراعاة المقاييس الطبية ودون فحص، ولا يحصلون على أي أكل مغذي يعوض ما أخذ منهم كما هو متعارف عليه في المستشفيات حين يتبرع الأشخاص بدمائهم لإنقاذ مريض أو جريح ما مصاب[4].

02- التعذيب النفسي: طبق هذا الأسلوب في البداية ضد المعتقلين السياسيين بعد ذلك تم تعميمه في عهد "شارل ديغول" لإجبار المتهم أو المعتقل على الاعتراف والتخلي عن مبدئه الثوري، وتتم العملية بإلقاء أسئلة تحمل تمهيدا للتهديد بالقتل والوعد بالإفراج[5] يقول النقيب"فولك": "ينبغي بث الذعر وشل قدرات الشخص المنتظر بواسطة البرهنة على عجزه في إخراج تساهم فيه أيضاً الشتائم الأكثر قذارة والمساومات الحقيرة والتهديد بالقتل كل هذه الأساليب وارد استعمالها"[6].

---

[1]- الربيع غرزولي: الصامتون تكلموا...شهادات تاريخية، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر، 2009، ص100. ينظر أيضا "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، الصادر في 11 جانفي 1960.

[2]- محمد الطاهر عزوي: المرجع السابق، ص106.

[3]- مختار فيلالي: "فرنسا وأساليب القمع والتعذيب"، **مجلة التراث**، ع 05، فيفري 1992، ص62.

[4]- عمار قليل: المرجع السابق، ص42.

[5]- جودي لخضر بوالطمين: لمحات من ثورة الجزائر، ط 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص158.

[6]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص160.

إذ تتعامل الإدارة الاستعمارية مع المعتقلين على حسب مستوياتهم وثباتهم على المبادئ الوطنية، ويعتمد في ذلك أحيانا على متابعة مراسلات المعتقلين، لأن الإدارة تطلع على الصادر من الرسائل وعلى الوارد منها، وبذلك تكتشف تفكير المعتقلين، ومن ثم تعتمد إلى طريقة الاستدراج وإعطاء الوعود بالخروج أو الترهيب بشتى أنواع التعذيب، وأحيانا تلجأ إلى نقل الموقوف من معتقل إلى آخر ثم تعيده حيث كان[1].

كما تستقبل الإدارة الفرنسية ومساعدوها الوافدين الجدد على المعتقل بالتهديد، لتغرس في نفوسهم الخوف، وتملأ قلوبهم بالرعب، مع ما يصادفونه من الدعاية الكاذبة بواسطة إذاعة "صوت البلاد"، التي تصور عظمة فرنسا وحضارتها وقوتها، وتقبح ما يقوم به المجاهدون والادعاء بأن الثورة قد انتهت، ومن كان معها فهو مخطئ، كما يمدحون فرنسا ويمجدونها ويشيدون بعظمتها، ويعمل المشرفون على إدارة المعتقل على تحطيم المعنويات وجرح شعور المعتقلين بالسب والشتم ومختلف الإهانات اللفظية يوميا[2]، ويأتون ببعض المعتقلين الذين تخلوا عن مبادئهم الثورية وتحولوا إلى عملاء ليعترفوا أمامهم بأنهم كانوا على ضلال عندما انضموا إلى جيش التحرير الوطني[3].

كما يعملون على نصب مكبرات الصوت في كل مرقد ليبدأ الحديث ليلا عن المجاهدين، فينعتونهم بشتى الأوصاف الشنيعة كالقتلة والمجرمين وسفاكي الدماء والخارجين عن القانون وقطاع الطرق ، ولبث الرعب في نفوس المعتقلين يقوم الجنود بمداهمات ليلية للمراقد ويخرجون أحد المعتقلين، بعد أن يشيعوا في المرقد بأنه تقرر قتلة فيأخذونه إلى الزنزانة الانفرادية فيمكث بها مدة، ثم يحول إل مرقد آخر، فيعتقد زملاؤه بعد طول غيابه بأنه قتل فعلا[4].

وفي حالات أخرى كثيرة يأخذون المعتقل إلى الحجز الانفرادي، وبعد مدة من الزمن يعود الجنود إلى مكان احتجازه، ليقفوا بالقرب منه ويتبادلون أطراف الحديث، فيقول أحدهم: لقد

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة التراث**، جمعية التاريخ والتراث الأثري، ع 03، باتنة، الجزائر 1988، ص92.

[2]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص31.

[3]- جودي لخضر بوالطمين: "كفاح ومواقف"، المرجع السابق، ص42.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص31.

تقرر قتل السجين، فهل نبدأ التنفيذ أم نقتل السجين الآخر ونترك هذا إلى يوم الغد فيجيبه الجندي الآخر: نتركه إلى يوم الغد، ويكون المعتقل تابع هذا الحديث فيصاب بالرعب انتظارا لمصيره[1].

طريقة أخرى هي المساومة بالعائلة أو أزواج المسجونين، حيث كانوا يمررون المشبوه بانتظام أمام باب توجد فيه أسماء الناس الموجدين داخل الغرف وفي واحدة منها يوجد اسم الزوجة، وضعوا اسمها ولم يقولوا للمشبوه أنهم ألقوا القبض على زوجته وإنما يمررونه أمام الزنزانة التي يحمل الباب اسمها، عندها يقول المشبوه في نفسه:" لن يقدموا على ذلك بكل تأكيد" لأنها كانت ترضع ابنه الذي كان عمره شهرين فقط، حاول استعمال عقله ولم يصدر منه أي رد فعل، لكن في الأخير لم يمنعه ذلك من النوم وحاول الحصول على معلومات لدى المظليين كما تم تهديد "هنري علاق" بالانتقام من زوجته وأولاده تم نقله قصرا بعد دورات تعذيب عديدة إلى زنزانة يسمع منها تعالي صرخات يعتقد بأنها صرخات زوجته دون أن يعرف بأنه مخطئ[2].

ومن الوسائل أيضا، الظلام الدامس الذي كان يلف مراقد المعتقلين، إضافة إلى إجبار المعتقل على نزع ثيابه والبقاء عاريا أمام زملائه أو تسليط الكلاب عليهم، وهذا يعتبر شكلا من أشكال الطعن في الكرامة وتحطيما لنفسية الإنسان الجزائري، مما يجعله دون مستوى الإنسان في الكرامة فلا يستحق أن يقابل بإنسان مثله[3].

في بداية الاعتقال يقول النقيب "شابان" للمعتقل: «يجب أن تعترف لنا بكل ما تعرفه عن جبهة التحرير الوطنية وإلا فإن لدينا وسائل تنطق الصخر»، وبأمر من هذا النقيب يلف الإسفنج المبلل على أطراف المعتقل الذي يريد تعذيبه كي لا تظهر آثار الحروق، وكان المعتقلون تحت رحمة الرقيب "ميلسان" الذي كان يغرز عيدان الثقاب المبرية بين الأظافر والأنامل[4].

---

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص156.

[2]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص161.

[3]- عمار بن زايد: "العذاب والتعذيب"، **مجلة ألوان**، ع 44، وزارة الثقافة، الجزائر، 1980، ص13.

[4]- Hamid Bousselham: op.cit, p182.

من الناحية الأخرى للجدار يجد المشتبه فيهم أنفسهم محرومين من أي اتصال بالخارج وموضوعين كلية تحت رحمة العسكر الذين تولوا عملية توقيفهم ليلاً في معظم الأحيان، والمساء أو الليل هما من أهم الفترات التي تمارس فيها الكثير من عمليات التعذيب والاستنطاق حيث يضاف إلى التعب عامل الحلكة المحيرة، ومن المعلوم أن هذه الجزئية الأخيرة مقصودة من قبل العسكر إذ يحرصون بانتظام على إدخال رأس ضحاياهم في قناع يفقدهم عنصر توازن هام حيث يعجزون عن تحديد موقعهم في المكان، وعن رؤية مصدر الضربات، علاوة على القناع يتم الإعلان عن دورة التعذيب الجسدي بتجريد الضحايا من ملابسهم بشكل منظم بحكم وجود المشتبه فيهم عرياً عمياً بحضرة رجال لابسين ومسلحين فمن شأن ذلك أن يضاعف من هوان وضعهم ويزيد من إضعافهم[1].

ومن التعذيب النفسي الرائج والممارس بكثرة ما يلي:

أ- نزع الثياب[2]**:** تجريد أفراد الأسرة أو العائلة في مكان واحد من جميع ثيابهم كما ولدوا وهم يتفرجون عليهم ويقومون باللمس والضرب للتخويف والترهيب، فتنتهك العساكر الفرنسية والعملاء أعراض أفراد الأسرة أمام أعين الجميع، كقتل الأب أمام عائلته وأفراد أسرته قتل الأولاد بمحضر الوالدين للمبالغة في الإرهاب والحرب النفسية، انتهاك الحرمات...، إلا أنه في الواقع رغم كل الوسائل الجهنمية المستعملة من ضغوطات وتهديدات وتعذيب كان أفراد الأسرة يغمضون أعينهم ويفضلون الموت على مشاهدة هذه الانتهاكات[3].

فبعد أن تحاصر وتهاجم القوات الفرنسية قرية جزائرية تقتل جماعة من الرجال بعد أن تجرب عليهم فنونا مختلفة من الإهانة والتعذيب، ثم تتفرغ للنساء والأطفال فينزع الجندي الفرنسي عن الصبايا والأبكار ثيابهن ويخرجوهن من بيوتهن عاريات ثم يرتكبون الإهانات

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص160، 161.

[2]- ينظر الملحق رقم 15.

[3]- بزيان سعدي: "صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 129 ص18.

الفاحشة على مرأى ومسمع من ذويهن، وأحيانا يجبروهن على الرقص، وكثيرا ما يقتلون أولئك النسوة ويمثلون بهن أفظع تمثيل ثم يرمى بجثثهن في خندق أو كهف ثم يهدم بالمتفجرات[1].

ب- الاغتصاب: يعتبر الفرنسيون المرأة الجزائرية كائنا بدائيا لم ترق إلى درجة المشاعر المرهفة، إنها ولدت لكي يتمتع بها الآخرون دون الخضوع لأي قانون أخلاقي معروف ولا دخل للمشاعر في الأمر، إن العنصرية واحتقار النساء يجعل من الجزائريات أحياء من الدرجة السفلى، وهو موقف يسمح باغتصابهن ولا مساس هنا بكرامتهن بما أن اللعبة خالية من الممنوعات التي تقنن العلاقات بين الجنسين في فرنسا، وانطلاقا من هذه المسلمة يسمح الكثير من الفرنسيين لأنفسهم ممارسات محذورة ومنبوذة مثل اغتصاب غير البالغات من الفتيات الجزائريات وغيرهن[2].

لذا نجد أن انتهاك الجنود الفرنسيين للحرمات فصل طويل لا نهاية له، وصفحة شنيعة سوداء تفوق كل وصف، ولا نستطيع أن نكتب إلا أسطرا قليلة منها نظرا لكثرتها وللشعور بالانقباض والاشمئزاز من الحديث عنها، حيث لم تسلم قرية من هذه الفواحش والموبقات التي يندى لها جبين الإنسانية، كما أن الجندي الفرنسي قد تخصص في الإجرام الخلقي، ومارس الرذيلة حتى أصبحت طبعه الخلقي الذي يعسر عليه الانفلات منه، هذه الفظائع المرتكبة خارجة عن نطاق الأعمال العسكرية البحتة بل تدخل في نطاق الجرائم الفردية التي تعاقب عليها كل القوانين في العالم، ومع ذلك فهي في نظر القادة والضباط الفرنسيين قانونية يشجع مرتكبها بالترقية[3].

وكان من بين مظاهر عنف حرب (ثورة) الجزائر والتي شرع فقط في دراستها مؤخرا عمليات "الاغتصاب"، فأثناء مداهمة المدن والقرى خاصة يقوم العسكريون بإخراج السكان من بيوتهم، يضعونهم خارج القرية لتفتيش المنازل، فكانوا يعلمون بأن فروج البنات والنساء ستفتش

---

[1]- محمد الصالح الصديق: صفحات من جهاد الجزائر، دار الشهاب، الجزائر، 1988، ص77.

[2]- أوليفيي لوكور غرانميزون: الاستعمار الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2008، ص91.

[3]- محمد الصالح الصديق: صفحات من جهاد الجزائر، المرجع السابق، ص76.

أيضا، ويمكن إبراز الرابط بين الاغتصاب والتعذيب: إنكار إنسانية الخصم، تأكيد القوة وإهانة العدو، إن الصمت التام للضحايا والمغتصبين وللوسط يجعل من عملية جرد مدقق أمرا مستحيلا، فغالبا ما يترك المغتصبون الذين يعاقبون من طرف بعض الضباط أو يحالون أحيانا أمام العدالة من دون عقاب[1].

لذا تنتهك العساكر الفرنسية والعملاء أعراض النساء الجزائريات واغتصاب أفراد الأسرة أمام أعين الجميع، حيث تجبر العساكر الفرنسية وأسلاك الأمن المدنية بالضرب وبالتهديد بالموت والمخدرات أفراد الأسرة أمام أعين الأبناء وتأمر الابن بانتهاك حرمة أخته أو زوجة أخيه أو عمته أو خالته أو أي واحدة من المحرمات ... أو تأمر الأب بانتهاك حرمة زوجة ابنه أو التعدي على ابنته[2].

يرى العساكر الفرنسيون أن هذه العملية عادية خلال حرب الجزائر، إن هذه الحقيقة جاءت على لسان بعض المجندين القدامى وبعض النساء الجزائريات، فبعد سنين خلت أكد شاهد عيان فرنسي وهو عسكري متقاعد أن السيدات كن يتعرضن لهذه الفواحش تسع مرات على عشرة، عكس ما كان يصرح به بعض العسكريين الفرنسيين الذين نفوا هذه الخبائث أو قللوا من أهميتها، فقد مورس الاغتصاب على غالبية النساء المعتقلات في الفترة ما بين سنة 1954 وسنة 1962 في المدن عامة والأرياف خاصة[3].

وحسب بعض قدامى المجندين فإن هناك نوعان من الاغتصاب: الأول بغرض الاستنطاق، والثاني لإشباع غريزة الجند وهو ما كان سائدا، فأثناء عملية "شال" التي جرت بين سنة 1959 م و1962 م مورس الاغتصاب على نطاق واسع لغرض الضغط على جيش التحرير الوطني، كما يروي بعض الممرضين العسكريين أن الاغتصاب كان عاديا، حيث أنه وعند

[1]- كلود ليوزو وآخرون: المرجع السابق، ص189.
[2]- محمد قنطاري: المرجع السابق، ص175.
[3]- عمار قليل: المرجع السابق، ج01، ص43.

مداهمة القرى يشير الضباط إلى اغتصاب النساء ولكن في سرية، فكانوا يقومون بهذا العمل ويعتبرونه من امتيازاتهم لأنهم كانوا يحسبونه من غنائمهم[1].

يقول أحد الجنود الفرنسيين بخبث "نادرا ما كنت أسمع بالاغتصاب، أعني الاغتصاب بمفهومه الحالي أي التعذيب الجسدي وبالقوة، وإذا أراد محققا النيل من امرأة لا يحتاج إلى الاعتداء الجسدي، ما كان عليه أن يقوم به سوى الضغط المعنوي على السجينة أو التلميح لها بإطلاق سراحها فقط"[2].

لقد تعرضت كثيرات من الجزائريات خلال الثورة التحريرية للاغتصاب أثناء الاعتقال وهذا باعتراف المجندين الفرنسيين أنفسهم، حيث أدلى المجند" بيوت هنري " أنه حضر حوالي مئة حالة اغتصاب طيلة العشرة أشهر التي قضاها كمجند في الجزائر، أي أن 10/9 من النساء اللواتي ينقلن إلى المراكز بعد عملية التمشيط يتعرضن للاغتصاب[3].

ففي عام 1957 م انتهك ستون جنديا فرنسيا حرمة وشرف فتاة في سن السابعة عشر تباعا وذلك في قرية "أبو يعلى" بلدية "آيت خليلي" في "أربعاء نايت ايراثن" وذبحوا سبعة عشر شيخاً مسنا على شكل نحر الجمال، كما قام بعض العساكر الفرنسيين بهتك شرف أم أمام أبنائها، وأمروا شيخا بنزع لباسه فرفض، وقاموا بنزع لباسه بالقوة ورموه على فتاة عارية على شكل وضع لعملية جنسية، وقام أحد الجنود بفض بكارة البنت بأصابعه، واتهم الشيخ بفض بكارتها وألصق التهمة به[4].

فعلا لقد حطم الاستعمار الفرنسي كل شيء في الجزائر وذلك من أجل إخماد الثورة التحريرية، حيث قام باغتصاب معظم فتياتنا اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين تسعة عشرة سنة وخمسة وعشرين سنة[5]، حيث قام عدد من الجنود في إحدى قرى الولاية الثالثة بفض بكارة

---

[1]- الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر 1986، ج01، ص ص393- 395.

[2]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص14.

[3]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص261.

[4]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص199.

[5]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص143.

عدد من الفتيات على مرأى من سكان القرية كلهم، رجالا ونساء، شيوخاً وشباباً، كما جمع الجنود الفرنسيون في إحدى قرى "إيعكرون" نساء المجاهدين وأودعوهن السجن مع حرمانهن من الأكل والشرب ثلاثا وثلاثين يوما حتى اضطررن أن يشربن ماء بولهن ويقسمنه على بعضهن وفي كل ليلة يتعدى الجنود على شرف إحداهن[1].

يضيف"بيار فيتوري" أنه من ضمن مئة عسكري، مارس حوالي 20 رجلا هذا العمل (الاغتصاب)، وكانت الفرصة مناسبة ومتاحة خاصة أثناء عمليات الرقابة أو الحصار التي كنا نقوم بها، وأن أغلب السجناء الذين كانوا في كتيباتهم نسوة تعرضن للتعذيب والاغتصاب ويقول من جهته العريف "جان فويبي" الذي كان جنديا في الشمال القسنطيني: أنه في شهر أكتوبر 1960 م كان كل الرجال في الجبال أو جر بهم إلى معسكرات التجمع التي تحيطها الأسلاك الشائكة بناحية الميلية، تصوروا ماذا كان ينتظر النساء؟ يقوم ثلاث مترشحين باستنطاقهن باستمرار داخل بيوتهن، وفي مارس 1961 م رأيت أربعة نساء قد رمين في قبو وهن يتعرضن للتعذيب كل يوم، إذ رشت أجسادهن الجريحة بالمياه المالحة وضربت أثداؤهن بالفأس وهن عاريات، ماتت ثلاث منهن جراء هذا التعذيب ثم جر بجثثهن إلى حافة الطريق المؤدي إلى القل، لقد كانت الفرصة متاحة لنا أيضا خلال عمليات المطاردة والاعتقال التي كثيرا ما كانت سارية المفعول، فتؤخذ امرأة واحدة أو اثنتان لصالح الجنود[2].

يروي " الطاهر بوشوشة " لعمي " بشير هيبي " أن امرأة حاملا تم الاعتداء عليها جنسيا ثم راهنوا على ما في بطنها أهو ذكر أم أنثى وتم بقر بطنها وهي حية وأخرجوا الجنين، كما تعرضت " فاطمة زرفاوي " و"مهنية بن جدة" للتعرية ولمس الأعضاء الحساسة في جسمهما[3].

وفي قرية "مشتراس" قام العدو بجمع أخ مع أخته في ساحة عمومية وكان الأخ يعمل في مصلحة الدفاع الذاتي والأخت تعمل لصالح الثورة واستغلت أخاها في الحصول على

---

[1]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص199.

[2]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص16.

[3]- بشير هيبي: لقاء بتاريخ 02 ماي 2014، الساعة 8 و30د، منزل المعني، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

المعلومات، وأرغم الجنود البنت على نزع ثيابها وأرغموا أخاها على نكاحها أمام مرأى الجميع واضطرت بعدها البنت أن تغادر القرية إلى العاصمة واختفت بصفة نهائية[1].

في منطقة "الملحم" ببلاد القبائل هتك عرض البنت " ذهبية أكسيم " عمرها سبعة عشر سنة من طرف ثلاثة جنود قومية، ولأن " ذهبية خوالدي " وعمرها خمسين سنة من منطقة "بوجهة"، كانت تريد البقاء في بيتها فقد تم تعذيبها وهتك عرضها ثم القضاء عليها[2].

وإلى ناحية "بابار" قرب قرية "سلانيس" توجهت قوات من الجنود الفرنسيين فقتلوا مدنيا ومجاهدا مريضا كان يعالج، ثم أخذوا معهم فتاتين إحداهما أخت المجاهد وامرأتين، وسيق أربعتهن إلى المركز الفرنسي وبعد محاولات الاستنطاق فعلوا بالمرأتين ما لا يتصور، حيث اعتدى ستين جنديا على شرفهما[3].

في اليوم الثاني من معركة الجرف الأحمر عين صابون بسوق أهراس، جمع العدو الفرنسي سكان دوار المخاخة ودوار ذراع لعراش ودوار شعبة الريش حول دار دحيلي محمد بن عمارة وطوقهم بعشرات من الجنود، بعدما عزل النساء عن الرجال، ووزعهن على عدد من الأكواخ المجاورة، وأمر الجنود بهتك أعراضهن واغتصاب كل الفتيات الموجودات في قبضتهم ولم تنج أي إمرأة أو فتاة من الاعتداء وكان عدد النساء يقدر بحوالي 150 إمرأة[4].

نتج عن ذلك تقول المحامية الفرنسية "جيزيل حليمي" التي دافعت عن السجينات الجزائريات أثناء الثورة التحريرية: "غالبا ما كانت النساء المغتصبات تنهار أعصابهن وتنحط معنوياتهن لدرجة أنهن حاولن الانتحار، لاسيما من ويلات التعذيب، بل أكثر من ذلك إهانتهن بإرغامهن الجلوس على زجاجة تحت الضربات المبرحة والسب والشتم ثم الاغتصاب الجماعي، حتى الفتيات اللواتي لا تتعد أعمارهن ثماني سنوات لم تفلتن من قبضة هؤلاء الوحوش ونتيجة لذلك أغلبهن لم يستطعن الزواج إلى يومنا هذا"[5]، ويبقى من الصعب حصر

[1]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص200.
[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص265.
[3]- محمد الصالح االصديق: صفحات من جهاد الجزائر، المرجع السابق، ص76.
[4]- صالح بن نبيلي فركوس: الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف، المرجع السابق، ص50.
[5]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص16.

عدد المنتهكات أعراضهن، لأن الكرامة والحياء النسوي أو الإسلامي غالبا ما منع النساء الجزائريات أن يتحدثن عن انتهاكهن في الساحات العمومية وأقل من ذلك أمام المحاكم[1].

من طرق التصدي لتنفيذ عمليات الاغتصاب يذكر مؤلف هذا الكتاب: "أن أحد جنود العدو بعد محاصرة منزلهم الكائن بدوار "تازبنت" طلب من أبيه أن يترك النساء وحدهن ويخرج معه ليقوده إلى القبطان الموجود خارج الديار، لكن والده تفطن فورا إلى حيلة أولئك الأغبياء فاشترط خروج النساء أولا وإلحاقهن بنساء الدوار مرتميا على الأرض، في ذلك الوقت تسللت فيه أمه وأخته زينة وأم الخير إلى خارج الدار وأطلقن سيقانهن للريح في اتجاه دار عمه "موسى" الذي اعتصم بالقرب منها بقية نساء الدوار مشدودة أيديهن ببعضهن استعدادا لصد أي اعتداء على شرفهن فوصلن إلى الهدف بسلام"[2].

نظرا للعملية الخطيرة في هتك العرض والاغتصاب وتأثيرها على حياة ومعنويات أفراد الأسرة الثورية بصفة خاصة وأفراد الشعب الجزائري بصفة عامة، أعطت قيادة الثورة أوامرها الصارمة من القاعدة إلى القمة بالقبض على الغاصب المعتدي أو القضاء عليه مهما كانت التضحيات، ولو كلفت العملية عدة أرواح من المجاهدين أو المناضلين حتى يكون عبرة للآخرين، حيث كان يلقى بجثة المغتصب في الطرقات العامة أو التمثيل به أمام المواطنين في المدن والقرى والمداشر، أو قطع رأسه ووضع جهازه التناسلي في فمه وإلقاء رأسه في الأماكن التي تمت فيها عمليات الاغتصاب، ونشر أو رمي صور لها في الطرقات والجبال، مما أدى إلى انتشار الرعب والخوف في صفوف العساكر الفرنسية والعملاء من خونة الوطن والثورة، وبهذه الطريقة قلت عمليات الاغتصاب[3].

إن المستعمِر الفرنسي استخدم التعذيب بحق النساء الجزائريات وفي مقدمة ذلك الاغتصاب الجنسي، ليس كأحد أساليب "العقاب" أو "انتزاع المعلومات" وإنما كإستراتيجية

---

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص267.

[2]- حمدان سعدي: عائلة وثورة من قصص أولاد سعد نوفمبر 1954"تبسة"، الرحلة للنشر، الجزائر، 2015، ص63.

[3]- محمد قنطاري: المرجع السابق، ص180.

عسكرية هدفها منع انهيار سيطرته الاستعمارية، لكنها لم تفلح في استسلام أهالي المغتصبات وإنما أجج ذلك روح القتال لديهم، وأصروا على مواصلة العنف الثوري.

ثالثا: الأجهزة الممارسة للاستنطاق والتعذيب

بعد أن تطرقنا إلى الأساليب التي انتهجتها الأجهزة الفرنسية في قمع الجزائريين وتعذيبهم بمختلف الطرق والوسائل، الآن سنتعرف على هذه الأجهزة التي كانت تمارس التعذيب في هذه المنطقة، حيث يوجد بكل مركز تعذيب قبو حول إلى غرفة للتعذيب، جدرانه ملطخة بدماء السجناء (المعتقلين) الذين مروا به، وعلى أرضه لوح خشبي وضعت عليه سلاسل وكماشات حديدية لربط اليدين والرجلين، يوجد في أحد أركانه برميلا مليئا بماء عكر تفوح منه رائحة كريهة يستعمل لغطس رأس السجين حتى يغمى عليه كي يقر على أعماله الفدائية أو التنظيمية، وأما أدوات التعذيب الأخرى فهي عديدة ومتنوعة بدءا بالكلاب، ثم الملزمة أو المقبض أو نافخة نار(شاليمو)[1].

لقد تعددت أجهزة التعذيب وازدادت مراكزها في منطقة الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة) كغيرها من مناطق الوطن نظرا لاشتداد الثورة، حيث كانت أجهزة أمن الدولة بما فيها الشرطة والجندرمة وكانت معروفة للجميع، إلى جانب بعض المنظمات السرية وغير الشرعية، كما ظهرت أجهزة سرية متخصصة في التعذيب تزامنا مع اشتداد الثورة من جهة وخاصة بعد سنة 1957 م، وتطورات الأجهزة الفرنسية من جهة ثانية وذلك بعد إعادة هيكلة الهيئات المختصة في المعلومات، بميلاد وتطور ما يسمى بمركز التنسيق بين الأسلحة (CCI[2]) سنة 1957 م مدعما بجهاز التدخل من أجل الوقاية (DOP) الذي أصبح مختصا في الاستنطاق[3].

أ- جهاز البوليس (الشرطة): كان للبوليس الفرنسي دورا هاما في عملية الاستنطاق عن طريق التعذيب في المدن، وكان جهازه الأساسي آنذاك المسمى بالشرطة القضائية وشرطة

---

[1]- "مخابر التعذيب"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص11.

[2]- Centre de coordination inter arme.

[3]- Pierre Vidal-Naquet: La torture dans la République (1954-1962), Edition Hibr Algérie, 2012, p31.

الاستعلامات العامة وحتى بعد صدور قانون الاعتقال في 03 أفريل 1955 م المدعم بمرسوم 17 مارس 1956 م كان هو الذي يقوم بالاستنطاق في محلات[1] المعتقلين، في هذا الصدد يؤكد"م.ميفاي" (M.Maivey) عن تجاوزات البوليس الفرنسي خلال هذه الفترة بممارسة التعذيب حيث جاء في تقريره المؤرخ 13 ديسمبر 1955 م ما يلي: "... فمن المؤسف والعار أن البوليس الفرنسي يقوم بتصرفات تذكرنا بتلك الأساليب والممارسات التي كانت تقوم بها الغستابو"، يطلق على ثكناتهم اسم "محافظة الشرطة"، كانت توجد في المدن الكبرى والدوائر أما البلديات المختلطة وغيرها فقد كانت تحت إشراف الشرطة البلدية بجانب مركز الدرك[2]، ولم يكونا ينسقان الجهود والمعلومات فيما بينهما[3].

ب- جهاز مراكز الفرز والتحويل (م.م.ت-CTT): ابتداء من سنة 1957 م وبعد مرور شهرين من إنشائها جاءت التنظيمات الخاصة بسيرها، يقول التقرير الفرنسي أن الاعتقالات الإدارية الآن في الجزائر هي إحدى ثلاثة: مراكز التجميع والتحويل، أو مراكز الإيواء، أو في المراكز العسكرية، بالنسبة لمراكز التجميع والتحويل: يوجد في الجزائر 84 مركزا إضافة إلى 02 مركزين في الصحراء أي أن كل قطاع به مركز، كل هذه المراكز تدار من طرف الإدارة وحراسة السلطة العسكرية[4].

توضع تحت إدارة ضابط الاستخبار التابع للقطاع وتخضع لأوامر قائد، يحتوي كل مركز فرز وتحويل على مركز استنطاق مشترك يوضع تحت تصرف اختصاصيين من الجيش والشرطة والدرك، يعتبر ضابط الاستخبار سيد المركز حقاً، تخضع مصالحه لترتيب واضح في سلم المسؤوليات، تحتفظ السلطة العسكرية بالتصرف المطلق في مضمون التحقيقات غير الرسمية التي تجري فيه، لا ينبغي تحويل القضايا التي عولجت فيه إلى العدالة إلا بعد أن تعلن السلطة

---

[1]- يطلق على كل مناطق الاستنطاق والتعذيب.

[2]- عبد الكريم بوالصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1998، ص168.

[3]- عز الدين: الفلاقة، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص91.

[4]-A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport de la commission de Sauvegarde des Droits et Libertés Individuels, Boite N°11H 65(68).

العسكرية موافقتها على ذلك، أهمية العبارات هنا ملفتة للنظر، إذ تشكل مجالات الغموض التابعة للنشاط غير الرسمي مرتكز مراكز الفرز والتحويل وعمليات العنف التي تتم فيها، لا أحد يدري ما الذي يجري فيها وليس ثمة من يجهله من جهة أخرى، فبدلا من إجبار العسكر على احترام الشرعية يتم تكييفها لصالحهم واتخاذها ستاراً لتبرير ممارساتهم[1].

كان المشتبه فيهم يوضعون تحت الإقامة الجبرية بمراكز الفرز والعبور C.C.T، واعتمادا على عمليات جمع المعلومات المتعلقة بـ(المجرمين) المحتملين وكذا على المعلومات والاعترافات التي غالبا ما كانت تنتزع تحت التعذيب الجماعي، وبناء على المعلومات التي تحصلنا عليها فإن كل شخص مقبوض عليه يتم وضعه في الإقامة المحروسة(الجبرية) في مركز الفرز والتحويل وهذا بواسطة قرار من نائب عامل العمالة خلال الأربع وعشرون ساعة التي تم فيها القبض عليه[2].

ج- مديرية حماية الإقليم (DST[3]): كانت هذه الإدارة تحاول إعادة الأمن الإقليمي في الجزائر وذلك بالقضاء على الرؤوس السياسية الثورية الأساسية (الطبقة السياسية المثقفة) التي فجرت وتقود الثورة، بالرغم من صلاحياته المحدودة المتمثلة في حماية الحدود الإقليمية فقط، إذا أخذنا بعين الاعتبار اعتقاد المسؤوليين الفرنسيين أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وتعتبر إقليما تابعا لها فليس من صلاحياته التدخل في إقليم فرنسا[4]، وتثبت الوثائق الأرشيفية الفرنسية امتداد نشاط هذه الفرقة إلى كامل التراب الوطني الجزائري من خلال توقيف الجزائريين واستجوابهم[5].

د- الجندرمة (الدرك): إذا كان البوليس سيد الاستنطاق في المدن فالريف هو الآخر لم ينج من القمع خلال هذه الفترة، حيث كان جهاز الدرك هو سيد الاستنطاق والاعتقال إذ كان يقوم بدور البوليس في الريف، يقول عناصر من الدرك الفرنسي في محضر استجواب: "نحن الممضون أسفله "ريو مارك" مارشال وقائد الوحدة اللوجستية، "كوبرا ك فاي"، "لاريان

1-A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport de police divers 1957, Boite N°1F252.

2- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص230.

3- Direction de sécurité territorial.

- ينظر الملحق رقم 39.

4- باتريك إفينو وجون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص ص299- 304.

5- A.N.O.M, Aix- en Provence, télégramme, 18-12-1957, Boite N°09H 79/38.

جيلالي"، "ديفور جان"، "بيريز فرانسوا"دركيين ننقل إليكم العمليات التالية التي قمنا بها بالزي الرسمي وطبقا لأوامر رؤسائنا، يوم 13 أكتوبر 1957 م، على الساعة الثالثة مساء تبعا لمحضر سماع رقم 949 لفرقتنا توقيف عمراوي محمد بن معمر استمعنا إلى..."[1].

حيث يؤكد "بيير هنري سيمون" في كتابه (Contre La Torture) "ضد التعذيب" أن الجندرمة هي الأخرى مارست التعذيب بشراسة، فكان سيد الاضطهاد والقمع في البلديات الصغرى والدواوير والأرياف، مستندا في ذلك إلى شهادات جنود فرنسيين، كما جاء في تقرير"م.ميفاي" (M. Maivey) لسنة 1955 م أن جهاز الجندرمة يمارس أساليب أكثر بشاعة، أي تلك التي تترك آثارا جسمانية[2].

يذكر أنه على إثر خلاف بين أحد المعمرين وأحد الفلاحين الجزائريين حول قطعة أرض باعه إياها أحد القياد بغير حق، حضر رجال الدرك بعد شكوى قدمها المعمر وألقوا القبض على بعض الفلاحين الذين عذبوهم بواسطة الكهرباء، وهي ممارسات كانت تطبق قبل حرب الجزائر (الثورة التحريرية)، وفي جميع أنحاء شمال إفريقيا، ولكن الحديث عنها كان محتشماً، لأنه كان حكراً على الأهالي (التعذيب بالكهرباء)، ثم أن الرقابة السارية في ذلك الوقت تمنع البوح في مثل الحالة التي ذكرت[3].

إثباتا لذلك يقول "روبار بونو"[4]: «في المكان الذي كنت فيه، جنوب تبسة، كنا لا نرى إلا القليل من الأهالي، كنا نراهم في التمشيطات وهم الأشخاص الذين كان الدرك العسكري يعذبهم فيما بعد، كان الدرك العسكري هو الذي يقوم بالتعذيب على العموم، كان هناك بعض الكتائب من الجنود إلى جانبهم الدرك العسكري الذي يتكلف بالاستنطاق وكان رد فعل الجنود: "من الأحسن أن نطعم هؤلاء البؤساء الصغار" والذين كانوا آنذاك من قبل من بين

1- A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport N°958, 13-12-1957, Boite N°09H 79/38.

2- بيير- هنري سيمون: المرجع السابق، ص51.

3- إيف بونو: مجازر استعمارية، الجمهورية الرابعة: 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، EDIF، الجزائر 2000، ص73.

4- ولد سنة 1929، وهو صاحب اقتناع عميق مناهض للاستعمار، لقد نظم في مرسيليا الاحتجاجات الأولى للمجندين أثناء المغادرة إلى الجزائر، لقد نشر في أفريل 1957 في مجلة "إسبري" شهادته كجندي "سلم النمامشة" التي أثارت ضجة كبيرة، لقد سجن في بومات "Boumettes" بمرسيليا لسبب نشاطاته الداعمة للأفلان F.L.N وأطلق سراحه بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان في جوان 1962.

الجنود بقوا على طبيعتهم، لقد رأيت جنودا يسرقون أشياء أثناء التفتيش وكانت الأشياء لا قيمة لها"[1].

استمر الدرك طوال الثماني سنوات التي عرفتها الحرب (الثورة) في مرافقة الفرق العسكرية حيث تذكر مدونة المصلحة الصادرة من الجنرال "سبيللمان" بتاريخ 19 جانفي 1955 م بضرورة أن تشتمل الكتيبة على مفرزة صغيرة من الدرك الوطني توضع تحت تصرفها خاصة من أجل إقامة المحاضر، غير أنهم وقعوا بدورهم في مصيدة الظرفية الحربية، بحيث ما إن يقع أحد الجزائريين بين أيديهم حتى يميلون إلى استعمال وممارسة العنف عليه، فيتدخل الدرك يساءلون المشتبه فيهم في مقراتهم ويقتادونهم من مكان استنطاق إلى مكان آخر[2].

يقول الجندي "جورج فوغيل" في 16 نوفمبر 1957 م قبل وصولنا إحدى القرى بيوم واحد ساهمنا في عملية تمشيط (راتيساج) في دوار يبعد عنها بحوالي 05 كلم، فأوقفنا كل الرجال الذين وجدناهم وعددهم ثلاثون، وأغلقنا عليهم في مركز الجندرمة، وبقوا في ذلك المركز مسجونين مدة ثمانية أيام بلا أكل ولا شراب، وعندما رأوا أنهم بلغوا نهاية الضعف بدأوا يستنطقونهم ويعذبونهم مع أنهم كانوا عبارة عن أشباح وهياكل حية، ذلك أن الجندرمة كثيرا ما يسلطون على الأسرى وسائل ملعونة، فيها مس حقيقي بالكرامة الإنسانية حتى أنهم يحاولون أن يجعلوا من الأسرى حيوانات[3].

ه- الوحدات العسكرية: كانت الوحدات بمختلف أنواعها (القبعات الزرق، الخضر اللفيف الأجنبي، المظليون...) تمارس التعذيب أثناء العمليات العسكرية، إذ يوجد في كل ثكنة جناح خاص للتعذيب مجهز بأحدث الوسائل وأغلبها كانت قد استعملت من طرف الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، وكتب الضابط " ليولات" عن المؤسسة العسكرية التي كان ينتمي إليها بأن الجلادين كانوا ينامون أثناء النهار ويقومون بهجومات سرية في الليل لقتل الأبرياء أو لحرق المنازل والبيوت القصديرية وأهلها، أو لانتهاك حرمات المسلمين في مخابئهم أم

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص170.

[2]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص87- 89.

[3]- "وشهد شاهد من أهلها"، **المجاهد**، ع 24، 29 ماي 1958.

لاصطحاب المشبوهين وتعذيبهم داخل الغرف المخصصة لهم[1]، فبعد الشتم والضرب يأتي نقل المشتبه به إلى مركز القيادة العسكرية، حيث يوجد ضابط المخابرات المختص في الاستنطاق[2] ويؤكد ذلك ما نقلته جريدة المجاهد في أحد أعدادها "لقد تأكد الآن أن جنود المظلات لم يخربوا مركزهم للقضاء على الوثائق التي كانت موجودة به، بل أنهم خربوه حتى يحطموا معه القاعات التي كانت مخصصة للتعذيب، والأفران السرية التي يحرق فيها الجزائريون"[3].

إلى جانب تلك الصور (صور تمثل مشاهد لجزائريين يعذبون من طرف العساكر الفرنسيين) التي تعتبر بيانات اتهام لا تدع مجالاً للشك، كم من صور لا تزال نائمة في حجرات السقوف الفرنسية، فمن جملة الألفي صورة التي أعارها سبع وعشرون من قدماء المحاربين الفرنسيين إلى" كليرموس كوبو" لإثراء أطروحته حول صور المجندين في الخدمة العسكرية العاملين في الجزائر يبدو أنه لا توجد فيها مشاهد حرب كثيرة والتعذيب من باب أولى، ونشر واحدة في أحد أفواج المدفعية المعسكرة في بلاد القبائل سنة 1957 م رغم النوعية الرديئة للصورة الملتقطة فإنها لا تمنع من رؤية رجل مثبت على الأرض في الهواء الطلق أنكب عليه جنديان بينما يدير آخر مولد هاتف عملياتي موضوع فوق منضدة، في صورة أخرى لم تنشر؛ تنتشر الأجساد والأوجه المشوهة بالتعذيب[4].

إن الجيش الفرنسي الذي يعتقد بأن لديه تجربة حربية في الهند الصينية ومن معركة الجزائر قد قام بتوسيع طرق التعذيب قصد عزل عناصر جيش التحرير الوطني عن الشعب والتقليص من عدده وطرق تموينه[5]، وظهور الجنود الجلادين يرجع إلى شتاء 1955 م، معنى ذلك أن البوليس الفرنسي ظل هو وحده الذي يتولى التعذيب خلال ما يقرب من عام من انطلاق

[1]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص138.

[2]- "بالتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر"، **المجاهد**، ع 09، 20 أغسطس 1957.

[3]- **المجاهد**: ع 56، 22 ماي 1961.

[4]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص77.

[5]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص138.

الثورة، وقد عرف الناس الآن بعض التفاصيل المدققة عن أساليب التعذيب الفرنسية من خلال ما جاء في عديد الشهادات المتواترة[1].

و- جنود مراكز التوقيف المؤقت (CDP): لم تحول المحتشدات الميدانية المفتوحة من قبل الجيش كلها إلى مراكز للفرز والتحويل فقد نجدها أيضاً مراكز للتوقيف المؤقت (CDP) تم إنشاؤها أثناء العمليات، داخل هذه المراكز يجد العسكر أنفسهم منفردين بأنفسهم، فالقواعد هنا لا تتأسس على مقتضيات شرعية لكن على مقتضيات العلميات يعتبر حديث "إيفون" حول هذا النوع من المراكز شهادة ثمينة جداً، إذ تم تعيينه بتاريخ جويلية 1957 م ببلاد القبائل كانت ذكرياته دقيقة جداً إذ تعلق الأمر بأولى تجربة له في عملية كبيرة ومع التعذيب بعد شهر من وصوله وذلك من تاريخ 03 إلى 05 أوت 1957 م تم إرسال الفرقة السابعة في مهمة الترحال الطويل الأمد، قامت بتمشيط المنطقة وأسر البعض أثناء العملية كلف "إيفون" بجمع كافة الرجال في محتشد حبسوا فيه كما يذكر أنه كان لديهم في اليوم الأخير عددا معينا لكل فرع وبأنه محظور عليهم أن يأتوا بأي رجل حي إلى المخيم[2].

ز- الفرق المتحركة للبوليس الريفي (G.M.P.R[3]): هي وحدات منتشرة في المناطق الريفية خاصة[4]، ومعظم إطاراتها جندت من أوروبي الجزائر، وتضم في صفوفها مجندين جزائريين وكانت تساعد الوحدات العسكرية وتعمل من أجل إقرار الأمن في الريف، ومارست هي الأخرى التعذيب بإلقاء القبض على الثوار أو المشتبه فيهم، أصبحت تسمى في عام 1958 م المفارز المتنقلة للأمن (GMS) قدر تعدادها بعشرة آلاف رجل عام 1962 م[5].

هذه الفرق الخاصة تشتغل بالاعتماد على رحمة النقيب المثقف الذي لا يؤمن بوجود اليأس والألم وخاصة ألم الغير، لقد كانوا مجموعة من الأفواج يشتغلون في هذه الأعمال

---

[1]- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص ص50، 51.

[2]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص237، 238.

[3]- Groupe Mobil de la Police Pural.

[4]- شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982، ص163.

[5]- عبد الحميد براهيمي: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958- 1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص27.

اللاإنسانية (من ضمنها التعذيب) ويدخنون لكي يتمتعوا بالمناظر البشعة ولكي لا يملوا من هذا الروتين، وهدفهم ينحصر في تعذيب المساجين العراة، واحدا تلو الآخر من الصباح إلى الليل وتحت رقابة مشددة لهيئة الاستنطاق[1].

م- الفرق الإدارية الخاصة (SAS): هي أجهزة إدارية حلت محل الفروع الإدارية القديمة (المكاتب العربية)[2]بعدما تم إجهاض دور هذه الأخيرة من طرف جبهة التحرير الوطني أنشأت هذه المصلحة (SAS) سنة 1955 م من طرف "جاك سوستيل" الحاكم آنذاك لتسند إليها مراقبة الريف الجزائري، ولإبعاد الشعب وعزله عن جبهة التحرير[3]، فكان المعلم والإداري وحتى الطبيب يقومون بمهام عسكرية، وهي أداة أساسية في الحرب لذا يولي الجيش الفرنسي اهتماما كبيرا لها فهي أجهزة القمع البوليسي في الريف[4]، ففي الشريعة (تبسة) أنشئت بناية كبيرة كانت تابعة للفرق الإدارية والاجتماعية، وبها مسبح كبير ولم يكن أحد يدري بأن دهليزا كبيرا أنشئ تحته، حيث يتم تعذيب وإعدام مئات المناضلين الجزائريين من مختلف نواحي المنطقة، كما كانت السلطات الفرنسية تموه على هذا الدهليز بالدعاية لحمام "دوب" الذي أنشئ تحته مركز التعذيب والإعدام أيضا، كان المركز تحت قيادة النقيب "كونور"[5]، خلال عمليات حفر عادية بالمكان المذكور تم العثور على مقبرة جماعية لأكثر من ثلاثمئة هيكل عظمي مثلت إبادة جماعية لسكان المنطقة وما جاورها.

ط- الوحدات العسكرية الجزائرية (الحركى): بدأ تكوين فرق القوم من الجزائريين منذ بداية الثورة، وتم التوسع فيها بعد مجيء الجنرال "ديغول" إلى الحكم منذ 1958 م لقد تضاعف عددهم وتعددت مهامهم ضمن القوات الفرنسية[6]، قدر العدد الإجمالي للحركيين

---

[1]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص ص138، 139.

[2]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 163.

[3] - A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°07 sas 68.

[4]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير1954، ط2، تر: عياش سلمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص163.

[5]- عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص42. ينظر الملحق رقم 05.

[6]- Alistair Horn: histoire de la guerre d'Algérie, Traduit de L'anglais par: Yves du Guerny, E04, edition Dahlab, Algérie, 2007, pp263, 264.

للحركيين العاملين كإضافيين بين عامي 1954 و1962 م بحوالي مئتي ألف (200000) بحسب الوزارة الفرنسية للجيوش[1]، وتحملوا مسؤولية التنكيل بالشعب وارتكاب أبشع الجرائم ضده، فكانوا يقتحمون القرى والمنازل في الليل والنهار ويعتدون على حرمات النساء والبنات ويهتكون أعراضهن ويحرقون المنازل والقرى ويسلبون وينهبون كل ما يجدونه ويقدرون عليه من الحلي والأمتعة والألبسة والأغذية ويتلفون الباقي، ويفسدونه ويقتلون الحيوانات الزائدة عن حاجاتهم ويعتقلون الناس بالجملة، ويعذبون الشيوخ الكبار والأطفال الصغار والنساء، ويغررون بالمواطنين فيتظاهرون في زي المجاهدين، ويطلبون المأوى والغذاء والمعلومات المطلوبة ثم يكشفون عن حقيقتهم بعد أن يتوصلوا إلى ما يريدون، ويقومون بعد ذلك بتعذيبهم وعقابهم بمختلف الوسائل والبطش بهم، ومصادرة أملاكهم وثرواتهم وأمتعتهم وسوقهم إلى مراكز القوات الفرنسية[2]، وهم من أهم الوحدات العسكرية الجزائرية التي أعلنت ولاءها للإدارة الفرنسية لمواجهة الثورة ومارست التعذيب[3].

كان مرافقو النقيب "كونور" في الشريعة من الحركى يرغمون المواطنين على آداء التحية للنقيب والتغني بأشعار شعبية تمجده ومن هؤلاء المجرمين: بوخضرة عيدودي، ناجي سلطاني مسعود بوطرفة، هدهود، مختصون في النهب والتعذيب والقتل، كما ينشطون مع النقيب "بيرو" في حمام "علي الجرفي"[4].

ي- جهاز الحماية العمرانية (DPU[5]): هو جهاز يساهم في التعذيب والاضطهاد والاضطهاد داخل المدن العمرانية الكبرى، تم تأسيسه من طرف مصالح"روبار لاكوست" (Lacoste Robert) في 04 مارس 1957 م فهو بمثابة بوليس إضافي يتكون في معظمه من الأوروبيين العنصريين الذين كانوا في المنظمات العنصرية، وبإنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل

[1]- عبد الحميد براهيمي: المرجع السابق، ص25.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص ص192، 193.

[3]- بنجامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998، ص232.

[4]- عمار جرمان: المرجع السابق، ص43.

[5]- Dispositif de Protection Urbaine.

أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤول منهم، ولكل منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤول جزائري، وهذا من أجل مراقبة تحركات الوطنيين الجزائريين عامة بما فيهم الأوروبيين[1].

ك- مركز الاستعلامات والعمل أو مركز المعلومات والتأثير (CRA[2]): هي أجهزة امتدت على مستوى التجمعات السكانية، موضوعة تحت سلطة قائد الناحية[3] هدفها تحقيق الاستمرارية والتدخل الموحد لمصالح المخابرات، أفرادا أو منظمات أو وحدات، وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت إشراف المكتب الثاني للقيادة العليا للمنطقة والمكتب الثاني لقيادة الأركان العليا، وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني، ومن أجل تحقيق هدفها تم إدماج هذه الوحدات وهي: وحدات القتال، وحدات الدرك والدرك المتنقل، الفروع الإدارية الخاصة (SAS)، الشرطة بأنواعها المختلفة (شرطة الاستعلامات العامة (PRG)، الشرطة القضائية (PJ)، الفرق الجهوية للأمن (CRS))، كما توجد لدى هذه الأجهزة وحدات قتالية تسمى (الكومندو) تضم مسلحين جزائريين، جندرمة، مفتشي الشرطة، وتعمل مع الكتيبة المخصصة للناحية أو القسم[4]، إن هذا البوليس الذي يمارس التعذيب في الجزائر لا يخرج على القانون فأعماله تندرج في إطار النظام الاستعماري، ولذلك فهو عندما يتولى التعذيب يقيم الدليل على وفائه للنظام الاستعماري كما أن الجنود الفرنسيين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً آخر غير التعذيب، إن كانوا لا يريدون إدانة السيطرة الفرنسية فكل فرنسي في الجزائر له سلوك الجلادين[5].

ويقوم هذا الجهاز بعملية الاستنطاق على مستوى كل ناحية عسكرية موحدة باندماج الجيش والمخابرات والبوليس، حيث أكد "روبار لاكوست" على ضرورة تأسيسها، وصدر

---

[1]- Alistair Horn: op.cit, p206.

[2]- Centre de Renseignement et Action.

[3]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص250.

[4]- Pierre Vidal-Naquet: <u>les crimes de l'Armée française Algérie 1954-1962</u>, EDIF Algérie, 2001, p119.

[5]- فرانتز فانون: <u>من أجل إفريقيا</u>، المرجع السابق، ص ص54، 55.

مرسوم 11 أفريل 1957 م ومما جاء فيه ما يلي: " أهمية تنظيم مراكز الاستنطاق موحدة، أين يكون الجيش ومصالح البوليس المختلفة تعمل جنبا إلى جنب وهذا للإسراع في التحقيقات"[1].

تنفيذا لهذا المرسوم أنشئت عدة مراكز في الجزائر، وقدر عددها عبر كامل التراب الوطني سنتي1958 م و1959 م بثمانين (80) مركزا (CRA)، أي بمعدل واحد على مستوى كل ناحية عسكرية فرنسية، فهي تابعة وظيفيا للجيش، أما أساليبها تشبه (DOP) لأنها متخصصة في البحث واستغلال المعلومات، حيث شرحها الكولونيل "قودار" (Godard)[2] في ندوة صحفية منظمة من طرف الحلف الأطلسي في 12 ديسمبر 1957 م[3].

تعتبر ضيعة "أمزيان"[4] مركزا من مراكز الاستخبارات والعمل، فيها يمارس التعذيب على نطاق واسع، وضع هذا الجهاز تحت سلطة قائد قطاع قسنطينة ونتيجة لذلك فإنه تحت سلطة المكتب الثاني لأركان جيش منطقة قسنطينة وكذلك أركان سلك الجيش، مهمته البحث عن المعلومات وتقييمها وتبليغها إلى الأجهزة المعنية بالتخطيط وتنظيم عمليات القمع ضد ج.ت.و، لقد وضع تحت تصرفه كتيبة المشاة السابعة والعشرين ووحدات من الدرك الوطني المتنقل بالإضافة إلى مصالح مدنية: شرطة الاستعلامات العامة والشرطة القضائية وشرطة الحدود والأمن الحضري ووحدات من الحرس الجمهوري، وأهم من ذلك فإن رأس حربتها هي وحدة الكومندوس التي كانت مكونة من الحركى والدركيين والمفتشين وجنود من اللفيف الأجنبي والأقدام السوداء وغيرهم من حثالة الجيش[5].

ل – مصلحة الاستعلام والعمل والحماية (إ.ع.م): هي وليدة حرب الهند الصينية وهي ثمرة عملية تفكير واسع تمت المبادرة بها عند الخروج من الحرب العالمية الثانية، ابتداء من جويلية تحولت هذه الآلة إلى منظمة أكثر تنظيما، وهي (CCI) أي أن الأجهزة المختصة في

---

[1]- Pierre Vidal-Naquet: La torture dans la République(1954-1962), op.cit, p50.

[2]– كان قائدا للأطلس البليدي إلى غاية 1957 واشتهر بتنفيذ الإعدام في الأماكن العمومية دون محاكمة.

[3]– Pierre Vidal- Naquet: La torture dans la République (1954-1962), op.cit, p160.

[4]– مزرعة أمزيان بالقرب من قسنطينة كان يمارس التعذيب بداخلها. حول هذا الموضوع ينظر جان لوك اينودي: المرجع السابق. ينظر أيضا هواري قبايلي: المرجع السابق.

[5]– بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص185.

المخابرات نظمت نفسها بنفسها، مما أدى إلى ميلاد وتطور (CCI)، حيث يقوم هذا الجهاز بالربط والتنسيق بين المختصين والجيش، ويعمل في حلقة مغلقة وفي أماكن مختارة وبأعضاء مختصين[1]، بها دائما عناصر من مصالح استخباراتية لمختلف الأسلاك العسكرية وكذلك عناصر تنتمي إلى المصالح الخاصة مثل مديرية الاستخبارات العسكرية D.R.M[2].

يقول الضابط الذي رمز إلى اسمه بالرمز (ص): «لقد وقع في كل أنحاء القطر الجزائري على ما أظن إتباع طريقة استثمار الإرشادات، وذلك بإنشاء فصيلة "الأعمال الوقائية" التي هي ليست سوى كوكبات متنقلة من الجنود مهمتها استنطاق الأهالي، وهي متركبة من أناس يرتدون أزياء صفراء وفي بعض الأحيان سوداء وفي ذلك ما يثير في الأنفس بعض الذكريات ولا نعرف عن هويتهم شيئا سوى كونهم جنودا لا يعلم أحدا مأموريتهم بالضبط»[3].

وتعود أسباب تأسيسها إلى: الضجة الإعلامية اليسارية وسخط الرأي العام الفرنسي (الإنساني) بعد مقتل "أودان" و"بومنجل" واعتقال "هنري علاق" والمتسببة فيه المنظمة الإرهابية، وعلى رأسها "بول أوساريس"، أي تكوين منظمة قمعية إرهابية أقوى تحل محل المنظمة الأولى تكون منفصلة عن (DPU)، وإلى إدماج كامل أجهزة المخابرات سواء بوليسية أو عسكرية في جهاز واحد، وذلك للإسراع في التحقيق، باتساع نطاق هذه المنظمة خارج الجزائر العاصمة لتشمل كامل التراب الوطني[4].

كما جاءت مصلحة الاستعلام والعمل والحماية للرد على التقنيات المستعملة من قبل الخصم (جيش وجبهة التحرير الوطنيين) واعتبرت أيضا بمثابة ثأر أخذه العسكر من المدنيين في هذا المجال، تم تقسيم هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع مختلفة الأحجام، لم يلبث فرع"أ" (الحماية) المسير من قبل قائد السرية "كليمان رووا" أن تحول إلى فرع أساسي في مصلحة الاستعلام

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص247.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص244.

[3]- "الضباط الفرنسيون يعترفون بعجزهم عن قهر الشعب الجزائري"، **المجاهد**، ع 59، 11 جانفي 1960.

[4]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص54.

والعمل والحماية، به ترتبط المفارز الميدانية للحماية، فكما ورد في المدونة الوزارية تم إنشاء هذا الفرع من أجل أن يكيف لصالح القيادات العسكرية[1].

أسس هذا الجهاز فروعا له على مستوى كامل التراب الوطني وهو جهاز (DOP) وهو تابع لـ (CCI) القيادة المركزية بالجزائر التي تتمتع بالاستقلالية التامة عن القيادة العسكرية، ولها ممثليها على مستوى القيادات وهي موازية للجيش[2].

إن م.م.ح تشكل هيكلة متميزة عن المكتب الثاني وترتبط أيضا بسلم قيادي خاص بها بخصوص العمليات التي تقوم بها بأمر من المكتب الثاني، فهي تتمتع باستقلالية ثقيلة عواقبها أفضل دليل على ذلك هي محتويات تقارير الحوصلة التي توجهها إلى المكتب الثاني، ينبغي أن تتضمن أرقاماً عن ثلاثة أمور: عدد الأشخاص الموقوفين من قبلها، عدد الأشخاص المستنطقين، وعن الناس الذين تم العثور عليهم. فوراً يتضمن الأمر الأول مخالفة للتوزيع النظري المشار أعلاه حيث تمثل م.م.ح باعتبارها تنظيماً مكلفاً بالاستغلال، مادامت تتولى بنفسها مهمة توقيف الأفراد ولا تترك المهمة للآخرين وبالأخص المكتب الثاني[3].

م- جهاز التدخل من أجل الوقاية DOP: يجب الاعتراف بأن التعذيب كان موجودا قبل إنشاء هذه الفرق، إذ مورس في جميع المراكز العسكرية منذ الحملة على الجزائر بصفة دائمة ومستمرة، لكنه في البداية كان يمارس بشكل تقليدي محض غير مدروس، وهل يعتبر الضرب أو غسل الأدمغة تعذيبا؟ إنما بعد إنشاء الفرق دخل التعذيب مرحلة الجد، فأصبحت له وسائل جادة صناعية، أما بصفة رسمية أو غير رسمية فلم يكن موجودا، إذ يقول الجلاد "بيار فيتوري" خلال سبع سنوات قضيناها في الجزائر لم تنطق أمامنا هذه العبارة ولو مرة واحدة، إذا لم يكن هناك تعذيب أو جلادين أو معذبين الشيء الوحيد الذي كان موجودا هو الاستنطاق مستجوبون ومجيبون[4].

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص248.

[2]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص63.

[3]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص251.

[4]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص13.

ظهر سنة 1957 م في الجزائر مركز عادي كلف بالتنسيق بين الجيوش، تعلق الأمر في الحقيقة بعملية تغطية على جهاز واسع لتنظيم التجسس المضاد مختص في الاستعلام، العمل والحماية (RAP)، ارتبطت به هياكل صغيرة تعددت شيئا فشيئاً عبر التراب الجزائري واحتفظت بتسمية غامضة م.م.ج- (DOP)[1].

وهو فرع من مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية (CCI) مهمته القضاء على خلايا جبهة التحرير الوطني، فهو تنظيم عسكري يدخل في نطاق الحرب الحديثة، إذ كان جهاز التدخل من أجل الوقاية فرع من فروع (CCI)، وهو مؤسسة عسكرية مهمتها تعذيب واستنطاق الجزائريين المعتقلين والأسرى، الذين غالبا ما كانوا يعدمون، وكانت تعمل تحت إشراف فرق عسكرية مختصة[2].

ويتكون الطاقم البشري لجهاز (DOP) من عشرين عسكريا إضافة إلى ثلاثة مترجمين وكاتب، يتم انتقاءهم بعد فحص سيكولوجي وأخلاقي واسع، ولأعضاء هذا الجهاز بذلة عسكرية خاصة عليها علامة خاصة "نجمة فوق مشعل" يرتدونها داخل المركز، ولكن خارجه وأثناء العمليات يلبسون برنوسا أو جلابية، ولديهم وسائل كثيرة ومتنوعة وجد متطورة "سيارات، وسائل اتصال، مسجلات..." ومسلحين بالرشاش أو المسدسات[3].

كانت تتشكل الفرقة العملية للوقاية (DOP) من ضابط برتبة نقيب، إضافة إلى ضابطين أو ثلاثة ضباط مساعدين، وأربعة أو خمسة من صف الضباط، ومن خمسة عشر إلى عشرين عسكريا، كان لكل فرقة مترجم أو أكثر من هذا العدد من الوشاة الجزائريين أو من الأقدام السوداء، عومل هؤلاء الموظفون معاملة خاصة لا سيما بالنسبة للمجندين منهم، فكان الانضباط ذاتيا، حيث يسمح لكل واحد منهم ارتداء اللباس المدني، ويتمتع بمزايا خارقة للعادة

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص247.

[2]- عبد الكريم بوالصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، المرجع السابق ص157.

[3]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص56.

واردة من صندوق خاص، كما يستفيد من الهدايا بمناسبة عيد المسيح، ومعفى من الحراسة وغيرها من الأشغال الخاصة بالمجندين، كما يسمح له بالدخول إلى مقر ندوة المركز[1].

فالتعذيب أصبح من اختصاص جهاز (DOP)، يقول"ماسو" أن أعضاءه اختصاصين في استنطاق المشتبه فيهم والذين يمتنعون عن الكلام، فأصبح أعضاء هذه المنظمة يتقنون ويبدعون في مجال التعذيب، بحيث أصبحوا لا يمارسون الطرق التقليدية فقط "الكهرباء، الحرق بالسيجارة، ماء... " وإنما تطور مجال التعذيب والاستنطاق وتعدى ذلك إلى الاغتيالات وتكون في الحالتين الآتيتين:

الأولى: عند تعصب المشتبه فيه أو المعتقل لمبادئه الفضيلة واستحالة الإفشاء بالمعلومات أما الثانية: فهي التأكد من أن المشتبه فيه أو المعتقل قام بعمليات إرهابية (فدائية) وظلت عمليات التعذيب متواصلة داخل مخابر حقيقية لهذا الغرض وسط هذه المفرزات المتخصصة على الرغم من تذمر مجموعة من الصحف والتنديدات الدقيقة والمتكررة، ورغم كون هذه العمليات مسيئة للبشرية فقد اعتبرتها السلطة كجزء لا يتجزأ من الحرب الثورية[2].

ومن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها: تفكيك التنظيم الإداري والسياسي لجبهة التحرير الوطني في كامل التراب الجزائري، والتي تقوم بجمع الأموال وتسيير الشؤون الاجتماعية للجزائريين، الحصول على المعلومات، أي انتقاء الأخبار عن كل تحركات جيش التحرير الوطني من تنقلات ومشاكل وترقيات وحالته النفسية، إنشاء شبكة العمل السري (التجسس) بإدماج أعضاء داخل جيش التحرير الوطني أو بعض المناضلين الذين تراجعوا عن العمل الثوري، إفساد وتسميم الثوار وذلك بنشر أخبار خاطئة في وسطهم، تجنيد أعضاء جيش التحرير الوطني في الجيش الفرنسي خاصة الحركى[3].

فالتعذيب خلال (1957 م-1961 م) أصبح من اختصاص جهاز (DOP) وكذلك جهاز (GRA) ولكن ابتداء من سنة 1959 م أصبح (DOP) المنظمة الوحيدة على امتداد

---

[1]- "مخابر التعذيب"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص12.

[2]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص247.

[3]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص58.

التراب الوطني الجزائري التي تقوم بجمع المعلومات والأخبار وتراقب كل مصالح المخابرات، كما تراقب كذلك مراكز الاعتقال للفرز والعبور (CTT) ، وابتداء من 1961 م تلاشت هذه المنظمة ثم قام ضباطها وقيادوها بتأسيس منظمة الجيش السري (OAS)[1] .

كانت المساءلة بارعة من طرف أعضاء هذا الجهاز، تبدأ بالاستنطاق العادي إلى الاستنطاق القوي المثير إلى الجد مثير مثلما كان سائدا في القرون الوسطى، ففي بداية نشأتها قامت الفرق بتطبيق نفس الوسائل المستعملة في المراكز العسكرية، الضرب المبرح (passage a Tabac)، الكهرباء أو التليفون الريفي (EE8 Téléphone de Campagne)، إذ تقيد الأطراف الأربعة للسجين ويتم تمرير الكهرباء على الأعضاء الأكثر حساسية كالأذن واللسان والأعضاء التناسلية، يقول أحد الضباط أثناء عمليات التعذيب أنه يعد خطأ جسيما مجرد التعاطف مع سجين أو مده بكوب من الماء لكن لم تكن هناك عقوبة، لأن الفرق لها سياسة غسل الأوساخ بين العائلة فالمسألة خاصة بالفرق، فلم نكن نترك أبدا "البوتيك " لأننا كنا نعلم أكثر من اللازم، رأينا الكثير أيضا لأن مركز التنسيق لمختلف الأسلحة CCI وهو القيادة العامة لفرق DOP يفضل إبقائنا تحت سيطرته، حتى لا تتسرب أي معلومة خارج نطاقه، إنه لمحيط عجيب محيط مغلق أين حرفت وغيرت كل القيم[2].

يقول الجنرال "جورج بويس[3]"عن أعضاء هذا الجهاز: "... ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتصف المسؤول بصفات الحاكم الصارم وبالخصوص تجاه أولئك الأفراد الذين يأتونه من خلية المفرزة للمحافظة (دوب) الذين كانوا تحت السلطة المباشرة للمركز بالجزائر العاصمة حيث كانوا يتميزون ببعض الخشونة تجاه السجناء..."[4].

---

[1]- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république (1954-1962), op.cit, p35.

[2]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص14.

[3]- ولد عام 1912 وهو خريج مدرسة "سان سير" اشتغل في الدبابات بالمشرق وإفريقيا وبفرنسا خلال الحرب العلمية الثانية مع "لوكلارك" أصبح بعد ذلك قائدا للفرقة الثامنة للسبايس في 1958م ثم بمقاطعة بجاية في 1959 و1960م، ثم رئيس ديوان "كريستان فورشي" المحافظ الأعلى للجمهورية بالجزائر (أفريل إلى جويلية 1962م)، ثم أصبح جنرالا بسلك الجيش، ثم مديرا لمعهد الدراسات العليا للدفاع الوطني، ألف كتاب "المغارة"(La Grotte) حول حرب الجزائر.

[4]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج02، ص ص138، 139.

ن – المنظمة الإرهابية السرية (اليد الحمراء): تشكلت بتاريخ 23 أفريل 1955 م من طرف المستوطنين الأوروبيين، وهي عبارة عن ميليشيات مسلحة عرضها تنفيذ عمليات إرهابية ضد الجزائريين بتوجيه وتشجيع وتسليح وتمويل من طرف سلطات الاحتلال المدنية والعسكرية ، وهي قوات مساعدة لأجهزة الأمن الفرنسية[1]، وهي خليط من المتشوقين والمتعصبين والمشاغبين من اليمين المتطرف أو من أعوان الفرنسيين للجوسسة والجوسسة المضادة والتابعين لهم أو فروع مصالح الاستخبارات، أو عناصر ينتمون إلى مديرية الاستعلامات العسكرية الذين تم تعيينهم في القواعد العسكرية المبثوثة عبر الإقليم الألماني في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي.

إذا هي منظمة غير قانونية تنشط سريا مكونة من عناصر الكولون العنصريين، يطلق عليها بالمنظمات المضادة للإرهاب خلقت الرعب والفزع في الأوساط الشعبية، وقد فرضت هذه المنظمة وجودها خاصة في المناطق التي يقطنها المعمرون بكثرة، وتم تأسيس فروع لهذه المنظمة عبر المدن الصغرى والكبرى، والتي كانت تمارس التعذيب بوحشية وإجرام، كان عناصرها يتخذون أول ذريعة ليقوموا بتكسير العربي في المدينة، وفي أحيان أخرى يتحركون بالتواطؤ مع عناصر الشرطة ودعمها ومساعدتها أو مع الجنود وكذلك مع القضاة[2].

رابعا: أماكن التعذيب

لقد تفنن جلادو الاستعمار الفرنسي في ابتكار وسائل وطرق التعذيب خاصة ضد المعتقلين السياسيين والعسكريين من أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني مع الإشارة إلى أن عمليات الاستنطاق والتعذيب أثناء الثورة كانت تجري في كل مكان فحيثما وجد المواطن الجزائري يعذب ويستنطق، في البيت والشارع، في أماكن التجميع والفرز وغيرها[3].

---

[1]- صالح بن نبيلي فركوس: الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف 1926- 1958، دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2015، ص ص32، 33. ينظر أيضا بشير كاشه الفرحي: المرجع السابق، ص147.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص231.

[3]- سامية قوبي: "الممارسات الاستعمارية أثناء الثورة"، تر: أمال ف.ش، **مجلة الجيش**، ع 472، نوفمبر 2002، ص26.

كانت قاعات المساءلة موجودة في قبو المركز أو في غرفة بعيدة كتيمة الصراخ، ولبعض الفرق قاعات استنطاق كلها كتومة وواقية، وتجري المساءلة ليلا ويوقظ السجين بعنف ليخرج من زنزانته كي يستجوب، هذا المحيط الثقيل داخل قاعات الاستنطاق، تلوث الهواء من جراء دخان السجائر، الرائحة الكريهة الفائحة من أجسام المعذبين (رد فعل فيزيولوجي عادي لأجسام المعذبين)، رائحة البول، الصراخ، الصياح، التوسلات وصوت الضرب...[1].

في ربيع 1955 م فتح "جاك سوستال" الحاكم العام في الجزائر مراكز سميت بمراكز الإيواء أين ينقل إليها المشبوهون...في الجرف...، وفورا يسيطر العسكريون على الإدارة المدنية ويمنع المحامون من الدخول إلى هذه المراكز، ويصبح المسجونون في عزلة تامة عن العالم الخارجي ويفرض على المساجين وهم عراة تماما أن يواجهوا التحية العسكرية للضباط ... وما وراء الأسلاك والحواجز الرشاشات، الكلاب البوليسية ... إنهم يعذبون[2].

وإن الأجهزة التي ذكرناها سابقا مارست التعذيب في أماكن مختلفة في منطقة الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة)، يطلق عليها مراكز التعذيب لذا نتساءل ما هي هذه المراكز وأين توزعت في هذه المنطقة؟

أ- مقرات البوليس القضائي وبوليس الاستخبارات العامة: تنتشر هذه المقرات في كل المدن الكبرى، فبإلقاء القبض على المشتبه فيه من طرف أفراد هذه المقرات يتم نقله إلى محافظة البوليس (كوميساريا) لاستنطاقه، حيث يقول "لوفردو" (رئيس البوليس القضائي): "بعد إلقاء القبض على الجزائريين- الذين نظن أن لهم دورا هاما في المنظمة المحلية لجبهة التحرير- يؤخذون إلى محلات البوليس، وهنا لا يلق عليهم أي سؤال حيث يتم تعذيب مشتبهين آخرين أمامهم حتى الموت ليشرع فيما بعد بعض الجلادين بإلقاء الأسئلة"، ويقول أحد الجزائريين في شهادته: "تم نقلي إلى محافظة البوليس وتوجد حجرة مختصة للتعذيب"[3].

---

[1]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص14.

[2]- سامية قوبي: المرجع السابق، ص32.

[3]- **المجاهد**، ع 10، بتاريخ 05 سبتمبر 1957.

ب- مقرات الجندرمة (الدرك): إذا كان البوليس مقراته في المدن الكبرى فإن مقرات الدرك في البلديات، فكل مشتبه فيه إذا كانت له علاقة بالمنظمة المحلية لجبهة التحرير، يتم إلقاء القبض عليه ونقله إلى مقر الجندرمة حيث يوجد فيها حجرة مخصصة للتعذيب من أجل الاستنطاق(لا زالت الحجرات شاهدة على ذلك في هذه المقرات في كل من بئر العاتر الشريعة، الماء الأبيض...)، بها أدوات مختلفة لذلك الغرض، وفي كل بلدية يوجد بها مركز للدرك وبالتالي مقرا للتعذيب[1]، كما تعد المفارز الميدانية للحماية م.م.ح أيضا في صفوفها دركيين وشرطة بالأخص يلعبون دورا هاما في تنصيب الفرع بقطع النظر عن الفروق الموجودة بين هذه الأسلاك الخارجية فإن الكل يسهم بالرجال بالمعلومات بالأساليب وبنوع من الشرعية هذا هو ما جعل دركيين يعينون في فرع"ح" فور تنصيبه، ففي 12 أكتوبر 1956 م رخص مدير الدرك انتداب ستة من الحائزين على الرتب من الدرك لهدف العمل في م.م.ح من منطلق أن عددهم قد يصل إلى قرابة العشرين في 1957 م، وهو ما حصل فعلاً وبسرعة، فإلى غاية 1958م كان في وسع م.م.ح الاستفادة من خدمات عشرين دركيا وكان من الضروري انتظار هذا التاريخ وصدور التماس جديد من قبل الكولونيل"سيمونو" لكي ينتقل عددهم بقرار وزاري إلى خمسين، يبدو أن قيادة الدرك كانت مترددة في تقديم هذه المفارز[2].

ج- مقر(DST) وفروعها: لقد كان المقر الرئيسي لـ (DST) من أجل الاستنطاق في بوزريعة، كما كان له مفتشون منتشرون عبر المدن الكبرى، وهو مخصص لاستنطاق الفئة السياسية المثقفة من الجزائريين وغيرهم من المساندين للثورة، وله تقنيات علمية في مجال التعذيب مثل ترك الدورة الدموية للفرد تهبط إلى تسعة فما أقل لبداية الاستنطاق، أو حقنه بإبر التخدير(Seringue Vèritè)، ولكن ابتداء من 1957 م تم إدماجهم كليا مع المظليين وذلك بانتقال كامل السلطات إلى الجيش[3].

---

[1]- Pierre Vidal Naquet: <u>Les crimes de l Armée française</u>, op.cit, p26.

[2]- رافائيلا برانش: المرجع السابق ص254.

[3]- Alistair Horn: op.cit, p207.

د- مقرات الوحدات العسكرية (المكتب الثاني): إن الوحدات العسكرية المنتشرة يتواجد معها ضابط المخابرات (المكتب الثاني)، المختص في الاستنطاق ويمارس إجرامه في حجرات خاصة بالتعذيب يتصرف فيها كما يشاء، فأثناء عمليات التمشيط أو البحث أو عمليات عسكرية، يلقى القبض على الجزائريين المشتبه فيهم أو مناضلي جبهة التحرير الوطني يعرضون على ضابط المخابرات لاستنطاقهم بأساليب التعذيب المعروفة[1].

ه- مقرات جهاز التدخل من أجل الوقاية DOP: إن تنظيم (DOP) عبارة عن منشآت متنقلة يشبه العنكبوت بخيوطه الطويلة التي تغطي كامل التراب الوطني، ولا يفلت من يده أحد، ويمكن معرفة أي حركة تقوم بها جبهة التحرير الوطني من القاعدة للقيادة، وهو يوجد في المناطق التي تنشط فيها الخلايا الثورية للجبهة[2].

ويستمد (DOP) تنظيمه من التنظيم الثوري للولايات أي إنشاء ستة أركان قيادة له مقابل ست ولايات ثورية، وفي كل منطقة للولاية تأسست (DOP) وله فروع في كل ناحية وكذا في كل قسم، فهذا الجهاز العسكري رهيب، مهمته الاستنطاق ويمارس مهامه القمعية على أوسع نطاق، إذ توجد له فروع في كل دائرة ويستقبل المقبوض عليهم، وله محلات مخصصة للتعذيب، تقول عنه جريدة المجاهد الثورية أنه منظمة عسكرية فرنسية تطبق في محلاتها عمليات التعذيب التي بلغت درجة من الوحشية، ويرتكب الضباط بكثرة أعمال القتل بدون محاكمة بل أنهم في بعض الأحيان يجبرون على حضور مشاهد القتل، وقد كررت هذه المنظمة أعمالها الإجرامية في عدة جهات من الجزائر[3].

كانت الوسائل المستعملة عنيفة:" ضرب، كهرباء، صرخات، تهديد بالقتل بواسطة التلويح بمسدس" الهدف الوحيد هو حرمان الرجل من التفكير، حرمانه بكل الوسائل من استعادة لبه، يتحول رجال م.م.ح إلى اختصاصيين في عمليات التعذيب، وتحاول دائماً أن

[1]- هذا ما أكده جميع من حاورناهم.

[2]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص56.

[3]- **المجاهد**، ع 52، 15 نوفمبر 1959.

توهن معنويات الأشخاص المستنطقين وتزرع الشك في نفوسهم وتخوفهم أكثر مما يفعله الموجودون في الجهة المقابلة[1].

ومراكز (DOP) معزولة حيث لا يسمح لأي أحد الدخول إليها بما في ذلك العسكريين الفرنسيين، حيث يقول أحد الجنود الفرنسيين وهو "ميشال صابوردب دوبار" (Michel Sabordeb Dupper): "أثناء مرورنا بجانب المركز نسمع الصيحات والصرخات تأتي منه وأن كل مشتبه فيه يتم نقله إليه، فمن هذا الوقت عرفت معنى ضابط المخابرات"، أما من حيث الهياكل فيتكون المركز من عدة زنزانات، ويصفها أحد العسكريين الفرنسيين بأنها تحتوي على أحجار عمودية تمنع المعتقلين من الاستلقاء والنوم، وأن كل زنزانة أبعادها مقدرة بـ 01 متر و80 سنتمترا في 90 سنتمترا، فكل مشتبه ألقي عليه القبض، أو معتقل يتم تسليمه إلى جهاز (DOP) من أجل استنطاقه مطبقا أساليب التعذيب الوحشية والقاسية[2].

غالبا ما كان مقر الفرقة ملائما جدا لأداء المهمة، فكان عبارة عن شقة رفيعة من نوع فيلا واسعة، بعيدا عن أي مركز عسكري، يعيش موظفوها في عزلة شبة تامة، حيث لا يسمح لهم الاتصال بزملائهم، امتلك العديد من هذه الفرق مواشي ودواجن، يسلم لضباط وضباط الصف للفرقة أمر بمهمة دائم الصلاحية، توضع فيه صورته وفي إحدى الزوايا أشرطة ثلاثية اللون مكتوب عليها "يسمح لحامله بنقل بواسطة أي وسيلة أشخاص من الجنسين دون أن يعرف بهويتهم أو مكان توجههم عندما تستوقفهم مراكز التفتيش والرقابة العسكرية"[3].

و- مراكز الوحدات العسكرية الجزائرية (الحركى): يرأس المركز الواحد منها ضابط فرنسي برتبة "ملازم " أو"نقيب" حسب أهمية المركز، وقد بلغ عددها في ولاية سطيف وحدها أثناء حرب الاستقلال (الثورة التحريرية) ستة وأربعين (46) مركزا. منها ثلاثة (03) مراكز في بلدية "بازر سكرة"، ومركزين (02) في بلدية الرصفة وواحد (01) في بلدية العلمة[4]

---

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص265، 266.

[2]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص63.

[3]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص13.

[4]- عبد الكريم بوالصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، المرجع السابق ص159.

ولم يكتف هؤلاء الخونة بتقديم الولاء إلى السلطات الفرنسية بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بتعذيب واغتيال إخوانهم بالمنطقة، حيث كانوا يقومون بهذا العمل في أماكن خاصة بها[1] وغالبا ما كانت هذه المراكز مكثفة في القرى والأرياف، حيث كان يفصل بينهم وبين الجنود الفرنسيين في الثكنة الواحدة، وربما يقضون ليلهم في بيوتهم إذا كانت قريبة من المعسكر[2].

ز- مراكز التعذيب الخاصة (المسيرة من طرف الكولون): يصعب تحديد مثل هذه الأماكن لأنها لم تكن تحت إشراف السلطات العسكرية أو الإدارية، وإنما كانت تسير من طرف مدنيين (الكولون المتعصب للجزائر فرنسية)، وتنتشر في الأماكن التي يقطن فيها المعمرون بكثرة، مثل مزرعة أمزيان بالقرب من مدينة قسنطينة[3].

بدأت مصالح الجيش الفرنسي منذ عام 1957 م بتأسيس أجهزة مختصة أوكلت لها مهمة الاستنطاق، اختيرت لها مبان بعيدة عن الأنظار لممارسة أساليبها الوحشية وأصل هذه المباني فيلات أو عمارات تنازل عنها مسؤولون فرنسيون لصالح هذه الأجهزة، أو مدارس أو مزارع كولون، أحواش ومستودعات، وقد أدخلت على هذه المحلات تعديلات وترميمات لتهيئتها للتعذيب، حتى أصبح يطلق عليها اسم مخابر أو ورشات للتعذيب، ونادرا ما ينجو منها من زارها زيادة على ذلك تخيف وترعب وكل من يعرفها يستحيل أن يمر بجانبها[4].

لقد عذبت في ضيعة أمزيان "جميلة قلال" وزوجها، كانت ترسل لها شحنات كهربائية في ثدييها وسوءتها، لقد رأت لآخر مرة "العربي بوشلاغم" ميتا تحت التعذيب و"سي نوار" وهو محروقا بالشفطة في وجهه وصدره، كما أنها رأت بنتا من عائلة "بوشتات" ذات 13 سنة تعذب وتنتهك، وكان سجناء الضيعة يعدمون في مكان يحمل اسم "شطابة"، "زليخة بوقادوم" اعتقلت أيضا بتاريخ 10 أغسطس 1959 م ومكثت أكثر من شهر في هذه الضيعة، وتروي شهادات حية عن التعذيب وعن هتك أعراض النساء، وكذلك السيدة "قلال" حماة "جميلة"

1- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république (1954-1962), op.cit, p83.

2- عبد الكريم بوالصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، المرجع السابق ص158. للاطلاع أكثر على ما حدث في هذا المكان المرعب يرجى الاطلاع على جان لوك اينودي: المرجع السابق.

3- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص251.

4- Hamid Bousselham: op.cit, p70.

تعرضت إلى عمليات تعذيب بالكهرباء، وبدوره "السعيد عبد الرحيم" الذي عذب وشهد إعدام "محمد الأكبر" و"جلواط أحمد" و"شادي عبد الله"، و"العربي بن مليك" الذي عذب هو الآخر ولم يبق على قيد الحياة إلا بفضل هدايا ثمينة ممنوحة للمفتش الرئيسي"بدال"، لقد شاهد موت "بوراريش" في الضيعة[1].

م- مراكز الفصائل الإدارية المتخصصة (لاصاص): تعتبر امتدادا للمكاتب العربية ومكملة للمكتب الخامس، حيث أنها تختلف عنها فقط في مسألة الاختصاصات التي صارت أكثر توسعا من ذي قبل فضلا عن الوسائل والإمكانات الضخمة، التي وضعت في خدمة القائمين على إدارة وتسيير شؤون هذه الفصائل، رغبة في تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها وفي هذا الصدد يقول"روبير لاكوست": "إن الفصائل الإدارية المتخصصة (sas) التي أنشأت هي استمرار لتقاليد المكاتب العربية"، فقد عهد بمناصب المسؤولية والقيادة للاضطلاع بتسيير شؤون هذه الفصائل إلى قدماء الشؤون الأهلية، بعد إجراء تكوين بحي "تيليملي" بالعاصمة من شأنه أن يسهل أداء مهمتهم، وقد ظهرت إلى الوجود بشكل رسمي وفعلي بالأوراس وقسنطينة سنة 1955 م، بموجب قرار مؤرخ في 25 سبتمبر 1955 م[2].

إنها هياكل إدارية ومدنية في آن واحد يقوم على إدارتها ضابط يشرف على التنظيم والتوجيه والمتابعة المستمرة، فضلا عن أن كل فصيلة إدارية تضم حوالي ثلاثين حركي يضطلعون بمهمة ضمان الأمن في الحدود الإقليمية للفصائل الإدارية، ثم عمدت إدارة الاحتلال إلى تعميمها لتغطية كامل التراب الوطني حيث بلغ عددها 700 مركزا، وللإشارة فإن أفراد هذه الفصائل لم يكونوا كلهم مجندين، حيث أكد العقيد "هنري لومير": "أنه من أصل السبعمئة كان عدد المجندين 150 فيما عدد الاحتياطيين 550"[3].

---

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص186. للاطلاع أكثر حول موضوع المزرعة ينظر جان لوك اينودي: المرجع السابق.

[2]- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص309.

[3]- أحسن بومالي: إستراتجية الثورة في مراحلها الأولى 1954-1956، المرجع السابق، ص204.

وجدت في مقرات "لاصاص" قاعات للتعذيب، فيها نوع من الكرسي الكهربائي والحوض وآلات للرفع يعلق فيها المساجين بمثاقيل في الرجلين، إلى حد أننا ظننا أننا في القرون الوسطى عندما دخلنا تلك القاعات[1].

كما يعذب الجزائريون في الأماكن العامة وأمام الملأ، وذلك بغرض إرهاب وتخويف السكان الجزائريين، فبتاريخ 17- 12- 1954 م اقتيد المعتقلون من "الونزة" إلى تبسة التي مكثوا فيها عدة أيام مقيدين على مرأى من العموم معرضين لأبشع أنواع التعذيب والإهانات، لكن أبطالنا استماتوا في كتمان أسرار ثورتنا ولم تنل منهم يد الغدر والعدوان إلا الصبر والثبات والمصابرة، واختفى أثرهم بنهاية شهر فيفري 1955 عندما اقتادوهم إلى وجهة مجهولة[2].

خامسا: صور الاعتقال والتعذيب في الشرق الجزائري

تعرض الإنسان الجزائري خلال التواجد الاستعماري ممارسات لا إنسانية من هتك للعرض وسلب للأرض وتجهيل وإبعاد ونفي وتفقير وتعذيب وقتل، وسجلّ الاستعمار الفرنسي غني بأبشع الوسائل التي سلطت على الجزائريين والتنوع والتفنن فيها احتراما وإجلالاً لقبس الإيمان لدى الإنسان ونزولا عند سطوة المقاومة والضعف وغريزة البقاء ورحمة الأقوياء في السماء، وإن ممارسة التعذيب والأعمال الشنيعة التي اقترفها الفرنسيون ضد الجزائريين ستبقى حاضرة في الذاكرة الوطنية وفي ذاكرة كل إنسان يؤمن بالحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها لكي تعرف ثمن استعادة السيادة الوطنية وتضحيات الأجيال السابقة، وليعرف الأحرار في العالم الوجه البشع لأدوات الاستعمار والممارسات الكولونيالية لخنق الحق، وهذا باعتراف "الأيدي القذرة" المجرمة[3].

وعلى الرغم من محاولات البعض غلق ملف الجرائم الاستعمارية والتعذيب فإن الواقع دوماً يؤكد حضور هذا الملف من خلال اكتشاف المقابر الجماعية، التي تحمل جثثها آثار

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص165.

[2]- قسمة المجاهدين ونزة: شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954 إلى 1962م بمنطقة الونزة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تبسة 1998، ص48.

[3]- مسعود كواتي: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2001، ص115.

التعذيب الذي مورس على الضحايا دون رحمة أو شفقة من طرف زبانية طغت عليهم ساديتهم الشرهة للتعذيب والدماء، أو من خلال المعاينة الميدانية لأشخاص جزائريين تعرضوا للتعذيب وكانوا شهودا عليه أطال الله أعمارهم لكي يرووا لنا ما قاصوه من آلام وما تعرضوا له من تعذيب.

اتجهت إلى جنوب ولاية تبسة قاصداً مدينة نقرين[1] بوابة الصحراء بالنسبة لهذه الولاية كان لي لقاء مع السيد "عمران أحمد"[2] الذي أخبرني أنه ألقي عليه القبض من طرف الجندرمة أواخر سنة 1957 م بمدينة نقرين (بعد وشاية من أحد القومية كونه كان يقوم بالتوعية التي كلفته بها جبهه التحرير الوطني في هذه المدينة)، واقتيد إلى مركز "لاصاص" بالمدينة نفسها وجد في استقباله الكابيتان (النقيب)"جاكلار" فرنسي الجنسية حيث تعرض للضرب بالعصى والسوط البلاستيكي لمدة سبعة عشر(17) يوماً متتالية، كان يرتدي نفس اللباس ودون اغتسال مع منع زيارة الأهل له، وكان يؤدي صلاته بالتيمم، أما ماء الشروب فكان من الخزان والأكل عبارة عن خبز قديم وبصل، وكانت معظم الأسئلة في استجوابه واستنطاقه حول عملية التمويل والاتصال بجبهة التحرير الوطني، فكان السيد أحمد ينكر علاقته بها، وكان معه في مقر لاصاص "ثلجون أحمد" من مدينة أكس ليبان (الحمامات حاليا) الذي كان جنديا في جيش التحرير الوطني ثم ألقي القبض عليه وغسل دماغه بحيث أصبح مواليا للفرنسيين[3].

بعد تلك المدة نقل السيد أحمد إلى مدينة بئر العاتر في سيارة عسكرية مقيد اليدين وبالضبط إلى مقر لاصاص المسمى بالكدية ووجد الضابط" روس" في استقباله، حيث وضع في زنزانة منفردة لمدة 24 ساعة دون ماء أو أكل، وبدأ أحد الجزائريين القومية (تعمد عدم ذكر اسمه) العاملين هناك باستجوابه وكرر عليه نفس الأسئلة مفادها: من يمول الجيش والجبهة وبمن يتصل؟ لكن السيد أحمد لم يفدهم بأي معلومة، فتم الانتقال إلى مرحلة التعذيب وذلك برمي

[1]- تقع على بعد 150 كم جنوب تبسة.

[2]- من مواليد 17- 12- 1932 بنقرين، الأول في العائلة المكونة من 10 إخوة معلم قرآن متقاعد، التحق بالثورة خريف 1955 رفقة جمعي عمر بن بدة من المكان المسمى"البطيل"بلدية المزرعة دائرة عقلة قساس، ولاية تبسة.

[3]- عمران أحمد: مقابلة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة العاشرة، منزل المعني، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

الماء عليه حتى يتبلل وتوصيل الكهرباء في الأذن والأعضاء الجنسية واستمرت هذه العملية مدة ستة أيام متتالية أشرف فيها على الهلاك لكنه صبر وتجلد، وفي أثناء ذلك كان السيد أحمد رفقة مجموعة أخرى من المعتقلين يؤخذون إلى عقلة أحمد ويأمرونهم بحفر حفر على طول القامة والتهديد بردمهم داخلها وهم أحياء إذا لم يقدموا معلومات عن جيش وجبهة التحرير الوطنيين وتكررت هذه العملية ثلاث مرات خلال الستة أيام التي قضاها بمقر "لاصاص"[1].

وفي يوم 30 ماي 1957 م أخرج الفرنسيون معتقلين من مقر "لاصاص" عند صلاة المغرب وأمروهم بحفر حفرة، لكل واحد منهما وأمر القبطان أحدهما بالسير أمامه وبعد سيره 05م أو06م أطلق عليه النار من الخلف وتم سحبه فألقي في الحفرة بعد أن تأكد الطبيب من موته بعد 15 دقيقة من إطلاق النار عليه، عندها سقط الثاني "بن معراج السوفي" الذي يبلغ من العمر 55 سنة، ليفارق الحياة على إثر سكتة قلبية متأثرا بما حدث لزميله، ثبت السيد "أحمد" ولم تدم معاناته طويلا حيث تم إطلاق سراحه بعد تلك الأيام الستة العصيبة، لكن التعذيب بالكهرباء جعل السيد أحمد عقيما ولم ينجب الأبناء[2].

في الونزة وعلى إثر عملية فدائية بتاريخ سنة 1958 م بقاعة السينما، حيث تم إلقاء قنبلة داخل القاعة، شنت قوات الجندرمة (الدرك) حملة تفتيش واسعة في صفوف سكان المدينة إلى أن عثرت على بطاقة الشهيد منفذ العملية المدعو "رزايقية إبراهيم بن جاب الله" قرب قاعة السينما، وفورا حضرت إلى منزل والده الكائن بحي البياضة القديمة، وأخرج من المنزل وعذب عدة أيام بمركز الجندرمة الكائن بحي القديس "بارب"، وعادت به وأعدمته رميا بالرصاص أمام منزله وتحت أنظار والدته وعائلته وجيرانه[3].

انتقلت إلى مدينة بئر العاتر، وقصدت قسمة المجاهدين بها واستقبلت من طرف المجاهد بشير معيفي، وهناك وجدت المجاهد الطيب بن بلقاسم براهمي[4]، الذي أخبرني أنه تم أخذه من

---

[1] – عمران أحمد: المرجع السابق.

[2] – نفسه.

[3] – قسمة المجاهدين ونزة: المرجع السابق، ص25.

[4] – من مواليد سنة 1937م ببحيرة لرنب، مناضل منذ 1959، التحق بالثورة عن طريق الجبل الأبيض.

الماء الأبيض سنة 1959 م من طرف الجندرمة، وبقي ثلاثة أشهر وحول إلى "دوب" تبسة حيث بقي هناك ثلاثة أشهر أيضا، تعرض لشتى أنواع التعذيب من ضرب وتعليق بالحبال واستعمال الكهرباء والماء الساخن والتجريد من الملابس والإهانة عن طريق الكلام البذيئ، تم حرقه بالنار في فخذه الأيمن وتعذر علي أخذ صورة لدواعي أخلاقية، كما أخبرني أنه يعاني إلى حد الآن من آلام على مستوى كتفيه من جراء التعليق بالحبال، أكد لي أنه رغم شدة التعذيب إلا أنه لم يفش أي نوع من الأسرار لذا تم إطلاق سراحه بعد أن يئسوا منه، وأكد استمرار الأثر النفسي لعملية التعذيب إلى حد الساعة[1].

أما المجاهد لزهر ملوك[2] فقد ألقى عليه القبض سنة 1957 م ب "صفصاف الوسرى" ليلا حيث كان دليلا لجنديين قدما من جهة "أم علي" لمهاجمة مركز حراسة فرنسي، وكان دوره مسك الجوادين، وبعد تنفيذ العملية، فر الجميع في اتجاهات مختلفة ووقع عمي لزهر في كمين فرنسي من طرف العساكر الفرنسيين، وتم اقتياده إلى المركز، حيث وضع في مطمور يقاسي الجوع والبرد مدة ليلة كاملة، ثم أخذوه إلى المكتب الثاني[3] ببئر العاتر ليقضي به ليلتين، حيث تم ضربه هناك وأرسل بعد ذلك إلى المدرسة (كوليج)[4] حيث لقي أنواع أخرى من التعذيب، لينقل إلى المعتقل ببئر العاتر أيضا حيث العمل الشاق من حفر وصناعة الطوب ونقل الماء مع المعاناة من ألم الجوع، وقد فر ليلا في شهر جويلية 1958 م مع الحصادة إلى منطقة "الطويبية" ثم منطقة "المزارة" الحدودية ثم إلى تونس[5].

أما عن المجاهد المرحوم يونس عليوات[6]: فقد حاورنا ابنه إبراهيم، الذي قال أنه تم إلقاء القبض على والده من طرف المضليين على إثر وشاية، كونه يقوم بعملية التموين بالسلاح من تونس إلى الجزائر، وبقي في المعتقل حوالي ستة أشهر وتعرض في لاصاص (SAS) للضرب

---

[1]- الطيب بن بلقاسم براهمي: مقابلة بتاريخ 2013/04/04 الساعة التاسعة و13 دقيقة، قسمة المجاهدين، بئر العاتر، ولاية تبسة.

[2]- بن يونس، مولود بتاريخ 1935 بأولاد سيدي عبيد، التحق بالثورة سنة 1956.

[3]- ينظر الملحق رقم (05).

[4]- بناية من الحديد، كانت في مدرسة لبيض بوقصة ببئر العاتر، ثم فككت وحولت إلى مرآب البلدية الآن عبارة عن مستودع للخردوات.

[5]- لزهر ملوك: مقابلة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة 15 و36دقيقة، منزل المعني، بئر العاتر، ولاية تبسة.

[6]- بن محمد بن عمار، ولد سنة 1920 بأولاد سيدي عبيد، التحق بالثورة كمناضل سنة 1955 توفي بتاريخ 04- 04- 2000 ببئر العاتر، ولاية تبسة.

واستعمال الكهرباء في الأذنين، أدى إلى إحداث ثقب بهما واستمرت هذه العملية مدة عشرين يوما، كان خلالها الفقيد صامدا، لذا أصدر في حقه حكما بالإعدام وكان الذباح أحد "القوم" قد وضع له السكين على الرقبة حيث تركت أثرا، لكن العملية أجلها المقدم "كال بيير" إلى الثامنة صباحا من اليوم الموالي لعله يقدم معلومات أو يعترف، كبل بالسلك المعدني من يديه ورجليه وجلس على حجر مجرد من لباسه داخل لاصاص(SAS)[1].

وفي الليل فك قيده بحيث انسلخت يداه، وعندما دخل عليه الحارس وجده عاريا فاستحى ولم ينظر إليه، عند ذلك طلب منه قضاء حاجته فأمره بقضائها في مكانه، اغتنم الفرصة ودفع الحارس الذي سقط أرضا وقفز على الأسلاك الشائكة بالتدحرج فوقها ونزل إلى وادي الصحابة ولحقه " عبد الله عرعار "(قومي) على الحصان فضربه بحجر على ركبته فأسقطه واستمر يجري إلى غاية منطقة "شعبة الكرم"، ثم لحق به الجنود الفرنسيون وأطلقوا النار عليه حيث أصيب في ذراعه غير أنه وجد مخبأ صغيرا التجأ إليه، رآه قومي من وهران وتستر عليه رغم تأكيد الطائرة الاستكشافية الصفراء على وجوده، ونظرا لتأثر عينيه جراء التعذيب والظلمة ظل الطريق وعاد إلى بئر العاتر ثم إلى منطقة "هنشير أولاد سي عبد السلام" وراء السكة الحديدية، حيث قدم له رجل من النمامشة معطفا ليستر به جسمه، وقهوة وأمره بالانصراف خوفا من الفرنسيين، وعند طلوع الشمس وجد شبان يرعون الغنم، أرسلوه إلى السيد حامد علي بن يوسف وحامد علي بن سالم اللذين أخذاه إلى منطقة "الخسفة" ومنها إلى تونس حيث عولج لمدة أربعة أشهر من طرف طبيب فرنسي[2].

أما في بلدية "فركان" فقد قابلنا السيد "محمد زرقين"[3] شاهد عن التعذيب الذي تعرض له شخصين من" فركان" هما ابن عمه " محمد زرقين " (لهما نفس الاسم) و" سلطان طاهر "، حيث ألقي القبض عليهما من طرف القوات الفرنسية (العسكر) ضمن مجموعة من سكان فركان، وبدأ التعذيب بجلب الماء في الدلاء من العين الكبيرة صعودا ونزولا مع تواصل العملية

---

[1]- إبراهيم بن يونس عليوات: مقابلة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة 17 و35دقيقة، منزل المعني، بئر العاتر، ولاية تبسة.

[2]- إبراهيم بن يونس عليوات: المصدر السابق.

[3]- من مواليد 16 مارس 1946 بفركان، معلم قرآن بالمسجد العتيق بفركان بعد الاستقلال، متقاعد حاليا.

إلى غاية الانهيار والسقوط من شدة التعب، بعد ذلك تعرضا للتعذيب بالماء والصابون عن طريق التغطيس، ثم تم تحويل الجميع إلى سجن "البرواقية" حيث أطلق سراح الجميع ما عدا "طاهر سلطان" و"امحمد زرقين " الذين أعيدا إلى "فركان" وأخدوهما إلى منطقة "سرياني"[1] ووضعوهما في إحدى الأودية وأهالوا عليهما تراب الكاف وهما حيان، وقد نقل هذا الخبر "علي بن عمر قتال" وهو قومي يعمل مع الإدارة الفرنسية، ولحد الساعة يجهل قبر هذين الشهيدين[2].

التقينا بالسيد "لمين بوراس"[3]وهو شاهد عما حدث لوالده "مصباح بوراس" حيث يروي لنا أن والده "سي مصباح" اعتقل بتهمة تموين الثورة والتحريض ضد الوجود الفرنسي أخد إلى المكتب الثاني بـ"بئر العاتر" ثم إلى المعتقل بالمدينة نفسها، حيث التقى بالسيد "مولى محمد" من مدينة تبسة الذي كان عاملا بمنجم الفوسفات بجبل العنق، وبعد التعرف إلى "سي مصباح" سأله عن "الناصر عبدو" و" عبد الحفيظ بن إبراهيم بوراس " و" علي بن إبراهيم بوراس " الذين أخذوا إلى مدينة تبسة من طرف العساكر الفرنسيين فأخبره بأنه تم قتلهم في مركز "الدوب" عن طريق الضرب "بالمذرة" إلى غاية الموت[4].

أما عن "علي بن إبراهيم بوراس" وظروف اعتقاله يؤكد الشاهد "لمين بن مصباح" أنه جاءت سيارة رباعية الدفع (4×4)إلى منزل المعني في بئر العاتر، حيث فر الجميع إلا الأطفال (كان سنه لا يتجاوز عشر سنوات)، دخلوا المنزل وكان بجوارنا، بقيت واقفا أمام الباب وجدوه داخل المنزل وضعوه في كيس وربط بسلك معدني وتم رميه في مؤخرة السيارة، وقبل ذلك تم ضربه بالسكاكين (سلاح أبيض) حيث بقي دمه على الأرض وكان السبب هو البحث عن وثائق، وقد وشى به أحد الكومية، أما الوثائق فأعطتها زوجته لعمه "عبد الله"[5].

---

[1]- مكان قرب نقرين.

[2]- امحمد زرقين: مقابلة بتاريخ 01 فيفري 2014، الساعة 16:30، منزل المعني، بلدية فركان، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

[3]- من مواليد 1950 بأولاد سيدي عبيد، دائرة بئر العاتر، ولاية تبسة.

[4]- لمين بوراس: مقابلة بتاريخ 15 فيفري 2014، الساعة 12:30، مقهى المعني حي هواري بومدين، بلدية بئر العاتر، دائرة بئر العاتر ولاية تبسة.

[5]- لمين بوراس: المصدر السابق.

وفي مدينة تبسة كان اللقاء مع المجاهد " محمد الصالح بن أحمد بن علي براكني [1] " الذي ألقي القبض عليه أواخر سنة 1957 م بمدينة العقلة، يقول: نزلت إلى العقلة المالحة وذهبت إلى السوق مع السيد " العربي بلقاسم " حيث أعطاني أحد الجنود الفرنسيين الذي كان يعمل لصالح الثورة التحريرية قائمة باسم المفقودين المتواجدين على مستوى مقرات السلطات الفرنسية بالمنطقة، كما أمدني أيضا بالذخيرة، لكن العملية اكتشفت بواسطة أحد الخونة الذي ربما شاهد عملية التسليم، فتم القبض علي بعد محاصرة المحل (جزار) الذي وضعت فيه الذخيرة بدبابتين وسيارة جيب وسيارة اتصال[2].

نقلت إلى مدينة "بئر العاتر"[3] وبالضبط إلى المكتب الثاني مباشرة، لم أتعرض لأي شيء في اليوم الأول، أما في اليوم الثاني فقد تم تعليقي بواسطة الحبال من يدي وانهالوا علي بالضرب بواسطة العصي الخشبية واستعمال المياه وذلك بإرغامي على شربها، إضافة إلى الكهرباء في أعضاء حساسة من جسمي واستمر هذا الوضع مدة عشرة أيام متتالية على انفراد، ليتم وضعي بعد ذلك مع بقية المساجين[4].

لحق بي في السجن (المكتب الثاني) ثلاثة مجاهدين وهم: " محمد الطاهر طواهرية"، "الزين طواهرية"و"الطيب رحامنية " الذين عذبوا على انفراد، كانت معظم الأسئلة أثناء التعذيب والاستنطاق تدور حول الانتماء إلى جيش وجبهة التحرير الوطني وكان الإنكار دائما عند الرد، نقلت بعد ذلك إلى مقر البوليس بتبسة وعندما دخلت قاعة التحقيق صفعت صفعة قوية سقطت على إثرها وفقدت الوعي، وبعد عملية الاستجواب تم تحويلي إلى سجن"الكدية"[5] بمدينة قسنطينة حيث تعرضت للضرب بقوة، وضخ المياه داخل البطن مع الصابون[6].

[1]- من مواليد 01 جويلية 1928 الدكان، تبسة، صعد إلى جبال تبسة قبل اندلاع الثورة التحريرية مع لمين دربال بن علي وحوالي 14 فردا منهم إخوة لمين، والطاهر بن عمار براكني، الطيب قربوسي وآخرون.

[2]- صالح بن أحمد بن علي براكني: مقابلة بتاريخ 18- 02- 2014، الساعة 17:30، منزل المعني، تبسة.

[3]- تقع إلى جنوب تبسة تبعد عنها بحوالي 90كم.

[4]- صالح بن أحمد بن علي براكني: المصدر السابق.

[5]- سجن شهير فر منه مصطفى بن بولعيد ومن كان معه.

[6]- صالح بن أحمد بن علي براكني: المصدر السابق.

نظرا للوضع السيئ قرر السجناء الإضراب على الطعام مدة سبعة أيام متتالية، وتم تكوين لجنة تتكلم باسم المساجين من ضمنهم "أحمد قراري" و"محمد الصالح" من الميلية و"صالح براكني"، التي كان لها اللقاء مع لجنة أرسلها الصليب الأحمر الدولي مشكلة من رجل وإمرأة يتكلمان اللغة العربية، وسألاه عن الإضراب وقدم لهما المطالب مكتوبة متمثلة في: عدم إخراجهم عراة، تحسين الأكل، الفصل بين المجاهدين من جهة والمجرمين من جهة أخرى. ووعدت اللجنة بتلبية هذه المطالب فتم التوقف عن الإضراب، كان الأكل يصل المساجين من أهاليهم مرة في الأسبوع ليتم اقتسامه مع الجميع، أما الاغتسال فكان مرة كل عشرين يوما وكان "صالح براكني" يقوم بالتدريس داخل السجن ويؤم السجناء وقت الصلاة[1].

إن أغلبية من يقومون بالتعذيب إلى جانب الفرنسيين هم من القوم ويذكر منهم المدعو "بن عرفة"، بعد ذلك يحول إلى "حامة بوزيان[2]" حيث بقي هنالك مدة ستة أشهر كاملة يذكر أنهم في إحدى الليالي أحضر العساكر بنتين جزائريتين معذبتين مع الاعتداء على شرفهن اغتصابا، أشارت إحداهن إلى المساجين بأن لا يتكلموا مهما حدث لأن ذلك سيعرضهم للتعذيب وهذا الموقف الذي وضعوا فيه استفزازي لا غير، رغم ذلك قال أحد العساكر من تكلم منكم أخرجوه وإلا قتلنا منكم ثمانية مساجين، تم جمعهم وسط الخيمة مثنى مثنى وكرر عليهم نفس السؤال، فلم يتكلموا عندها بدأ في إخراجهم وعندما يخرج اثنان يتعرضان للضرب بالعصي والهراوات وهكذا من يخرج لا يعود حيث يقتل[3].

يذكر المجاهد "صالح براكني" أنه في إحدى المرات ناداه أحد مسؤولي المعتقل بحامة بوزيان وأمر الجميع بالوقوف استعدادا[4] وأمره بالحفر فحفر حفرة بعمق واحد متر، وهنالك كلبة مع جرائها حرضها عليه فسحبت له رجله الأولى ثم الثانية، وكان المسؤول يستمتع بذلك المشهد

[1]- صالح بن أحمد بن علي براكني: المصدر السابق.

[2]- إحدى بلديات دائرة حامة بوزيان بولاية قسنطينة.

[3]- صالح بن أحمد بن علي براكني: المصدر السابق.

[4]- تستعمل طريقة الوقوف لاتعاب المسجونين واستفزازهم.

لكن الحمد لله كانت الحفرة لجراء تلك الكلبة حيث أمر المسؤول بوضعهم داخل الحفرة وردمهم، وعادوا إلى الخيمة والجميع لا زالوا وقوفا إلى غاية العودة[1].

أما في باتنة فيقول المجاهد حمو قماز: "كنا مجموعة من المجاهدين في منطقة "العقنة" أين جرت معركة حامية الوطيس دامت حوالي ثمانية (08) أيام، قامت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض على عشرة مجاهدين[2] وقامت بقتلهم"، ونقلت الذين استبقت على حياتهم إلى مكان يسمى"فم الدهر" في الجبل وقامت بذبحهم هناك، حيث توفي المسمى"الجمعي قماز" في مكان الذبح، وقد كانت عملية ذبح المجاهد "حمو" فاشلة حيث استطاع النجاة بأعجوبة ويذكر المجاهد " أحمد بن اعمر بن شنوف" أن "حمو قماز " بعد أن وجد في مكان الذبح "فم الدهر" لم يكن ميتا ولكن يعاني من جروح بالغة، فقام المسمى "اعمر بن أحمنة بن شنوف" بمشاركة إحدى المجاهدات التي ذكر لقبها وهو"بن حادوش" وبمشاركة "الدايخة الدراجي" بمداواته وكانت عملية التداوي بالخيط العادي وإذابة الشحوم عليها[3].

ويقول المجاهد "حمو قماز" حول عملية اعتقاله وتعذيبه: "بعد أن ألقت فرنسا علينا القبض أمضينا الليل في منطقة"القصبات"[4] ثم نقلونا إلى منطقة "الجزار"[5] الذي كان يشكل مع "القصبات" ما أطلقت عليه فرنسا (الكومين)، قضينا هناك حوالي ستة (06) أو سبعة (07) أيام، حيث استعملت فرنسا كل وسائل الإجرام منها الكهرباء والماء والصابون والملح، وكان الضباط الفرنسيون يقضون الليل في التعذيب وذكر اسم النقيب "أليطنو"، أما الذي عذبه فهو "ڤيرا" من جنسية اسبانية، ثم رمونا في المطمورة دون أكل أو شرب، وأيضا عذبنا بالفحم والملح"، ومن آثار التعذيب الواضحة على جسده، وجود كسر على مستوى يده اليسرى، وتم

---

[1]- صالح بن أحمد بن علي براكني: المصدر السابق.

[2]- من بينهم: المسعود بن عبد الله والبشير ومحمد نعمان والسبتي بوعافية وآخرون.

[3]- حمو قماز: لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، جرياط، رأس العيون، باتنة، غير منشور.

[4]- القصبات: حاليا بلدية بدائرة رأس العيون بولاية باتنة.

[5]- تقع بلدية الجزار في الشمال الغربي لولاية باتنة، تحدها شمالاً ولاية سطيف، وغرباً ولاية المسيلة وبلدية عزيل عبد القادر وأولاد عمار وجنوباً بريكة، وشرقاً نقاوس.

ذلك عمدا وعنوة، كما أن أثر الذبح ما يزال باديا على مستوى رقبته، ولا يزال يعاني من آلام شديدة في رجليه، لنقوم بالفرار بعد ذلك عائدين إلى "القصبات"[1].

يقول المجاهد " أحمد بن شنوف " أن انضمامه إلى الثورة كان في صائفة 1955 م، وذلك بعد تناوله العشاء مع المجموعة التي كانت متجهة إلى منطقة "الغمامزة"، وبعد إلقاء الخطبة من طرف القائد، طلب بعدها الإذن بالرجوع إلى البيت وفي منتصف الطريق التقيت العساكر فرجعت مسرعا إلى مكان الاجتماع وأخبرتهم بالخطر المحدق بهم، وطلبوا مني مرافقتهم وأعطوني مسدس عيار 09 ملم[2].

وعند وصولنا إلى جبل "بوطالب" قمنا بحفر خندق صغير "ترانشي" وطلب القادة منا عدم الخروج منها حتى وصول القوات الفرنسية إلى المكان المحدد، لكن أحد المجاهدين لم يلتزم بالأوامر وبدأ يطلق النار على الطائرة التي كانت تحلق فوق رؤوسنا، فتمكن من إسقاطها عندئذ قام المجاهدون من أماكنهم ونادوا "الله أكبر" والجهاد في سبيل الله فتلاحم المجاهدون مع القوات الفرنسية ما أدى إلى إصابة أحد المجاهدين في رجله ولفض أنفاسه الأخيرة هناك جراء فقدانه كميات كبيرة من الدم، وسقط آخر عندما رفض قرار القادة بالانسحاب، كما أصبت برصاصة وأصبحت غير قادر على المشي فجردني المجاهدون من السلاح وأخفوني في مكان يصعب على الفرنسيين العثور عليّ، لكن المجاهدين لم يرجعوا إليّ إلا بعد مرور ستة عشر(16)يوما، أفترش الأرض وآكل الحشيش، وكنت أقضي الليل في غار تمكنت من الوصول إليه عن طريق الزحف على البطن، ويضيف أن هناك بقرة كانت تأتي كل ليلة لتسد مدخل الغار، ويقول المجاهد أحمد أنه في اليوم السادس عشر وبعد خروجي من الغار جاء ثلاثة رجال أخذوني إلى البيت وعولجت هناك وواصلت النضال مباشرة بعد شفائي[3].

سجنت لمدة سبعة عشر(17) يوما في مزرعة "غولفو" وذلك سنة 1961 م، بالإضافة إلى انتزاع حوالي أربعة عشر رأسا من الغنم قهرا، كان الفرنسيون يعطوننا خبزة واحدة نقتسمها

[1]- حمو قماز: المصدر السابق.

[2]- أحمد بن أحمد بن اعمر بن شنوف: لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، جرياط، رأس العيون، باتنة، غير منشور.

[3]- أحمد بن أحمد بن اعمر بن شنوف: المصدر السابق.

أربعة أشخاص كل ثلاثة (03) أيام، وكنت أعمل بالبناء والحفر مع أشخاص كثيرين بهذه المزرعة وكان هناك ضابط يدعى"القيدوم الوهراني" الذي كلف بالتعذيب النفسي، وجاء بعده سرجان "ماستيك"، وقد تم إلقاء القبض على هذا الأخير من طرف عناصر جيش التحرير[1].

يقول المجاهد "عبد المجيد بن الطيب بن إبراهيم بوترعة" كان لدي أخ مجاهد وهو "الفضيل بوترعة"، وكنت أحرس مراكز ج.ت.و، وقد تم القبض عليّ سنة 1962 م برفقة "دوادي عوشاش"، وتم نقلنا إلى مزرعة "غولفو"، وكان "القيدوم الوهراني" هو الذي مارس علينا التعذيب خاصة الكهرباء لمدة أربع ساعات متواصلة، لقد كانت الأسلاك الكهربائية توضع على مستوى الأذنين وأصابع الرجلين، كما قامت القوات الفرنسية بإلقاء القبض علي أكثر من مرة، فقد قضيت خلالها حوالي ثمانية أشهر وست وعشرين يوما تلقيت خلالها أنواعا عديدة من التعذيب بالإضافة لهذا مورس ضدنا التجويع والتعطيش والأعمال الشاقة[2].

أما المجاهد " مناد غنام " المدعو "الطاهر" فقال أنني انضممت للثورة عند اندلاعها مباشرة، وكنت على علم بأمرها، وعن قضية إلقاء القبض عليه من طرف السلطات الفرنسية قال أن هناك أحدا من أقربائه يدعى"عبد الحميد غنام"كان قد ذهب إلى تونس قصد الدراسة عام 1954 م برفقة " مومن العربي " واثنين أو ثلاثة من أولاد "دوادي"لم يذكر أسماءهم وكان قد رافقهم إلى مدينة "رأس العيون" الحدودية ليلتقوا بالسائق الذي سينقلهم إلى مدينة سطيف في فصل الشتاء، حيث قمنا بتناول العشاء عند مؤذن المسجد وفيه كان الحديث يدور حول الرحلات التي كنت أقوم بها بواسطة الجمال بين منطقة التل والصحراء والقبائل[3].

وبعد وصوله إلى تونس[4]طلب من أخيه "الحاج البشير" و"عبد القادر" ألا يراسلاه، لكن هذا الأخير قام بمراسلته، وأرسل له مبلغا نقديا يقدر بـ 70 أو 80 فرنكا، وذلك برفقة "الصالح بن الشلالي" عبر بريد فرنسا، وعند وصول هذا الظرف البريدي إلى تونس كان "عبد الحميد"

---

[1]- ذوادي بن السعيد بن عمار عوشاش: لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، رأس العيون، باتنة، غير منشور.

[2]- عبد المجيد بن الطيب بن إبراهيم بوترعة: لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، رأس العيون، باتنة، غير منشور. ينظر الملحق رقم 21.

[3]- مناد غنام المدعو الطاهر: لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، بمسجد تاخمت، باتنة، غير منشور.

[4]- ملاذ الجزائريين المتابعين من طرف الادارة الاستعمارية أو للتداوي بعد الإصابة أو المرض.

قد عاد إلى الجزائر ووقع الظرف بيد الفرنسيين حينها تم الأمر بالقبض عليّ، استلزم ذلك أن أتجه إلى الجبل وبقيت هناك إلى اليوم الذي قامت فيه فرنسا بمحاصرة المنطقة وألقت القبض علي وكنت ضمن الذين سيتم إعدامهم رميا بالرصاص[1].

ولكن بعد أن تشاور الفرنسيون فيما بينهم تم نقلنا إلى سجن "مروانة"[2] الذي يدعى "كانتال"، أعطيتهم المعلومات الشخصية فوجدوا بأنه عندي ثلاثة إخوة مشتبه بهم، وقد أمضيت في السجن قرابة شهر، وفي هذا الوقت قام الجلادون بتعذيبي بشتى الوسائل منها الكهرباء والماء الساخن لدرجة الغليان والحديد إلى جانب الضرب المبرح وإدخالي في الزنزانة (السيلون) ذات الظلام الدامس، وكانت جدرانها مليئة بالزجاج والمسامير التي كانت أطرافها الحادة متجهة نحو الداخل، وكان العذاب بالكهرباء بوضع الأسلاك الكهربائية في المناطق الحساسة من الجسم مثل: الجفون، العينين، شحمة الأذن...[3].

وكانوا يضعون الحديدة (المكواة) في الفخذ ويربطون الرجلين بحبل، ويقومون بوضع الصابون والجافيل في الماء، ووضع أنبوب داخل الفم حتى آخر الحلقوم حتى لا نستطيع مقاومة تلك الكميات الهائلة من المياه المتدفقة ولا نقدر على التنفس، ويقومون بعدها بالضرب بأرجلهم على مستوى البطن حتى يخرج الماء من كل مخرج[4]، وقد ظهرت آثار التعذيب على عينه اليسرى التي لا يستطيع فتحها وأيضا في أذنه اليمنى التي تعاني من آلام حادة لحد اليوم، وتوجد آثار الحديدة (المكواة) على مستوى فخذه الأيمن، وإلى الآن يعاني من آلام حادة في أسفل الرجلين (الروماتيزم)، يقول المجاهد "مناد" أنه عند خروجه من السجن كان عاريا، وكان الوقت قرابة الساعة السابعة مساء حيث قام أحد الضباط برميي خارج السور وأغلق الباب، فذهبت أمشي في ساحة خالية من الناس حتى وصلت شارعا وجدت فيه محلا وأنا على تلك الحال فأعطوني ملابسا ودلوني على طريق العودة، فسلكتها حتى وصلت دار محمد المدعو

---

[1]- مناد غنام المدعو الطاهر: المصدر السابق.

[2]- مروانة حاليا هي بلدية تابعة لولاية باتنة وتبعد عن مقر عاصمة الولاية بـ 40 كلم.

[3]- مناد غنام المدعو الطاهر: المصدر السابق.

[4]- هذه الطرق مجسمة برسوم تخطيطية منشورة بجريدة المجاهد.

"محمد أنجيع" في "ماركوندا"حيث حضر الفدائيون ونقلوني إلى المركز في الجبل، وقاموا بمداواتي وبقيت جنديا ومعلما في الثورة حتى الاستقلال[1].

يقول المجاهد " عوشاش بن العلوي عوشاش ": "في الوقت الذي اتخذت فرنسا قرار ترحيل السكان من المناطق الجبلية، كنت أنا مع السكان الذين رحلتهم وكان عمري وقتها ستة عشر (16) سنة، وكنت أنتقل من منطقة "لقروب" إلى "الرحبات" لحمل الاشتراكات والمؤن قصد إيصالها إلى المجاهدين"، ويضيف: "أنه كان هناك خال لي يدعى "خلفون عوشاش"، كان يعمل لدى قوات الاحتلال الفرنسي فقامت القوات الفرنسية حوالي 1959 م باغتياله، وعند الصبيحة انتقلت القوات الفرنسية من مركز "غولفو" وقاموا بالقبض عليّ وعلى والدي، وتم نقلنا إلى "مروانة" وهناك كنت أرى الجنود الفرنسيين يقومون بتعذيب المساجين، ويقول بأن والده كان قد تلقى مختلف أساليب التعذيب والتي أدت إلى فقدانه السمع، لقد وضع الجلادون لوحة كبيرة بقدر باب، وكان يوجد بها مسامير بعدد كبير ثم يضعون عليها المشتبه بهم وهم عراة، ويقومون بالضرب على مختلف أنحاء الجسم بواسطة خشبة خاصة طرف المضرب فيها أكبر من المقبض[2].

يروي المجاهد "لعراف قشاو"، أنه كان يعمل كحارس مراكز جيش التحرير وبعد الوشاية به من طرف أحد الخونة قامت القوات الفرنسية بإلقاء القبض عليه في مقر سكناه، وكان هذا بعد رجوعه المعتاد من الحراسة وصودرت منه بندقيته وقام أحد الجنود بضربه على رأسه بمؤخرتها أين وقع مغشيا عليه وعندما أفاق وجد نفسه في كهف مظلم يحيط به الجلادون – وكان المجاهد" قشاو" يروي قصة تعذيبه وعيناه تذرفان الدموع، وأحيانا لا يستطيع الكلام– فقد مكث في السجن ستة (06) أشهر فقط لكنها كانت مليئة بالألم والجوع[3].

قضى شهرين في العذاب الشديد وأربعة أشهر في الأعمال الشاقة، وعندما سألناه عن أساليب التعذيب أجاب قائلا: "عندما أفقت من الإغماء وجدت حوالي عشرة أو خمسة عشرة

[1]– مناد غنام المدعو الطاهر: المصدر السابق.

[2]– عوشاش بن العلوي عوشاش (شاهد على التعذيب): لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، الرحبات، باتنة، غير منشور.

[3]– لعراف قشاو: لقاء أجراه الدكتور بوبكر حفظ الله، الرحبات، باتنة، غير منشور.

ضابطا حولي، طلب مني واحد منهم بأن أخبره بكل شيء، وقال لي أيضا: لقد وصلتنا أخبار تقول بأنك تعمل حارسا على مراكز الفلاقة[1]، فأنت بهذا على علم بمراكزهم وأماكن تجمعهم وسوف نقوم بإطلاق سراحك إذا أنت أخبرتنا بكل ما نحتاجه، فأنكرت بشدة كل الاتهامات الموجهة لي، عندها مباشرة بدأوا بضربي ثم استعملوا الكهرباء والماء والسياط "الكرباج" كما عمدوا إلى كسر أطرافي وضربي على الأعضاء التناسلية وقاموا بقطع جلد الإبط[2].

لقد كان التعذيب في النهار والزنزانة في الليل، وكانت الزنزانة ضيقة وهي بقدر دخول الإنسان ومفروشة بزجاج قارورات الخمر المكسرة سقفها يقطر بالماء، وتركت لمدة شهرين عاري الجسم، ثم نقلوني من هذا الجحيم إلى جحيم أكثر وحشية ألا وهو الأعمال الشاقة، حيث كنا نكسر الحجارة بالفؤوس، ونقوم بعملية خلط ومزج الطين الممزوج بالزجاج بأقدامنا ونحن حفاة لصناعة الطوب ثم حمله[3]، وكانت أرجلنا تدمى وتنفطر وأيدينا وأكتافنا كذلك، لم تكن الادارة الفرنسية تشفق علينا بل وضعت هناك جلادين على من حكمت عليهم بالأعمال الشاقة وهم يقومون بالضرب خلال أوقات العمل[4].

ذكر عن مسألة إطلاق سراحه أنه بعد أن تم استدعاؤه إلى الإدارة وعاودوا الاستجواب معه قال بأنه سيساعدهم في العثور على مراكز المجاهدين ووعدهم بذلك فأطلقوا سراحه وأخبروه بأنه بعد وصوله إلى المنطقة التي كان يعمل فيها سيلتقي القوات الفرنسية ليدلهم على المراكز والمخابئ، يقول المجاهد بعد أن أطلقوا سراحي أمضيت حوالي شهرين في الجبال متجها نحو البيت بـ "الرحبات"[5] وعند وصولي البيت وجدت والدي قد أقام وليمة وعند سؤالي لهم عن صاحب هذه الوليمة وما مناسبتها، لكن الجميع أصابتهم دهشة كبيرة بل كانوا غير مصدقين أني لا أزال على قيد الحياة، والعجيب أن الوليمة كانت بمناسبة تزويج زوجتي لأخي لكن في الأخير جعلت بمناسبة رجوعي، ويقول أنه لم يمكث طويلا في البيت والتحق بصفوف

1- لفظ أطلقه الفرنسيون على الثوار الجزائريين وقبلهم الثوار التونسيون.

2- لعراف قشاو: المصدر السابق.

3- تبنى من هذا الطوب المعتقلات خاصة.

4- لعراف قشاو: المصدر السابق.

5- هي إحدى بلديات دائرة رأس العيون بولاية باتنة.

الثوار وكافح معهم حتى النصر الأكبر، لكن العجيب أن "المجاهد قشاو" لا يستفيد من أدنى تعويض إلى حد الآن وما زال يقطن البيت الذي ألقت القوات الفرنسية القبض عليه"[1].

تم إلقاء القبض على السيد "بلقاسم ناصري" سنة 1955 م والذي تعرض إلى أبشع أنواع التعذيب حيث تم إجلاسه على القارورة (قارورة الجعة) وذلك بالضغط على كتفيه وفخذيه والدماء تسيل وتم تكرار العملية خمس مرات وفي كل مرة يغمى عليه من شدة الألم ومن آثار ذلك إلى اليوم أن دبره لازال مفتوحا، تم استعمال الدواء التقليدي لمعالجته أول الأمر ثم نقل إلى الرديف بتونس لتكملة العلاج[2].

في 17 جانفي 1955 م نقل السيد " أحمد بن يوسف هيبي " بعد أن ألقي عليه القبض مع خمسة أشخاص من بئر العاتر إلى الكويف -كون "دوب" تبسة كان مملوءا عن آخره- من ضمنهم شخص واحد من أولاد بوقصة وشخصين من الزرادمة، وبعد المبيت في تبسة في مكان رمي القمامة حولوا في شاحنة إلى الكويف، وتم إدخالهم إلى نفق أرضي لمدة ستة أيام، كان يرمى لهم فضلات الأكل وسط الظلام الدامس، وبعد ذلك عذبوا بالكهرباء عن طريق وضع الأسلاك في اللسان والمناطق الحساسة والتعليق واستمر ذلك التعذيب لمدة أربعة عشر يوما على إثرها خرج البوقصي فاقدا البصر[3].

أما السيد "عبد السلام زواي" المدعو "المونشو"[4] كان مسؤولا في "بكارية" تم إلقاء القبض عليه ونقل إلى "الشريعة" التي بقي بها ثمانية وعشرون يوما، تعرض خلال نصف المدة إلى شتى أنواع التعذيب عن طريق استعمال النار والكي في الدبر والذكر، وتم نقله رفقة 18 شخصا مقيدين إلى بئر الطويل لذبحهم ورميهم هناك لكنه فر قبل أن يذبح ويرمى في البئر وصعد إلى جبل "بورمان" والتحق بجنود ج.ت.و[5].

---

[1]- لعراف قشاو: المصدر السابق.

[2]- بشير هيبي: لقاء بتاريخ 02- 05- 2014، الساعة 8 و30د، منزل المعني، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

[3]- بشير هيبي: المصدر السابق.

[4]- كل فاقد لأحد ذراعيه يطلق عليه هذا الاسم.

[5]- بشير هيبي: المصدر السابق.

زار عمي بشير سنة 1963 م مقر "دوب" في مدينة بسكرة الذي حول إلى متحف والتقى بالسيد "عبد الحميد الزين" الذي تم تعذيبه بهذا المكان عن طريق شخصين من القومية أدى ذلك إلى ذهاب بصره[1]، ولا زالت آثار الحروق بادية للعيان حيث لم ينبت بها الشعر إضافة إلى استعمال أنبوب الماء ووضع لوحة على بطنه والقيام بلعبة الميزان من طرف شخصين ومن أبشع طرق التعذيب أخلاقيا هي إدخال عصا في الدبر إلى غاية شعور الشخص بالقيء وخروج الأكل من الأنف والفم، والتي تتم على إثرها مباشرة الوفاة وقد تعرض لها السيد "لمين زروال" سنة 1959 م[2].

أما السيد "السبتي بن عرفة "[3]وعند توصيل الكهرباء بأنفه زاد جلادوه من المدة بعد أن تناسوه أدى ذلك إلى قطع أنفه، أما أحد الأشخاص من مدينة خنشلة بعد القبض عليه ونعته بأفعال قبيحة من طرف أحد القومية قطع له قضيبه وخصيتيه، وبعد أن شفي عاود الصعود إلى الجبل (التحق بالمجاهدين) وعندما مسك أحد القومية بــ"كيمل " فعل به ما فعل به ثم قتله[4].

يروي لنا أيضا السيد "علي محمد بن سعد"[5]أنه مع حلول صيف 1957 م قرر الذهاب إلى منزل عمه "علي الطاهر" بالمكان المسمى "الحجار الصفر"[6] (تابع إداريا لبلدية بكارية دائرة الكويف، ولاية تبسة) انطلاقا من منطقة "المناقير" (تابعة إداريا لبلدية صفصاف الوسرى، دائرة أم علي، ولاية تبسة) دون علم الوالد، شارك العائلة في عملية الحصاد وباع كمية من القمح ونزل إلى تبسة لشراء بعض الملابس وأثناء عودته إلى دار عمه وجد قبعة خضراء في صندوق الملابس سقطت لأحد الجنود وتم الاحتفاظ بها فأخذها معه وقرر العودة إلى منطقة "المناقير"[7] مع قافلة لأولاد "سي محمد".

---

[1]- السبب في ذهاب البصر هو استعمال النار (الشاليمو) في عملية التعذيب.

[4]- بشير هيبي: المصدر السابق.

[3] – من مدينة تبسة.

[4]- بشير هيبي: المصدر السابق.

[5]- محمد بن سعد علي بن سعد بن عبد الله شاعر شعبي من مواليد 1941 بأولاد سيدي عبيد، بئر العاتر.: لقاء بتاريخ 27- 12- 2013 ، في منزل المعني، بلدية بئر العاتر، ولاية تبسة، أولاد سي محمد من أكبر بطون عرش أولاد سيدي عبيد، يقيمون في بلدية بئر العاتر.

[6]- منطقة ريفية تابعة حاليا لبلدية الحويجبات ولاية تبسة.

[7]- تبعد عن بئر العاتر بحوالي 10 كم، إداريا تابعة لبلدية صفصاف الوسرى.

قبل الوصول إلى بئر الوسرى[1] وضع القبعة تحت السروال خوفا من الجنود الفرنسيين المتمركزين دوما هناك ولم يكن يعلم أنه كان مراقبا بالمنظار من طرف جنود المركز، تم توقيفه وإخراج القبعة من تحت الملابس، أدخل مباشرة إلى إحدى المكاتب وكان المكتب به بئر عميق جدا يستعمل للحجز، فأمروه باستعمال السلالم والنزول لم يفهم كونه لا يحسن استعمال اللغة الفرنسية وفي غياب المترجمين، فتم دفعه بالأرجل فسقط في قاع البئر[2].

في اليوم الثاني أخرج من البئر وبدأ الضابط في طرح الأسئلة رفقة حركي مترجم وسألوه عن الفلاقة[3] فأنكر علاقته بهم، وسلطوا عليه كلبا مدربا جره من ثيابه، وأعيد إلى البئر مرة أخرى، ونتيجة سقوطه حدث له كسر في الظهر على مستوى العمود الفقري، أدى إلى إيقاف عمل المسالك البولية كلها مع انتفاخ في البطن ثم فقد الوعي، عندها تم إخراجه والذهاب به إلى بئر قديم به الماء خارج المدينة وصبوا عليه ثلاثة دلاء ماء فلم يتكلم كونه فقد الصوت فأعادوه إلى المركز[4].

مع حلول الظلام أرادوا التخلص منه أخذوه في سيارة وفي أحد المنعطفات أوقفوها وحملوه من أطرافه ورموه داخل الخندق المجاور للطريق، من حسن الحظ رآه أربعة أشخاص من أولاد نونة[5](هم الذين رووا له طريقة رميه) حملوه إلى البيت بالتناوب، بعد ذلك حمل إلى بئر العاتر حيث عالجه طبيب"sas" ثم نقل إلى مستشفى تبسة للعلاج من طرف الطبيب "مرناف" (Mernaf) الذي نصحه بأكل كسرة الشعير وزيت الزيتون[6]، يقول عن محنته هذه:

يبرى[7] جسمي من ستراتـــو[8] وجميع الطبة شافـــــاتو[9]

---

[1]- من بلديات ولاية تبسة حاليا تبعد عن مقر الولاية بحوالي 58 كم.

[2]- محمد بن سعد علي: المصدر السابق.

[3]- اسم أطلقه الفرنسيون على المجاهدين في تونس، وبعد انطلاق الثورة التحريرية تم إطلاقه أيضا على المجاهدين الجزائريين.

[4]- محمد بن سعد علي: المصدر السابق.

[5]- من بطون عرش أولاد سيدي عبيد موزعون بين صفصاف الوسرى وبئر العاتر.

[6]- محمد بن سعد علي: المصدر السابق.

[7]- يشفى.

[8]- أوجاعه وآلامه.

[9]- رأته.

واحد ما عرف حسابـــاتو[1] ما قالوا شي اللي يفيـــد

الطبة والطلبـــة شافـــاتو قالوا هذا دواه بعيـــــد

شفنا تبسة وقسنطينـــــــة ما لقيناش[2] طبيب يفيـد

عنابة منهـــا ملينــــــــة[3] شهمتنا[4] والبر[5] بعيـــــد

لا سلم[6] لا بـا يتركـــــــني شغل فيه عرف وقيـــد[7]

من السبعة وخمسين ملكني[8] يكبس[9] ويزير ويزيـــــد[10].

أما السيد " لعروسي بوطالب"[11]فكان شاهدا على التعذيب: يروي لنا ما حدث للسيد "محي الدين العيد" من دوار عبلة الذي كان يمون المجاهدين، حيث أنه بعد أن اشترى لهم مجموعة من الأحذية من مدينة تبسة وأثناء عودته ألقي عليه القبض في إحدى حواجز الدرك الذين أرسلوه إلى المكتب الثاني بالشريعة ليحول إلى الحمام[12]حيث عذب بالكهرباء والماء لمدة ثلاثة أيام متتالية، وذلك بإدخال رأسه في صهريج الماء، بعد ذلك حول إلى "الكوري" ولانشغال العسكر بمعركة الجرف فر السجين والتحق بالمجاهدين في المكان المسمى القليلة[13].

[1]- لم يفهموه.

[2]- لم نجد.

[3]- مللنا.

[4]- أتعبتنا.

[5]- المكان.

[6]- لم يتراجع.

[7]- اشتعل.

[8]- تملكني ولم يتركني.

[9]- يؤلم بشدة.

[10]- محمد بن سعد علي: قصائد البادية من شعر أولاد سيدي عبيد، (د.م.ن)، (د.ت) ، ج01، ص ص08، 09.

[11]- مولود بتاريخ 01- 07- 1939 ببحيرة الأرنب، ابن شهيد، التحق بالثورة سنة 1958، درب المتطوعين الجزائريين لحرب 1967 أمين عام قسمة المجاهدين بالشريعة إلى اليوم.

[12]- ينظر الملحق رقم (06).

[13]- لقاء مع السيد لعروسي بوطالب: شاهد على التعذيب، بتاريخ 17- 05- 2014 على الساعة 15 سا و45د قسمة المجاهدين دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

الفصل الثاني: مواقف وشهادات حول سياسة التعذيب الفرنسية في الجزائر

أولا: المواقف الرسمية الفرنسية من التعذيب.

01- موقف الحكومة والمسؤولين الفرنسيين.

02- موقف الأجهزة الإدارية المختصة.

03- موقف العدالة الفرنسية.

ثانيا: مواقف وشهادات القيادات العسكرية والمدنية.

ثالثا: موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من التعذيب.

رابعا: موقف الرأي العام ووسائل الإعلام الفرنسية.

خامسا: ردود الفعل الجزائرية على سياسة التعذيب.

أنكر الفرنسيون وجود التعذيب بالجزائر في أول الأمر ثم اضطروا إلى أن يعترفوا به لكنهم أرادوا أن يجعلوا حوادث التعذيب هذه نادرة، نعم إن ذلك لم يجز على أحد، لكن الاعتراف بوجود حالات التعذيب والوعد بمعاقبة مرتكبيها قد طمأن أولئك المثقفين الفرنسيين الذين ثاروا في وجه التعذيب ليوهموا أنفسهم ويوهموا الناس أنهم قاموا بواجبهم وأدوا رسالتهم الإنسانية على أتم وجه، إلا أن التاريخ سيسجل عنهم أنهم قبلوا بأكاذيب الحكومة الفرنسية وأنهم لم يحاربوا أساس الداء[1].

كما أنكرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر وجود التعذيب في أول الأمر، بل أظهرت استيائها الكبير من أن تنسب إليها هذه التهمة إلا أنها تراجعت عن موقفها هذا وبالرغم من أن الاعتراف الرسمي بحرب الجزائر لم يفض إلى تعديل الخطاب الرسمي بشأن ممارسات التعذيب أثناء هذه الحرب، ورغم أنه كان عنصرا أساسيا في نظام القمع فإنه يتم تحجيمه ووصفه بأنه مجرد تجاوزات بسيطة بناء على ما سبق، ومنذ النقاش العمومي حول المسألة وطرحها على الرأي العام وبغض النظر عن خطاب أعلى هرم السلطة، يعترف الفرنسيون بشكل واضح بوقوع هذه الممارسات أثناء تلك الحرب[2].

لكن الشهادات حول التعذيب تتواتر، وأكدت أن حالات التعذيب ليست نادرة كما قيل في أول الأمر، ولقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى التنصل من المسؤولية فألقتها على العناصر الأجنبية التي تعمل في صفوف الجيش الفرنسي "اللفيف الأجنبي" ولذلك ما انفك الفرنسيون يؤكدون منذ سنة (1955 م) أن الألمان الذين سبق لهم أن عملوا في صفوف النازية والذين يوجدون الآن في اللفيف الأجنبي هم وحدهم المسؤولون عن التعذيب، لكن الحقيقة غير ذلك حيث نجد أن أغلب الجنود الذين يفرون من الجيش الفرنسي ويقبلون إلينا (ج.ت.و) إنما هم من الأجانب الموجودين في اللفيف الأجنبي، إن أولئك الألمان والإيطاليين قد أقبلوا إلى صفوف

---

[1] – فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص ص50، 51.فرانتز فانون غير راض عن مواقف المثقفين رغم وجودها لأنها لم تغير من الوضع شيئا، كون اللجان التي تم تشكيلها لم تحقق أي نتائج لصالح المعذبين والمعتقلين، لكن هذا لا ينفي وقوف هذه الفئة في وجه الادارة الفرنسية واستنكارها لجل الممارسات الفرنسية.

[2] – كمال بوشامة: المرجع السابق، ص160.

جيش التحرير الوطني، لأنهم قد ثاروا على أساليب التعذيب الفرنسي، لقد سألناهم بالعشرات قبل أن نرجعهم إلى أوطانهم فكانوا كلهم كلمة واحدة في وصف الوحشية الفرنسية بأنها وحشية لم يسبق لها نظيرا في العالم[1].

أولا: المواقف الرسمية الفرنسية من التعذيب

لقد كانت تلك العمليات التي كشفت عن التعذيب والتي كذبتها السلطات الرسمية على كل المستويات أو اعتبرتها مجرد "تجاوزات" بالرغم من وجود الأدلة التي تثبت ذلك، مثل: تقرير"ويلوم" (Wiullaume) وتقارير "مايراي" (Mairey) كذلك تقارير المنظمات الإنسانية الدولية[2]، إضافة إلى أنه في شهر مارس 1957 م ظهرت عدة وثائق تشهد بانتشار التعذيب والقمع بالجزائر حيث نشر "جان جاك شرايبير" سلسلة من المقالات في مجلة "لكسبريس" ونشر ملف "موليز" ونشر كتاب "ضد التعذيب" وأعلن الأستاذ القانوني بجامعة باريس أنه قطع دروسا احتجاجا على اغتيال "علي بومنجل" ونشر أخيرا كراس "المجندون يشهدون"[3]،...دوافع قوية أجبرت السلطات الفرنسية على اتخاذ مواقف محتشمة إزاء عمليات التعذيب.

01- موقف الحكومة والمسؤولين الفرنسيين: في إطار إجراءات الترهيب والإبادة فإن موقف فرنسا تجاه المحاربين الجزائريين غير إنساني على الرغم من أنها صادقت على معاهدة جنيف عام 1949 م، وبالتالي فهي ملزمة بتطبيق أحكامها لكنها خرقت القانون الدولي، فمعاملة أسرى الجيش الجزائري لم تكن قط إنسانية ولم يكن أي اعتبار للزي العسكري الذي لم يحترم، بل عومل كل من ألقي عليه القبض على أنه إرهابي، وشهادات بعض الضباط الفرنسيين الذين شاركوا في حرب الجزائر (الثورة التحريرية) تؤكد ذلك، كما توضح الوسائل والطرق التي استعملت تجاه المحارب الجزائري، فقد جاء في رسالة عسكري فرنسي بتاريخ 05

1- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص ص50، 51.

2- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج02، ص185.

3- **المجاهد**: ع 54، 01 نوفمبر1959.

جوان 1956م "فيما يخص الجنود "الفلاقة" الذين يرتدون الزي العسكري يلقى عليهم القبض في المعارك، فإن مصيرهم واضح"[1].

تذكر تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولي أن المذكرة المرجعية سجلت خطوة أولى في هذا الاتجاه، خلق مخيمات للمعتقلين العسكريين مما سمح بحل المشكلة نهائيا- وفي حدود التعديلات الجديدة- دون إعطاء المساجين صفة خاصة[2].

ولقد عاش القادة الفرنسيون وجنرالاتهم في الجزائر على أنغام أن ما يجري في الجزائر هو من صنع عصابة قطاع الطرق والمتعصبين الخارجين عن القانون (les hors en la loi)[3] وقد اختار المناضل الفرنسي"فرنسيس جانسون" (Francis janson) عنوانه "الخارجون عن القانون" فأصدره كتابا عن ثورة نوفمبر 1954 م، الذي يعتبر الفرنسيون فيه أن هؤلاء المتزعمين للثورة ما هم إلا أناسا خارجين عن القانون، أي قانون؟ القانون الاستعماري الذي كان سائدا في الجزائر وهو قانون الاحتلال فرضه المحتلون على شعب احتل بالقوة هو وأرضه وعرضه، من طرف شذاذ الآفاق من إسبانيا ومالطا وكورسيكا والألزاس واللورين وتوطينهم في أرض ليست بأرضهم[4].

وإذا كان قمع الحكومة الفرنسية مستترا قبل اندلاع الثورة، إلا أنه سرعان ما أزيل هذا الستار وأصبح مكشوفا مفضوحا بعد اندلاعها، من خلال اختراق العدالة لقانونها العام ولمبادئ القانون الدولي العام أثناء مواجهة المتهمين الجزائريين، وعدم تمكنها من وضع حد للتعذيب والقتل الجماعي وتسامحها مع الجلادين والسفاحين الفرنسيين، وإعدام الجزائريين في غياب الضمانات القانونية المعترف بها دوليا، مخترقة مبادئ الثورة الفرنسية ودستورها والمبادئ العامة للقانون الدولي الذي تضمن: 1- التشريع الفرنسي للقانون العام.

---

[1]- مسعود كواتي: المرجع السابق، ص212.

[2]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 03/12/1958 -20/12/1957 . ينظر الملحقين رقم 13 ورقم 14.

[3]- تذكر هذه العبارة في كل التقارير الفرنسية المعدة من طرف الإدارة الفرنسية سواء كانت عسكرية أو مدنية.

[4]- بزيان سعدي: "الثورة الجزائرية في المصادر الفرنسية"، **المصادر**، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص141.

2- بيان حقوق الإنسان لسنة 1948 م.

3- اتفاقيات جنيف لسنة 1949 م[1].

4- المبادئ المتفق عليها في تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون بنيودلهي عام 1959 م وقد أهملت الحكومة الفرنسية تطبيق القانون الدولي الذي يطبق في حالة الحرب، بذريعة عدم اعترافها بجبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري، وأنه لا توجد حرب بالجزائر بل هي أحداث وعصيان مدني من قبل بعض المتمردين، وهذا ما عمل الإعلام الفرنسي للترويج له[2].

ولم تعترف فرنسا في موقفها من القضية الجزائرية لا بحالة الحرب في الجزائر ولا بالمحاربين الجزائريين الذي أظهروا للعالم مركزهم كطرف محارب[3]، وبالرغم من أنها لا تعترف رسميا بحالة الحرب إلا أن أعمال وتصريحات السلطات الفرنسية مثل اللجوء إلى القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية ومحاولات التفاوض والاعتماد على حق المتابعة لضرب الثوار في إقليم دولة أخرى كحادثة ساقية سيدي يوسف[4]، كل هذا دفع الكثير من الفرنسيين المعنيين ورجال السياسة الدوليين إلى الاعتقاد بأن حرب الجزائر قد خرجت من إطار كونها مشكلة داخلية، ومع ذلك فإن الموقف الرسمي الفرنسي بقي دوما لا يعترف بأي مركز قانوني لجبهة التحرير الوطني ومحاربيها، على أساس أن الحرب الجزائرية كانت فقط حالة إعادة النظام والقانون إلى وضعه الطبيعي، ومن الواضح أنه كانت هناك إرادة في الإبقاء على ممارسة التعذيب أثناء حرب الجزائر طي الكتمان لسبب بسيط، وهو أن التعذيب كان محظورا بالجزائر كما بفرنسا خلال تلك الفترة، وهو ما رفضت السلطات الفرنسية الرسمية الإقرار به بالنسبة للوضع في الجزائر آنذاك[5].

---

[1]- المعاملة البشرية للأسرى مكفولة نظريا بموجب المادة 13 من الاتفاقية، كما هي محددة بدقة في المادة 17، الفقرتين "ج" و "د" من نفس الاتفاقية حيث تمنع الأولى الاستنطاقات غير الإنسانية (أي شكل من أشكال الإكراه البدني أو المعنوي بغرض انتزاع اعترافات أو حمل الأسير على التعاون ضد إرادته) بينما تمنع الثانية كل شكل من أشكال التعذيب والإهانة، ينظر مضمون اتفاقية محاربة ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري 09 ديسمبر 1949 .www.unhchr/génocide/fr

[2]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص ص173- 176.

[3]- محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، تونس، 1961، ص ص334، 335.

[4]- 08- 02- 1958.

[5]- رفائيل برانش، سيلفي تينو: "سرية التعذيب أثناء حرب الجزائر"، تر: محمد هناد، **مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي**، ع 14، 15 خريف- شتاء 2001، ص39.

إن فرنسا التي صادقت على اتفاقيات جنيف عام 1949 م وبالتالي أصبحت جزءا من قانونها الداخلي طبقا للدستور الفرنسي، ومنه فهي ملزمة بتطبيق أحكامها، إلا أنها لم تلتزم بذلك وكان من واجبها – على الأقل- أن تطبق أحكام المادة الثالثة[1] المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، بغض النظر عن المركز القانوني لجبهة وجيش التحرير الوطنيين والحرب القائمة أهي من طبيعة دولية أم داخلية؟ لأن تنفيذ أحكام هذه المادة لا يقوم على مثل تلك الأسس[2].

لقد كان الفرنسيون مترددين إزاء الاعتراف بإمكانية تطبيق المادة الثالثة من اتفاقية جنيف، بالرغم من أن جبهة التحرير الوطني تمكنت من تنظيم نفسها في شكل منظمة سياسية ناضجة، ويظهر التردد الفرنسي من خلال المواقف تجاه جمعية الصليب الأحمر الدولي ودوره في الجزائر، فالصليب الأحمر طبقا لأحكام "المادة الثالثة" يستطيع تقديم خدماته لطرفي النزاع ورغم أن الحكومة الفرنسية أصدرت بتاريخ 23-06-1956 م إعلانا اعترفت من خلاله بإمكانية تطبيق المادة الثالثة على الوضعية الجزائرية: فإنها سنة 1958 م لم تحترم أحكام هذه المادة، فمعاملة أسرى جيش التحرير الوطني، لم تكن قط إنسانية ولم يكن هناك اعتبار للزي العسكري الجزائري، بل عومل كل من ألقي القبض عليه أنه إرهابي[3].

كما أن المساجين الجزائريين كانوا يوضعون في مراكز الانتقاء والمعتقلات أو في السجون العادية، وفي مارس 1958 م أقيمت مراكز عسكرية خاصة بالنسبة لجنود جيش التحرير الوطني، حيث تم حسب المذكرة الحالية تنظيم استقبال المتمردين المقبوض عليهم وهم يحملون السلاح- بعد انتقائهم وتصفيتهم في منطقتنا العسكرية- جمعوا في مراكز خاصة[4].

---

[1]- في حالة النزاع المسلح الذي لا يتسم بطابع دولي فإن كل من فرقاء النزاع ملزم، على الأقل، بتطبيق الأحكام التالية:

01)- إن الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال الحربية، بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا السلاح والأشخاص الذين أخرجوا من المعركة بسبب المرض، أو الجراح، أو الاعتقال، أو أي سبب آخر إنما يعاملون في جميع الظروف، معاملة إنسانية دون أي تمييز ذي طابع ضار قائم على العرق، واللون، والدين أو العقيدة، والجنس، والمولد أو الثروة، أو أي معيار مماثل ...

02)- إن الجرحى والمرضى يجب إيواؤهم والعناية بهم....

[2]- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص346.

[3]- مسعود كواتي: المرجع السابق، ص212.

[4]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 03/12/1958 -20/12/1957. ينظر أيضا محمد بوسلطان، حمدان بكاي: المرجع السابق، ص ص139، 140.

ففي بعض القطاعات وبسبب تخطيط المباني تحتوي على ملحقات أين يتم بقاء الموقوفين فقط لمدة ثمانية أيام، وإن الأشخاص الموقوفين يجب عليهم خلال الأربع وعشرين ساعة أن يكون لديهم قرار إحالة الإقامة مراقب لمدة قصوى هي ثلاثة أشهر ويتم خروجهم من المركز بإحدى الطرق الأربع التالية: 1- إفراج مشروط.

2- وضع تحت تصرف العدالة.

3- التعيين في مركز الإقامة.

4- التعيين في مركز عسكري للمعتقلين.

وفي إطار إعادة إدماج المسرحين داخل الوسط الاجتماعي فإن السلطات قد قامت بإنشاء مراكز إعادة التأهيل يوجد بالجزائر عامة ثلاثة مراكز(هكذا تستلطف الإدارة الاستعمارية تسمية هذه المراكز)[1].

وهناك من أعضاء ج.ت.و من كانوا يعاملون أمام القضاء الفرنسي بصفتهم "مجرمين" وعن صفة المعاملة يقول "موريس فلوري": "إن الحكومة الفرنسية حتى أواخر 1959م لم تعتبر قوات ج.ت.و كمحاربين ففي حالة القبض عليهم لا يعاملون طبقا لقوانين الحرب، بل طبقت عليهم مواد القانون الجنائي الفرنسي الخاصة بالجنايات والجنح ضد أمن الدولة"[2].

وهكذا يتبين أنه بالرغم من توفر كل الشروط الخاصة بتطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949 م وبقية قواعد القانون الدولي للحرب، فإن الحكومة الفرنسية أصرت على رفض ذلك وأساس رفضها لم يكن مبينا على سندات قانونية، بل كان خاضعا لاعتبارات سياسية بحيث كانت ترى أن أي علاقة تعاهديه رسمية مع جبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة[3] يعتبر بالنسبة لها اعترافا ضمنيا بالطبيعة الدولية لحرب الجزائر[4].

---

[1]- A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport N°9446, du 05-08-1958, Boite N°91/1F/527.

[2]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 03/12/1958 -20/12/1957 . ينظر أيضا محمد بوسلطان، حمدان بكاي: المرجع السابق، ص ص139، 140.

[3]- تشكلت الحكومة المؤقتة الأولى بتاريخ 19 سبتمبر 1958 م بالقاهرة برئاسة فرحات عباس، وتكونت من رئيس ونائبين ووزراء الدولة الأربعة المسجونين بفرنسا، إضافة إلى ثمانية وزراء آخرين، وبتاريخ 18 جانفي 1960 م كان التعديل الأول، ثم كانت التشكيلة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة بتاريخ 09- 27 أوت 1961 م.

[4]- محمد بوسلطان، حمدان بكاي: المرجع السابق، ص ص143- 145.

لقد كان موقف الفرنسيين من المعاهدات الدولية حول مصير المعتقلين أثناء الحرب ينطلق من فكرة أن كل نظام هو سيد في بيته والجزائر بالنسبة لهم هي دائما فرنسية، وفي 26 ماي 1956 م صرح "بورجيس مونوري" (Bowrges Monorey) وزير الداخلية بالجزائر بعد أن استمع إلى القيادة العسكرية والتي أكدت له أن من يضبطون والسلاح باليد سيقتلون للعبرة" وكان لزاما على الحكومة الفرنسية أن تتظاهر برد الفعل تجاه ما يحدث من تجاوزات في الجزائر فكونت لجنة للتحقيق في 24 أكتوبر 1956 م والتي انتظرت ثلاثة أشهر حتى تكون بعين المكان ومكثت ثلاثة أيام وقدمت تقريرها إلى المجلس الوطني الفرنسي في 05 مارس 1957 م دونت لا شيء يمكنها من الاستنتاج أن هناك تعذيبا يمارس بالجزائر[1].

اللجنة في تقريرها الأولي (التمهيدي) أقرت بأن سير العمليات بالنسبة لها يتعلق أساسا بالمعلومات عن الموقوفين (الخارجين عن القانون) المخابئ عمليات النقل وكذا مختلف المتفجرات بالإضافة إلى مختلف المعلومات عن أعضاء المنظمة، اللجنة تقر بأن جميع المعلومات تؤخذ عن طريق الاستنطاق والمواجهات مع الأشخاص الموقوفين، يقوم بهذه العملية (الاستنطاق والاستجواب) من طرف ضباط الاستعلامات بالتعاون مع فريق متكون من العسكريين وأحيانا مفتشي الشرطة منتدبين بالقطاع[2].

وكانت تعلم بالطرق اللاإنسانية والبشعة القذرة التي تمارس في تعذيب الجزائريين، رغم ذلك ادعت بأنه لا علاقة لها بتجاوزات السلطة العسكرية وأنها ليست مسؤولة عن هذه الجرائم البشرية، على الرغم من الأدلة التي قدمها أحد الضباط العسكريين "قودارد" (Godard) عند محاكمته عن جراء انتمائه ونشاطه ضمن المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) حيث اعترف محاميه قائلا: "أصرح بشرفي أن قودارد مثل المئات الآخرين من الضباط يتلقى أوامر من السلطات العليا الفرنسية لكي يتحصل على المعلومات..."[3]، كان "روبير لاكوست" المقيم

[1]- فيصل. ش: "شهادات واعترافات فرنسية"، **مجلة الوحدة**، السنة 15، ع 546، 16- 22 ماي 1991، ص33.

[2]- A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport du 17-03-1957, Boite N°81F/939.

[3]- مسعود كواتي: المرجع السابق، ص211. كل التقارير التي تم الاطلاع عليها والتي تحصلنا عليها من أرشيف إكس أون بروفانس تؤكد أن كل الأوامر تكون من أعلى إلى أسفل وتطلب الحصول على المعلومات.

العام بالجزائر على علم تام بتصرفاتهم، مما يعني أن كل شيء كان يجري على مرأى ومسمع من الجمهورية[1].

ولم يستطع السيد "مارتان شوفيي" في تقريره أن يدين مجموع النظام الاستعماري أو يسلم بضرورة التعذيب، فهو في تقريره يلح على أن حالات التعذيب استثنائية ثم يعترف "بأن هذه الجرائم عندما ترتكب على المستويات الدنيا يستُرُها إهمال السلطات العليا"، ولذلك فهي تهدد بأن تتحول إلى نظام شامل، إن التناقض لا يمكن إنكاره، وهو المسؤول عن عاملي العمالات يؤيد وينصح ويبرر هذه الجرائم، وهنا يتبين الزعم بأن السلطات العليا تجهل الحقيقة ليس إلا كذباً مفضوحاً، والكلمة الوحيدة الصادقة في تقريره: "إن هذا الأسلوب يؤدي إلى تعفين الذين يباشرونه"، إن الموقف يستحق التأمل، إن مثل هذا الجهل بالإنسان المعذّب أو بالعائلة المقتلة يمثل ظاهرة أصيلة تنتمي إلى ذلك الشكل الأناني من أشكال الفكر الذي أصبح من خصائص الفرنسيين، والحقيقة أن الخوف من سريان العدوى أخلاقيا لا داعي له، فالبوليس المرضى لا يعرفون تأنيب الضمير، أما مظاهر مرضهم التي تبدو عليهم خارج مكاتبهم، أي خارج محل التعذيب فإنما تدل على إرهاقهم فقط، فما يحتاجه هؤلاء البوليس هو شيء من الراحة يتمكنون بها من استئناف التعذيب[2].

ففي مارس 1955 م لا يصدق "فرانسوا ميتران" (François Mitterrand) رئيس الجمهورية سابقا والذي كان وزيرا للداخلية في حكومة "مونديس فرانس" والمشهور بتصريحه: "أن التفاوض الوحيد مع الجزائريين هو الحرب" ووزيرا للداخلية أيضا في حكومة "ادغار فور" (فيفري 1955 م- جانفي 1956 م)، ونجده مرة أخرى وزيرا للعدل وحاملا للأختام في حكومة "غي موللي" الاشتراكي من 01 فيفري 1956 م إلى 12 جوان 1957 م، وهي مرحلة قطعت فيها الثورة الجزائرية مرحلة صعبة وعانى فيها الشعب الجزائري من قساوة الظلم والتعذيب والقتل الجماعي على يد مجرمي الحرب من جنرالات وعقداء والجيش الفرنسي عموما، الحديث عن ممارسات التعذيب بالجزائر، ولكن لحفظ ماء الوجه يبعث موظفا ساميا إلى الجزائر وهو المفتش

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص ص164- 166.
[2]- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص ص53، 54.

العام "روجيه وليام" هذا الأخير أعد تقريرا وافيا شرح فيه: "أن التعذيب بالجزائر ممارس فعلا وأنه عملة متداولة وبحكم نتائجه لا بد من تعميمه، واقترح أن يشرع لبعض ممارسات الاستنطاق ويطلب باستعمال الطرق التي تستعمل الماء والكهرباء، لأنها إذا استعملت بحذر فإنها تؤدي إلى صدمة نفسية وليس جسدية، وبالتالي فهي لا تعتبر إرهابا تجاوزيا"، ويضيف في تقريره:" أميل إلى الاعتقاد بأن هذه الطرق مقبولة وإنها إذا استعملت بإحكام ومراقبة كما وصف لي، فإنها ليست أكثر قساوة من منع الأغذية أو الماء أو السجائر التي كانت مقبولة دوما"[1].

ويطرح التساؤل كيف سكت وزير العدل وحامل الأختام على ما يجري في الجزائر وتساءل كثير من الكتاب قائلين: "هل كان "فرانسوا ميتران"، وهو وزير العدل على علم بما يقع من جرائم ترتكب في الجزائر ضد الشعب الجزائري، وهي مخالفة لأبسط القوانين والأعراف الدولية، و"متيران" وزير العدل ورجل القانون كيف سكت، أم كان لا يدري؟ فإن كان كذلك فتلك مصيبة وإن كان يدري وسكت فمصيبة أعظم والجريمة أخطر والمسؤولية أكبر[2].

يقول "أندري روسلي" (André Rousselit)[3]: "إن المدعي العام أثار مع فرانسوا ميتران لأول مرة في مراسلته قضية التعذيب في الجزائر بتاريخ 06 أفريل 1956 م، ولكن "ميتران" الذي عرف بالموضوع عن بينة، ولكنه لم يستقل ... إن وزير العدل كان على علم بالتعذيب والقتل الجماعي، بل كان شاهدا سنة 1957 م عندما طلب الجنرال "ماسو" من الجنرال "بول أوساريس" أن يشرع في وضع موضع التنفيذ تأسيس "فرق الموت" أو " كتائب الموت" ... إن "ميتران" ما كان يفكر أبدا في الاستقالة وهو على علم كامل بالجرائم والاغتيالات والقتل الجماعي للجيش الفرنسي في الجزائر ضد الشعب الجزائري، بل كان له طموحا في منصب رئاسة الوزراء ولهذا تشبث بمنصبه إلى غاية سقوطه في أفريل 1957 م[4]، في حين ينقل عنه

---

[1]- فيصل. ش: المرجع السابق، ص32. ينظر بزيان سعدي: "صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، المرجع السابق، ص20. وينظر أيضا محمد العربي ولد خليفة: "فرنسا تعذب في الجزائر ... فظائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة"، **المصادر**، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص151.

[2]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص90، 91.

[3]- مدير مكتب "فرانسوا متيران".

[4] - سقوط حكومة غي مولي الذي يصادف تاريخ 21 أفريل 1957 م.

الصحافي الفرنسي "جان لاكتور" أنه اعترف قائلا: "ربما لم ارتكب على الأقل في حياتي سوى خطأ واحدا هو عدم استقالتي من منصبي كوزير للعدل في حكومة "غي موللي" 1956 م عندما كانت ثورة الجزائر في أوج منعطفها[1].

وفي 29 أكتوبر 1956 م تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية برئاسة "فيكتور برفو"، أحد الأصدقاء الشخصيين لرئيس الحكومة "غي مولي" (جانفي 1956 م-21 أفريل 1957 م) غير أن هذه اللجنة سارت حسب برنامج تميز بالتماطل والمساومة إلى غاية 05 مارس 1957 م تاريخ تقديم تقريرها، وما جاء في هذه الوثيقة صور تتماشى مع السياسة الرسمية، وعناصر الشرطة الذين قاموا بأعمال التعذيب هم الأبرياء الذين لا ذنب لهم، أما ضحاياهم من المعتقلين فإنهم ليسوا سوى كذابين مفترين، في حين يكون الناس الذين اهتزت مشاعرهم مما سمعوا أناسا سذجا غافلين وعليه تقرر غلق الملف[2].

بعد أن تمت محاصرة "غي مولي" من كل جهة حتى داخل حزبه وداخل الحكومة أعلن يوم 08 أفريل 1957 م تشكيل لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية مكلفة بإقامة الحقيقة تشكلت من اثنتي عشرة شخصية مرموقة[3] تقوم بعدة زيارات إلى الجزائر وتنكب خاصة على

---

[1]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص91، 92. للاستزادة ينظر أيضا:
- François Malye et Benjamin Stora: François Mitterrand et la guerre d'Algérie, librairie Arthème Fayard/Pluriel, 2010.

[2]- أحمد رضوان شرف الدين: "التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962"، **المصادر**، ع 08، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ماي 2003، ص ص20، 21.

[3]- 01- "بيار بيتاي" Pierre Beteille: رئيس مستشار بمحكمة الاستئناف. 02-"بيار دور" Pierre Dour: عميد جامعة.
03- "روباردولفينيات" Robert Bellavignette: حاكم عام. 04- "أندري فرنسوا" Andre François: سفير.
05- "موريس غارسون" Maurice Garçon: محامي.
06- "مولبيراك دوبوردو"Mouleriac Debordeau: نقيب المحاميين.
07- "مارسال أودينو" Marcel Audno: مدير المحكمة العسكرية سابقا.
08- "إميل بيارات جيرارد" Emil Pierette Girard: رئيس الاتحاد الفرنسي للمحاربين القدماء.
09- "شارل ريثيان" Charles Rétien: أستاذ بأكاديمية الطب.
10- "فارنجول" Varanjoule: أستاذ.
11- "هانري زيلار" Henry Zeller: جنرال.
12- "بول هاغ" Paul Hag: حاكم عسكري بباريس.

قضايا التعذيب وحالات الاختفاء[1]، تقدم بعض أعضائها بتقارير كانت تندد بحزم بالتجاوزات المرتكبة من قبل القوات الفرنسية، حيث أكد الأستاذ "غارسون" الأمين العام للجنة بصريح العبارة على أنه" وقع التسامح والتغاضي عمدا عن عمليات التعذيب لا مراء فيها"، ودعا بالأخص إلى "التشديد في التعامل مع القادة لا مع المنفذين"[2].

في 12- 04- 1957 م تم تأسيس "لجنة إنقاذ الحقوق والحريات الفردية" التي يترأسها رئيس الحكومة الفرنسية "فيليكس غيار"(نوفمبر 1957 م–أفريل 1958 م)، إضافة إلى صدور بيان من مجلس الأساقفة والكرادلة الفرنسيين يعبر عن حيرة المجلس المذكور أمام موجة التعذيبات والقمع بالجزائر، كما قرر مكتب الحزب الراديكالي إيفاد لجنة تحقيق إلى الجزائر، لكن "روبير لاكوست" يعلن أنه لا يستطيع أن يضمن حمايتها فتتراجع اللجنة، كما أعلن البابا "بيوس 12" عن استنكاره للتعذيب[3].

وفي شهر سبتمبر 1957 م قدمت لجنة الحماية خلاصات عملها للحكومة، كان تقريرها منتظراً بشغف، كان محتواه غامضاً ومحيراً خاصة بعد استقالة ثلاثة من أعضائها في عز أشغالها وفي ذلك كتب "موريس غارسون" لرئيسها: "أن القصد من تعيين لجنتنا هو الحماية ولدي إحساس بعدم حماية شيء"، وهو يرفض أن "يوهم كافة أولئك الذين عقدوا الأمل فيما يقدمه من عمل بأنه يؤدي لهم نشاطا خاصا وفعالا"[4].

يبدو عند قراءة التقرير بأن لجنة الحماية قد استبعدت الجرائم والجنح المرتكبة في حر المعارك، والمخالفات المرتكبة في حق العدالة العسكرية، لتقصر اهتمامها في أربعة أنواع من التجاوزات: – عمليات التعذيب الجسدي الرامية إلى انتزاع الاعتراف، والأعمال الأخرى التي لا تهدف إلى هذه الغاية المعلنة، – التجاوزات في اتخاذ تدابير الحبس، – التعذيب داخل

[1]– "كيف يسجل الفرنسيون التاريخ بدماء الجرمية"، **المجاهد**، ع 15، 01- 01- 1958.
[2]– رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص187، 188.
[3]– **المجاهد**: ع 54، 01 نوفمبر 1959.
[4]– "كيف يسجل الفرنسيون التاريخ بدماء الجرمية"، **المجاهد**، ع 15، 01- 01- 1958.

محتشدات الحبس، - وأخيرا حالات الفقدان الموصوفة بالقضية المحيرة أكثر، إلى جانب التعرض لاعتبارات عامة ثم الاستشهاد ببعض الأمثلة[1].

لقد دونت الحكومة الفرنسية في تقريرها سابق الذكر[2] أن لا شيء يمكنها من الاستنتاج أن هناك تعذيبا يمارس بالجزائر، ومع ذلك فاللجنة لاحظت على أقدام المساجين جروحا، لكن أخصائيها أرجعوا ذلك إلى أمراض الجلد أو إلى وباء "قوباء" أي "الإكزيما" بسبب مناخ شمال إفريقيا، غير أن الرجل الوحيد الذي رفض التقرير هو النائب الرديكالي "ليون هوفانيان"[3] وهو الطبيب الوحيد في المجموعة الذي قال ساخرا: "لا يوجد أي كتاب في الطب يتحدث عن هذا النوع من الإكزيما، هذا اكتشاف طبي، إن هذا النوع من القوباء خاص بالسجون الجزائرية"[4].

وهذا رأي الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" حول التعذيب يقول فيه:"... أؤكد على ضرورة أن تزول كافة الاعتبارات المرتبطة بالمشاعر الشخصية بمقتضيات اللباقة، بالسن بالأقدمية، أمام الضرورة والفعالية اللتين تفرضان وحدة القيادة "[5].

وفي عام 1957 م طلب من الجنرال "دي غول" (Degaule) أن يصدر تصريحا يدين فيه التعذيب، لكنه رفض وشرح رفضه كما يلي: "**التعذيب جزء من النظام القائم**" أي أنه يعتبر التعذيب أحد المساوئ العديدة التي يأخذها على النظام القائم أي على الجمهورية الرابعة التي يدينها جملة ويرفض الوقوع في إدانة لتفاصيل والجزئيات، لكن هل خفت وطأة القمع والتعذيب والتجاوزات الوحشية للجيش الفرنسي في الجزائر بعد سقوط الجمهورية الرابعة ومجيء ديغول إلى

---

[1]- "كيف يسجل الفرنسيون التاريخ بدماء الجرمية"، **المجاهد**، ع 15، 01- 01- 1958.

[2]- تقرير لجنة حماية (إنقاذ) الحقوق والحريات الفردية سنة 1957، للاطلاع على التقارير ينظر "كيف يسجل الفرنسيون التاريخ بدماء الجرمية"، **المجاهد**، ع 15، 01- 01- 1958.

[3]- عضو اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق حول سوء المعاملات المرتكبة في حق الشيوعيين الجزائريين بوهران في سبتمبر 1956، امتنع عن التوقيع على التقرير النهائي "تحقيق بروفو" بحجة أن هناك مجموعة من الوقائع، بعضها طبي، جعلته يعتقد أنها تدل على استعمال الشرطة لطرق لا تتلاءم والمهام المنوطة بها.

[4]- رفائيل برانش، سيلفي تينو: المرجع السابق، ص43.

[5]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص53.

سدة الحكم في فرنسا؟ والجواب بالطبع، وهو أن هذه الممارسات بعد أن كانت جزءا من سياسة الجمهورية الرابعة أصبحت سياسة الجمهورية الخامسة برمتها؟[1].

وللتغطية على أعمال القمع والتعذيب الممارس في الجزائر وتجنب آثاره، عمد النظام الديغولي إلى تعميمه والسماح لأخباره بالتسرب إلى الخارج قطرة قطرة، مصحوبا بتكذيبات رسمية وبنبرات لحمل الرأي العام العالمي على ابتلاعه، وبهذا الأسلوب أصبح القمع في الجزائر مألوفا، لا يثير ضميرا ولا يحرك مشاعرا[2].

أما بالنسبة إلى داخل الجزائر فكانت السلطات الفرنسية تأمل في الوصول إلى نفس النتيجة بتعميم القمع تعميما يدفع الجزائريين إلى اليأس وإلى البحث عن المهادنة بأي ثمن[3]، وفي نفس الوقت تركيز الأنظار إلى الخارج وفي فرنسا على الأخص عن ألوان من السراب السياسي تخلق باستمرار أملا مشجعا في اقتراب موعد السلم، بغض النظر عن حقائق التعذيب المسلط على الجزائريين وبكيفية تدفع المتتبع للأحداث والتطورات إلى التفاؤل وإدراج القمع والتعذيب في قائمة الخسائر التي تهون أمام السلم القريب[4].

وهذا التضليل المدروس هو الذي جعل كثيرا من الملاحظين يعتقدون بأن الجو قد تغير بعد مجيء ديغول[5]، في حين هو خلاف ذلك إنما الذي حدث هو أن الأمل في الحل السياسي السياسي جعل القمع أخف وقعا منه في الوقت الذي كانت فيه كل آفاق السلم مسدودة، فالسياسة الديغولية لم ترفع القمع المادي وإنما كانت أكثر تقنيا في تغطيته، بل رفعت السلم النفسي مدفوعة إلى ذلك بضغط المقاومة الصامدة، لقد حاول المسؤولون الفرنسيون تغطية جرائمهم بشتى الأسباب والذرائع، فهذا "غي مولي"، رئيس وزراء فرنسا يصرح أمام الجمعية الوطنية بقوله: "أما ما يؤسف له بدون شك أن ممارسة عنف نادرة جدا قد ارتكبت، إلا أني

---

[1]- "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، **المجاهد**، ع 107، 01-11-1961.

[2]- مصطفى طلاس، بسام العسلي: المرجع السابق، ص46.

[3]- طرح ديغول في هذا الإطار العديد من المشاريع سميت بالمشاريع الإغرائية من بينها "سلم الشجعان" و"مشروع قسنطينة".

[4]- "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، **المجاهد**، ع 107، 01-11-1961.

[5]- ينظر رمضان بورغدة: المرجع السابق.

أؤكد بأنها إذا جاءت نتيجة عن عمد وسابق إصرار فإننا لا نسمع بها، لقد قارن البعض حول هذا الموضوع، وتصرفات الجيش الفرنسي بممارسات الجستابو وأن هذه المقارنة مخزية"[1].

لكن الاعترافات التي قدمها بعض الجنود والضباط الفرنسيين عن الفظائع التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين أثناء الثورة التحريرية تفند تصريحات المسؤوليين الفرنسيين فهذا أحد جنود الاحتياط الفرنسيين يعترف بالحرف الواحد فيقول: "كانت التسلية المفضلة ليوم الأحد هي تعذيب جزائري بدعوى أنه من الثوار، يبدأ المشهد من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء، وفي تلك الساعة ينتهي به الأمر في حفرة المرحاض بعد أن نفشل في محاولة شنقه"، وإمعانا في انتهاك كل القوانين والشرائع، عملت فرنسا على تهوين هذه الأعمال وتصغيرها والتقليل من خلفياتها، فقد ذكرها الجنرال "ماسو" (Massu) بالقول: "إن الشرط الذي لا بد منه لنجاح عملنا في الجزائر، هو أن نقبل بروحنا وضميرنا هذه الأساليب على أنها ضرورية ومقبولة أخلاقيا"[2].

وليس هذا فحسب، بل اعتُبر التعذيب لونا من الواجبات الدينية في الحرب القذرة التي شنتها فرنسا في الجزائر، لذلك أرسلت فرقا من رجال الدين لهذا الغرض بهدف تهدئة الجنود الفرنسيين وإقناعهم بأن التعذيب والتقتيل والتدمير، ممارسات يفرضها الوضع ويزكيها الدين خاصة عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن العليا وسيادة ومجد فرنسا، في هذا الشأن كتب القس "غابيل" مقالا في جريدة "لوموند" (le Monde) يوم 22 ماي 1956 م يحث فيه شباب فرنسا قال فيه: "ليس هناك أي شك، كما ذكرنا ذلك عدة مرات، في أن من الواجبات الدينية على الشبان الفرنسيين المدعوين للخدمة، تلبية النداء ... إن الشباب المسيحي الذين يدعون نداء التعلم على ترك زوجته وعائلته والإشراك في الحرب، إنما يدرك عبر هذه التضحيات والأخطار الجسام، إن الشعور بالتضامن وروعة السلام الذي هو هدفه إنما هو ثمرة من ثمرات المحبة، إن هذه المحبة لجميع سكان الجزائر على اختلاف أحوالهم ودينهم وعنصرهم هي التي تملي على

[1]- "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، **المجاهد**، ع 107، 01-11-1961.

[2]- صلاح الدين تيمقلين: "الممارسة الإجرامية في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي"، **جريدة الخبر**، السنة الثانية، ع 339، 25-02-1992.

هؤلاء الشبان واجبهم كمقاتلين[1]، حتى الأوساط الدينية لم تسلم من هذا المرض الأخلاقي حيث مستها العدوى هي أيضا فكثيرا ما نسمع في كل الأماكن "الواجب المسيحي في التفاني من أجل الوطن"[2].

ولقد جاء النداء الموجه إلى الشعب الفرنسي من قبل الكاردينال "سابيج" أسقف مدينة تولوز و"جاك سوستال"[3] الحاكم العام السابق في الجزائر ما يلي: "إننا نؤمن إيمانا مطلقا بأنه من العدالة التامة استعمال القوة من قبل الفرنسيين لحماية هؤلاء السكان الأصليين (أي الجزائريين) من "الإرهاب"، إن استعمال القوة المذكورة يجب أن ينتهي بالانتصار الحقيقي"[4].

إذا موقف الحكومة الفرنسية أصبح معروفا، فقد عبر عنه "جاك شيراك" رئيس جمهورية فرنسا الذي قال: "إن فرنسا في الجزائر لم تفعل خلال وجودها في هذا البلد إلا الشيء الجيد وأن الجيش الفرنسي قد قام بدوره في الجزائر، والذي يشكر عليه"، كما يرفض الاعتراف بما جرى من جرائم ضد الشعب الجزائري مكتفيا بتأسفه على ما ورد في تصريحات الجنرال "بول أوساريس" وطالب من وزير الدفاع بتجريده من وسام الشرف الذي حصل عليه هذا الأخير من "شارل ديغول" سنة 1965 م[5].

لقد اعترف أحد الضباط الفرنسيين من الذين شاركوا في حرب الجزائر وهو "بيار أليولات" الذي نشر وثائقه المجمعة أثناء الثورة التحريرية (1954 م-1957 م) بقوله "بما أن التعذيب أصبح من الطرق الرسمية التي تستعمل على ما يسمى بالاستنطاق للحصول على المعلومات قصد التصدي للعمليات الفدائية وضبط الحركة النضالية، فإن فرنسا قامت بتأسيس مؤسسات التعذيب أكثر من تأسيسها لمدارس التعليم ومستشفيات المرضى إذ يوجد في كل ثكنة جناح خاص للتعذيب مجهز بأحدث الوسائل..."، ومما لا شك فيه، أن فرنسا الاستعمارية مارست التعذيب في الجزائر على نطاق واسع، إذ لم يكن الأمر يقتصر على

---

[1]- بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة التحريرية، ط02، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، ص30.

[2]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص ص194، 195.

[3]- شغل منصب حاكم عام للجزائر من جانفي 1955 إلى جانفي 1956.

[4]- بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص16.

[5]- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص65.

ممارسات معزولة مثلما حاول الرسميون الفرنسيون الترويج له، بل الحقيقة أن التعذيب كان أحد أوجه المؤسسات الفرنسية من خلال إنشاء أجهزة رسمية لذلك الغرض[1].

ففي سنة 1977 م نشرت إحدى الصحف الفرنسية، شهادة نادرة لأحد ضباط "المفارز العملياتية للحماية" كشف خلالها الأنماط التي استعملتها هذه المصلحة الخاصة للجيش الفرنسي والمكلفة بمهام تفكيك شبكات وخلايا ج.ت.و، وقدم هذا الضابط نشاطات وعمل الفرقة الخاصة التي اشتغل بها خمس سنوات، وذكر أن هذه الأخيرة أنشئت سنة 1956 م وأصبحت عملياتية في السنة الموالية، وتفند شهادة هذا الضابط الإدعاءات القائلة بمحدودية ممارسة التعذيب باعترافه: "غالبا ما كان التعذيب يمارس في فيلات تبعد كل شبهة، ويؤكد أنه لا مجال للحديث عن التعذيب وقتها بل يتعلق الأمر باستنطاق لا غير ..."[2].

أما الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" وخلال زيارته للجزائر فأقر بمعاناة الجزائريين وتفادى الحديث عن جرائم فرنسا الاستعمارية، حيث استفاض في تعديد مساوئ الاستعمار الفرنسي للجزائر وسلبياته لكنه تحاشي النطق بالكلمة التي لطالما طالب بها الجزائريون، ألا وهي الاعتذار باسم الجمهورية الفرنسية، واستعمل في خطابه الذي ألقاه بقصر الأمم بنادي الصنوبر بمناسبة زيارته للجزائر مصطلحات مثل: "الوحشي، المدمر، الظالم" ليصف بها ممارسات النظام الاستعماري للجزائر وانتقد ما تعرض له الجزائريون من ظلم بسبب الاستعمار الفرنسي قائلا: " لقد عانت الجزائر طيلة 132 سنة من نظام استعماري جائر، عنيف ومدمر..."[3].

ورافع "هولاند" من أجل تسليط الضوء على ما جرى أثناء الثورة التحريرية لكشف الحقيقة أيضا حول الظروف التي تحررت فيها الجزائر من النظام الاستعماري وأضاف :" ينبغي قول كل الحقيقة حول الاستعمار حتى ولو كانت مؤلمة ويجب قولها لشبابنا الذين يريدون بناء المستقبل ... ومن واجبنا كشف الحقيقة حول أعمال العنف والظلم والمجازر والتعذيب...[4].

[1]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص ص137، 138.

[2] -Hamid Bousselham: op.cit, pp 267- 270.

[3]- محمد مسلم: "فرانسوا هولاند يعترف، الاستعمار ظالم وحشي ومدمر"، **جريدة الشروق**، ع 3871، 21 سبتمبر 2012.

[4]- محمد مسلم: المرجع السابق.

02- موقف الأجهزة الإدارية المختصة: أما مسؤولي الفروع الإدارية المختصة (SAS) فقد تلقى أحد مسؤوليهم عدة شكاوي من مواطنين تتعلق بتجاوزات ارتكبت من طرف العسكر، وبعد أن أعلم مدير المصالح المدنية بذلك أخطر هذا الأخير قائد القطاع العسكري المعني الذي اكتفى باستدعاء الضابط المعني فقط، غير أن المسؤول الإداري المدني أصر على طلب تحقيق إضافي تقوم به شخصية غير مرتبطة بالأحداث حيث وافق القائد المدني والعسكري لأوراس النمامشة الجنرال "بارلانج" على الطلب وأوفد الكولونيل "لاموز" للتحقيق بتاريخ 11 جوان 1956 م، الذي خلص إلى صحة التهم وإلى المسؤولية الشخصية لكل من النقيب والملازم، عندها أخبر الجنرال "بارلانج" قائده في السلم القيادي وهو الجنرال "نواري" بأن هذه الأحداث في منتهى الخطورة بينما فضح "سينوزي" المفتش العام لإدارة "روبير لاكوست" أعمال العنف التي ارتكبت وتمت معاقبة الضباط بثلاثين يوماً وخمس وعشرين يوماً من التوقيف على التوالي، وتم نقلهم الوظيفي إلى فرنسا في انتظار المتابعات القضائية[1].

ربما لعبت الصدفة والحظ دورا في هذا الإجراء الذي قام به هذا المسؤول داخل هذا الجهاز المشهور والمعروف بتعذيب الجزائريين مهما كانت صفتهم، أيضا العقوبة لم تكن في مستوى الجرم المرتكب، إضافة أن نقل مكان العمل إلى فرنسا رغبة يتمناها الكثير من الفرنسيين لعدة اعتبارات خاصة في هذه الفترة بالذات.

أما عن إمكانية متابعة مرتكبي الجرائم من العسكريين الفرنسيين، فإن رجال القانون طرحوا إشكالية وجود عدة عراقيل قانونية تحول دون محاكمتهم والسبب كما يقول "سيسبيل بريور" (Cecbile Birrieur) في مقال له بصحيفة "لوموند" (le Monde) نشر في شهر أفريل سنة 2010 م هو قانون 31-07-1968 م الذي تضمن العفو العام على الأعمال التي ارتكبت خلال "حرب الجزائر 1954 م-1962 م"، وهذا ما جعل "أوساريس" يدلي باعترافاته

1- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص98، 99.

الفظيعة دون خوف من المتابعة القانونية، كما أنه يعتبر ما قام به جرائم كان تنفيذا لأوامر السلطة العسكرية في الجزائر[1].

لكن بناء على ما تقدم ذكره من عمليات تعذيب فإن للدولة الجزائرية الحق القانوني غير الخاضع للتقادم في تتبع مجرمي الحرب الفرنسيين وتقديمهم إلى العدالة، وإدانة هؤلاء المجرمين وإلحاق المسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية بالدولة الفرنسية، إذ ليس هناك ما يبرر عدم محاكمة المجرمين الفرنسيين على ما اقترفوه من جرائم، حتى مع وجود "حق عدم المتابعة المنصوص عليه في اتفاقيات إيفيان (مارس 1962 م)"[2].

03– موقف العدالة الفرنسية: لم تكن العدالة إلا دَولبا مضافا إلى ذلك الجهاز الذي كانت مهمته تنحصر في المحافظة على البقاء الاستعماري والاستغلال المخزي، رغم وضوح مواد قانون الإجراءات الجزائية حيث ذكر التقرير الصادر عن السلطات الفرنسية ما يلي: " نص مبدأ مساواة الإيقافات الإدارية على أن كل شخص لديه كامل الحق في الحرية ولا تنزع منه إلا في حالات جد مخصوصة محددة بالقانون: في حالة المتابعة القضائية وفي حالة حكم منطوق، كما حددت المادة 66 من دستور 04 أكتوبر 1958 م: لا أحد يمكن أن يكون موقوفا والجهات القضائية (العدالة) الحافظة للحقوق الشخصية تضمن المحافظة على المبدأ ضمن الشروط التي أشار غليها القانون.

القانون الجزائي الفرنسي ضمن مادته الـ 114 وما بعدها يهاجم الهجومات على الحرية وفي مادته 341 وما بعدها يمنع التوقيف التعسفي والحبس على الأشخاص، إذا كان النظام العام في حالة استقرار يجب احترام هذه المبادئ، أما إذا كان النظام في حالة اضطراب فعلى السلطات الإدارية أخذ جميع التدابير الاحتياطية محافظة على المصالح الحيوية للبلد"[3].

لقد تم احتقار العدالة في الجزائر منذ 130 سنة مضت[4]، فبعد إعلان حالة الطوارئ والتصويت عن السلطات الخاصة في 12 مارس 1956 م وضع حد لأدنى عناصر دولة القانون

1– بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص120.

2– نور الدين بليل: "المعتقلات والسجون الفرنسية"، **مجلة الراصد**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جانفي– فيفري 2002، ص18.

3 - A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport J.Viatte, du 27-11-1961, Boite N°09H 79(38).

4– بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص206.

وكانت الإجراءات المتخذة أمام (التمرد) أكثر قسوة عن تلك المتضمنة في قانون الأهالي وتتمثل هذه الإجراءات في إعفاء القضاء المدني لصالح المحاكم العسكرية وإسناد مهام القمع للجيش، وفي الواقع كانت المهمة الأساسية للقضاء خلال (حرب الجزائر) هي قمع الوطنية ومناصريها، وكان على المحاكم الدائمة للقوات المسلحة مهمة محاكمة الجرائم وعين بها وكلاء عسكريون في جوان 1960 م فكانت الآلة كلية منشغلة بالقمع[1].

يؤكد ذلك ما ورد في جريدة المجاهد حيث قام الجنود الفرنسيون قرب مدينة عنابة يوم 14 جويلية 1959 م بعمليات قمع ضد السكان، وطرحت القضية أمام مكتب وزير العدلية الفرنسية "الم. ميشلي"، ولما أمر بالتحقيق في القضية ووجه الأسئلة إلى الضباط الذين أشرفوا على تسيير العملية لم ينكروا ذلك وأكدوا أن هذه الأعمال الفظيعة ضرورية لهذه الحرب وعندما أراد الوزير أن يكمل التحقيق جاءته رسالة من وزير الجيوش يقول فيها أن هؤلاء الضباط تابعون للهيئة العسكرية لا المدنية فاترك العناية بهم وهكذا قبر التحقيق[2].

لقد غضت العدالة الفرنسية الطرف عن هذه السياسة في أغلب الأحيان، حيث صدرت عن وزارة العدل الفرنسية طبقا لقانون 16 مارس 1956 م مراسيم منحت الاختصاص للمحاكم العسكرية في الجزائر تقريبا لكل الأعمال المرتكبة بعد 30 أكتوبر 1954 م، وفي أواخر 1957 م أصدرت مجموعة متكونة من تسعة وأربعين شخصا، من الذين سبق لهم زيارة الجزائر للدفاع عن الجزائريين المتهمين، إعلانا يندد بالإجراءات اللاأخلاقية وغير القانونية بالجزائر ومما جاء فيه: "لا يوجد أي من الحريات الأساسية بالجزائر..."والنتيجة التي توصلت إليها هذه المجموعة من المحامين هي أنه على فرنسا إما تطبيق قوانينها الداخلية العادية مع كل الضمانات القضائية أو تطبيق قوانين الحرب كما لو أنها في مواجهة جيش معاد[3].

إذاً فالتعذيب كان منتشراً في جميع أنحاء الإتحاد الفرنسي، كما كان سائداً في الواقع ولقد تكرس التعذيب فعلاً، فإذا كانت كل الجرائم معروفة وتم التعرف على كل الجلادين لم تصدر

---

[1]- كلود ليوزو: المرجع السابق، ص177.

[2]- "طابع الإبادة في حرب الجزائر يزداد خطورة"، **المجاهد**، ع 49، 24 أوت 1959.

[3]- محمد بوسلطان وحمدان بكاي: القانون العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص139، 140.

عن العدالة الفرنسية في المقابل أية عقوبة جادة، فلم يقدم أي واحد من الموظفين أمامها، ولا حتى أمام لجنة تأديبية مخولة لمحاكمتهم على مستوى سلوكهم الوظيفي، لكن هناك من حين لآخر يتم نقل أو تحويل أحدهم[1].

لم تكن العدالة إلا خرافة تغطي ممارسات إجرامية، لقد كانت الهيمنة للتعسف حيث أن الجلادين كانوا يملكون القانون الذي تفاقم بعد مرسوم 12 فيفري 1960 م، الذي يلغي بعض الضمانات في مجال حماية المتهمين وقرينة البراءة المعترف بها في القانون الفرنسي نفسه، إن وكيل الجمهورية يتحكم في كل قوات الشرطة المدنية والعسكرية حسب المادة 26، ولهذا فإن الوشاية تصير واجبة وعدم التبليغ جريمة، كما صار الأطفال حسب المادة التاسعة معرضين لأن يسلط عليهم حكم الإعدام[2].

إن قانون الإجراءات الجنائية كان مطبقا بالجزائر، ولكن لاحظ السيد "باتن" (M.Patin) فترات الأجل الخاص بهذا القانون كانت تواجه مشاكل خاصة بالاتصال والتواصل، وعليه فإنها غير قابلة للتطبيق، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور تصرفات لا يسمح بها، حيث إن المتهم الذي يمكن تقديمه في آجاله القانونية المسموح بها إلى المحكمة كان يطلق سراحه، ثم يقتل من طرف دورية على أساس أنه كان في حالة فرار وهو ما سمي آنذاك بـ"سخرة الخشب" (correé de bois) فما كان علي (جون كلود بيريبي)[3] إلا أن أقوم بإعادة تنظيم بعض الإجراءات المقترحة من طرف الرئيس(M.Patin) التي وافقت عليها الحكومة ومنذ ذلك التاريخ صدر قانون في عام 1957 م يعطي كل السلطات المطلقة من أجل تنظيم السلطات العمومية بالجزائر، حتى تتكيف مع تلك التفرقة التقليدية الموجودة بين القانون والمرسوم المتعلق بتطبيقه، مما سمح بمعالجة عدة قضايا كانت عالقة في إطارها الطبيعي والقانوني[4].

[1]- إيف بونو: المرجع السابق، ص244.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص206.

[3]- ولد عام 1922م امتهن القضاء منذ سنة 1948م حيث تولى منصب أمين بالمجلس الأعلى للقضاء (1960- 1962) ثم مدير الدرك والعدالة العسكرية (1963- 1973) فمستشار دولة.

[4]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج02، ص158.

وفي معظم الحالات وخاصة في قضايا التعذيب والقتل الجماعي، سواء كانت الأفعال المرتكبة من البوليس أو العسكريين أثناء القيام بعملية التفتيش والمداهمات وعمليات إلقاء القبض والاعتقال، لم تفتح العدالة الفرنسية ولو ملفا واحدا في هذه القضايا، ولم يسبق لقاضي التحقيق أن أجرى استجوابا في قضايا التعذيب مع مصالح المخابرات أو أحد مسؤولي مراكز الاستنطاق للكشف عن التعذيب أول القتل، كما لم تتمكن العدالة من وضع حد للتعذيب رغم أن هذه الأفعال كانت معروفة لدى العام والخاص[1].

كما رفضت المحكمة العسكرية طلب الدفاع للاستماع إلى العقيد "أرغون أنطوان" المدعو "الدماغ الخلفي" للجنرال "ماسو"، بعد حصول الدفاع على وثائق سرية تثبت بوجود التعذيب والإعدامات بدون محاكمة، فلقد تطورت مكانة التعذيب في هذه الحرب طيلة سبع سنوات ونصف، وقد اتخذ موقعه في أجوائها مع بقية أشكال العنف غير المشروعة، بفضل التسهيلات التي وفرتها تدابير تشريع استثنائي، أحل العسكر تدريجيا مكانة الأسياد في الميدان لكن بعد أن ارتبط التعذيب بتصور جديد للحرب ابتداء من 1957 م، تحول بسرعة ليصبح السلاح الأساسي في صراع كان يستهدف السكان الجزائريين بالدرجة الأولى، ولم يحدث وصول "شارل ديغول" إلى السلطة قطيعة تذكر في تاريخ ممارسة التعذيب، بل واصل الجنرالين "سالان" و"شال"من بعده ترقية أساليب حرب لم تكن تضع حدا معينا بين المدنيين والعسكريين أساليب حرب ظل التعذيب فيها يشغل المكانة المركزية[2].

كما اعتبرت العدالة الفرنسية في الجزائر أن كل جزائري مشبوها وكل مشبوه يجب أن يصير مجرما، وكل مجرم يجب أن يحاكم وإذا لم يقتل في السجن تسلط عليه عملية التعذيب كما أصدرت الحكومة الفرنسية في 12 فيفري 1960 م أمرية نصت على إعطاء الشرعية لكل الممارسات غير القانونية للقمع السياسي والقضائي، وأثناء افتتاح جلسة بسطيف للنظر في قضية 12 متهما أمام المحكمة العسكرية كشفت هيئة الدفاع عن بعض الحقائق، فأغلبية المتهمين تعرضوا للتعذيب ثلاثين يوما بالكهرباء في مقرات ثكنة الجيش، لكن الغريب في الأمر

[1]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص195.

[2]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص247- 260.

أن القضاة الذين ترأسوا الجلسة من بينهم النقيب"بريمو" (Primo) قد شاركوا في تعذيب هؤلاء المتهمين ومنع المحامين "كوراج" "جاك فرجيس"و"زفريان"من الدفاع عن المتهمين[1].

كما قامت السلطات الفرنسية بطرد عشرة محامين من مكتب باريس بالجزائر العاصمة وأحالت إلى السيد محافظ شرطة باريس مراسيم الطرد العشرة المؤرخة في 01 أغسطس 1958م تتعلق بالطرد من الجزائر في 27 يونيو 1958 م ضد كل من السيد بوركر جولز، برون بيير بروجيه ميشيل، غوثيرات بيير، كلدور بيير، ماتاراسو ليون، ستيبي بيير والسيدة حاليمي جيزيل جاكير ماري لويز وستيبي، جميع المحامين أعضاء بالمكتب النقابي في باريس[2].

ففي يوم 16-01- 1961 م أصدرت المحكمة العسكرية الفرنسية حكما يبلور ميزان القوى في فرنسا وميول جيشها بلورة تامة: ثلاثة فرنسيين عذبوا فتاة جزائرية هي "سعدية مبارك" إلى إن ماتت تحت التعذيب ... لفظت نفسها الأخير تحت أسلاك الكهرباء والدبابيس الحديدية التي كانت تنهش بشرتها وتمر بالمناطق الحساسة من جسمها ... وبعد أن ماتت قذفوا بها إلى الشارع ... شهادات متعددة تؤكد مباشرة الضباط الثلاثة لعملية القتل تحت التعذيب ومع ذلك حكمت المحكمة العسكرية بعدم سماع الدعوى في هذه القضية وإطلاق سراح الضباط، وقبل ذلك بأربعة أيام فقط حكم على قص مسيحي بثلاث سنوات سجنا لأنه آوى بعض مناضلي جبهة التحرير الوطني[3].

لقد ظل القضاء الفرنسي غائبا للكشف عن الحقائق وأكد ذلك "م.قارسون" (M.Garcon) إذ بعد التحقيق في 31 قضية بتفحص ملفاتها قال: "تفاجئنا حينما لاحظنا أن القضاء العسكري لم يعمل أي شيء بعد اكتشاف الحقيقة"، ورغم التخوفات والإغراءات إلا أن الكثير من القضايا رفعت للعدالة الفرنسية إلا أن القليل منها عرض على المحاكم، أما البقية فصنفت في أرشيف النسيان ولم تحرك ساكنا للتحقيق فيها أو حتى فتح الملفات، كما أنها لم تسع لوضع حد لهذه التجاوزات رغم أنها كانت على مسمع الجميع، من خلال تداولها أو

[1]- نور الدين عسال: "العدالة الاستعمارية خارج القانون"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مكتبة الرشاد، الجزائر ع01 2009، ص ص148، 149.

[2]- A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport N°9446, du 05-08-1958, Boite N°81F/909.

[3]- "أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية"، **مجلة أضواء تاريخية**، المرجع السابق، ص13.

بصدور عدة مقالات صحفية تناولت هذه التجاوزات، لقد غضت العدالة بصرها عن هذه التجاوزات لكون السلطات القضائية انتقلت إلى الجيش وأن هذه الأخير هو الذي ارتكب هذه الأفعال وبأمر من السلطات العليا وبعلم الحكومة[1].

تجدر الإشارة إلى أن أي وكيل للجمهورية الفرنسية، لم يتعب نفسه في فتح تحقيق ولم يتم إزعاج أي أحد من طرف العدالة، ولم يقدم أي منهم أمام الحكمة، إنه الإعفاء الشامل للجلادين ومعذبي الشعوب المستعمرة، إن الشعوب المستعمرة تقدم أمثلة أخرى للإبادات وكل شيء يتم في الهدوء والسكون الكامل للوسائط الأوروبية وكأن "نورمبرغ" حسب تصورهم لم تؤسس إلا للآخرين[2].

خلال هذه الفترة (1954 م-1962 م) عدد كبير من ضحايا التعذيب لم يرفعوا دعاوى ضد الجلادين الذين مارسوا عليهم التعذيب سواء بسبب جهلهم للإجراءات القانونية، أو بسبب تخوفهم من الانتقام بقتل أطفالهم أو أقاربهم في حال الكشف عن ممارسة التعذيب عليهم، وفي حالة رفع دعوى التعذيب من طرف المعذبين تمنح لهم أموالا لسحب الدعوى أو التخلي عنها[3].

ثانيا: مواقف وشهادات القيادات العسكرية والمدنية

تباينت مواقف القادة العسكريين الفرنسيين تجاه عمليات التعذيب التي كان يقوم بها هؤلاء أو غيرهم، وتراوحت بين المستنكر والمؤيد لهذه السياسة، واختلفت وجهات نظر الأحزاب وفق ما يتماشى وخطوطها السياسية، هذا ما دفع بعض الأصوات الفرنسية أن تخرج عن صمتها، مندد بهذه الأفعال الوحشية والممارسات اللاإنسانية مثل ممارسة التعذيب.

01- مواقف الشخصيات العسكرية: كان البعض من الذين شملهم أمر التجنيد الفرنسي وتشبعوا قبل وصولهم إلى الجزائر بتلك الدعايات التي كانت الحكومة الفرنسية تتفنن في تعمير أذهانهم بها (العداوة والكره والبغض والاحتقار)، هؤلاء لم يلبثوا غير القليل حتى فهموا

[1]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص196.
[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص86.
[3]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص195.

الحقيقة، والتي جعلتهم يشاهدون أفظع الجرائم وأبشع المذابح وأقذر الأساليب التنكيلية الوحشية لإبادة الشعب الجزائري، وقد عمدوا إلى تسجيل ما رأوه وما سمعوه ونشروا ذلك إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي في كتب تعد عناوينها بالمئات أهمها:

– ضابط في الجزائر بقلم:"سرفان بهريبر"، – نشرات (الشهادات المسيحية)، – كتاب "المجندون يؤدون الشهادة" الذي نشرته لجنة المقاومة الروحية، – كتاب "ضد التعذيب" لـ"بيار هنري سيمون"[1].

لذا كانت هاته المواقف متباينة كما يلي:

أ– المساهمون والمؤيدون لسياسة التعذيب:

موقف وشهادة الجنرال بول أوساريس: التعذيب الذي تم إنكاره والتغطية عليه والذي اعتبر أنه لا يمكن أن يقع إلا في حالات استثنائية، وتنجر عنه عقوبات كان قد استشرى في الجيش الفرنسي، فالفرنسيون الذين قاموا بالجرائم الوحشية في الجزائر لا يتورعون اليوم في الاعتراف بما قاموا به من مجازر، وآخرهم الجنرال "بول أوساريس" الذي يعترف قائلا: "لقد ذهبنا بعيدا في التعذيب ولكن لا يمكن الرجوع إلى الوراء" ويتبجح بالقول: "لقد خدمت بلادي أحسن خدمة، لذلك عذبت وقتلت يا لها من مهمة حضارية"[2] وبينت ذلك المذكرات التي كتبها هذا الجنرال، ورد على سؤال حول التعذيب قائلا: "إن العمل الذي قمت به في الجزائر، كان من أجل بلادي، معتقدا في ذلك أنني أحسن صنعا وإن كنت لم أرد أن أقوم به وذلك أن ما نقوم به ونحن نعتقد إننا نؤدي من خلاله واجبنا، لا يمكن لنا أن نندم عليه ... ونظرا للمهنة التي اخترتها قمت بقتل بعض الأشخاص وفعلت أشياء ترهق الأعصاب، غير أني لم أظن يوما أني سألجأ إلى التعذيب"[3].

---

[1]– محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص ص129، 130.

[2]– مسعود كواتي: المرجع السابق، ص115.

[3]– أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر1957–1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008 ص ص07– 10.

وفي حديث مطول أجرته معه ونشرته صحيفة "لوباريزيان" (le Parisien) الصادرة بتاريخ 18-05-2001 م، لم يخجل من أن يقول عندما قيل له أن الحكومة الفرنسية ستجردك من وسام الشرف الذي نلته في عهد الجنرال "شارل ديغول"، أجاب: "إن تصرفا من هذا النوع من طرف الحكومة الفرنسية اعتبره تصرفا غير عادل تماما، ذلك أنني لم أرتكب جريمة حتى أجرد من هذا الوسام، فسلوكي العسكري يومئذ لم يكن أبدا مثار شكوك من طرف المسؤولين الكبار الذين كنت تحت قيادتهم، وإذا كنت قد قمت بعمليات تعذيب فإن هذه الأعمال قد طواها العفو الشامل الذي صدر عن الحكومة الفرنسية ولهذا فلا أطلب السماح، ولم يؤنبني ضميري فيما قمت به خلال حرب الجزائر، فأنا كنت خلالها ألتقي كل يوم بالمسؤولين صباح مساء وخاصة الجنرال "ماسو"، وكنت أدون هذه اللقاءات في أربع ورقات: ورقة للجنرال "ماسو" والثانية لـ"روبير لاكوست" المقيم العام في الجزائر، والثالثة للجنرال "سالان" والرابعة أحتفظ بها لنفسي وهذا يعني بالضبط أن المسؤولين الثلاثة كلهم على علم بما قمت به وأقوم به..."[1].

يذكر الجنرال "بول أوساريس" (Paul Aussaresse) في كتابة الصادر بعنوان "شهادتي حول التعذيب، مصالح الخاصة، الجزائر 1955 م-1957 م" فتحدث عن تفاصيل دوره في معركة الجزائر وإشرافه شخصيا على اعتقال أكثر من 20 ألف جزائريا وإخضاعهم للتعذيب وقتل عدد معتبر منهم، والغريب أنه لا يبد أي ندم على ما اقترفه من جرائم في حق الجزائريين بل يتأسف لعدم تصفية بعض المناضلين أمثال العربي بن مهيدي[2] وجميلة بوحيرد التي يقر بشأنها أنها لو وقعت بين يديه حينها لما تردد لحظة في قتلها[3].

ويصر الجنرال "أوساريس" على القول كما في مقدمة كتابه: "أن العمل الذي قمت به في الجزائر كان من أجل بلادي، معتقدا في ذلك أنني أحسن صنعا، وإن كنت لم أرد أن أقوم به

[1]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس)، ص ص34، 35.

[2]- ولد عام 1923 م بعين مليلة، ناضل في صفوف حزب الشعب اعتقل عدة مرات واتهم في قضية المنظمة الخاصة سنة 1950 م، حكم عليه بعشر سنوات سجن غيابيا، كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل وقائد منطقة وهران، بعد مؤتمر الصومام عين عضوا في القيادة العليا لجبهة التحرير وذلك في لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، تعرض للسجن عدة مرات وفي 23 فيفري 1957 م تم اعتقاله، ثم استشهد تحت التعذيب الشديد دون أن يدلي بأي اعتراف وبذلك نال إعجاب العدو.

[3]- أوساريس بول: المصدر السابق، ص150.

وذلك أن ما نقوم به ونحن نعتقد أننا نؤدي من خلاله واجبنا لا يمكن لنا أن نندم عليه" ويعترف: "بأنه شخصيا أشرف على تعذيب مشبوه جزائري رفض الاعتراف إلى أن مات متأثرا بالتعذيب، وأنه لم يتأثر لقتله بل تأسف لأنه مات دون أن يدلي باعترافات..."[1].

وقد اعترف لمجلة ماريان (Mariane) في عددها الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 2000 م: "بأنه قتل 500 شخصا مسبوقا في مدينة سكيكدة وحدها، وأن "ميشال دوبري"، و"ماكس لوجين" و"جورج بيدو" و"روبي لاكوست"، المقيم العام في الجزائر، و"فرانسوا ميتران" الذي كان وزيرا للعدل، هؤلاء جميعا وغيرهم شهودا على هذه الجرائم وشركاء بطريقة أو بأخرى بالسكوت أو بالمشاركة"، وعندما سئل "أوساريس" من طرف الصحفيين، هل ينوي القيام بطلب العفو عما بدر منه من جرائم إزاء الشعب الجزائري أجاب بالقول: " لا أطلب السماح والاعتذار عما بدر مني خلال أداء مهمتي في الجزائر..."[2].

موقف العقيد أرقو: في نظر العسكريين الفرنسيين أمثال العقيد "أرقو" الذي كان يعمل تحت إمرة الجنرال "ألار" أن المعلومة تؤخذ بأي ثمن من المشتبه فيهم، يعذبون كأنهم مجرمون ثم يعدمون إذا وجب ذلك، وفي مرافعته أثناء المحاكمة التي أقامتها لجنة "موريس أودان"[3]، يفتخر العقيد "أرقو" بأنه قام بالتقتيل الجماعي وعندما تذكر أمامه اتفاقية جنيف حول أسرى الحرب فإنه يقهقه ويقول: "أظف أنني قمت بعمل جيد"[4].

الجنرال ماسو: إن التعذيب بالنسبة للجنرال "ماسو" هو أكثر من بحث عن الحقيقة ووسيلة للتحقيق فهو حكم وتطبيق لعقوبة آنية ومثالية، إذ يكفي أن يكون الشخص جزائريا لكي يلبس التهمة، ولم يتأخر "موريس بابون" (Maurice Papom) –رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية التي تأسست سنة 1957 وكلفت بالتحقيق في التجاوزات وتبليغ الحكومة الفرنسية بخروقات الجيش– في تقديم دعمه للجنرال "ماسو"، وفي شهادة للعقيد "أرقو"

---

[1]– **الراصد**، ع تجريبي، نوفمبر– ديسمبر 2001، ص37.

[2]– بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص34.

[3]– ولد في 14-02-1932 م بباجة تونس، وتوفي في 1957 م عضو الحزب الشيوعي الفرنسي، ومناضل مناهض للاستعمار، عذب وقتل من طرف المصالح الفرنسية، لأنه ناضل لصالح استقلال الجزائر. ينظر محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص149.

[4]– فيصل.ش: المرجع السابق، ص32.

أدلى بها يوم 21-12-1960 م أمام المحكمة جاء فيها "الجنرال ماسو وأمام عدم فعالية العدالة في استنطاق المتهمين قرر توزيع أمر يقضي باستعمال التعذيب"[1].

كما أصدر كتابا بعنوان: "حقيقة معركة الجزائر"، يتباهى فيه بجرائمه في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 م، وحاول فيه تبرير حلول الجيش الفرنسي في تعامله مع ما يجري في هذا البلد إلى كل من " غي موللي" رئيس الحكومة الذي لم يستطيع مواجهة ما يحدث في الجزائر وكذلك الأمر بالنسبة لـ "روبير لاكوست" إذ لم يعد أمام هؤلاء في مواجهة (عنف) جيش التحرير الوطني المتزايد إلا الالتجاء للجيش بعد عجز قوات الشرطة على مواجهة ما يجري من أحداث وحوادث في الجزائر، ويغيب في كتابه الجرائم الفظيعة والبشعة التي ارتكبها هو والكتيبة العاشرة للمظليين ذات السمعة السيئة لما عرف عنها من جرائم ضد الجزائريين، ويقفز في كتابه فوق الحقائق التاريخية ولا يقر بوجود التعذيب من طرف ضباط وجنود الجيش الفرنسي والذين عاشوا هذه المرحلة[2]، واعترف قائلا: "إن التعذيب ليس شيئا ضروريا في الحرب، وكان يمكن أن نفعل الأشياء بطريقة مغايرة"، أعقبه اعتراف الجنرال "بول أوساريس" وتأسف الجنرال "ماسو" الذي اعترف متأخرا بعدم جدوى المعاناة التي كانت تسلط على الشعب الجزائري[3].

مارس الجنرال "ماسو" شخصيا التعذيب وإن حاول اليوم "23 نوفمبر 2000 م" أن يبدو بمظهر أحن، ... فهو لم يكن منصفا ولم يقل شيئا من الحقيقة، وعندما سئل عما إذا كان التعذيب مسموحا به في الجيش الفرنسي؟ يقر في جوابه أن التعذيب كان موجودا ولكن لم يكن مضرا كثيرا بالجسد، إن المضليين خلال التحقيق ومن أجل انتزاع الاعتراف من هؤلاء المتهمين كانوا يلجأون أحيانا إلى التعذيب والعنف، معترفا بأن هناك تجاوزات صدرت وهو على علم بذلك ومن أجل ذلك أصدر تعليمات إلى الجنود المضلين حول هذا الموضوع[4].

---

[1]- حميدة عبد القادر: "فرنسيون ينددون بقرار ماسو"، **الخبر**، ع 293، 06 أوت 2000 م.

[2]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص60- 62.

[3]- كلودو ليوزو: المرجع السابق، ص ص07، 08.

[4]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص62- 64.

موقف الجنرال راؤول سالان (Raoul Salan)[1] القارئ لمذكراته التي صدرت في جزئين، الجزء الأول بعنوان: "الجزائر الفرنسية (نوفمبر 1954 م، جوان1958 م)، أما الجزء الثاني فكان بعنوان: "نهاية إمبراطورية"، يلحظ بعمق صدى تغلغل الفكر الاستعماري عنده إذ يقول : "... إذاكان الجنرال "دوفال" (Du vale) استطاع وضع كل ثقله في الإجهاز على حوادث 05 مايو 1945 م والمتمردين الجزائريين، فعلينا اليوم أن نعمل مثله لسحق المتمردين إذا أردنا فعلا تجنيب فرنسا حربا طويلة شبيهة بتلك الحرب التي خضناها في الفيتنام"، ولقد تجاهل الحديث عن جرائم فرنسا في الجزائر والتي شارك فيها شخصيا بقسط وافر خلال وجوده على رأس قوات عسكرية في الجزائر، فالقارئ للجزئين من مذكراته لا يعثر على أي أثر لجرائم فرنسا في الجزائر والذي كان واحدا من المجرمين في هذه الحرب[2].

أما الجنرال "**بيجار**" فيقول: الحرب الآن تسير ليس ضد عناصر مسلحة ولكن ضد شعب بأكمله متهم بتواطئه مع جبهة التحرير الوطني، ولأن كل واحد يقدم مساهمته في الحرب، وكل واحد يعرف شيئا ما لا بد أن يقول لنا، فكل واحد إذن يعذب[3]، ومن أجل استنطاق الأسرى وإجبارهم على التبليغ عن أسرار الثورة، استعمل الضباط الفرنسيون كل الوسائل حتى الوسائل المنبوذة والممنوعة، وماذا نقول في هذا المجال بشأن "بيجار" الذي كان لا يتوانى في تحريف الحقائق من أجل نيل رضا بعض الوزراء الذين كانوا يقومون بزيارة الجزائر دون أن يوبخه أحد منهم على ذلك ولو بصورة مصغرة[4].

العقيد ترانكي: عرف بميله للتعذيب، كان طويل القامة، نحيفا يشبه جنديا نازيا شارك في الحرب العالمية الثانية بعد أن كان راعيا، ثم جند في الجيش الفرنسي، فشارك في حرب

---

[1]- ولد في مدينة روك كورب roque courbe ولاية Irane في 10 جوان 1898 م خريج المدرسة العسكرية "سان سير" شارك في حروب الهند الصينية 1924 م-1937 م وفي السينغال عمل مسؤولا في المكتب الثاني في الجزائر سنة 1943 م، التحق بالجزائر في 15 نوفمبر 1954 م، عينه ماكس لوجان Max le Jeune كاتب الدولة للقوات المسلحة الفرنسية نشر جزئين من مذكراته عن حرب الجزائر.

[2]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص130، 131.

[3]- فيصل. ش: المرجع السابق، ص35.

[4]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج02، ص90.

الهند الصينية، حيث التقى بكل من "ماسو" و"بيجار"، ومنهما تعلم تقنيات التعذيب والإرهاب فطبقها خلال الثورة التحريرية[1].

هذه نماذج وعينات من الشخصيات العسكرية الفرنسية التي مارست التعذيب خلال الثورة التحريرية، واعتبرته وسيلة مجدية لاستنطاق الجزائريين، بحثا عن المعلومة المفقودة أو انتقاما من بعض العمليات التي نفذها جنود جيش التحرير الوطني، لم تراع في هذه الممارسة لا الكبير ولا الصغير، ودون أن تفرق بين الرجال والنساء، إلى جانب هؤلاء هناك من ندد بهذه الممارسات دون أن يستطيع التغيير من الوضع شيئا.

لاحظنا (فرانز فانون) أن الناس منذ زمن قريب صاروا يتحدثون بكثرة عن التعذيبات التي يسلطها جنود فرنسيون على المواطنين الجزائريين، وقد نشرت في هذا الصدد نصوص مدققة رهيبة، كما نشرت مقارنات تاريخية بين هذه الألوان من التعذيبات وبين نظرائها في الماضي وقد نددت شخصيات أجنبية من بينها فرنسيون كثيرون بهذا الأسلوب الوحشي في الاستنطاق، على أننا عندما ندقق النظر في الجهاز الاستعماري نجد أن الفرنسي الذي يثور ضد التعذيب فقط ويندد بالتعذيب فحسب، ليس منطقيا مع نفسه لأنه يجب عليه إذا أراد أن يكون منطقيا معقولا حقيقة يثور ضد الجهاز الاستعماري بأكمله، لا أن يؤيد بقاء الاستعمار بالجزائر ويثور ضد التعذيب البوليسي من جهة أخرى، لأن بقاء الاستعمار بالجزائر معناه بقاء التعذيب بها[2].

ب- المناهضون لسياسة التعذيب:

الجنرال باريس دي لابورديار (Doulabourdiere)[3]: كان ثائرا على تجاوزات الجيش الفرنسي، فقد رفض أن يخدم المعمرين الانتهازيين، وأن يطبق الأوامر التي توضع في المرتبة الأولى وهي الأولوية للعمليات البوليسية قبل كل تهدئة، وتدخل أيضا لإطلاق سراح

---

[1]- صالح بن نبيلي: الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف، المرجع السابق، ص38.

[2]- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص49.

[3]- (1908 م- 1986 م) تخرج من الأكاديمية العسكرية سان سير (Sain Syr)، عمل في فرقة اللفيف الأجنبي في المغرب، كما عمل في الهند الصينية، رقي إلى رتبة جنرال سنة 1956 م، كان عمره يومئذ 48 سنة، حصل على وسام الشرف وعدة أوسمة عسكرية أخرى أثناء عمله في الجيش الفرنسي.

أشخاص أوقفوا بطريقة غير عادلة، فقد وجد رجالا وأطفالا وضعهم تحت حمايته مقتولين وعلى أجسامهم الأوراق التي زودهم بها وهي ممزقة، وقد وجه له "روبيرت لاكوست" ردا مفاده: "كف عن إثارة المشاكل يا"دي بولارديار"، دع المضليين والجنرال "ماسو" يعملون"[1].

لقد اهتز ضمير هذا الجنرال لما رأى هذه الجرائم ترتكب باسم فرنسا في حق الشعب الجزائري الذي يخوض معركة التحرير، فرفض هذا الواقع وصرخ في وجه ضباطه السامين قائلا: "لا للجرائم ضد الشعب الجزائري"، ولم يكن مرتاحا أبدا للعمل تحت قيادة الجنرال "ماسو" صاحب الجرائم البشعة وصاحب نظرية الحرب الشاملة، أرسل إلى الجزائر سنة 1956 م في إطار قمع الثورة التحريرية، ولكن لما رأى ما لا يسره شرح في كتابه موقفه معربا عن تأنيب ضميره عما رآه من أعمال التعذيب والقتل الجماعي وآلمه الوضع وهو في الجزائر، تحدث عنه "بول أوساريس" في كتابه "معركة الجزائر" (Bataille d'Alger) قائلا: "...لم يسبق لي أبدا أن كنت قد رأيت الجنرال "دي لابوردير" في هذه الاجتماعات التي كان يعقدها الجنرال "ماسو" لدراسة مواجهة أعمال جيش التحرير الوطني في الجزائر، لأنه كان قد قرر أن يتخذ موقفا مناهضا ومتباعدا عن المواقف والطرق المستعملة من طرف الفرقة العاشرة D.P.I ضد الوطنيين الجزائريين ولم أكن أنا شخصيا متيقنا بالفعل عما إذا كان هذا هو المشكل وجوهر الخلاف بينه وبين "ماسو" أم أن هناك مشاكل أخرى غير معلنة ... وطلب في مارس 1957 م إعفاءه من منصبه وكان "ماسو" غير مرتاح للنتائج التي حققها "دي لابوردير" في كفاحه ضد جيش التحرير الوطني في المنطقة التي كان يشرف على قيادتها ..."، ولاشك أن الجنرال "بول أوساريس" لا يصلح شاهدا في قضايا من هذا النوع[2].

وأمام استحالة منع الجرائم، طلب "دي بولارديير" إعفاءه من القيادة، ونشر رسالة في أسبوعية "الأكسبراس" بتاريخ 27 مارس1957 م عبر فيها عن قلقه من خطر ضياع القيم الأخلاقية... وذلك بحجة خادعة وهي الفاعلية الفورية...، وعوقب بالسجن بستين يوما من

[1]- كلود ليوزو: المرجع السابق، ص07.

[2]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص65- 69.

أجل مساسه بشرف الجنود الذين كانوا تحت أوامره، بل أرادت السلطات العسكرية طرده من الجيش بلا مرتب[1].

موقف هوبيردو باتري: يقول هذا الرائد قائد الفوج الثامن للمظليين: "إن عدم احترام السجناء والسكان المدنيين مبدأ لا يمكن أن نتسامح معه"، كان يكرر ذلك دون انقطاع للفرق العاملة تحت إمرته، وخطب في رجاله بعد العودة من إحدى العمليات قائلاً: "... كل واحد منا مسؤول في مستواه وفق الرتب والوظائف المسندة إليه عن كافة الرجال الموضوعين تحت إمرته... هذه المسؤولية تقتضي من كل واحد انتباها مركزاً دائماً، تحكماً مطلقاً في ردود الأفعال واحترام الخصم، دون هذا تصبح مباشرة السلطة مجرد تجاوزاً أو واقعاً مفرغاً من كل محتوى في هذا المجال القيادي، فإن أية غلطة قد تعرض لأشد العقوبات"، وحين لم يتوصل إلى الإقناع لجأ إلى أداة الإكراه، وعبر عنه أحد الضابط من الذين كانوا يعملون تحت إمرته قائلا: "كان وجوده في فوج المظليين أشبه ببيضة بطة في حضن دجاجة، لم يكن يتوفر قط على أسلوب أو لغة المظليين"[2].

آندريه برنارد: هذا المجند المغمور في الكتيبة العاشرة للمشاة في الأوراس الذي يعترف اليوم نادما تائبا، يقول: « تدخل تدريجيا لممارسة هذه اللعبة القذرة، أتفهم ذلك؟ تقول في نفسك في بداية الأمر: هذا غير ممكن ليس في وسعي فعله، ثم تقدم عليه لأنك غارق في السكر يمزقك الفراغ، وتقنع نفسك أنك هنالك من أجل الجزائريين، وبمرور الوقت يعتريك الهيجان والاندفاع، علاوة على ذلك على أنه في بداية أمرك علموك أن تعتبر الجزائريين كلابا وتعاملهم بمقتضى ذلك على محمل الجد، وفي فرنسا حين كنا في الفصول الدراسية لا يذكر الجزائريون إلا بمسمى...»[3].

أما **الجنرال"لوريبو"** فقد لاحظ نقص الصرامة في تطبيق المدونات التي كان يجدد إصدارها طوال فترته القيادية، ففي شهر نوفمبر كما هو الحال في ديسمبر طلب أن تطبق

[1]- كلود ليوزو: المرجع السابق، ص08.

[2]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص102، 103.

[3]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص65- 69.

مدوناته الصادرة في 19 أكتوبر 1955 م بخصوص التجاوزات التي ارتكبت بكل برودة دم في جانفي 1956 م، كتب بنفسه بأن ذلك لم يتم، قام بالتذكير بها وفعل نفس الشيء يوم 20 فيفري 1956 م، حرص في التعليمة الموجهة إلى قادة الكتائب بصفة شخصية على تحديد المحاور الكبرى للحرب (الكفاح ضد الإرهاب)، وخرج بخلاصة مفادها أن تتم العملية في شكل قانوني، من المنطلق البديهي المعمول به منذ بداية التمرد والذي مفاده أن أعمال التعذيب من كل نوع المسلطة على الأشخاص والتجاوزات على الممتلكات هي ممنوعة رسمياً، بالرغم من ذلك فإن منطق سير الأمور يحتم ملاحظة عدم فعالية تعليماته بما لا يدع مجالا للشك، هذا بالرغم من اقترانها بالتهديد بتسليط العقوبات بل وحتى بالمتابعة القضائية[1].

شهادة الجندي جاك بيشو: من الصف 54-2ب الذي عمل لمدة عام في الأوراس من 1956 م إلى 1957 م يقول: "أتذكر أنه بعد الحصص، لم نكن لنتعرف على المساحين من أثر الضرب والحرق بالكهرباء على الوجه، وكانت الإستنطاقات تؤدي إلى حملة اعتقالات أخرى، وعند نهاية فترة إقامتنا كانت قاعة التعذيب تعمل ليل نهار..."[2].

موقف الجندي جان مارسال دانيال: في شهر سبتمبر 1957 م قام هذا الشاب الجندي الفرنسي الذي كان بالخدمة العسكرية في الجزائر-ولما عاشه من أحداث التعذيب الجسدي والاغتصاب والتعذيب النفسي للجزائريين والجزائريات- بنزع لباسه العسكري وألبسه لجحش (صغير الحمار)، ووضع سلاحه على ظهره في مركز عسكري، وبعد ذلك فر إلى صفوف جيش التحرير الوطني في لباس مدني (جلباب) وتولت القيادة بإرساله إلى ألمانيا ثم فرنسا عن طريق المغرب، نشط ضمن الجمعيات والمنظمات الفرنسية، المناهضة لحرب الجزائر وحق الشعب في تقرير مصيره في الحرية والاستقلال تاركا رسالة على ظهر الحمار ملخصها:"... إن الفرنسيين الأحرار ليسوا حميرا في خدمة المرتزقة في حرب الجزائر... فالجزائر

[1]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص97.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص105.

جزائرية لا للتعذيب والاغتصاب والإبادة الجماعية للشعب الجزائري... أيها الجنود الفرنسيون الأحرار ... اتركوا حرب الجزائر والتحقوا بوطنكم الأم فرنسا... "[1].

شهادة روبار بونو: في سؤال عن التعذيب والذي مفاده: هل تم الحديث عن التعذيب من طرف الدرك العسكري؟ أجاب قائلا: نعم لأن الشبان رأوا كيف كان يجري ذلك، وذهبت شخصيا لأرى كيف كان يجري ذلك لأستطيع الإدلاء بشهادتي، وفي مطعم الضباط كان الدرك في بعض الأحيان يتحدثون عن مآثرهم، هكذا كانت الأمور، وردات الفعل كانت في مستوى الملاحظة فقط، فالقليل كانوا يطرحون والقليل كانوا يستنكرون، لم تكن الظروف مواتية للاحتجاج، لقد كنا وحدنا أمام رقبائنا ونقبائنا وعقدائنا، وعليه ومنذ 1957 م فإني تحدثت عن التعذيب وعن كل ذلك مع صديقي الشخصي "فيدال ناكيي" وقال لي أنه يجب أن أنشر مقالا، وكان هو الذي نشر المقال في مجلة "إيسبري" (Esprit) كل تلك الوثائق عن التعذيب كانت في البداية عملا قام به القطاع الكاثوليكي للرأي العام[2].

شهادة ستانيسلاسن هوتان: موازاة مع ذلك حاول البعض أن يسجلوا بالصور المشاهد التي اكتشفوها، ومثال ذلك أنه (ستانيسلاسن هوتان) سمع صراخ طفل تعرض للتعذيب، حيث قال:" كان من المستحيل التوجه نحو الطفل الصغير والحديث معه وتهدئة روعه، كان علي أن أرغم نفسي كي أتوجه لتصويره، صورة سوف أريها للناس في فرنسا، لذلك فعلت ما فعلت والتعليق الوارد في سجل يومياته، فهو يشعر بغربته نهائيا إزاء الجنود الذين يمارسون التعذيب عاجزاً عن التواصل مع الضحية، يحاول بواسطة الصورة أن يشكل مجموعة ثالثة، مجموعة لن يعود فيها متفرداً، مجموعة الناس الذين شاهدوا بفضل أجهزة تصوير تافهة وخفيفة، يلتقط جنود الخدمة صوراً كثيرة عن نشاطاتهم في الجزائر، فلا عجب إن فكر بعضهم في استعمالها شهادة على التعذيب أو فقط لتسجيل الواقع، تحدثت مختلف المصادر عن وجود مثل تلك الصور[3].

---

[1]- محمد قنطاري: المرجع السابق، ص133.

[2]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص170.

[3]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص75.

بنـــــواري: صــادرت الســلطات الفرنســية في شــهر أبريــل 1961 م كتــاب «السفاحون» لمؤلفه "بنواري" المجند في الوحدات العسكرية الفرنسية، وذلك لحظة صدوره لدى دار النشر "مينوي"، هذا الكتاب يصف دون لبس: "عمليات القتل والاغتصاب والنهب والحرائق والدمار والتعذيب والسادية والحماقات اليومية التي يرتكبها جيش المتطوعين والمجندين" وكان مصير هذا الكتاب هو المصادرة شأنه في ذلك شأن الكثير من الشهادات المماثلة التي لم تستسغها السلطات الفرنسية آنذاك، ولكن "بنواري" يلح على الافتضاح ويؤكد أن: «التعذيب في الجزائر، هو أداة القمع المعتاد استعمالها بشكل منظم ورسمي على نطاق واسع»، ثم يوغل في التفاصيل قائلا: «أيدي السجناء موثقة إلى ظهورهم، يهوي العريف "أو ب..." على رأس أحدهم بعصا غليظة فيفقده وعيه ثم يقوم بذبحه ويفعل مثل ذلك بالثاني، أما الثالث الذي لم يكد يبلغ الثامنة عشر فقد فهم الوضع ولم يبد أي مقاومة، بل مكن الجلاد من عنقه، لم يتردد الجلاد بل عمد إلى ذبح الشاب بكل وحشية، ثم يوضع على كل جثة من الجثامين التي بقيت جروحا فاغرة خرقة كتب عليها: "هذا مصير المتمردين"»[1].

02- مواقف وشهادات الشخصيات المدنية والمثقفين الفرنسيين: كثير من المثقفين الفرنسيين أمثال: "جان بول سارتر"، "أندريه مالدو"، "مارتن دي غار"، "فرانسوا مورياك" "جيرمين تييون"، وغيرهم الذين نددوا بممارسات التعذيب الكريهة التي تأباها الأخلاق وتلفظها كرامة الإنسان ... إضافة إلى آخرين أصروا على الوقوف إلى جانب ممارسي سياسة التعذيب المنتهجة ضد الجزائريين، فكانت المواقف والشهادات على النحو التالي:

أ- المناهضون لسياسة التعذيب: شكل المثقفون لجنة "أودان" وكانت متخصصة في النضال ضد التعذيب، فبعثت بالتالي مشاركين مثلي (روبار بولو) في الملتقيات، مثلما فعل بي في ملتقى "ليل" حيث قمت بتقديم عرض عن التعذيب، ولكنها كانت تواصل أعمالها الخاصة أما لجنة المقاومة الروحية فكانت ذات أصل مسيحي، لقد حققت عملا ممتازا

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص160.

ونشرت مجلدا هاما جدا: "مجندون من جديد يشهدون" ومجلات ضد أنواع التعذيب، وكانت ممثلة في لجنة "أودان" من قبل "مارتو" (Martou)[1].

أما **روبار بونو**[2] فيقول إن التعذيب والتجاوزات مثل التي حدثت في أكتوبر 1961 م كانت تشكل مظهرا أساسيا للحرب بالنسبة للرأي العام، كان لكل الناس الذين يشتغلون في ذلك كانت اختيارات تتجاوز ذلك، ولكن التعذيب كان أيضا مشكلة أخلاق سياسية، كانت حركتنا (الحركة من أجل السلم) نضالا مناهضا للتعذيب على المستوى الدولي وعلى المستوى الأبدي، إنه من المخفق أننا كنا نتمنى أن يتم في حدود ما يعد حرب الجزائر الحكم على التعذيب بصفة شكلية أكثر أي نوع من محكمة "نورنبرغ" واعتقدت شخصيا بأن نسيان التعذيب بعد حرب الجزائر قد ساعد بقوة الو.م.أ على فعل ما تفعله في فيتنام في الوقت الراهن (سبتمبر 1970 م)، بما أنه لم يكن هناك لا غالب ولا مغلوب، فالجزائريون تحتم عليهم قبول العفو وبالتالي لم يكن في وسعنا أن نتحدث عن كل هذه الأشياء، ظهر إذًا لكل الجلادين على المستوى الدولي أن الأمور كلها ستكون دائما على هذه الشاكلة...، فهم يعلمون جيدا حتى لو كان هناك تغيير حكومي فإن العفو سيشمل الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة[3].

لقد حلمنا بمحكمة من نوع "روسل" (Russell) ، كان ينبغي أن يكون لنا على الأقل الدعم من الجزائريين، كان ينبغي أن يكون انتصارهم أكثر أهمية ليستطيعوا فرض نوع من المحاكمة الدولية مع كتاب يكون قد ذكر من خارج فرنسا وبإمكانه أن يدخل فرنسا، كذلك جرائم التعذيب التي كانت معروفة بكيفية قد لا يكونوا مرتكبو الجرائم محكوما عليهم، وأن يبقى هناك أثر على المستوى الدولي، وكذا نتمنى أيضا في وقت ما أن الحكومة الجزائرية أو حكومات شمال إفريقيا أو حكومات أخرى يمكنها أن تفرض على عدد من الأشخاص المعنيين

---

[1]- رشيد أوعيسى: كراسات هارتمون السنهاص؛ حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعرافي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص60، 63.

[2]- ولد سنة 1929 م وهو صاحب اقتناع عميق مناهض للاستعمار، نظم في مرسيليا الاحتجاجات الأولى للمجندين أثناء المغادرة إلى الجزائر، نشر في أفريل 1957 في مجلة "إسبري" شهادته كجندي "سلم النمامشة" التي أثارت ضجة كبيرة، سجن في "بومات"بمرسيليا بسبب نشاطاته الداعمة لجبهة التحرير الوطني وأطلق سراحه بعد إمضاء اتفاقيات إفيان في جوان 1962 م.

[3]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص83.

أن يمنعوا من الدخول إلى بعض البلدان، ولو تحصلنا على عدد من بلدان العالم الثالث يمنعون من الإقامة عددا من الجلادين الفرنسيين فهذا أمر قد يؤثر على جلادين آخرين في بلدان أخرى، أعتقد أن حرب الجزائر قد جعلت العالم كله مريضا بالتعذيب، فالسياسة الفرنسية في الجزائر قد ساهمت في إرساء التعذيب كوسيلة مستدامة للحكومة في العالم بأسره، لم يستطع الجزائريون أن يفعلوا غير ما فعلوا لأنهم وقعوا اتفاقيات "إيفيان"[1] والتي تنص على العفو[2].

لقد حافظ أعضاء من لجنة "موريس أودان" (Maurice Auden)[3] بعد الاستقلال على علاقات ممتازة مع (الرئيس الراحل) "أحمد بن بلة"، عندما كنا نذهب إلى الجزائر كان يستقبلنا شخصيا، لقد استطعنا أن نطلب منه تحريم التعذيب واقترحنا عليه أيضا برسالة كتبتها له أنه كان قبل كل شيء أن نحرم التعذيب في الجزائر، وفيما بعد أن ننشئ في مدينة الجزائر لجنة دولية مناهضة للتعذيب بشرط أن تعطى لهذه اللجنة كل الاستقلالية الضرورية[4].

يقول "**روبير دافزي**": رسائل كثيرة كانت تصلنا من مجندين يصفون فيها التعذيب والقمع المسلط على السكان المدنيين "إعدام الأسرى والاغتصاب، أصبحنا نكثف من مواعيدنا لقراءة تلك الرسائل معاً، وللتباحث في الوسائل الممكنة لإخطار الرأي العام وتجنيده ضد هذه الجرائم، وكان "روبير بارا" هو من اقترح علينا إنشاء لجنة للمقاومة الروحية تشمل عددا من الشهادات التي تلقيناها وكان هو صاحب المشروع ونشر كتيبا بعنوان "مجندون يدلون بشهاداتهم"[5].

---

[1]- أبرمت يوم 18 مارس 1962 م على الساعة الخامسة والنصف مساء بعد مفاوضات عسيرة، انطلقت سرية سنة 1956 م. للاستزادة ينظر جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر لثورة في الأوراس: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

[2]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص84.

[3]- أستاذ بجامعة الجزائر وعضو الحزب الشيوعي الجزائري، ألقي عليه القبض في جوان 1957 م. للإطلاع على قضية "أودان". ينظر بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص255 وما بعدها.

[4]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص84.

[5]- روبير بارا: المرجع السابق، ص143.

كما قدمت **121 شخصية**[1] لائحة وقعوا عليها تحمل اسم الـ121 شخصية، وذلك في 04 سبتمبر 1960 م، يمثلون مختلف التيارات والأفكار السياسية، اجتمعوا على فكرة التنديد بالحرب القذرة التي تخوضها الحكومة الفرنسية بلا هوادة ضد الشعب الجزائري وقد جاء في ديباجة هذه اللائحة ما يلي: "... إننا نحن الكتاب والمثقفون والإعلاميون الموقعون على اللائحة التي نندد فيها بالسياسة الاستعمارية، ونحترم إرادة الشعب الجزائري وقضيته العادلة وكفاحه من أجل الاستقلال، وتحطيم النظام الاستعماري وهدف كل الرجال الأحرار"[2].

موقف باري: كتب نائب المحافظ مسجلا موقفه من التعذيب قائلا:" الشيء الذي أكرهه هو أن أجد في تصريحات الملازم (ضابط الاستخبار) اعترافا بممارسات تعذيب في حق "د" حتى لو تعلق الأمر بمجرد صفعات، فمن المؤسف أن نجد شابا يبلغ من العمر 26 سنة يعتقد بأن من واجبه اللجوء إلى مثل تلك الأساليب، بغية انتزاع اعترافات من مسلم مسن وعاجز تقريباً[3].

أما **فانسنت منصور مونتاي** فيذكر أنه كان بينه وبين "جاك سوستال" خلاف في المنهج، وحتى فيما يخص الأهداف أيضا، أما القطرة التي أفاضت الكأس فكانت تتعلق بحالة تعذيب حصلت في آخر شهر أفريل 1955 م بمنطقة القبائل الكبرى تتعلق برجال الدرك الذين انهالوا ضربا على معلمي وتلاميذ مدرسة قرآنية، والسبب المفتعل هو تخريب أعمدة الهاتف، لما علمت بالأمر أخبرت "جاك سوستال" وأحضرت للجزائر خمسة من هؤلاء المعلمين، حيث تم

---

[1]- روبير بارا (Robert Barra (1976-1919: صحافي.- دونيز بارا Denise barra (1923- 1995): زوجة روبير بارا.- سيمون دوبوفوار Simon de bouvoir: صديقة جان بول سارتر.- دانيال غيران Daniel gierin: صحافي وكاتب.- كلود لانزمان cloude lanzaman: رئيس تحرير مجلة " الأزمنة الحديثة".- جان بول سارت J.P.Sarter: فيلسوف.- أندري ماندوز Andre Mzndouze: مؤرخ.- جان بيير فيدال ناكي Jean purre vidal naquet: مؤرخ وكاتب.- أندري بروتون Andre breton: مؤسس مذهب السوريالية.- مارغاريت دوراس Merguerite duras- سيمون دريفوس Simon duryfus - موريس بلانشو mourice blanche - أرسان بونافوس Arsene bounnafous- فرنسوا ماسبيرو f.maspero: ناشر وكاتب.- روني تزانك rene tzanek: طبيب.- موريس بونس mourice pons - ألفرد روسمر Alfred rosmer- تيدور فرانكل thidore frankel: طبيب.- لوي جارني louis grenet- روني زازو rene zazou

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص207. ينظر أيضا بزيان سعدي: جرائم فرنسا (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق ص119.

[3]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص ص55، 56.

فحصهم في 02 مايو 1955 م من طرف طبيب شرعي، كما سلمت لهم رخصة بوضعهم تحت حماية الحاكم العام، وبطبيعة الحال تم اعتقالهم فور عودتهم إلى منازلهم ولم يخل سبيلهم إلا عند استقلال الجزائر، وبعد مضي شهرين كاملين من محاولة إخراج هؤلاء المظلومين من المأزق الذي وقعوا فيه (وما أكثرهم) من دون جدوى، وعدم توصلي إلى معاقبة رجال الدرك قدمت استقالتي إلى "جاك سوستال" بتاريخ 24 جوان 1955 م[1].

بيار فيدال ناكيي[2]: يقول: «... دخلت في المعمعة حينما انفجرت قضية "أودان" وإن صح القول بصفة بسيطة، لقد كتبت لجريدة "لوموند" لأندد بالسكوت الذي تبع قضية "أودان"، بعد هذه الحالة تحصلت على رسالة من السيدة "أودان" وتبعا لهذه الرسالة قدمت لها اقتراحا بكتابة نشرية صغيرة تظهر التناقضات التي جرت في التحقيق الرسمي، ففكرة تأسيس لجنة "أودان" لم تأت من عندي، إن صاحب ومؤسس لجنة "أودان" هو رجل كان أستاذا في المدرسة الحربية، "لافلاش" (La Flèche)، كان يسمى "كاهين" (Cahen)، ومن جانب آخر عندما بدأ السيدان "ميشال كروزي" (M.Crouzet) و"لوك مونطانيي" (L.Montagnier) في جمع الأموال وقوائم الاحتجاج، كل هذا سهل تأسيس لجنة "أودان" في نوفمبر 1957 م، والذي كنت من البداية الرجل الذي أرخ لها[3].

وفي سؤال حول موالاة الشيوعيين الفرنسيين للنضال ضد التعذيب أجاب "فيدال ناكيي" بأنهم لم يكونوا موالين لذلك، لأن التعذيب كان بالإمكان أن يتعمم، وشخصيا كلما أتيحت لي الفرصة كنت أربط قضية المجر بقضية الجزائر، وأتذكر أني عقدت اجتماعا خلال أزمة 13 ماي في الضاحية الشمالية مع السيدة "علاق"[4] وأصررت على تقديم تنديدي بإعدام "ناجي" (Nagy) الذي تم قبل ذلك بقليل، ونظم مركز "لاندي" (Landy) اجتماعا متزامنا مع إعدام ناجي للاحتجاج، ويضيف أن النضال ضد التعذيب لم يكن إلا نضال مثقفين، لأن

---

[1]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص215.

[2]- مؤرخ ملتزم ضد حرب الجزائر وموقع علي بيان 121 وذلك سنة 1960 م ضد حرب الجزائر والتعذيب في الجزائر، أستاذ متخصص في التاريخ القديم والثورة الجزائرية.

[3]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص86.

[4]- زوجة هنري علاق.

المناضل العامل يعتبر أن التعذيب سيء للغاية ولكنه لا يعرف كيف يمكنه أن يقوم بذلك النضال، بينما نحن وبصفتنا مثقفين فقد كان لنا دائما الأفق الواسع للمعلومات، وبالتالي فإننا ناضلنا أخيرا لنفرض الاعتراف بحقنا في المعلومات في هذا المجال[1].

وعن تحول التنديد بالتعذيب إلى حملة حقيقية سنة 1957 م يقول: « كنت دائما مقتنعا بأن في الجزائر تعذيبا، وأنه ينبغي أن نفعل شيئا، وقال لنا "هانري مارو" (H.Marrou)" أنتم ترون ما يجري حاليا في الجزائر، ورأيتم الموقف البليد للحكومة، إنه يرى أنه ينبغي أن يجلب رجال الشرطة إلى فرنسا من هناك، وإنه لن تحصل إلا على نتيجة واحدة فالطرق المستعملة هناك تستعمل هنا كذلك»، وحتى لو أخذتم وسائط إعلامية للمعارضة مثل "إسبري" فستجدون بأنها كانت ساكتة بصفة واسعة جدا في سنة 1956 م، لقد كان هناك انبعاث وحدة مقدسة، وهذا مما لا مراء فيه، ثم كان هناك رجوع المجندين للمرة الثانية هو أمر هام جدا، وفي نهاية 1956 م وبداية 1957 م بدأ الناس يرجعون، فلقينا صديقي "بونو" (Bounaud) الذي كنت أعرفه منذ السنة الثالثة متوسط، لقد كتب لي رسائل وحكى لي ما جرى فتوسلت إليه أن يكتب مقالا ويوقعه، فكتب المقال في فبراير 1957 م وحملته إلى السيد "دوميناك" وقلت له: "لابد أن تنشر هذا"، وهكذا فقد نشر مباشرة بعد ملف (Jean Muller) "جان موليير"[2] شهادة "بونو" التي كانت أول شهادة يوقعها شخص على قيد الحياة، لقد كنت ذا سذاجة كبيرة وقد تواصلت مدة طويلة وكنت متيقنا أن ذلك ستتبعه حملة ضخمة على الموضوع وأن "بونو" سيتابع قضائيا[3].

عندما نشرت "سلم النمامشة" في مجلة "إسبري" في أفريل 1957 م[4]وقتها اعتقدت أن الحملة المناهضة للتعذيب كان لها الآن قاعدة قوية بما فيه الكفاية، بحيث لن يستطيع أحد أن

---

[1]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص86.

[2]- للتفصيل في ملف "جون مولر" ينظر مليكة القرصو: المرجع السابق. يقول "مولر": "إني أوفي إلى علمك مسبقا بأنك إذا أردت السعي قصد احترام العدالة، أو البحث عن الحقيقة دون توقف، أو أيضا الانتماء إلى أصحاب البر نحو أناس فقراء للغاية، ونحو العرب، فإنهم سوف يبحثون أن يلصقوا بك خصومات".

[3]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص87.

[4]- مليكة القرصو: المرجع السابق، ص26.

يعارضها، وكذلك بالنسبة لقضية "أودان" فقد قلنا: سنبرز لهم الأشياء وسننجح، ثم نرى في كل مرة أن المقاومة كانت لا تضاهي وأن الرأي العام لا يتحرك[1].

وعن نشر مواضيع التعذيب في الجرائد الفرنسية أكد أن "الإكسبريس" اهتمت بهم بكيفية أكثر دورية، وعندما نشرنا في ديسمبر 1959 م، تصريح لجنة "أودان" طلبت منا الإكسبريس الاحتكار فرفضنا، وفي الواقع أرسلنا إلى خمس أسبوعيات "فرانس أوسبرفاتور" و"الإكسبريس" الذي لم ينشره و"تموانياج كريتيان" و"ريفورم" و"فرانس نوفال" وإلى يومية "ليبراسيون"، ولكن علاقاتنا كانت صعبة مع تلك الأسبوعيات، كانوا يخشون كثيرا الحجز[2].

أما "**بيير هنري سيمون**" (P.H.Simon)فيقول: "أما بالنسبة لنا نحن الذين كافحنا ضد العنصرية الرهيبة فلا بد أننا كنا مغفلين مخدوعين، وأن هنا قد هزمنا اليوم إذ أن وطننا يأخذ عنه أفكاره وأساليبه ويتنكر للمبادئ الإنسانية التي طالما اعتقدنا بأنها نابعة من روح الأمة"[3].

كتب حول موضوع التعذيب في الجزائر في كتابه "ضد التعذيب"، حيث أورد فيه وثائق قدم لها بقوله: "إنها باقة لا من الزهور والأدب والإنسانية، بل من الأشواك الدامية المخجلة، إن بقي ثمة فرنسيون يشعرون بعد بالشرف كـ "كورناي" وبطهارة الجندي كـ "فوفتارغ" وبعظمة فرنسا كـ "ميشيليا" وبالرحمة كـ "هوغو"، فلا بد أن يحمر خجلا إذ يقرؤون هذه الشهادات التي أنقلها وأنا غاضب حتى الألم"[4].

ومن الشهادات التي أوردها في كتابه نص رسالة لضابط في إحدى فرق المدفعية بعثها يوم 06 جوان 1956 م، جاء فيها: "صديقي... جان إنني لم أشعر بالنفور والكراهية والاشمئزاز في حياتي كما شعرت بها هذه المرة، أمام أعمالنا الوحشية، وكيف يستنطق المساجين ويعذبونهم طوال النهار، ويستعملون معهم التعذيب بالماء من جميع نواحي الجسم، ثم يربط الجنود أيدي

[1]- رشيد أوعيسى: المرجع السابق، ص88.
[2]-كمال بوشامة: المرجع السابق، ص ص92- 95. ينظر أيضا مليكة القرصو: المرجع السابق، ص35.
[3]- بيير هنري سيمون: المرجع السابق، ص08.
[4]- جان بول سارتر: عارنا في الجزائر، تر: عايدة وسهيل إدريس، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.س.ن)، ص69.

المساجين وراء ظهورهم ويعلقونهم في الفضاء من أيديهم حتى تتمدد المفاصل ثم يوجعونهم ضربا، وكذلك استعمال الكهرباء... وفي الأخير تنتهي العملية بتثبيت سكين في الظهر"، إن سلطة مسيخة استطاعت تنظيم إذلال وإبادة ألوف وملايين من المخلوقات البشرية في الصمت التام لشعب بأكمله، وهذا السكوت نفسه يشكل مسؤولية، إنها ليست ذاتية وشخصية بالتأكيد، ولكنها ايجابية جماعية، وقد قلت لنفسي حينذاك: " لعل الناس الفضلاء في فرنسا لا يقعون تحت تهمة أخلاقية من هذا النوع **!**"، شكرا لله، فليس لفرنسا أن تنظم معسكرات للتخريب وتمارس الإبادة، ولكن إذا وجد فرنسيون يتقلدون سلطة أو قيادة ويرتكبون أعمالا ضد حقوق الناس وضد الإنسانية، وإذا اختبأ الرأي العام في خزانة وقال: "لا نريد أن نعلم" أو نحترس وراء واجب وطني: " إنها الحرب ولا يجب قول شيء يساعد الخصم ويزعج الجيش" فإنني أقول أننا نتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية، هي بالفعل أقل ثقلا من مسؤولية الشعب الألماني أمام ما فرضته النازية، ولكنها مماثلة لها بالطبيعة، ولكنني أرفض ذلك وأقول بمزيد من الصراحة إنني أملك البرهان على أن الأعمال المرتكبة ليست أخطاء أخلاقية فقط ولكنها أخطاء سياسية يصيب الأمة منها ضرر مزدوج: في سلامة ضميرها وفي قوة وضعيتها[1].

ويقول أيضا في كتابه "ضد التعذيب": "يجب على الفرنسيين أن يعلموا أنه لم يعد لهم الحق في أن يذكروا فضائع النازيين بنفس اللهجة التي يذكرونهم بها في الماضي... إن المسؤولية المشتركة التي سببت لنا عذابا كبيرا تحت الاحتلال النازي والتي نسلكها اليوم بالجزائر على شعب كامل، سكوتا مطلقا من عمليات التعذيب، ومن هنا تجلت مواقف الفيلسوف سارتر من التعذيب"[2].

---

[1]- بيير هنري سيمون: المصدر السابق، ص ص12، 13.

[2]- محمد ياحي: قراءة في كتاب "التعذيب والجيش الفرنسي خلال حرب الجزائر 1954- 1962"، **الراصد**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جانفي- فيفري 2002، ص47.

موقف فرنسيس جانسون (Francis Janson)[1]: شكل شبكة في فرنسا خلال حرب التحرير لدعم المناضلين الجزائريين وألف كتابا بعنوان: "الجزائر الخارجة عن القانون" وعندما سئل عن التعليق عما ورد في اختراقات الجنرال "بول أرساريس" أجاب قائلا: " إن مسألة التعذيب مرتبطة بالمسألة الاستعمارية" وقبل أن نبدي سخطنا حول الجرائم التي ارتكبت في الجزائر يجب أن نسأل لماذا أعلنا الحرب ضد الشعب الجزائري؟ ولماذا تركنا أعمالا من هذا النوع تتم؟ وكان من المفروض أن لا تحصل وأقول مرة أخرى إن التعذيب والاستعمار هما وجهان لعملة واحدة، وأعتقد أن على رئيس الجمهورية "جاك شيراك" ورئيس الحكومة معا الذهاب إلى الأمام في تصريحاتهما التي سمعناها حتى الآن حول مأساة شعب، وعلى المسؤولين اليوم طلب السماح من أولائك الذين عانوا خلال حرب التحرير، وأقصد بالضبط طلب الاعتذار والسماح من الشعب الجزائري فيما لحقه من جرائم من طرف الاستعمار الفرنسي ومن هنا فالحديث عن جرائم فرنسا في الجزائر لم تبدأ مع "بول أوساريس" و"بيجار" وسالان" و"ماسو" و"جوهو" فالقائمة طويلة[2].

نشر كتابه الأول وذلك بالاشتراك مع زوجته "كولات جونسون" (Colette Janson) بعنوان:(L'Algérie Hors La Loi) الجزائر خارجة عن القانون الذي انتقد فيه بشدة سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ودافع عن حقوق وحرية الشعب الجزائري، يقول في كتابة "... إن استمرار القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين حريتهم المدنية..." أسس جبهة عملية تتدافع وتساند حرية الشعب الجزائري وقال مخاطبا الفرنسيين: "... أنت أيها الفرنسي تطلب من القوات العسكرية أن تواصل عملها فقط، وذلك باتفاق مع بعض الشروط الأساسية لا للتعذيب المستمر والطويل للمناضلين والمشبوهين، لا للتجميعات والإبادة المستمرة

[1]– كاتب ومفكر وسياسي فرنسي وأستاذ الفلسفة، هاجر أثناء ح.ع.2 إلى إسبانيا تجنبا لوحشية الحرب وهمجيتها انضم إلى الجبهة الشعبية وجد نفسه في أحد المحتشدات للاجئين الفرنسيين بإسبانيا التي أثرت فيما بعد على حياته النفسية الصحية، عاد إلى الجزائر واطلع على سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي تميزت بالنهب والسلب والتدمير والاستغلال المطبقة على الجزائريين.

[2]– بزيان سعدي: جرائم فرنسا (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص14.

للشعب الجزائري، إن وجودك يبقى رسالة ميتة ... ومع ذلك فأنت تتحمل الأسباب والنتائج سواء أردت ذلك أم لم ترده ..."[1] .

لقد أدرك "جونسون" بأنه لا الحزب الشيوعي ولا اليسار غير الشيوعي كانا يرغبان في التخلي عن السلوك الحذر تجاه حرب الجزائر، وعندما نشر "حربنا" في جوان 1960 م أصبح جونسون "الضمير السيئ" لليسار، وعلى الرغم من محاكمته والحكم عليه غيابيا في خريف 1960 م وتفكيك الشبكة في فيفري 1960 م فقد واصل نضاله إلى غاية استقلال الجزائر وكان فرانسيس جونسون الذي يبقى اسمه محظورا في فرنسا يحب ترديد عبارة "لم يكن يسعنا إدارة ظهرنا لهذا الشعب لأننا كنا جزائريين مثله."

جان بول سارتر: حاول هذا الفيلسوف تنوير الرأي العام حول وحشية التعذيب فكتب في تقديمه لكتاب "فرانز فانون" المعنون بـ" المعذبون في الأرض" الصادر عن دار "ماسبير" بباريس سنة 1961 م، والذي ترجم إلى اللغة العربية بعنوان "معذبو الأرض" الصادر عن دار "موفم" للنشر سنة 2006، يقول: «إذا كان مسمى فرنسا يطلق على بلاد، فلتحرص على أن لا يكون في العام 1961 م، مرادفا للعصاب النفسي»، كان هؤلاء المثقفون ينعتون من قبل الدولة الفرنسية بأنهم وجوديون محرضون وخونة لا غبار عليهم، يشبهون حملة الحقائب الذين ساعدوا (الفلاقة) هؤلاء الإرهابيين الخارجين عن القانون، مجرمي جبهة التحرير الوطني هذه الاتهامات كانت في حكم المحتمل في نظر بعض الفرنسيين، ولكن من الفرنسيين من قلب الاتهامات ووجهها إلى المتهمين الحقيقيين، فهذا "**جيل روي**" المعروف في الأوساط الإعلامية والسياسية يصدر كتابا حول التعذيب عنوانه "أنا أتهم الجنرال ماسي"[2].

يقول "سارتر" أن التعذيب في الجزائر فرض نفسه تلقائيا، حتى أصبح أمرا مألوفا عاديا والذي يراد به القضاء على الإنسان نفسه، بكل قيمه الإنسانية من الأمانة والإرادة والشجاعة ... فلن نستطيع –حسب قوله– وصف الحرب الجزائرية بأنها حرب تقوم على مثل إنسانية لأنها قامت أساسا على التعذيب، هذا التعذيب الذي أملته الظروف وشددت نكهته النزاعات

[1]– عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص ص79- 81.

[2]– كمال بوشامة: المرجع السابق، ص161.

العنصرية، وإذا كنا نريد أن نوقف هذه الأعمال الإجرامية التي تنفر منها الإنسانية وننتشل فرنسا من وصمة العار، وننقذ الجزائريين من هذا العذاب الوحشي ... فليس هناك إلا سبيلا واحدا وهو أن نفتح باب المفاوضات على مصراعيه وندخل إلى السلام من أوسع أبوابه ..." ويقول أيضا: "... إن ثورة الرأي العام، تستطيع أن تسقط الوزراء، وينبغي أن نكون على علم بالجرائم التي ترتكب باسمنا حتى نستطيع إيقافها ... وهذا الشعور بالذنب الذي يرقد في نفوسنا من غير أن يتحرك، وينبغي أن نضعه في حسابنا وأن نذل ونسعى لكي نستطيع احتماله...". لقد كتب حول موضوع التعذيب في فصل من كتابه "عارنا في الجزائر" و"الجلادون" فيقول "... المستحيل ليس كلمة فرنسية ففي عام 1958 م يعمد في الجزائر إلى التعذيب المستمر والمنتظم والكل يعلم ذلك من السفاح (Lacoste) إلى مزارع "لافيرون" ولا أحد يتكلم عن ذلك"[1].

ويقول أيضا: "لن تستطيع أنسنة حرب الجزائر فقد قام فيها التعذيب تلقائيا وأدت إليه الظروف، وإذ كنا نود وضع حد لهذه الأعمال الوحشية الحاضرة وأن ننقذ فرنسا من العار وأن ننقذ الجزائر من الجحيم، فليس أمامنا إلا وسيلة واحدة وهي أن نفتح المفاوضات ونعقد السلام... "[2].

ويعترف هذا الفيلسوف أنه كان في أول الأمر يحتقر قراءة قصص التعذيب في الجزائر لأنها تضع الفرنسيين في قفص الاتهام من غير شفقة والتي لم تترك مجالا للأمل، ولكنه بعد إن قرأ كتاب "الجلادون" و "الاستجواب" لمؤلفه "هنري ألاق" تغير موقفه حتى أصبح هو نفسه يكتب عن التعذيب في الجزائر، ويقول "سارتر": "وفي الجزائر انتشر جيش بالأراضي كلها فنحن نملك العدد والمال والأسلحة، أما الثوار فلا يملكون شيئا، إلا الثقة وتأييد قسم كبير من الشعب لهم، إن التعذيب غضب لا طائل تحته ولده الخوف يراد منه انتزاع سر الجميع، وأنه

[1]- جان بول سارتر: المرجع السابق، ص ص57- 59.

[2]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص137.

عنف لا جدوى من وراءه فسواء تكلمت الضحية أو ماتت تحت الضرب، فإن السر الذي لا حصر لعدده موجود في مكان آخر دائما أو بعيدا عن المتناول"[1].

لقد لعب "سارتر" دورا فعالا ومهما بالنسبة للحركة المثقفة الفرنسية بانتقاداته وهجوماته المتكررة لأنصار "الجزائر الفرنسية" فقط، بل أيضا لرئيس الجمهورية الخامسة ضد سياسة ديغول تجاه حرب الجزائر، ونشر مقال بعنوان"المتظاهر" في مجلة "لكسبراس" إذ كتب قائلا: "وإذا كان لـ "شارل ديغول" هذه القدرات الفائقة ماذا سيفعل؟ وما هي مشاريعه؟ هذا الرجل المنطوي في عظمته، وحدته تمنعه في أن يصبح رئيسا لدولة جمهورية، وهذا ما يعود إلى نفس الشيء عندما يمنع الدولة التي سيصبح رئيسا لها أن تصبح جمهورية "، وفي نوفمبر 1961 م شارك "سارتر" في مظاهرة سلمية احتجاجا على القمع والقتل الجماعي وأعمال العنف التي تستعمل ضد الجزائريين، ولقد حققت المظاهرة نجاحا سياسيا كبيرا للثورة الجزائرية[2].

هنري مارو (Henri Marrou)**:** كتب أستاذ جامعة السوربون في صفحة "رأي حر" لجريدة "لوموند" في عددها الصادر بتاريخ 05 أفريل 1956 م مقالا حذر فيه الرأي العام والحكومة الفرنسية من الاستمرار في الحرب ضد الجزائريين باستعمال تلك الإمكانات يتيحها القانون (السلطات الخاصة)، ومقاله هذا هو أول بيان معارض يأتي كمساهمة من طرف رجل فرنسي مثقف، وهو ما عرضه لعملية تفتيش من طرف الشرطة[3].

يقول : «عندما أتحدث عن التعذيب فكأنما أتحدث عن الجستابو، ففي عموم الجزائر هنالك أمر لا يتطرق إليه الإنكار، فقد أقيمت مختبرات تعذيب مجهزة بأحواض ماء مكهربة وكل ما يلزم لهذا الغرض، وإن ذلك لوصمة عار في جبين مهد الثورة الفرنسية، البلاد التي شهدت أيضا قضية "ألفير درايفوس"، ولقد اعتراني الرعاش ذات يوم، وقد كلفتني حكومة الجمهورية بتمثيلهما في عرض نظمته اليونسكو بمتحف "غالييرا" (Galluera) على شرف بيان التصريح العالمي لحقوق الإنسان، فقد كانت هناك لافتة عريضة تمجد إلغاء التعذيب القضائي

---

[1]- جان بول سارتر: المرجع السابق، ص59.

[2]- عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص166.

[3]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص200.

موجودة ونحن نعتمد على النفاق ونمضي في التعذيب القضائي مجددا، فإنه من المفروض أن تعلن هذه اللافتة إقرار التعذيب القضائي من جديد»[1].

وأردف قائلا: «لا يمكننا أن نذهب بعيدا لنبحث عن أسباب تذمرنا وحسرتنا، فبعيدا عن الماضي وفرصه الضائعة، إن الحاضر وحده يكفي للدلالة عن قلقنا هنا أتفوه بثلاث كلمات فقط وهي تحمل معاني الأسى لأنها مشحونة بالعذاب، وهذه الكلمات هي: "معسكرات التجمع والتعذيب والقمع الجماعي"، وإذا تكلمنا عن التعذيب فلا يمكنني أن أنسى هنا "القسطابو" حيث يعلم الجميع إنشاء مخابر التعذيب بكل مناطق الجزائر »[2].

الأستاذ "كابتان": قامت موجة من الاستنكار حول التعذيب في فرنسا وفي العالم وخصوصا في العالم الغربي، ووقعت احتجاجات في فرنسا، وربما أشهرها احتجاج الأستاذ "كابتان" (Capitant)، وكان من قبل قدم استقالته عن منصبه كأستاذ، وهو حجة في القانون الفرنسي[3].

جيزيل حليمي: تقول هذه المحامية: آن الأوان للحكم على التعذيب بأنه جريمة دولة وينبغي أن يعلم أجيال الشباب أن فرنسا قد أفلست، لقد وقعت هذه المحامية –وكانت من بين اثني عشرة شخصية– على إدانة التعذيب أثناء حرب الجزائر، وعندما سئلت عما دعاها إلى توقيع تلك الإدانة أجابت بكل اقتناع: "لقد قررت أن أكون محامية لأني كنت أظن بأن الدفاع عن المظلوم ونبذ الظلم والقمع هو في صميم توجهات الجمهورية الفرنسية، ولقد عانيت من الانفصام ذاتيا وعاطفيا وثقافيا جراء التعذيب باسم الشعب الفرنسي، لهذا السبب استعرضت كل تلك الحقبة، فكرت في الحاجة الماسة لهذا النداء الذي لا يمكن حسبما يقول البعض في التفجع دون مبرر وفي مجرد الندم، ولكنها تتمثل في أن تتبوأ هذه الصفحة السوداء من تاريخنا –أعني حرب الجزائر والتعذيب الذي شهدته– مكانتها الملائمة التي هي سياسة في المقام الأول، وإذا ما ذهبنا إلى العكس من ذلك فإننا ننحط إلى الفكرة القائلة بأن التعذيب في

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص161.

[2]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص200.

[3]- محمد قنطاري: المرجع السابق، ص159.

الجزائر كان في الأساس شيئا ما غير منظم، لم يمارس إلا في أوساط عسكرية محدودة، ولم يكن في نهاية المطاف إلا ظاهرة محدودة الانتشار[1].

أما السيد"**جاك بيروقا**"(Jack Bireuga) عميد كلية الحقوق لجامعة الجزائر ففي رسالة وجهها إلى وزير الدفاع الفرنسي بتاريخ 18 مارس 1957 م جاء في إحدى فقراتها ما يلي: " سيدي الوزير لقد قرأت بيانكم حول ما نسب للجيش الفرنسي من الوحشية، ورأيت فيه أن كل من يسكت عن الإدلاء بالشهادة يعتبر شريكا في الجريمة، وإذا أردنا أن لا تنسب إلينا أعمال النازية ... وها هي الأعمال التي لا أريد أن أكون شريكا فيها بسكوتي ... في مدينة "بوقاري" في بداية شهر فيفري 1957 م أوقف البوليس والجند عند نهاية إضراب الثمانية أيام ثمانية مسلمين معروفين وتم أخذهم إلى السجن دون محاكمة، وهم... وبعد ثمانية أيام من إيقافهم جاء الجنود إلى السكان في "بوقاري" وطلبوا منهم أن يدفنوا جثث مواطنيهم وأخرجوا لهم من السيارات العسكرية جثثا مشوهة من الضرب والتعذيب... "[2].

"**آلان سفاري**" (Alain Savary): الذي استقال من منصبه الوزاري من قبل وعرفت الحكومة الفرنسية أزمة كبيرة اضطر رئيسها "غي مولي" أن يقدم استقالته وتبقى فرنسا بدون حكومة أكثر من شهر، كما كثرت وجوه الفوضى في فرنسا والجزائر، وتعرض الجنرال "سالون" (Salan) إلى محاولة اغتيال[3].

جان بيير فيتوري[4]: أعلن مؤلف كتاب "ممارسات التعذيب في الجزائر" بشأن ترسيم التعذيب: "إنه لأمر يثير تغيظي ويبعث بشكل صارم على الإدانة، إذ من المفزع أن يقدم بلد على ارتكاب ذلك؛ مما يعني أن الوازع الحضاري والأخلاقي مفقود، يجب أن يكشف عن حقيقة ملابسات هذه القضية ومن أولئك المسؤولين السامين الذين أتاحوا الفرصة لها فالجلادون مذنبون ولكن هنالك من هو أفزع منهم ذنبا»[5].

---

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص ص161، 162.

[2]- جودي لخضر بوالطمين: المرجع السابق، ص12.

[3]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص41.

[4]- كاتب ومؤرخ.

[5]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص168.

بول تيتجان (Paul Teitegen) **الأمين العام لعمالة الجزائر**: في 24 مارس1957 صرح "تيتجان" الذي قدم استقالته لـ"روبيرت لاكوست" قائلا:" بأننا سائرون نحو المجهولية ونحو اللامسؤلية بالإضافة إلى اللاشرعية، وهذا هو الذي سيؤدي إلى جرائم حرب فخلال زيارتي إلى أحد المحتشدات شاهدت وتعرفت على بقايا التعذيب الذي تعرض له الجزائريون ذكرتني بتلك الناتجة عن التعذيب الشديد الذي تعرضت له شخصيا في دهاليز القستابو بمدينة نانس..."[1]، ويعترف محافظ شرطة مدينة الجزائر سنة 1957 في مؤخرة استقالته التي كتب فيها مشاهداته وملاحظاته في معتقل بوغزال (بول كازال) وبني موسى أن "...الآثار العميقة للتعذيب والعنف على أجساد بعض المعتقلين كنت تعرضت لمثلها شخصيا منذ أربعة عشر عاما في أقبية الجستابو في مدينة نانسي... ومنذ ثلاثة أشهر[2] وأنا أشك في حرية الآخرين، ومع أنني لم أدخر جهدا في القيام بمهامي إلا أنني متيقن من أن العمل البوليسي الجديد الذي أوكل إلى المؤسسة العسكرية سيحتقر النفس البشرية ولا يحترمها"[3].

الروائي **فرانسوا مورياك**: أصدر هذا الروائي مقالا له، في جانفي 1955 بمجلة "الاكسبريس"أثار فيه موضوع التعذيب في الجزائر، ولم تجد السلطات ما ترد به سوى توجيه الإهانة له من خلال نعته بأنه موهوم[4].

وعن ردة فعل الإثني عشر وغيرهم من الشخصيات الفرنسية إثر صدور اعترافات الجنرال "ماسي" والجلاد "بول أوساريس" يقول "هنري علاق" مؤلف كتاب القضية، الذي تعرض هو نفسه للتعذيب أثناء حرب الجزائر، إذ يلخص ردة فعله فيما يلي: «... إن للنقاش الدائر حول التعذيب في الجزائر إيجابية تتمثل في أنه أتاح للفرنسيين أن يطلعوا على ما حجب عنهم طيلة أربعين سنة، لا ينبغي أن يتوقف عند إعلان التوبة والندم من بعض العسكريين الذين تعرفنا على مواقفهم ولا عند إقرارهم بأنهم كانوا يتمتعون بفعل ذلك حين أقدموا على ارتكابه، بل

[1]- محمد قنطاري: المرجع السابق، ص159.

[2]- عين بتاريخ 20 أوت 1956 م في مهمة أمين عام لولاية الجزائر مكلف على وجه الخصوص بمهمة الشرطة المدنية.

[3]- باتريك إفينو وجون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص ص287، 288.

[4]- أحمد رضوان شرف الدين: المرجع السابق، ص20.

يجب التصريح على العلن بأسماء المسؤولين السياسيين الذين شجعوا التعذيب ثم مارسوا التعتيم عليه»[1].

جام ماري رواز: عضو الأكاديمية الفرنسية، فقد أعلن إثر صدور اعترافات الجنرال "أوساريس" : «ليس من قبيل حسن العاقبة أن تظل هذه الاعترافات دون عقاب بل يجب أن توقظ تلك التصريحات غير اللائقة ضمير كل عسكري غيور على كرماته مدرك لشرف مفهوم الجمهورية، وأنه ليس من المستحيل على سبيل المثال حرمانه من وسام الشرف»[2].

شهادة أحد الرهبان الفرنسيين: من أجل تنفيذ سياسة التعذيب وممارسته وتعميمه على كل مناطق الوطن الجزائري أقامت القيادة العسكرية الفرنسية مدارس ومراكز لتعليم فنون وأساليب التعذيب، وقد كشف أحد رجال الدين المسيحيين الذين عادوا إلى فرنسا، بعد أن عمل في الجزائر برتبة ضابط من صيف 1958 م إلى نهاية صيف 1959 م عن جانب من جوانب التعذيب بشهادته التي أدلى بها أمام "دار الشهادة المسيحية" ونشرتها صحيفة "لوموند" (Le Monde) في صفحتها العاشرة يوم 18-12-1959 م مع التعليق عليها وفيها ما يلي: "كيف لا تقع المسؤولية على مجموعة الجهاز الرسمي وهناك في مدرسة مثل مدرسة سكيكدة مركز للتدريب على حرب التدمير بمعسكر "جان دارك" المزدحم، يشرحون لنا أثناء الدرس الدائر حول المعلومات التي تقول بوجوب "التعذيب الإنساني" وهذه هي المذكرات التي دونتها من دروس الكابتن."ل..." خمس نقاط سجلها بوضوح مع الاعتراضات والأجوبة:

1- يجب أن يكون التعذيب نظيفا. 2- ألا يجري على مرأى من الصغار. 3- أن يجري من قبل ضابط مسؤول. 4-ألا يترك التعذيب آثارا. 5- أن يكون إنسانيا، أي ينتهي حالما يتكلم المستجوب. بهذه الشروط وبالنتيجة لكم الحق باستخدام الماء والكهرباء ... هذا الذي كتبته عندما كان الأستاذ يتكلم"[3].

---

[1]- كلود ليوزو، جيل منصرون: الاستعمار والقانون والتاريخ مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، تر: بشير بولفراق، دار القصبة، 2007، ص44.

[2]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص167.

[3]- Hamid Bousselham: op.cit, p211.- ينظر **المجاهد**: "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، ع 107، 01-11-1961، وينظر أيضا محمد البجاوي: المرجع السابق، ص326.

سيلفي تينو: هذه المؤرخة الشابة التي كتبت أطروحة دكتوراه دولة رائعة حول "القضاء الفرنسي في الجزائر" تؤكد "أن القضاء في الجزائر لم يخضع طيلة الحقبة الاستعمارية وقبل احتدام الصراع لنفس القواعد الوظيفية السارية على القضاء في فرنسا، فشرطة الاستخبارات في حملتها الأمنية على الشبكات لا تتردد في تعذيب بعض المتهمين، لأن الملاحقات القضائية معدومة"[1].

هنري علاق (Henry Alleg)[2]: لقد أدلى العديد من الفرنسيين والجزائريين بشهاداتهم عن تفاصيل ما تعرضوا له من تعذيب، وما رافق هذه الشهادات من استنكار وتنديد من طرف شريحة واسعة من المثقفين الفرنسيين البارزين[3]، ومنهم المؤرخ "هنري علاق"[4] صاحب كتاب "الاستجواب" (la question)، الذي تم توزيع منه آلاف النسخ بالرغم من منعه من طرف السلطات الفرنسية وقامت بمصادرته في فيفري 1958 م[5]، حيث أعطى حقائق حول هذا الموضوع أثارت ضجة كبرى في الساحة الفرنسية، فحسب التجربة التي مر بها هذا الأخير شخصيا أعطى وصفا دقيقا على ما يشعر به المتعرض إلى هذا النوع من العذاب حسب ما قال: "شعرت بشعلة من النار قرب الأذن وكاد قلبي أن ينفجر، وتقلصت العضلات فيشعر الإنسان بأن الفك العلوي ملتصق بالفك السفلي..."، هذه الحالة الفريدة من نوعها يمكن تفسيرها بكون المؤلف نفسه ممتهنا للكتابة لأنه على رأس صحيفة (Alger Républicain)[6].

وهذا كله علي أن أقوله للفرنسيين الذين يريدون قراءاتي لا بد أن يعلموا أن الجزائريين لا يخلطون بين معذبيهم والشعب الكبير الفرنسي أين الصداقة لديهم غالية، لكن لابد أن يعلموا

[1]- كمال بوشامة: المرجع السابق، ص ص 166- 167.

[2]- عضو الحزب الشيوعي الجزائري، ورئيس تحرير جريدة الجزائر الجمهورية (1950 م-1955 م)، ألقي عليه القبض من قبل جلادي الجنرال ماسو في جوان 1957 م.

[3]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص283، 284.

[4]- قصة هنري علاق مع التعذيب، ينظر La Question "المساءلة" لـ"هنري علاق"، وينظر أيضا محمد الصالح الصديق: المرجع السابق ص155 وما بعدها.

[5]- كلود ليوزو وآخرون: المرجع السابق، ص185.

[6]- رافائيل برانش، سيلفي تينو: المرجع السابق، ص44.

ما يجري هنا بأسمائهم (باسم الشعب الفرنسي)[1]، ويؤكد "هنري علاق" أن الجيش إنما هو منفذ لأوامر "لاكوست" حقا أن التعذيب يقوم به الجيش والشرطة والدرك وغيرهم من قوات الدفاع ثم يتساءل، ولكن من يأمر بهذا التعذيب يا ترى؟ أهو الجندي البسيط أم هو الحاكم أو القائد الأعلى؟ -نعم- إن كل ما وقع من تعذيب في الجزائر إبان الثورة التحريرية، كان بإرادة المسؤولين الكبار ابتداء من "لاكوست" بل من رئيس الجمهورية الفرنسية نفسه، فكل شيء يتم بواسطتهم ومن خلالهم سواء في بونة (عنابة) أو قسنطينة أو في سطيف أو في الجزائر أو في وهران، إن جميع الجزائريين الذين ماتوا من الألم والهول على أيدي الجلادين كما يؤكد "أليغ" قد جاوز البحر من الجزائر إلى بلد الديمقراطية، بل لقد شاع أن الاستجواب يقوم في بعض السجون المدنية في فرنسا ذاتها[2].

شهادة السيد "ج.م.ماتيي": نشر مقالا في العدد الأخير من مجلة "العصور الحديثة" جاء فيه ما يلي: "عندما تأتينا السينما المتنقلة، وعندما لا يروق الفلم المعروض للجنود يقوم الضباط والجنود فيغادرون مكان العرض السينمائي ويقضون بقية الليل في صحبة المساجين يعذبونهم، لقد كنا نسمع صراخ المساجين يختلط بموسيقى الفيلم"...، يثور"ماتيي" على هذه الأساليب التي تمس الشرف الفرنسي قائلاً: "أي جيل ذلك الذي نعده وسط هذه العادات وهذه الأساليب المستعملة بالجزائر اليوم؟ لأن الخطر الحقيقي يتمثل فيما يؤول إليه-بعد إثني عشر شهراً في شمال إفريقيا-أولئك المجندون الذين قضيت معهم ستة أشهر، إنهم جلادون حقيقيون"[3].

ب- المؤيدون لعمليات التعذيب:

أندري مارلو الذي سجن وعذب أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل الألمان وأصبح وزيرا للثقافة في حكومة الجنرال "شارل ديغول" (1958 م-1962 م) تنازل عن أفكاره ومواقفه التي كانت تنادي بالحرية الإنسانية، وأصبح "مارلو" مثل كل السياسيين حيث رفض رفضا

---

[1]- Henri Alleg: La Question, R J.P.Sartre, Une Victoire, editions Rahma, Algérie, 1992, p14.

[2]- جان بول سارتر: المرجع السابق، ص50. ينظر أيضا بو الصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ص75.

[3]-"الجلادون الفرنسيون أمام حرب الجزائر"، **المجاهد**، ع 10، 05-09-1957. ينظر أيضا بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص203.

قاطعا الإعلان والتصريح بأن الحكومة الفرنسية أمرت السلطة العسكرية في الجزائر بتطبيق أوامرها المتمثلة في التعذيب والاستنطاق للشعب الجزائري، وعندما طلب منه سنة 1958 م بأن يشارك ضمن مجموعة من المثقفين الفرنسيين الذين نددوا بالاستعمار ومختلف أشكاله قال: "... وفي هذه الفترة أن تعلم "تعرف" نحن لسنا مستعمرين، نحن نوحد وندمج، نحن نحتفظ بالوضع مهما كان ممددا لأيدينا نحن في الحرب لأنه لا يوجد شيء أخذ بجدية كاملة مسبقا ... وأيضا لنقصنا ولا افتقارنا لإيديولوجية معينة، فلنترك الأشياء تأخذ مجراها الطبيعي ولو إلى حد نقطة التعذيب ..."[1].

وهذا أحسن مثال للتدليل على درجة التعفن الأخلاقي والفكري عند المثقفين والديمقراطيين الفرنسيين، فالكتاب الفرنسيون عندما ينددون جميعاً ويستنكرون هذه الأساليب الوحشية فإن ما يهمهم أولاً وقبل كل شيء هو الخوف على الجنود الفرنسيين أن ينزلقوا إلى الفاشية، وأن تؤثر هذه التعذيبات على اتجاههم الفكري، إذا فالرأي يثير هؤلاء الإنسانيين عندما يسمعون بالاعتداء على الأعراض والقتل الجماعي، إنما هو المس بالشرف الفرنسي، أما الجزائريون الذين يقتلون بالجماعات ... أما الفتاة الجزائرية التي ينتهك عرضها وشرفها على مرأى من أبيها وأخيها ... أما الجزائري الذي يموت تحت التعذيب فذلك لا يهم هؤلاء الفرنسيين[2].

موقف "ألبير كامو" (Albert Camus: 1913 م-1960 م): كان يساند فكرة الجزائر فرنسية حتى ولو كان ذلك بتعذيب وقتل آلاف الأبرياء من المسلمين حيث أيد مجيء "مانديس فرانس" (Mendes Fance) في 1955 م إلى الجزائر وقال أنه الرجل المناسب الذي يقوم بحل المشكلة الجزائرية وعودة النظام والقانون الفرنسي إلى مجراه الطبيعي، كما شجع الجيش على استعماله لشتى طرق وأساليب التعذيب لحماية 1.200.000 أوروبيا[3].

---

[1]- عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص97، 98.
[2]- فرانز فانون: من أجل إفريقيا، المرجع السابق، ص49.
[3]- عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص71- 78.

ج- شهادات واعترافات بعد الاستقلال: أما بعد الاستقلال فقد أثار موضوع "التعذيب أثناء الثورة التحريرية" في الآونة الأخيرة جدلا واسعا في الأوساط الإعلامية الفرنسية كما شغل اهتمام الباحثين الفرنسيين من الجيل الجديد على غرار الباحثة الأكاديمية "رافائيلا برانش" التي خلصت في كتابها بعنوان: "التعذيب والجيش خلال حرب الجزائر" أن قتل جزائري لم يكن جريمة يعاقب عليها القانون ... بل واجب كل جندي فرنسي، ذلك أن القانون لم يكن يسير الحرب بل أن هذه الأخيرة هي التي تسير القانون"[1].

وفي خضم الجدل القائم اليوم، صدرت تصريحات لقادة عسكريين فرنسيين تورطوا في تعذيب الجزائريين، محاولين تبرير استعمال التعذيب على غرار تلك التي أصدرها "بيجار" (Bigeard) الذي اعتبر التعذيب "شر لا بد منه خلال الحروب"، وسعى لإضفاء الشرعية على عمليات الاستنطاق التي كان يجر إليها كل جزائري مشتبه به، أما الجنرال "جاك ماسو" (Jacques Massu)[2]فيعترف بأن اللجوء إلى التعذيب لم يكن ضروريا أثناء حرب الجزائر، وأنه كان الممكن تجاوز ذلك، وأنه حينما تعود به الذاكرة إلى الوراء يتأسف، لكنه يقر صراحة بأن ذلك كان ضمن جو سائد، ويقول أيضا: "أن الظروف الموضوعية حتمت على جيشنا في الجزائر اعتماد تلك الأساليب والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا"[3].

ثالثا: موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من التعذيب

لقد انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب، وكان أشهرها صدور بيان عن مائة وواحد وعشرين شخصية، يمثلون رجال الفكر والأدب الفرنسي، وقد انظم إليهم رجال الكنائس في التنديد بأعمال التعذيب، كما أن المسألة الجزائرية أصبحت مثار انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي، تمثل ذلك في الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية[4].

---

[1]- رتيبة ريش، ب.بوعلام: "التعذيب... ممارسات يائسة لقمع الثورة"، **الجيش**، ع 496، نوفمبر 2004، ص13.

[2]-(1908 -2002) شارك في تحرير فرنسا من القوات الألمانية أثناء الح.ع.02، كما شارك في حرب الهند-الصنية كقائد للفرقة العاشرة للمظليين، وكان من بين المشاركين كذلك في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، أرسل إلى الجزائر وكلف بمهمة حفظ النظام في العاصمة بعد انطلاق معركة الجزائر، وفي منصبه هذا عمل على خنق العمل الفدائي بكل الوسائل إذ كان وراء اعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكان مع "بيجار" يشكل ثنائي القمع في العاصمة.

[3]- رتيبة ريش، ب.بوعلام: المرجع السابق، ص ص13، 14.

[4]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص222.

01- الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F): يعتبر من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي وقفت موقفا مشرفا إزاء الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر ضد الشعب الجزائري خلال حرب التحرير، حيث فتح صفحات جريدته "لو مانيتي" (L'Humanité) اللسان المركزي للحزب أمام شهادات المناضلين الجزائريين والأحرار الفرنسيين الذين آزروا كفاح الشعب الجزائري في نضاله التحريري خلال سنوات 1954 م- 1962 م وكان أول حزب طالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر وشارك بفاعلية في لجنة التحقيق الإثني عشر للمثقفين والسياسيين والكتاب الفرنسيين، الذين طالبوا من الحكومة الفرنسية الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر خلال ثورة نوفمبر، وقد أعلن "روبير هو"[1] أنه وحزبه طالبوا بكل الوسائل بضرورة القيام بتسليط الضوء وتطبيق العدالة على ما جرى من جرائم من طرف الحكومة الفرنسية، ويرى 81% من الشيوعيين أن أعمال التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر غير مبررة[2].

02- موقف حزب الخضر (Les verts): لا يزال هذا الحزب مصرا على ضرورة إعطاء جواب حقيقي على ما قام به الجنرال "بول أوساريس" من جرائم في الجزائر، فإذا كانت هناك بعض العوائق القانونية[3]، فيجب متابعة الجنرال "أوساريس" على جرائمه ضد الإنسانية التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري خلال ثورته التحريرية 1954 م-1962 م، كما ساند الحزب الشيوعي حيث أعلنوا على لسان "نوال مامير" (Noel Mamere) الذي صرح في 03 ماي 2001 م عشية صدور كتاب الجنرال "بول أوساريس" قائلا: "إن فرنسا قد ارتكبت جرائم حقيقية ضد الإنسانية، ولا يكفي أن نستمع لآراء المؤرخين وحدهم حول هذا الموضوع لأن قضية الجرائم تخص الذاكرة الجماعية لشعبنا الفرنسي وممثليه"، ويرى أيضا 70% من أنصار هذا الحزب أن أعمال التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر غير مبررة[4].

---

[1]- الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي.

[2]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص87.

[3]- تتعلق هذه القوانين بخصوص جرائم الحرب المرتكبة في الجزائر على أساس قانون العفو العام الذي صدر في فرنسا 1988 م، والقوانين الصادرة ابتداء من سنة 1968 م.

[4]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص88.

03- الحزب الاشتراكي الفرنسي: أما الاشتراكيون الفرنسيون وهم على ما عهدناهم في مواقفهم المناصرة للصهيونية، فقد رفض"ليونال جوسبان"[1]، رئيس الحكومة الفرنسية تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا، إذ صرح في مؤتمر الحزب الاشتراكي قائلا: "إن التعذيب الكولونيالي في الجزائر الذي وقع خلال صراع الاستعمار الفرنسي في الجزائر -حسب تسميته- لا يفضي بنا إلى الاعتذار الجماعي للبحث عن الحقيقة..."، وفيما يتعلق بإنشاء لجنة برلمانية تحقق في الجرائم التي وقعت في الجزائر من طرف فرنسا وجيشها، والتي طالب بها الحزب الشيوعي الفرنسي فقال: "أنا لا أعتقد أن المؤسسات العمومية السياسية هي التي تقوم بهذا العمل وتستجيب لما سمعناه من تصريحات للجنرال"بول أوساريس" والتي نشجعها تشجيعا معنويا..."[2].

أثناء مناقشة قانون 23 فيفري 2005 م الممجد للاستعمار كان الاعتراض الوحيد من طرف النائب "غي فيشر" (Guy Fisher) الذي ورد في تدخله: "... لكن اللامعقول يكمن في المادة السادسة التي تسمح بتعويض الأشخاص الذين انقطعوا عن ممارسة نشاطهم المهني بسبب إدانتهم في أحداث الجزائر!، وهذا ما هو سوى إعادة الاعتبار لليمين المتطرف والسفاحين الذين فروا إلى الخارج قبل العفو عنهم...، واليوم أعيش هذا بعدما كافحت من أجل الاعتراف بوقائع الجزائر وإذا بي لأعود أربعين سنة إلى الوراء، فهذا ليس جدير بأمتنا.."[3].

لكن مازال "ليونال جوسبان" وأقطاب الحزب الاشتراكي يرفضون الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر، وتحميل فرنسا مسؤولياتها في الموضوع مكتفين بطلب إنشاء لجنة من المؤرخين الفرنسيين لكشف الحقائق، وهذا رئيس البرلمان الفرنسي "ريموند فورني" (Ramand Forni) يعلن أيضا أنه يرفض تشكيل لجنة تحقيق برلمانية عن الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر التي طالب بها كل من الحزب الشيوعي والخضر، وقال: "أنه ليس من الضروري تشكيل لجنة تحقيق

1- ولد ليونيل جوسبان في 12-07- 1937 بمدينة مودون، التحق بالحزب الاشتراكي عام 1971، عين في حكومة "ميشال روكار" وزيرا للتربية الوطنية التي قضى بها أربع سنوات، أصبح وزيرا أولا سنة 1997.

2- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص87.

3- كلود ليوزو، جيل منصرون: المرجع السابق، ص59.

برلمانية فيما جرى في الجزائر خلال سنوات 1954 م-1962 م"، واعترف بأن حرب الجزائر قد تركت آثارا حية ولا تزال تتفاعل نتائجها في ضمير الشعب الفرنسي، ويرى 79% من الاشتراكيين كذلك أن أعمال التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر غير مبررة [1].

04- حزب التجمع من أجل الجمهورية: أما الديغوليون[2] فلا يختلف موقفهم فيما يتعلق بجرائم فرنسا في الجزائر عن موقف الاشتراكيين، ففي عام 1957 م طلب من الجنرال "ديغول" أن يصدر تصريحا يدين فيه التعذيب لكنه رفض وشرح رفضه قائلا: "التعذيب جزء من النظام القائم..."[3].

سئل"جان لوي دوبري" من طرف إذاعة أوروبا رقم 01 حول موقفه من السجال الدائر حول جرائم فرنسا في الجزائر أجاب قائلا: "... علينا تجنب محاكمة هذا على حساب ذاك وما جرى في الجزائر ليس جرائم ضد الإنسانية إنها حرب وقعت، وهذه الحرب أدت إلى ارتكاب أعمال بشعة ويجب التنديد بهذه الأعمال معنويا !! وأخلاقيا، وإنها فعلا أعمالا غير مشرفة"[4]!!.

علق "جاك شيراك"[5]يوم الجمعة 04 مايو 2001 م على كتاب الجنرال "بول أوساريس" قائلا: "... إنني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت، والإعدامات الجماعية التي نفذت في الجزائر" ولا شيء يبرر هذا، وقد طلب من وزير الدفاع تجريد "بول أوساريس" من وسام الشرف ولا شيء غير ذلك، فهو أيضا يرفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا، وكان "جاك شيراك" أحد الجنود الفرنسيين الذين أدوا خدمتهم العسكرية في الجزائر، وقال "باتريك دوفيجيان" (Patrick Devedjian) المستشار السياسي لحزب

---

[1]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص88.

[2]- نسبة إلى الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" أول رئيس للجمهورية الخامسة، ويرى الكثير من السياسيين أن هذه السياسة انتهت بمجرد وفاته.

[3]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج03، ص ص44، 45.

[4]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص89.

[5]- اسمه الكامل هو جاك رينيه شيراك Jacques René Chirac، ولد في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر لعام 1932م بعيادة جيفروي سانت هيلير في باريس، عمل مديرا تنفيذيا ناجحا لشركة طيران، تلقى تعليمه في مدرسة خاصة بباريس، بعد حصوله على البكالوريا عمل في حراسة ناقلة فحم لمدة ثلاثة أشهر في الجيش، تنقل بين مناصب هامة في فرنسا ما بين عمدة مدينة باريس لمدة 18 عاما، ورئيس وزراء فرنسا مرتين ورئيسها أيضا.

التجمع من أجل الحرية: علينا أن نقرر أولا وقبل كل شيء ما إذا كنا ستوافق على إنشاء لجنة تحقيق برلمانية، ولكن لا يمكن أن يكون هناك تساؤل حول إمكانية انضمامنا للشيوعيين الذين كانوا وراء مساعدة الجزائريين في حوادث المتفجرات، وهم في موقف لا يسمح لهم في إعطاء دروس لنا، فعلى العموم كل الأحزاب السياسية الفرنسية تتحمل وزرها مما وقع من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فقد شاركت هذه الأحزاب في حكومات قادت الحرب ضد الشعب الجزائري، ويرى 54% فقط من الديغوليين أن أعمال التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر غير مبررة [1].

رابعا: موقف الرأي العام ووسائل الإعلام الفرنسية والعالمية

إن التعذيب هذا التصرف الوحشي أخذ أبعادا كبيرة، وكان يطبق بكل فظاعة ودون احتشام، وهو ما أثار انتباه الرأي العام الفرنسي والصحافة الفرنسية والعالمية فأخذت تنشر وقائع التعذيب.

01- موقف الرأي العام الفرنسي: كان الرأي العام الفرنسي مشككا مربكا إزاء ما يحدث في الجزائر، لماذا لم تصل بعض الأحداث إلى حد أدنى من الضمير؟ لماذا لم تتمكن وقائع بارزة من إثارة ردود فعل قوية؟ لا شك أنه ينبغي البحث عن تفسير في الطابع الاستعماري للنزاع وفي تغاضي المجتمع الفرنسي ولأمد طويل عن العنف الممارس فيما وراء البحار منذ البداية، فأدمجت المقارنات أو الصلات بين "فيشي" أو النازية وبين الجزائر إلى صدم فرنسا العميقة أكثر من إقناعها[2]، لكن منذ تاريخ اختفاء الأستاذ "أودان" تأثر الوسط الجامعي، وعبر الجامعيون عن استنكارهم لاختطافه، ونفس الإحساس انتاب الرأي العام أمام إلقاء جثة الأستاذ "علي بومنجل" من النافذة بعد استنطاق طويل، كما انتشر بفرنسا تذمر المواطنين من هذا الوضع، وكان لكتاب "هنري علاق" المعنون بـ"القضية" صدى كبيرا رغم

1- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص93، 94.

2- كلود ليوز وآخرون: المرجع السابق، ص185.

عمليات الحجز المتكررة التي طالته[1]، كما أن نشر الشهادات والرسائل بث التشويش في ضمائر فرنسا وتسبب في أصل حركة رأي عام[2].

في ربيع 1960 م انعقد المؤتمر التاسع والأربعين للإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، وكان يضم شريحة كبيرة من الشباب، كان الموقف المتخذ من حرب الجزائر يشكل المحور الأساسي لهذه المناقشات، حيث قرر معظم المندوبين والمشاركين في هذا المؤتمر تحرير لائحة يدعون فيها السلطات الفرنسية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وادعى البعض الآخر منهم أنه لا علاقة له بالسياسة، بعد ذلك أصبح الطلبة في كل المدن الجامعية يكثفون من تحركاتهم تجاه المنظمات النقابية الأخرى من أجل التطوير المشترك للاحتجاجات ضد الحرب في الجزائر، كما أن محاولات التنبيه التي قام بها الطلبة لم تلق اهتماما من أي قائد نقابي خوفا من أن يقع في الخلافات الدموية التي فرقت بين الأشقاء الفرنسيين[3].

في أكتوبر 1961 م نظمت مسيرة في باريس ضد العنف المسلط على الجزائريين من قبل الأحزاب اليسارية وشارك فيها حوالي 100000 شخص، وذلك للتنديد بالأعمال الإجرامية التي تقوم بها السلطات الفرنسية والأحزاب اليمينية المتطرفة والعنصرية، وفي 18 نوفمبر 1961م قامت مجموعة من الشباب الشيوعيين بتنظيم مسيرة تكونت من ثمانية آلاف شخص تطالب وتنادي بالسلام في الجزائر وضد الفاشية والعنصرية رافعين شعارات: التضامن مع الجزائريين- المنظمة العسكرية السرية القاتلة- أشنقوا صالون ...، وفي 19 ديسمبر 1961 م قامت مظاهرة أخرى ضد العنف والإرهاب والأعمال الإجرامية التي تقوم بها يوميا المنظمة العسكرية السرية والتي قمعت عند انطلاقها من قبل الشرطة العسكرية بالغازات المسيلة للدموع، وتم ضرب كل من كان يحمل أي شعار أو لافتة معادية للنظام الفرنسي، وفي 08 فيفري 1962 م قامت مظاهرة أخرى ضد المنظمة نفسها[4].

---

[1]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص246.

[2]- مليكة القرصو: المرجع السابق، ص25.

[3]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج02، ص ص178، 179.

[4]- عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص212- 223.

كما تقدمت لجنة تتكون من 12 شخصية سياسية وفكرية فرنسية[1] بطلب إلى رئيس الجمهورية "جاك شيراك" ورئيس الحكومة "ليونال جوسبان" للاعتراف رسميا بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري خلال سنوات (1954 م–1962 م)، وتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه الجرائم، ونشر ذلك أمام الرأي العام الفرنسي حتى يكون على بينة من الأمر فيما جرى من جرائم باسمه في الجزائر !! ، وقد أطلقت هذه الشخصيات على اسمها لجنة الإثنى عشر، عموما فيما يخص موقف الرأي العام الفرنسي فهناك 5/3 من الفرنسيين يدينون بشدة جرائم الجيش الفرنسي وضباطه أثناء الثورة الجزائرية مقابل 5/1 يتمنون الملاحقة للذين ارتكبوا هذه الجرائم، ومعاقبتهم على جرائمهم التي ارتكبوها في الجزائر، كما يرى 58% ممن شملهم الاستفتاء الذي أجرته جريدة "لوموند" أن التعذيب لم يكن أمرا مبررا ومقبولا[2].

لكن الجنرال "ماسو" يذكر مؤكدا كلامه في كتابه أن الأطباء وبالخصوص الدكتور "ميلياز" (Milliez): أنه لا يتذكر ولو مرة واحدة أنه سمع أصواتهم ارتفعت لتندد بالتعذيب الذي خضع له زملاؤهم في المهنة، وهم الأطباء: "ج. جوان" (G.Jouane) و"تنوجي" (Tennodji) و"نقاش"(Nakkache) و"أ. بريشيت"(A. Brechet) و"ندير"(Nadir) وكثير من أمثالهم خلال سنتي 1956 م و 1957 م[3].

02– موقف الصحف ودور النشر الفرنسية: كانت جريدة "لوموند" و"تيموانييج كريتيان" و"ليكسبريس" و"نوفيل ابسيرفاتور"، وهي من التيار اليساري الفرنسي، أو من الوسط المسيحي أو اليميني تنشر مقالات مطولة حول الموضوع، وقامت بنشر وثيقة معروفة بملف "موليير" (Muller)[4]، فروى أوجه التعذيب التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر وصادفت هذه الموجة من الفظائع قضية تعذيب "العربي بن مهيدي" واغتياله وقضية "علي

---

[1]– تتكون من 12 شخصية فرنسية سياسية وفكرية من ضمنها "هنري علاق" و"جوزيت أودان" وغيرهما.

[2]– بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص119- 131.

[3]– باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص275

[4]– أكثر تفصيلا لهذا الملف في كتاب مليكة القرصو: المرجع السابق، ص67 وما بعدها.

بومنجل"، وكذلك قضية "موريس أودان" (M.Audin) الذي اختطف وعذب، وقضية "هنري علاق" مدير جريدة "ألجي ريبوبليكان" (Alger Republican) اليسارية والذي استطاع أن ينشر كتابا يروي فيه ما قاساه من التعذيب[1].

إن الصحافة المسيحية كذلك لم تبق مكتوفة الأيدي للتنديد بالجرائم التي اقترفها المحتل والتعذيب الذي سلطه على المتهمين والمساجين، وذلك من خلال نشرية "كيزين" والدوريتان "الشهادة المسيحية" و"الصليب" التي أخذت موقفا بصفة مبكرة لأن ذلك قد بدا لها أنه مهمة من مهامها، فلم تتوقف عن التنديد بالتعسف والاستعمال المكثف للتعذيب مذكرة بأن التعذيب ضد المبادئ الربانية، لقد جلبت هذه الجريدة سخط السلطات الفرنسية العليا[2].

لقد خرجت الصحف الفرنسية عن صمتها للكشف عن ظاهرة التعذيب والممارسات الوحشية مندد بذلك، ومتهمة في نفس الوقت المسؤولين الكبار، فمنذ بداية جانفي 1955م ندد كل من "كلود بودي" (Claude Bourdet) في جريدة "فرانس أوبسرفتور" و"فرانس مورياك" (François Mauriac) في جريدة "ليكسبراس" بعمليات التعذيب في الجزائر، ومن أهم هذه الصحف ما يلي:

نشرت صحيفة "فرانس أوبسرفتور"(France observateur) بتاريخ 13 جانفي 1955 م موضوعا لـ"كلود بوردي" (Claude Bourdet) الذي يطرح فيه السؤال التالي هل توجد القستابو الفرنسية بالجزائر؟[3].

تناولت جريدة "اكسبرس" (Express) ظاهرة التعذيب في الجزائر بإصدارها لمقال عنه بتاريخ 15 جانفي 1955 م للكاتب الفرنسي"فرانسوا مورياك" في ركن "بلوك توت" الذي ندد بشدة باسم الإيمان والعقيدة باستعمال التعذيب في حق الجزائريين، ووافقه في ذلك "بيار هنري سيمون" وحذا حذوه[4].

---

[1]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص41. ينظر أيضا مليكة القرصو: المرجع السابق، ص26.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص218.

[3]- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république (1954-1962), op.cit, p62.

[4]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص246.

أما جريدة "اسبري" (Esprit)فقد تناولت هي الأخرى موضوع التعذيب بنشرها لمقال لـ"روبار بونو" (Robert Bonnaud) سنة 1957 م جاء فيه: "إذا كان شرف فرنسا مرتبطا بالتعذيب، فإن فرنسا هي بلد بدون شرف..."وإن المئات من الجزائريين يتعرضون يوميا للتعذيب في كل مكان[1].

كما صرح مدير جريدة "اسبري" "جان ماري دومناش"(Domnach Jean Marie) في أفريل 1957 م: "منذ شهور لم تنشر شهادات عما يجري في الجزائر، هذا لا يعني أنها تنقصنا أو أننا متخوفون من نشرها، فمنذ عشرة شهور ونحن نعلن عن هذه التجاوزات والظلمات، وهذا قبل اندلاع الثورة، ولكن بانفجارها نرى أن الحل الأمثل لإنهاء هذا السلوك الظالم هو التفاوض"[2].

كما نشرت جريدة "لوفيقارو" (Le Figaro) بتاريخ 10 أكتوبر1957 م تقريرا لـ"م.ب.هاملر" (M.P.Hamler) بعد إجرائه لعدة استجوابات مع المعذبين جاء فيه ما يلي: "رأيت المعذبين وعليهم أثار التعذيب، ومن بين أهم التقنيات: التعذيب بالكهرباء"[3].

كانت جريدة "لوموند" (Le Monde) مطلوبة جدا، لأنها كانت منبرا وأداة تواصل وإعلام، فكانت مخاطبا متميزا، ولكن السلطات الفرنسية كانت حذرة جدا منها، نشرت صحيفة بتاريخ 14 ديسمبر 1957 م تقرير لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية الذي أرسله "غي مولي" في التاريخ نفسه رغم تحفظه المبدئي على هذا الأمر[4]، أما تعليق عدد الصحيفة الصادر بتاريخ 20-21 ديسمبر 1959 م حول التعذيب الذي ينعت بالإنساني ويدرس في المدارس العسكرية الفرنسية فكان كالتالي: "ويستفاد من الأخبار الواردة إلينا أن هذه الدروس حول التعذيب "الإنساني" ما زالت تلقى في معسكرات جان دارك، ويحضر عمليات التعذيب

[1]-Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république (1954-1962), op.cit, p64.

[2]- رشيد زبير: المرجع السابق، ص73.

[3]- Patrick Eveno et Jean Planchais: Guerre d'Algérie Dossiers et témoignage, Editions La Phomic, Alger, 1990, p146.

[4]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج01، ص247.

طبيب عسكري ليبين ردود فعل المسجونين على الصعيد الفيزيولوجي، وعلم منذ أسابيع أن الدروس قد انتقلت من سكيكدة إلى أرزيو الواقعة في ولاية وهران"[1].

كانت كل المواقف موجودة باليومية، ولكن لما قمت (آلان جاكوب)[2]بكتابة مسلسلي حول المنظمة العسكرية السرية كان "روبيرت غوتيي" رئيس تحرير الجريدة بالنيابة هو الذي شجعني على ذلك، ولكن فيما يتعلق بعمليات التعذيب كان "بوف ميري" متصلبا وعنيدا لا يقبل النقاش، وقد حرر في ذلك المجال تقاريرا اتسمت بمنطق السرية التامة، وهذا من الثوابت عنده، حيث يعتقد أنه من غير المعقول أن نقوم بإمضاء لائحة لهذا الغرض، وإذا كنا نؤمن بقضية ما ونريد مساندتها فلا داعي بأن نفعل ذلك عبر الصحف[3].

كان "جيروم ليندون" العدو اللدود لمصالح الاستخبارات الفرنسية المكلفة بالإعلام وتشويه الأخبار، كان بدون منازع الرجل الفرنسي الذي أعطى الكثير في مجال النشر المناصر لجبهة التحرير الوطني في اتجاه القراء الفرنسيين، كان على رأس دار نشر "مينوي" منذ أكثر من خمسين سنة، كان لا يخشى شيئا لأنه كان فخورا بتجنده إلى جانب قضية عادلة، وهكذا فإن المقاومة في حرب الجزائر وفي التعذيب تولدت عنها أدبيات ملتزمة نشرت في العديد من الكتب المفصلة[4].

جريدة "شهادة مسيحية" تأسست في نوفمبر 1941 م بمدينة "ليون" الفرنسية، نددت بالقمع بكل أشكاله، وقدمت عرضا عن أحداث الجزائر، بادرت بالاشتراك في المعركة الجديدة الخاصة بالإنسان في الجزائر، ووصفت بالخيانة من طرف مغتابيها، لقد تفردت من خلال نوعية اتخاذ مواقفها على كل مدار حرب التحرير الوطني، فهناك على مسار الحرب افتتاحية ويضاف إليها مقالات، وريبورتاجات وتعاليق وتحليلات واتخاذ مواقف[5].

---

[1]- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص326.

[2]- ولد عام 1932 م والتحق بيومية "لوموند" في 1957 م، حيث كان يشتغل بها مكلفا بشؤون الجزائر إلى غاية 1962 م، ليوفد بعد ذلك كمبعوث لنفس اليومية إلى لندن، وموسكو، وبيجين قبل أن يرقى إلى نائب رئيس مصلحة الخارج.

[3]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ج02، ص264.

[4]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص210.

[5]- مليكة القرصو: المرجع السابق، ص ص31- 34.

غير أن الرقابة كانت بالمرصاد، فقد أقدمت السلطات الفرنسية على مصادرة 269 جريدة في المتروبول و586 في الجزائر ومنعت عدة كتب، وكان كتاب "الاستنطاق" أول كتاب يصادر في فيفري 1958 م، تبعه تسعة عناوين أخرى من مطبوعات "مينوي"، ومورست الرقابة على أمواج الإذاعة بل حتى على التلفزيون والتي بقيت خاضعة إلى غاية سنة 1964 م، وصودرت حتى السينما بحيث مست الرقابة حوالي عشرين فلما أنتجوا بين 1954 م و1962 م، بحيث منعت كل العناوين المنددة بالجرائم الفرنسية، كما دفعت مطبوعات "ماسبيرو" التي كانت على ارتباط بالشبكات المناهضة للاستعمار ثمنا باهظا جراء هذا القمع الإعلامي[1].

تـــذكر المـــذكرة الصـــادرة عـــن القيـــادة العســـكرية العليـــا المشـــتركة بتاريخ 1958/03/23 م، تحت رقم RM.10/6- SC 269 أنه تم إيقاف بعض الجرائد الفرنسية عن الصدور- المذكورة بكثافة من طرف المتمردين أو الأجانب- سمحت بالاعتماد على هذه الدعاية[2]، إن "إيديسون" و"مينوي" ودار نشر "فرانسوا ماسبيرو" على وجه الخصوص ودور نشر أخرى قد عرفت مشاكل متعددة، لأنها نشرت في خضم حرب التحرير صرخات الثورة وملاحظة الحالات المهنية: كتابان من ثلاثة كانا يحجزان، إن هذه المراقبة وتلك الإحتجازات المتتالية تدل مرة أخرى على أن رجال السياسة كانوا يعرفون ويعلمون بالتعذيب[3].

أمـا بعـد الاسـتقلال وفي مقـال للصـحفي الفرنسـي "باتريـك سـيري" نشـر في مجلـة (L événement) في عددها 311 بتاريخ 18 إلى 24 أكتوبر 1990 تحت عنوان "الجزائر: هل كان الفرنسيون مجرمي حرب؟" بدأ الصحفي بحقيقة بالقول: "حالات ما بعد الحرب لا تنتهي وحالة ما بعد الحرب بالجزائر ليست قضية منتهية في جويلية 1962، الجزائر وعن طريق وكالتها الرسمية للأنباء (و.أ.ج)" شرعت في محاكمة رسمية ضد فرنسا بتهمة تحويل الجزائر إلى حقل كبير للمحتشـدات، وتؤكـد أن الشـعب الجزائـري أفلـت بأعجوبـة مـن الفنـاء، وأصـوات جزائريـة

[1]- كلود ليوزو وآخرون: المرجع السابق، ص184.

[2]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 20/12/1957- 03/12/1958 .

[3]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص209.

ترتفع...متى يحاكم "ماسو" (Masson) و"بيجار" (Bigeard) في الجزائر للمطالبة بنورمبرغ[1] للاستعمار الفرنسي، "هذه الحرب التي رفضت طويلا أن تفصح عن نفسها كانت تجري على الأقل وحتى 1958 م في اللامبالاة..."[2].

في 10 جوان 1999 م اعترف رسميا النواب الفرنسيون وبصفة متأخرة بأن الأحداث التي وقعت مابين أول نوفمبر 1854 م و19 مارس 1962 م كانت حربا وفق قانون رقم 882- 99[3] أدى ذلك منذ صائفة 2000 م إلى ظهور موجة جديدة من الشهادات التي أثارها مقال صحفي لجريدة (Le monde) لـ"فلورنس بوجو" (Florence Beaug) تضمن شهادات "لويزات إيغيل أحريز" حيث قدمت شهادتها عما لحقها من تعذيب من طرف الضباط الفرنسيين سنة 1957 م وكانت هذه الشهادة بداية لفتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر، وفي 31 أكتوبر 2000 م نشرت جريدة لوماتني(lhumanite) اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي P.C.F نداء وجهته 12 شخصية فرنسية إلى كل من رئيس الدولة الفرنسية ورئيس الحكومة أيضا، طالبوا في هذا النداء من هذه الأخيرة الاعتراف باقتراف جرائم ضد الشعب الجزائري من طرف الجيش والضباط الفرنسيين وإدانة مرتكبيها، وفي 23 نوفمبر 2000 م فتحت صحيفة "لوموند" صحافتها لشهادة كل من الجنرالين "ماسو" و"بول أوساريس"، وكانت مناسبة هامة لتوسيع دائرة الجدل والحديث والمناقشات حول قضية التعذيب وجرائم القتل الجماعي من طرف الجيش الفرنسي وضباطه[4].

وكان لزاما على الإعلام الفرنسي فتح صفحاته للرأي العام الفرنسي من مختلف شرائحه واتجاهاته وميولاته الحزبية، كما كلفت هذه الصحيفة مكتب سبر الرأي العام B.V.A إجراء تحقيق لفائدة الجريدة حول الموضوع ومعرفة مواقف كافة الاتجاهات السياسية، الذي شرع فيه خلال يومي 04 و05 نوفمبر 2000 م لإجراء هذا التحقيق الذي شمل 796 شخصا تمت

---

[1]- مدينة ألمانية.

[2]- فيصل. ش: المرجع السابق، ص31.

[3]- مليكة القرصو: المرجع السابق، ص36.

[4]- كلود ليوزو، جيل منصرون: المرجع السابق، ص44. ينظر أيضا بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص129.

محادثتهم هاتفيا، كما خصصت جريدة "لوموند" ثماني صفحات كاملة بعنوان(dossiers et documents) مرفوقا بصور وشهادات حية لأناس لا يزالون أحياء عما جرى من تعذيب قام به الجيش وضباط فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير1954 م- 1962 م، ومن أبرز هذه الشخصيات شهادة "لويزات إيغيل أحريز"، "مليكة قريش" و"خيرة" فهؤلاء النساء الثلاث سلط عليهن التعذيب ومورس ضدهن الاغتصاب، بالإضافة إلى شهادات واعترافات كل من "بيار فيدال ناكيي" كاتب ومؤرخ و"فرنسيس جانسون" فيلسوف وكاتب ناضل في صفوف اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، وفضح في تعليقه سياسة الاستعمار الفرنسي كاملة واعتبر الاستعمار الفرنسي في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية فما بالك بجرائمه وقتله الجماعي لآلاف من الأبرياء[1].

كما بث التلفزيون الفرنسي سلسلة وثائقية أعدها "باتريك روتمان" (Patrick Rotman) بعنوان "العدو الحميم"، أثار النقاش من جديد حول الوسائل التي استعملها الجيش الفرنسي، وتسليط الضوء أكثر على أحداث حرب الجزائر[2].

خامسا: ردود الفعل الجزائرية على سياسة التعذيب

إن الحديث عن الجرائم الوحشية والتعذيب الذي ارتكب ومارس ضد الجزائريين، لا يستطيع أي باحث أو مؤرخ أن يلم بكامل تفاصيله، فالثورة التحريرية استمرت سبع سنوات ونصف، صاحبها منذ البداية هذا الأسلوب البشع في القتل والتنكيل، حتى أصبحت هذه الأمور من العادات والروتين اليومي الذي يمارسه الجلادون الفرنسيون في كل بقعة، وصلت إليها أقدامهم فوق التراب الوطني[3].

01- رد فعل جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة: كانت قيادة الثورة تطالب أولئك الذي يعبرون عن رد فعل رافض تجاه التعذيب خاصة منهم المثقفين الفرنسيين ألا يتوقفوا في منتصف الطريق، لقد أجرت الحكومة الجزائرية عدة مخابرات واتصالات مع جمعية

[1]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص ص130- 132.
[2]- كلود ليوزو، جيل منصرون: المرجع السابق، ص44.
[3]- عمار قليل: المرجع السابق، ج03، ص40.

الصليب الأحمر الدولي، أبلغتها بمقتضاها أن الحالة في الجزائر بلغت حدا من الخطورة يجعل طلب تطبيق المادة الثالثة[1]، من اتفاقيات جنيف غير كاف ومتخطى، وقد اقترحت الحكومة الجزائرية إبرام اتفاقية خاصة بين المتحاربين تحت رعاية جمعية الصليب الأحمر الدولي، من أجل تسوية مجموعة من المشاكل الاجتماعية المتولدة عن ثورة الجزائر مثل: خطر أساليب الحرب غير الإنسانية وطرق الإكراه والتعذيب والنابالم والغاز وغسيل الدماغ[2].

إضافة إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري بالقاهرة يوم الخميس 30 ماي 1957 م ومما جاء فيه: "...إن البوليس والجيش الفرنسي، يقوم كل يوم بتعذيب مئات الجزائريين بحجة الحصول على المعلومات من أناس يوصفون بالمشبوهين وقد يتفنن الفرنسيون في هذا التعذيب وهذه القسوة حتى ينتهي الأمر بوفاة الضحايا وقد أطلق الفرنسيون العنان لعنفهم حتى أصبح النهب وهتك الأعراض أمرا جاريا[3].

وكان الجزائريون قد أبلغوا بهذه الوقائع جميعا إلى الرأي العام العالمي وكانت الحكومة الفرنسية قد أنكرتها إنكارا مستمرا، لكن منذ حين قام الفرنسيون أنفسهم شهود عدل، ينتمون إلى كافة الاتجاهات السياسية، يؤيدون أقوالنا تأييدا لا يقبل طعنا ولا ردان و أذاعوا ما رأوه في عدد من المقالات الصحفية، كالتالي نشرها المسيو"شريبر" في الأكسبرس" والمسيو"جان موللر" في جريدة "تيموانياج كريتيان"[4].

وهذا البلاغ الصادر في 10 ماي 1957 م عن القيادة العامة لجيش التحرير الوطني الجزائري وجاء فيه :"...إن المجاهد العربي بن المهدين الذي قبض عليه الفرنسيون في الأشهر الأخيرة أبى أن يعترف لهم بشيء، فسلخوا جلد رأسه أثناء الاستنطاق في غرف التعذيب

[1]- تنص على أنه في حالة النزاع يلزم على الأقل تطبيق مجموعة من الأحكام نذكر منها:

- أن الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال الحربية بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا السلاح والأشخاص الذين أخرجوا من المعركة بسبب المرض أو الجراح أو الاعتقال، إنما يعاملون في جميع الظروف معاملة إنسانية.

[2]- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص332.

[3]- يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الأولى، المرجع السابق، ص157.

[4]- **المجاهد**: ع 81، الصادر في 01 نوفمبر 1960.

التابعة للبوليس الفرنسي، ثم لم يكفيهم هذا بل أدخلوا في فمه قضيبا من الحديد في أقصى درجة الاحمرار فكانت النتيجة أن فاضت روحه الطاهرة إلى بارئها اثر هذه العملية الوحشية[1].

02- موقف جريدة المجاهد: لم تتردد صحيفة المجاهد في الخوض في التفاصيل حول وسائل التعذيب وكيفياته، وتعيين أماكنه المخصصة، ولم تتوقف أيضا عن الإلحاح على أن التعذيب الذي أخذ الحديث عنه ينتشر عنه سنة 1957 م هو وجه فقط، من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830 م[2].

حيث استعرضت مختلف الأساليب التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتعذيب وإبادة الشعب الجزائري، في مقال معنون بـ" **التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية**"، أشارت فيه إلى الأساليب الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في تعذيب الجزائريين مثل: التعذيب بالكهرباء والماء والنار واستعمال الحديد والحبل... والأوقات التي تتم فيها هذه العمليات[3].

نجد في مقال صحيفة المجاهد العدد الثامن 05 أوت 1957 م ما يلي: "...فالجنود والمواطنون الفرنسيون في الجزائر يسجلون الصفحات الأكثر دما وكذلك الأكثر خجلا في القرن العشرين، وسيدين المستقبل بلا هوادة الأمة الفرنسية المستهترة التي تعتقد أنها ستسترد قوتها المفقودة بقطع رؤوس الأبرياء ومضاعفة أساليب التعذيب[4]، لن يصبح سهلا بالنسبة لفرنسا التي تعتقد أنها تستطيع أن تجد مجدها في إبادة الشعب، أين تطبق سياسة التعذيب المتواصل استنادا إلى هاته الحجج المكتوبة والعديدة والواقعية، نحن نطلب هذا اليوم الكشف عن تفاصيل هاته الحركة التعسفية الفرنسية، وهذه القصص الواقعية لمأساتهم فلنجرب فتح أعين كل من الرجال والنساء الذين لا يريدون الرؤية، وتثقيف الرأي العام"[5].

---

[1]- يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الأولى، المرجع السابق، ص158.

[2]- أحمد رضوان شرف الدين: المرجع السابق، ص23.

[3]- **المجاهد**: ع 08، 05 أوت 1957.

[4]-نفسه.

[5] - Hamid Bousselham: op.cit, p180.

كما ذكرت بالقول: إن الحالات التي تمت معاينتها والمتعلقة بالجنون بمختلف درجاته وبالولادة السابقة لأوانها، وبالأزمات النفسية وبالوفيات على إثر سكتات قلبية لا تحصى، إن السكان أضحوا لا ينامون بسبب تخوفهم الدائم من ضربات مؤخرة البنادق على أبواب المنازل إنهم يعلمون جيدا لماذا يأتون؟ يعلمون أن لا الرجل ولا المرأة ولا الطفل يفلت من التعذيب (...) وقد شاهدوا بأم أعينهم التنكيل بأطفالهم في الفناء الداخلي لديارهم[1].

وفي مقال آخر عنوانه "**بالتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر**"، حيث تطرقت فيه إلى استعمال التعذيب باستمرار من طرف الجنود الفرنسيين في بلاد القبائل باستعمال الشنق والصناديق الخشبية إضافة إلى التعذيب في مركز قنطرة بجاية[2]، وفي مقال آخر بعنوان التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟ تطرقت فيه إلى بعض الشهادات وأماكن التعذيب ووسائله وعن تصرفات المظليين مع المعتقلين الجزائريين وذلك بتجريدهم من جميع ممتلكاتهم الثمينة وهم يساقون إلى أماكن التعذيب[3].

كما ذكرت الجريدة أن التعذيب ضرورة أساسية للنظام الاستعماري، فالاستعمار يقتضي ويستلزم وجود التعذيبات والتقتيلات، وكل أنواع الوحشية، والتعذيب أسلوب من أساليب الحياة له عوارض وأحداث لحقت برجال البوليس الفرنسي الذين صاروا على أبواب الجنون والخبال من جراء التعذيب... فقد تيقنا أن الذي أدى بهم إلى ذلك إنما هو الإكثار من التعذيب إلى درجة أنهكت قواهم وأدت بهم إلى التعب والإرهاق الكبير... إن قوات العدو لا تستطيع أن تعمل شيئا الآن سوى أن تترك أرضنا وتجلو عن ترابنا، لأن الشعب الجزائري لا يحارب التعذيبات أو أساليب القتل الجماعي، فهو يعلم أن الجهاز الاستعماري قوامه هذا التقتيل وذلك التعذيب، إن شعبنا يحارب النظام الاستعماري بأكمله، إن الذي يهمنا نحن

[1]- أحمد رضوان شرف الدين: المرجع السابق، ص23.
[2]- **المجاهد**: ع 09، 20 أوت 1957.
[3]- **المجاهد**: ع 12، 15 نوفمبر 1957.

الجزائريين، ليس هو البوليس الذي يجن أو الجندي الفرنسي الذي يؤثر فيه التعذيب، إن الذي يهمنا قبل كل شيء، هو توسيع كفاحنا، وتحرير أرضنا، وطرد العدو من وطننا[1].

وفي مقال لها تحت عنوان "طابع الإبادة في حرب الجزائر يزداد خطورة" أشارت فيه أنه رغم رغبة ديغول لإعلان مبادرة جديدة لوضع حد للحرب، ومطالب رئيس الحكومة الفرنسية في لهجة هي نوع من التضرع والإلحاح من جميع حلفاء فرنسا الغربيين بضرورة تأييد فرنسا،وذلك لإحباط المداولات القادمة في الأمم المتحدة التي لا تخفي باريس تخوفها من اللائحة التي سيصوت عليها بخصوص القضية الجزائرية، وفي هذا الوقت الذي يتكلم فيه "ديبرى" بكل وقاحة، ويجرؤ على الزعم بأن حكومته تحافظ على الديمقراطية في فرنسا والجزائر وفي هذا الوقت الذي يطلب فيه رئيس الحكومة الفرنسية في لهجة هي مزيج من الفزع والإلحاح والتعدي العاجز، من جميع الحلفاء الغربيين أن يؤيدوا فرنسا بالجزائر لأن قضيتنا في الجزائر هي قضية الغرب والحضارة الإنسانية، في هذا الوقت بالذات يجدر بفرنسا الاستعمارية أن تكشف للعالم حقيقة أعمالها الوحشية، لإبادة شعب بكامله[2].

بينت مقالات "المجاهد" الأمثلة الكثيرة عن القتل الجماعي، التي تجلت فيها أبشع صور القمع، واستعانت بالكثير من الشهادات خاصة الأجنبية لإعطاء مصداقية أكبر لأخبارها، أما الذين زاروا مراكز التجميع، إضافة إلى تقارير لجان الصليب الأحمر الدولي كلها، أجمعت على سوء أحوال سكان هذه المراكز من الناحية الصحية، وارتفاع نسبة الوفيات بشكل مفزع، وآثار التعذيب التي لاحظوها على أجسام الكثير منهم.

وكتبت أيضا تحت عنوان "المحتشدات أيضا قوة الثورة": أنه رغم الحياة القاسية، التي يعيشها أكثر من 300 ألف معتقل منذ 1955 م، في محتشدات تنتشر في مختلف القطر الجزائري، ورغم ما يتعرضون له من سوء التغذية، وانعزال عن العالم الخارجي، رغم كل ذلك فقد تحولت هذه المحتشدات إلى مدارس حقيقية لتكوين إطارات جبهة التحرير الوطني[3].

---

[1]- **المجاهد**: ع 10، 05 سبتمبر 1957.

[2]- **المجاهد**: ع 49، 24 أوت 1959.

[3]- **المجاهد**: ع 90، 10 أفريل 1961.

ولم تتوقف صحيفة المجاهد عن الإلحاح على أن التعذيب الذي أخذ الحديث عنه بنشر سنة 1957 هو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830 م، ففي مقال مطول ومفيد للغاية تصدى أحد الكتاب لجانب من الطرح الرسمي الذي دافع عنه الكثيرون ومن بينهم "غي مولي" (Gy Mollet) لتفنيد القول: "بأن التعذيب في الجزائر لا يمثل سوى حادثا عرضيا أو غلطة" أطلق المحرر ما أظهرته بعض التقارير الطبية إثر فحص حالات من شاركوا في التعذيب من رجال الشرطة ويتساءل، هل وجود الحالات المرضية هو دليل يثبت الطابع الاستثنائي للتعذيب؟[1].

لقد دعت الضرورة حكومة الجزائر إلى أن تتحرى وسائل أخرى من أجل حمل فرنسا على احترام قوانين الحرب، وقد تحقق هذا الغرض بانضمام الجمهورية الجزائرية إلى اتفاقية جنيف، ومن الآن فصاعدا يضع النزاع الجزائري وجها لوجه فريقين اثنين كلاهما موقع على اتفاقية جنيف[2].

03- رد فعل الطلبة الجزائريين: لم تكد تمر تسعة أشهر على انطلاق الثورة الخالدة حتى سارع الطلاب الجزائريون بالجامعة الفرنسية بالجزائر العاصمة، إلى تأسيس "الاتحاد العام للطلبة الجزائريين" وبالتحديد في شهر جويلية 1955، وقد تأسس هذا الاتحاد للدفاع عن حقوق الطلبة الجزائريين المادية والمعنوية من جهة، ومن جهة أخرى ربط مصير الطالب المثقف بمصير شعبه وأمته، وبعد مرور عام على تأسيس هذا الاتحاد أعلن في ماي 1956 م إضرابا عاما عن التعليم العالي في جامعة الجزائر وجامعات فرنسا، هذا الإضراب الذي التزم به الطلبة الجزائريون دون استثناء، وما صاحبه من ضجة إعلامية كبرى، أبهر الأوساط الثقافية في العالم وبرهن على قوة اهتمام الطالب الجزائري بقضية أمته، وهي تخوض صراع البقاء ضد المستعمر الفرنسي، كما برهن هذا الإضراب أيضا على مدى استعداد الطالب الجزائري للقيام بدوره وواجبه الوطني في صفوف الثورة التحريرية[3].

[1]- "وحشية المتمدنين"، **المجاهد**، ع 81، الصادر في 01 نوفمبر 1960.

[2]- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص343.

[3]- عمار قليل: المرجع السابق، ج02، ص342.

ولقد ازداد دور الطلاب فعالية في أحداث الثورة خاصة عندما قررت الثورة إسنادهم مهام سياسية في صفوفها، وذلك منذ شهر ديسمبر 1955 م، والذي يمثل تاريخ إنشاء فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا على يد مبعوث الجبهة إلى فرنسا، والأمر الملفت للنظر هو أن الطلاب الجزائريين منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 م، قد التفوا حولها، وتابعوا تطوراتها بكل اهتمام وشاركوا جبهة التحرير الوطني في اتخاذ القرارات وتنفيذها، كما أسندت إليهم بعض المهام والمسؤوليات التي تتماشى مع تكوينهم العلمي والثقافي[1].

كما روجت مقالات الطلبة للمعارك والعمليات التي كانت تنفذ إبان الثورة، وكان من أبرز كتاب ومحرري جريدة "المقاومة الجزائرية" في الفترة 1954 – 1956 م (محمد المالي) وهو واحد من المثقفين البارزين، وقد شارك المثقف الجزائري عبر الكتابات الفكرية والاجتماعية وكشف أساليب الاستعمار وأدواته في الصراع الفكري والثقافي، ويأتي المفكر الجزائري "مالك بن نبي" على رأس هؤلاء[2].

وخرج الاتحاد عن صمته وأصبح يحدد موقفه من السياسة الفرنسية، كما شرع في نشاطاته السياسية وأصدر العديد من اللوائح الرسمية يندد من خلالها بالمظالم الفرنسية بالجزائر كما عمل على تحسيس الرأي العام الفرنسي والعالمي بما يرتكب في الجزائر، وخاصة على إثر المذابح البشعة التي اقترفت في حق الأبرياء في ملعب سكيكدة بعد هجومات 20 أوت 1955م[3]، كما توجه الاتحاد إلى الحكومة الفرنسية بمذكرة يطالب من خلالها الكف عن سياسة الترهيب التي تمارس على الطلبة، والتي تعدت أحيانا إلى فعل الاغتيال والتعذيب من دون سبب

---

[1]- عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص ص46، 47.

[2]- أحمد مريوش: **الحركات الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006، ص343.

[3]- تنعت أيضا بهجومات الشمال القسنطيني كانت بمساندة ع كبير من أفراد الشعب الجزائري، كانت عملية مدروسة ومحضرة في ظروف اتسمت بالجدية، ومنظمة تنظيما محكما، شملت عدة نواحي من المنطقة الثانية، هندس لها زيغود يوسف واستعد لها منذ شهر جوان 1955 رسمت مجموعة من الأهداف على المستوى الداخلي والخارجي،وكان رد الفعل الفرنسي عليها عنيفا جدا. للاستزادة ينظر موسى تواتي، رابح عياد: هجومات 20 أوت 1955، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992.

يذكر، لكن الإدارة الفرنسية لم تراع مطالب الطلبة، وكل ذلك مكن من جديد من تلاحم الطلبة مع الثورة والاعتماد على القدرات الذاتية للإطاحة بالسياسة الفرنسية[1].

سادسا: ردود فعل المنظمات الدولية والإقليمية حول التعذيب في الجزائر

لقد قامت فرنسا بخرق الالتزامات الدولية التي دونها المجتمع الدولي لاحقا في شكل معاهدات واتفاقيات دولية من قبل، لانتهاكها لقواعد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة في 14 جانفي 1954 م واتفاقيات لاهاي حول قوانين الحرب وأعرافها لعام 1907 م وغيرها من المواثيق القانونية الدولية[2].

كان من المفروض أن ينعقد في باريس مؤتمر مضاد للتعذيب في الجزائر بتاريخ 18 مارس 1956 م تحت إشراف جمعية الحفاظ على حقوق الإنسان وجمعية الدفاع عن الحريات والسلام إلا أنه لم يتم السماح لهم من قبل رجال الأمن وهذا بأمر من السلطات وهو الأمر الذي أفضى إلى اشتباكات دامية بين جهاز الأمن وأعضاء المؤتمر[3].

01- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: إن القاعدة العامة في زمن الاحتلال تقضي بأن تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إيجاد اعتراف أوسع بالمعايير الإنسانية، وعلى مراقبة تنفيذها في الميدان، فضلا عن التعريف بالقانون الدولي الإنساني عن طريق الأعمال الملموسة للجنة[4].

ولكي يستمر الصمت الدولي حول جرائم الاحتلال الفرنسي غيبت تلك اللجنة عن أداء هذا الدور، بالرغم من تصديق فرنسا على اتفاقيات جنيف عام 1951 م وانضمام الحكومة الجزائرية لهذه الاتفاقيات، وعن هذه اللجنة يقول الفيلسوف"جان بول سارتر": "إن الفخ يتمثل في اللجنة المشكلة وحبذا لو أمكننا أن نثق بها وما فائدة أية لجنة حين تزداد المذابح والجرائم في

---

[1]- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص331.

[2]- عمر سعد الله: القانون الدولي لحل المنازعات، دار هومة، الجزائر، 2008، ص191.

[3]- محمد لمين بلغيث: "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب"، المرجع السابق، ص190.

[4]- عمر سعد الله: المرجع السابق، ص212.

جميع أنحاء الجزائر ؟ أتراها ستذكر الناس بحقوق الإنسان؟ إن الجميع يعرفونها بما فيهم "روبير لاكوست" إن القضية تتمثل في الاعتراف بحقوق الإنسان فكيف يراد لها أن تبلغ ذلك؟"[1].

وفي الثاني من فيفري 1955 م أذن رئيس الوزراء "بيير منديس فرانس" للجنة الصليب الأحمر الدولي بالتدخل لزيارة السجون، لكن حيل بينها وبين تحقيق نتائج كافية حيث اشترط رئيس الوزراء أن تنحصر في مهمات محددة زمنيا كما لم يسمح لها بإعلان نشاطها[2]، بعد ذلك لاحظنا في أحد التقارير إدراج من المنظمة الدولية للصليب الأحمر ملاحظة "نوافيكم أن الشكاوي مبالغ فيها إلى حد كبير ما عدا الحشر، ويتوجب علينا مقابلة النائب العام"[3].

وبتاريخ 04 -01- 1957 م كشف الصليب الأحمر الدولي الستار عن ملفات سرية حول مراكز الاعتقال والتعذيب التي أنشأتها فرنسا لاعتقال وتعذيب الجزائريين خارج القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان[4]، ففي تقرير ما بين 20- 12- 1957 م و03- 12- 1958 م للجنة الدولية للصليب الأحمر يوضح وضع المساجين العسكريين الجزائريين الذين ألقي عليهم القبض وهم حاملين للسلاح، حيث تضمن التقرير التعرف عن حالة المقاتلين الجزائريين، وتضمن العبارات التالية: "أصدقائي مصدومين من ملاحظاتك، الأمر الذي استوجب فتح تحقيق، ويرجون منك إفادتهم ببعض الحالات حتى يمكننا من بدأ الأبحاث" يقصد الأبحاث عن المقبوض عليهم والمفقودين، كما قامت بتسجيل فيلم وتعذر عرضه نظرا لغياب العامل بمراقبة الصورة وتم تأجيل ذلك إلى وقت لاحق[5]، كما قامت بعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارة بعض المحتشدات والسجون بالجزائر فيما بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر 1959 م، وكتبت تقريرا من 270 صفحة يوضح أساليب الفرنسيين في معاملة الموقوفين والمساجين الجزائرية بكيفية لا تستطيع السلطات الفرنسية الطعن فيها، لأنها شهادات من بعثة

[1]- جان بول سارتر: المرجع السابق، ص34.

[2]- عمر سعد الله: المرجع السابق، ص212.

[3]- rapport N° 4276, ACICR, BAG 225 008-009-01, Archive Genève, Suisse.

[4]- بشير كاشة الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ص176.

[5]- rapport N° 4276, ACICR, BAG 225 008-009-01, Archive Genève, Suisse.

لا يمكن اتهام رجالها بالتحيز أو المبالغة، والواقع أن هذه البعثة لم تشاهد إلا صورة مصغرة "مهذبة" و"مصححة" من ألوان القمع الوحشي الذي يسلط على الشعب الجزائري، فهي أولا لم تزر إلا المحتشدات والمعتقلات التي صرحت بها السلطة الفرنسية، وهي تعترف بوجود أكثر من مائة محتشد، مع أن هناك معتقلات لم تصرح بها السلطات، وثانيا أن هذه الزيارة تمت تحت إشراف الإدارة الفرنسية، معنى ذلك أن هذه الأخيرة كانت تستغل الوقت الكافي لتزييف الواقع وتقديم صورة غير مشوهة عن المحتشد[1].

لقد تدخلت جمعية الصليب الأحمر الدولية في النزاع القائم طوال الفترة ما بين 1955-1958 م دون أن تحصل على نتائج إيجابية، ثم تقدمت بمشروع اتفاق بتاريخ 28-05-1959 يتعهد فيه طرفا النزاع أن يحترما أحكام المادة 03 الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وأن يجتنبا تدابير الثأر وأن يعاملا الأسرى الذين يقعون في قبضة قواتهما معاملة إنسانية غير أن السلطات الفرنسية لم تلتزم بتنفيذ أحكام هذه المادة، وكانت النتيجة من الجانب الفرنسي أن المقاتلين الجزائريين الواقعين في الأسر لم يعاملوا بمقتضى قانون أسرى حرب ولم يكتف الجيش الفرنسي بذلك بل بذل غاية الجهد أن يصطدم بوحدات جيش التحرير الوطني محاولا الفتك بها عندما كانت تتجه بالأسرى الفرنسيين عبر الحدود التونسية والمغربية لأن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تعلن إطلاق سراحهم مسبقا قبل عدة أيام من موعد التنفيذ[2].

في تقرير آخر للجنة الدولية للصليب الأحمر نرى أنها راضية نوعا ما عن الإجراءات الفرنسية بشأن مقترحات المنظمة: "لقد وافانا السيد "فيت"(Vut) بالإعلان المرفق أعلاه بتاريخ 19 مارس والذي ينص على الشروط التي يجب توفيرها في مثل هذه الحالة (القبض) وكما تلاحظون من خلال قراءتكم لهذه الوثيقة فإن مقترحاتنا المنبثقة من اجتماع 26 مارس أخذت في مجملها بعين الاعتبار وفي المقابل نترك لكم الخيار باتخاذ القرارات المناسبة..."[3].

[1]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59 بتاريخ 11-01- 1960.

[2]- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص ص332- 335.

[3]- rapport N° 4276, ACICR, BAG 225 008-009-01, Archive Genève, Suisse.

كما قامت بعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارة بعض المحتشدات والسجون بالجزائر بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر 1959 م، وعلى إثر ذلك كتبت تقريرا يشتمل على 270 صفحة، فيه تفاصيل كل زيارة للمحتشدات والسجون، هذا التقرير الذي أثار نشر فقرات منه ضجة كبيرة في العالم، يفضح أساليب الفرنسيين في معاملة الموقوفين والمساجين الجزائريين، بكيفية لا تستطيع السلطات الفرنسية الطعن فيها، لأنها شهادة من بعثة لا يمكن اتهام أفرادها بالتحيز أو المبالغة أو التخيل، رغم أن البعثة لم تشاهد إلا صورة مصغرة مهذبة مصححة من ألوان القمع الوحشي الذي يسلط على الشعب الجزائري، لأنها لم تزر إلا المحتشدات التي اعترفت السلطات الفرنسية بوجودها، مع أن هناك محتشدات أخرى سرية لم تعترف بها، واطلعت البعثة على البعض منها صدفة[1].

إن فرنسا لم تكترث بدور اللجنة لأنها كانت تعلم أن دورها في الجزائر قد يأتي بنتائج عكسية، حين تتعرف على ما كان يتم داخل معسكرات الاعتقال وفي السجون من أعمال التعذيب، وأقل هذه النتائج أنه يمكنها إيقاظ الضمير العالمي على أنماط وسلوك الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية[2]، كما مُنعت اللجنة العديد من المرات وهذا ما بينه التقرير التالي:" بخصوص زيارة المخيم، نظرا لغياب العامل، نخطركم أن ذلك لن يكون ممكنا قبل 29 مارس. وستبقى على اتصال"[3].

وهذا ما حصل بالفعل اثر التقرير السابع الذي وضعته بعثة الصليب الأحمر الدولية ونشرته صحيفة "العالم" في 04 جانفي 1961 م ثم تبعتها الصحافة الفرنسية والعالمية جميعا وهذا مقطع منه: "... لقد خصصت البعثة زيارتين متتاليتين لأحد مراكز التعذيب، وفي 30 أكتوبر وجدت البعثة المعتقلين في حالة رعب تام من الإرهاب، لقد توسلوا إلى أعضاء البعثة ألا يبوحوا ببياناتهم مخافة أن يضربوا أو يقتلوا انتقاما، وأتوا على ذكر ما لقوه من ضروب العنف والتعذيب

---

[1]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11- 01- 1960.

[2]- عمر سعد الله: المرجع السابق، ص213.

[3]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 03/12/1958 - 20/12/1957 .

أثناء استجوابهم في أمكنة قريبة من المعسكر"[1]، ويذكر التقرير الذي أعدته هذه البعثة: "يبدوا أنه قبيل زيارتنا للمعتقل أنهم سارعوا فأقصوا عن المعسكر فجأة ستين معتقلا ممن كانوا مرضى بحالة سيئة، رغم ذلك لقيت البعثة جريحا في زنزانة منفردة فاتضح لها من تصريحات هذا الجريح الملقى على الأرض للعراء دون أن تضمد جراحه انه أثخن جراحا أثناء استجوابه وكان متروكا بلا إسعاف منذ 48 ساعة"[2].

كان هذا التقرير المفصل الصليب الأحمر الدولي عن الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها السلطات الفرنسية في الجزائر المتمثلة في مراكز الاستنطاق والتعذيب والاعتقال التعسفي خارج القوانين الداخلية والقانون الدولي وخرقا لحقوق الإنسان ولجميع المواثيق والمعاهدات الدولية كما يدين هذا التقرير سياسة فرنسا في تعاملها مع المواطنين الجزائريين بالتمييز العنصري والممارسات اللاإنسانية ويجب عليها الكف عن ممارسة التعذيب والالتزام باحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها فرنسا[3]، كما وجهت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية لمناهضة تنظيم المحتشدات نداء إلى الحكومة تنديدا بما لمسوه من آثار تعذيب لدى المحبوسين الذين تم الالتقاء بهم وبحالات مفقودين، وفي الأثناء شكلت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إطارا لانتقادات علنية ضد سياسة فرنسا في الجزائر تزداد أهمية كل يوم أكثر[4].

وقد تحدث مراسلو وكالات الأنباء والصحافة العالمية عن عمليات التعذيب التي يمارسها الجيش الفرنسي في الجزائر ضد المعتقلين والسكان، كما تمكن رجال الصحافة العالمية من التقاط صور عن المذابح وتوزيعها على الصحافة، إلى جانب الحملة الدبلوماسية الواسعة التي قامت ممثليات ج.ت.و في الخارج، الشيء الذي خلق استياء عالميا لهذه الممارسات[5].

---

[1]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11- 01- 1960.

[2]- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص328.

[3]- بشير كاشة الفرحي: المرجع السابق، ص221.

[4]- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص189.

[5]- عمار قليل: المرجع السابق، ج01، ص221.

وهو ما عاينته اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال المهمات المنتظمة نحو الجزائر حيث قام مبعوثوها بفحص المحبوسين الجزائريين الذين لهم أعراض وآثار التعذيب مثل الحرق بالسجائر، جروح ملتئمة بسبب الأغلال على مستوى كل من اليدين والرجلين، آثار حروق سطحية ناتجة عن التعذيب بالكهرباء[1].

02- موقف جمعية حقوق الإنسان: تقدمت بشكوى ضد الجنرال "بول أوساريس" والتي اعتبرت جرائمه التي ارتكبها في الجزائر بأنها جرائم ضد الإنسانية، وبدون هذا لا يمكن القول بأن هناك عمل يجري القيام به لرفع العبء عن الذاكرة التاريخية للشعب الفرنسي ومحو مخلفات حرب سنوات 1954-1962[2].

03- المجلس العالمي للصحة -تابع لهيئة الأمم المتحدة-: انعقدت دورته الـ12 في "جنيف"، وبهذه المناسبة وقعت وفود 16 دولة[3]لائحة بخصوص المحتشدات الجزائرية وما يقع من تعذيب وتعتيم إعلامي، وهذا نص اللائحة: "إننا متأثرون جدا من الطابع الفاجع الذي أصبحت عليه حالة مئات الآلاف من الأشخاص أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ الذين يتألمون في المراكز التي تسمى مراكز التجمع، وقد رأينا ولاحظنا عجز السلطات المسؤولة حسب تصريحاتهم الخاصة في أن يواجهوا مقتضيات هذه الوضعية وأن يواجهوا إهمال الصليب الأحمر الدولي وتقاعسه في هذا الميدان، فإننا نعبر عن مخاوفنا الحادة إزاء خطورة هذا المشكل المستعجل"[4].

04- موقف الدول العربية: برز موقفها تجاه القضية الجزائرية وحيال الإجراءات التعذيبية والقمعية ضد الشعب الجزائري، وذلك من خلال لائحة الجامعة العربية، حيث درست فيها اللجنة السياسة تقرير الأمين العام شأن التطورات الأخيرة في قضية الجزائر ووضعها في المجالين الدولي والقومي، واستمعت إلى ما أدلى به وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من

---

[1]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11- 01- 1960.

[2]- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، المرجع السابق، ص89.

[3]-العربية السعودية-غانا-غينيا-الهند-أندونيسيا-باكستان- الجمهورية العربية المتحدة-الأردن-السودان-تونس-العراق-لبنان-المغرب اليمن-أفغانستان-الحبشة.

[4]- وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة الجزائرية: مراكز التجميع، حرب الإبادة في الجزائر، الجزائر، 1960، ص35.

بيانات حول الوضع الراهن في الجزائر، وقد تدارست اللجنة ببالغ القلق الأخطار التي تهدد الشعب العربي في الجزائر، تذكر اللائحة أنه من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد السكان المدنيين، سواء في مراكز التجميع التي تضم نحو مليونيين، أكثرهم من الشيوخ والنساء والأطفال، أو في المعتقلات ومراكز الشرطة والتي تخضع لنظام التعتيم والتعذيب، وهو نظام لم يعرف له مثيل في قسوته، مما ينافي ما التزمت به فرنسا في المعاهدات الدولية، التي تحرم أعمال الإبادة والقتل الجماعي ومنها معاهدة 12 أوت 1949 م، القاضية بتجنيب المدنيين أخطاء الحرب وإعلان حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة لمبادئها[1].

وأعربت اللجنة السياسية عن قلقها البالغ للتطورات الخطيرة التي وصلت إليها الحرب في الجزائر، وعملت من أجل تنبيه الرأي العام العالمي، وقد تقرر في اجتماع الجامعة العربية عرض الحالة الخطيرة في مراكز التجمع والمعتقلات وأساليب التحقيق القائمة على الإكراه والتعذيب كما حملت الأمم المتحدة المسؤولية وطالبتها بالقيام بدورها ومهامها المنوطة بها والمتمثلة في إحلال السلام والأمن العالميين، وذلك بإرسال لجنة تحقيق دولية إلى الجزائر عاجلا واتخاذ الإجراءات لوقف الإبادة ضد الشعب الجزائري[2].

استنكر أعضاء مجلس النواب السوري فظاعة التصرفات الفرنسية في الجزائر التي وصلت حدا لا يطاق، وحثوا الحكومة على أن تستنكر ذلك علانية، واقترح أحد النواب أن يرسل إلى المجلس النيابي الفرنسي استنكاره لاستمرار التعذيب والعقاب من قبل الحكومة الفرنسية ضد الشعب الجزائري، كما وقف دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء الجزائر وكان ذلك بالجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ 09 نوفمبر 1954 م، كما أكد رئيس الحكومة الليبي "مصطفى بن حليم" على أن القضية الجزائرية مصدر اهتمام الجميع حكومة وشعبا، وأن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر متسمة بالعنف والمجازر، وكان ذلك في شهر جوان 1956 م[3].

---

[1]- وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة الجزائرية: المصدر السابق، ص ص36، 37.

[2]- عمار قليل: المرجع السابق، ج03، ص72.

[3]- بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي؛ مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار مداني، الجزائر، 2013، ج01، ص ص365، 366.

الفصل الثالث: واقع السجون والمعتقلات في الشرق الجزائري

أولا: مفاهيم عامة.

ثانيا: المعتقلات الكبرى في الشرق الجزائري.

ثالثا: ظروف الحياة في المعتقلات والسجون.

رابعا: أشكال التعذيب داخل المعتقلات والسجون.

خامسا: وضعية المرأة الجزائرية داخل السجون والمعتقلات.

سادسا: معتقل قصر الطير.

سابعا: شهادات حية للمعتقلين في السجون والمعتقلات.

أولا: مفاهيم عامة

غداة انطلاق الثورة التحريرية المباركة بتاريخ 01 نوفمبر 1954 م عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات وإصدار التشريعات التعسفية الظالمة في حق الجزائريين، الغرض منها القضاء النهائي على الثورة في مهد انطلاقتها وخنقها حتى لا تتوسع وتنتشر إلى مناطق أخرى من الوطن، فقامت بإجراءات واسعة شملت المدن والقرى والدواوير والأرياف التي انطلقت منها الثورة التحريرية الكبرى.

قامت السلطات الفرنسية متسترة وراء حالة الطوارئ المفروضة منذ أفريل 1955 م بفتح مراكز للتعذيب، كما فتحت أبواب السجون وبنت المعتقلات بسواعد المعتقلين أنفسهم وأقامت المحتشدات ومراكز الإيواء والعبور، ساعية من خلال ذلك إلى قطع الصلة والاتصال بين الشعب من جهة وجيش وجبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، خوفا من التموين والتمويل والدعم اللوجستي، وإفادته بالمعلومات الضرورية عن تحركات القوات الفرنسية.

وقبل الخوض في واقع السجون والمعتقلات لا بد من الإحاطة أولا بمجموعة من المفاهيم وتذليل معناها.

01- تعريف السجن: الحبس لفظ عربي قديم، من الاستعمالات التي حافظت على فصاحتها في عاميتنا، ولا يكاد الشعب عندنا يستعمل لفظ السجن الشائع في الكتابات والأحاديث الفصيحة، وهو المكان المظلم الذي كان يودع في غياهبه خيرة المناضلين الجزائريين والحقيقة أن الحبس أصبح علامة من علامات النضال ودليلا من دلائل الوطنية النضالية للجزائر[1]، والسجن بناء مخصص للمنحرفين، يتميز بهندسة معمارية تناسب حجز المعاقبين من أفراد المجتمع، يبنى عادة بالإسمنت المسلح في أماكن خاصة به، وتوضع على نوافذه شبابيك حديدية، وتصنع أبوابه من صفائح الحديد السميكة، ولا يدخل هذا البناء المخصص إلا من ارتكب جرما أخلاقيا أو مخالفة اقتصادية أو قتل نفسا وحكمت عليه المحكمة بما يتناسب

[1]- عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص ص40، 41.

والجريمة التي ارتكبها، إما مخالفة أو جنحة أو جناية حسب خطورتها، وبناء على مواد معينة في قانون العقوبات تطبق عليه في السجن[1].

أنواع السجون الاستعمارية الفرنسية في الجزائر: لقد أنشأت السلطات الإستعمارية الفرنسية بالجزائر هيكلا من السجون يشبه إلى حد بعيد نسق السجون المتواجدة بفرنسا، وفي نشرية أنجزتها وزارة العدل الفرنسية عام 1945 م قدمت قائمة مفصلة لسجون الجزائر والمصنفة إلى مجموعتين كبيرتين هما: السجون الخاصة بتنفيذ العقوبات الطويلة الأمد والسجون الخاصة بتنفيذ العقوبات القصيرة الأمد، إضافة إلى مركز الأحداث ومركز الإبعاد[2].

01- السجون الخاصة بتنفيذ العقوبات الطويلة الأمد:

هي سجون كبيرة يدخل إليها الأفراد الذين حكمت عليهم المحاكم الجنائية بالسجن لمدة تزيد عن السنة، يصل السجين إلى هذا النوع من المؤسسات بعدما يكون قد قضى فترة معينة في إحدى المؤسسات المختصة بتنفيذ العقوبات القصيرة، فهذه المؤسسات تستقبل الأشخاص الذين يرتكبون "مخالفات" جسيمة، وهذا ما يؤثر على تحديد نظام التسيير فيها وعلى اختيار الموظفين خاصة عندما يتعلق الأمر بالحراس الذين ينبغي أن يكونوا أشداء غلاظ.

نظرا لطول المدة التي يقضيها المساجين في هذا النوع من المؤسسات فإنهم مجبرون على القيام بمجموعة من الأشغال، سواء كان ذلك في ورشات داخلية أو خارج السجن[3].

تضم هذه الفئة من السجون مجموعة من المؤسسات التي يصنفها القانون الفرنسي على النحو التالي:

أ- السجون المركزية: توجد منها أربعة سجون بالقطر الجزائري وهي: الحراش، البرواقية الشلف، لمباز (باتنة)، يقال على سجن لمباز بأنه الوحيد في الجزائر الذي يماثل في أهميته السجون المتواجدة بفرنسا، أما سجن البرواقية فيطلق عليه اسم "الليمان الفلاحي" نظرا لاشتغال المساجين بالزراعة، فعلى سبيل المثال استخدم مساجين سجن البرواقية لاستصلاح مناطق من الهضاب العليا لفائدة المعمرين، إلى جانب ظفر الحلفاء وحراسة قطعان الغنم هذا.

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص11.

[2]-Dictionnaire de législation Algérienne, Code Annoté et manuel raisonné des lois l'arrêté du 29 décembre 1867, vol 03, Art N° 01.

[3]- Dictionnaire de législation Algérienne, op.cit, Art N° 03.

وتبين سجلات الإيداع بأن السجن المركزي للحراش يحمل كذلك تسمية "المجمع العقابي" (groupe pénitentiaire)، وهذا نظرا لتعدد اختصاصاته فهو يحتوي على عدة، أقسام يودع فيه المساجين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، كما كان مركزا للعبور بالنسبة للمحكوم عليهم بالإبعاد عن الجزائر، تونس، الهند الصينية، مدغشقر وجزر الأنتيل، كما يوجد بهذه المؤسسة قسم مخصص للنساء السجينات وقسم آخر للسجينات القاصرات.

ب- المراكز العقابية: يوجد منها ثلاثة: في الجزائر، وهران، قسنطينة، وهذا حسب قائمة السجون التي وضعتها وزارة العدل عام 1945 م[1].

02- السجون الخاصة بتنفيذ العقوبات القصيرة الأمد: يقصد بالعقوبات القصيرة الأمد تلك التي تساوي أو تقل عن السنة سجنا، يوجد بالجزائر صنفين من المؤسسات الخاصة بهذه العقوبات:

أ- السجون العَمَالية prisons départementales:

يطلق عليها اسم "ديار الحبس والتأديب"، هذه التسمية تعبر في الأصل على مؤسستين مختلفتين:

- ديار الحبس maison d'arrêt : الخاصة بحجز المتهمين رهن الحبس الإحتياطي.
- ديار التأديب maison de correction: المخصصة للمحكوم عليهم بالسجن لمدة لا تزيد عن السنة، لكن صعوبة التسيير والمشاكل المالية على وجه الخصوص حملت الإدارة على الجمع بين الوظيفتين في مؤسسة واحدة.

تصنف السجون العمالية إلى قسمين:

القسم الأول: يضم سجونا ذات طاقة استيعاب معتبرة وهي سجون الجزائر، وهران قسنطينة.

القسم الثاني: يضم مجموعة من السجون المتوسطة الحجم، والتي لا تضاهي بحجمها سجون القسم الأول إلا أنها الأكثر انتشارا، بحيث يوجد سجن في كل منطقة من المناطق التالية: باتنة، البليدة، عنابة، بجاية، قالمة، معسكر، مستغانم، أورليان فيل (الشلف)، فليب فيل(سكيكدة)، سطيف، سيدي بلعباس، تيارت، تيزي وزو، تلمسان[2].

---

[1]-Code pénitentiaire 1874, ArtN°05 de l'arrêté sur l'organisation des prisons en Algérie.
[2]-ipid.

ب- السجون الملحقة: هي مؤسسات خاصة بالجزائر ولا يوجد ما يماثلها بفرنسا، يدخل إليها الأشخاص الذين حكمت عليهم محكمة الصلح[1] Tribunal correctionnelبالسجن لمدة لا تتعدى الشهرين، تنتشر هذه السجون بشكل واسع على النحو التالي:

- المنطقة العقابية للجزائر: 28 سجنا ملحقا.
- المنطقة العقابية لوهران: 29 سجنا ملحقا.
- المنطقة العقابية لقسنطينة :37 سجنا ملحقا.

3- سجون أخرى: تتمثل فيما يلي:

أ– مركز الأحداث: هو مكان حبس القصر دون السادسة عشر عاما، مقره بئر خادم، ويعتبر سجن الأطفال ذا خصوصيات تميزه عن باقي السجون نظرا لما تتطلبه حاجيات المساجين من تربية دينية، رياضية، عسكرية، ...على الأقل من الناحية التشريعية.

ب– مركز الإبعاد: يوجد بوادي سوف مركز لاحتواء الأفراد "الخطيرين" الذين عادة ما يمثلون مساجين محكوم عليهم بعقوبات ثقيلة[2].

إعتمادا على قائمة السجون التي وضعتها وزارة العدل سنة 1947 م الموضحة بالجدول التالي[3]:

السجون / العمالات	قسنطينة	العاصمة	وهران
المركزية	01	03	00
مراكز عقابية	01	01	01
سجون عمالية من القسم الأول	01	01	01
سجون عمالية من القسم الثاني	06	03	05
مراكز إبعاد	01	00	00
سجون ملحقة	38	28	28
مراكز أحداث	00	01	00

تتجلى لنا الملاحظات التالية:

[1]- محكمة فرنسية إبتدائية درجة أولى تنظر في الجرائم البسيطة كالمخالفات.

[2]- Code pénitentiaire 1874, op.cit.

[3]- الجدول من إنجاز الطالب.

- كثرة انتشار المؤسسات العقابية صغيرة الحجم بشكل واسع، فالسجون الكبيرة التي تمثلها أربعة سجون مركزية واحد بالشرق وثلاثة بالوسط، وثلاثة مراكز عقابية كل واحد منها في عمالة، يقابلها 17 سجنا عماليا متوسط الحجم من القسمين الأول والثاني، و94 سجنا ملحقا صغير الحجم.

- يتسم توزيع السجون بالتباين الطفيف بين مختلف جهات البلاد إذا ما استثنينا الجنوب الذي تكاد تنعدم فيه هذه المؤسسات، وهذا طبيعي لأن انتشار السجون مقترن بالكفاح التحرري والقمع الإستعماري، يضاف إلى ذلك الكثافة السكانية المنخفضة في الجنوب.

- عرفت منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها وجود جميع أنواع السجون، سواء المركزية أو المراكز العقابية أو سجون عمالية من القسم الأول أو القسم الثاني أو سجون ملحقة أو مراكز أحداث، باستثناء مركز الإبعاد الوحيد الموجود في وادي سوف، والذي ينبغي أن يتواجد بمنطقة نائية.

أما على مستوى عمالة قسنطينة فالخريطة توضح لنا نماذج من السجون الموجودة على مستوى هذه المنطقة:

خريطة توضح السجون الرئيسية في الشرق الجزائري[1]

1- من إنجاز الطالب.

خريطة عمالة قسنطينة، موزع عليها أهم السجون المشهورة والمتمثلة في سجن الكدية بقسنطينة، والسجن الأحمر بميلة، وسجن لامبيز بباتنة، والسجن المركزي بسطيف، كما توجد سجون أخرى ثانوية موزعة على كامل البلديات سواء المختلطة أو الأوروبية، منها ما بقي إلى حد الساعة مستغلا من طرف إدارة السجون الجزائرية، ومنها ما هدم لعدم صلاحيته، ومثال ذلك سجن تبسة الموجود في وسط المدينة، وسجن خنشلة، وسجن عنابة ببلازدارم، وسجن الكويف وسجن بسكرة وبجاية وغيرها من السجون الأخرى.

هذه هي السجون المتواجدة بالجزائر عامة بكل عمالاتها، إضافة إلى المنطقة الشرقية خاصة في فترة الإحتلال، لكن يبدو أنه على كثرة عددها لم تكف لاستيعاب كل الجزائريين لاسيما أثناء ثورة التحرير، فأصبح الجزائري المتهم يحبس في أي مكان دون أية مراقبة، وهو ما يعد إخلالا بإحدى بنود القانون الجنائي الفرنسي[1]نفسه الذي يمنع الحبس التعسفي[2]، على الأقل إلى غاية 1957، أي قبل استلام ماسو مقاليد الحكم العسكري، لذلك لجأت الادارة الاستعمارية إلى إنشاء المعتقلات ومراكز الفرز والعبور.

02- تعريف المعتقل: لم يستعمل مصطلح المعتقل عند العرب القدامى كثيرا إذ كانوا يستعملون مصطلح الأسر والسجن والحبس، أما لفظ اعتقل فقد استعمل كالتالي: عقله عن حاجته أي حبسه، وقد كان من الكلمات المهملة نسبيا[3]، ولكن خلال الثورة التحريرية عادت مكانة المعتقل كمصطلح تاريخي إذ أصبح يعني الحبس أو السجن، ويطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حرياتهم فيه ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة وهو المكان الذين كانت فيه السلطات الفرنسية تعتقل فيه الوطنيين الجزائريين، وكان الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية يستعمل المعتقل مرادفا للفظ السجن أو الحبس، وقد اقترن مفهوم المعتقل بمعنى سياسيا خاصا بالوطنيين الجزائريين والوطنيات كذلك، ممن أودعوا السجن كما يعني أيضا تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي، وذلك لضيق

[1] - سواء قانون الاجراءات أو قانون العقوبات.

[2] - لا تراع فيه أي إجراءات، لا يخضع لشرعية القوانين.

[3]- محمد زغينة: **شعر السجون والمعتقلات في الجزائر، 1954-1962**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1998-1999، ص16.

السجون في الجزائر وفرنسا بهؤلاء الوطنيين الذين تكاثر عدد المعتقلين منهم ارتفاعا مذهلا فاق المليونين[1].

لا يتعرض من في المعتقل إلى المحاكمة باعتبارهم ليسوا مجرمين لكي يبت في أمرهم وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم، ولا يخضعون للباس معينا كما في السجن، يتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل كالإطلاع على الصحف والمجلات والجرائد الاستعمارية فقط مع استثناء الصحف التقدمية وبالاستماع إلى الإذاعة[2]، وبالتنقل في المراقد وبالتفسح في الفناء وبممارسة الرياضة وبالتعليم الفردي والجماعي، إذ يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعذاب النفسي، وأطلق أثناء الثورة على المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الوطنيين، والمعتقل يختلف عن السجن وهو ليس من نوع خاص، وهناك من يرى بأن المعتقلات عبارة عن سجون جماعية أقامتها السلطات العسكرية، وكانت في أغلبيتها مراكز عبور للمعتقلين حيث يكون المعتقل دون سوابق قضائية، وهي نوعان: المدنية والعسكرية، فالأولى تخص بشؤون المعتقلين المدنيين، أما الثانية فقد خصصت للمجاهدين الذين تم إلقاء القبض عليهم إثر المعارك التي كانوا يخوضونها ضدهم، وفي أغلب الأحيان يعدم جلادو الجيش الفرنسي الأسير بعد اعتقاله انتقاما لموتاهم[3].

تم تغيير المصطلحات والمسميات من قبل الإدارة الفرنسية تجنبا للزيارات المفترضة للمنظمات والهيئات واللجان، والتقرير الذي بين أيدينا يوضح ذلك، والذي صدر عن القيادة العسكرية العليا المشتركة بالجزائر في 23-03-1958 م: " الناحية العسكرية العاشرة، الأركان العسكرية المكتب السادس رقم 269 SC -RM.10/6، تصحيح للمذكرة رقم

---

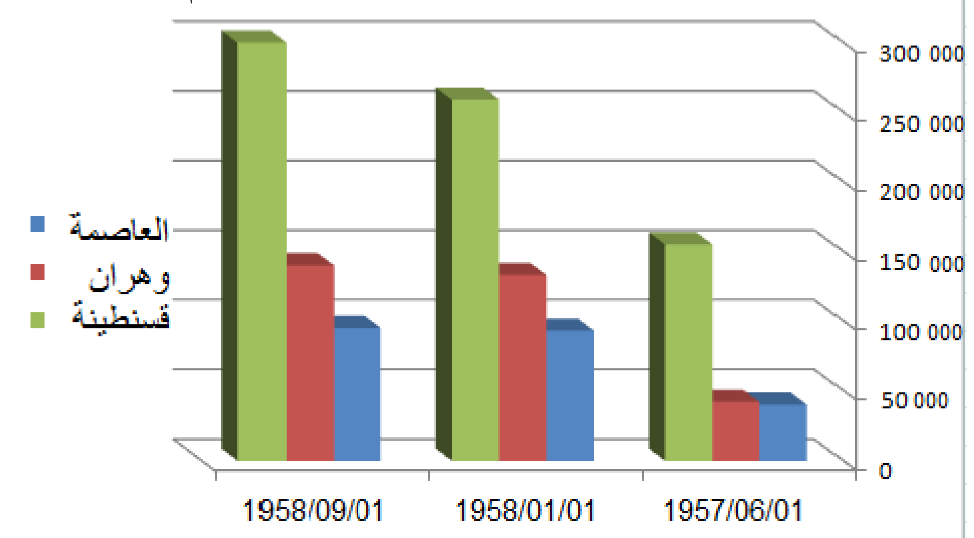
[1] - عبد الحميد مهري: الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر كيف حررت الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 ص83.

[2] - يفضل الجزائريون الاستماع إلى "صوت الجزائر الحرة" الذي كان يطلق على إذاعة الثورة الجزائرية السرية، كانت تذيع زهاء ساعة واحدة في كل يوم ابتداء من الساعة العاشرة مساء من إذاعة "صوت العرب" من القاهرة ابتداء من 16 ديسمبر 1955 م، وكان المجاهدون والمناضلون ينتظرون ذلك للاطلاع على أخبار الثورة الجزائرية وخاصة العمليات التي كان جيش التحرير الوطني يشنها على قوات العدو. ينظر بشير كاشه الفرحي: المرجع السابق، ص175. حسب الأستاذ محمد العربي الزبيري فإن زيارة "بينو" وزير خارجية فرنسا لمصر في شهر مارس 1956 قد مهد لها أمر رسمي بتوقيف الحصة المخصصة للجزائر في إذاعة صوت العرب، ولقد ظل الأمر ساري المفعول أسابيع كثيرة. ينظر محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، 2007، ص99.

[3] - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص13.

205RM.10/6/SC المتعلقة بتاريخ 19 مارس 1958 م، الموضوع: المخيمات العسكرية للمعتقلين، تغيير في جميع العبارات الموجودة في النص:- تغيير الكلمات: - المخيمات الداخلية العسكرية بـــ: المخيمات العسكرية للمعتقلين، تغيير المصطلحات: - المعتقلين العسكريين بـــ: المعتقلين" وهو موقّع من طرف الكولونيل Marguet نائب قائد الأركان العسكرية[1].

والأعمدة البيانية[2] التالية توضح مقارنة بين عدد المعتقلين الجزائريين على مستوى العمالات الثلاث خلال الفترة الممتدة مابين شهر جوان 1957 م وشهر سبتمبر 1958 م:



من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ التباين والاختلاف في عدد المعتقلين بين عمالة الجزائر ووهران وقسنطينة من جهة، ومن جهة ثانية تزايد عدد المعتقلين باستمرار، وهذا يثبت استمرار وزيادة القمع الفرنسي ضد الثورة، وان قيام الجمهورية الخامسة ووصول شارل ديغول إلى رئاسة الجمهورية زاد من عمليات القمع والاعتقال.

03- المحتشدات: نميز بين نوعين من التجميعات عبر التاريخ: مراكز تجميع الاستعمار ومراكز تجميع تصفية الاستعمار، ولهذين النوعين من المراكز عدة نقاط مشتركة فهي تتميز أولا بتهجير جماعي وعلى مسافة قصيرة لسكان يكونون في غالب الأحيان منتشرين عبر مناطق صعبة البلوغ، ولتسهيل المراقبة تشيد المراكز عموما وفق الصرامة الهندسية للمعسكر الروماني، وتنصب قدر الإمكان في مناطق سهلية أو سفحية، ولا يكون التجميع على الإطلاق

---

[1]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 1957/12/20- 1958/12/03.

[2]- من إنجاز الطالب.

تلقائيا تماما، وتم تجميع السكان لأول مرة في الجزائر بعد إنشاء المكاتب العربية سنة 1844 م حيث كان أحد أهدافها الرئيسية تجميع السكان وتثبيتهم، وذلك لتسهيل عمليات إحلال السلم والاستيلاء على ممتلكات الجزائريين، واستخدمت ثلاثة ألفاظ لوصف وضع السكان المهجرين: "التجميع" و"إعادة الإيواء" و"الحشر"، وينبغي التمييز أثناء حرب الجزائر (الثورة التحريرية) بين ثلاث مراحل في تطبيق سياسة التجميع، ففي مرحلة أولى تمتد من 1955 م إلى 1959 م يمكن القول أن كل واحد قد جمع دون فكرة رائدة دقيقة صادرة عن سلطات أعلى أما المرحلة الثانية (1959-1961 م) فتوافق نشأة سياسة رسمية للتجميعات وتطورها، وأخيرا من وابتداء من ماي 1961 م انطلقت "سياسة التشتيت"[1].

وعن عدد المحتشدين يوضح لنا المنحنى البياني التالي التطور المطرد لعدد السكان المحتشدين في عمالة قسنطينة خلال سنة 1961 م.



04- الفرق بين السجن والمعتقل والمحتشد: السجن قديم قدم ظهور الحضارات بينما المعتقل لا يظهر إلا في الحروب والصراع بين الدول، وفيه يحشر ذووا الأفكار الحرة والاتجاهات السياسية المختلفة، وإذا زالت الحروب أو انتهت زالت المعتقلات، ولا يبق إلا السجن وهو مستمر ما استمرت الحياة المدنية والاجتماعية المنظمة، لأنها تحد من طغيان الانحراف على الأقل، وإذ تعرضت أي دولة للاحتلال فإن معتقلاتها تغلق ويطلق سراح من

[1]- ميشال كورناتون: المرجع السابق، ص ص69- 81.

فيها بينما سجونها تستمر بمسجونيها لأنها تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتخضع لنظام خاص، أما المعتقل فهو رهين الظروف والمستجدات التي تفرزها الحرب أو الثورة أو التمرد ويكون المعتقل إما تابعا للجيش أو لرجال الدرك أو لشرطة الأمن المدني، وتتحكم في مصيره الظروف السياسية المحلية أو الدولية[1]، أما المحتشدات أو مراكز التجميع فقد عرفت تاريخيا لدى الرومان، وعرفتها الجزائر خلال الثورة التحريرية وذلك لغرض تقريب السكان الجزائريين من المراكز الفرنسية لتسهيل عملية مراقبتهم والحد من اتصالهم بجيش وجبهة التحرير الوطني[2] وتكون إما مؤقتة أو نهائية، وهو مفهوم جغرافي يستهدف الإقليم الذي يعيش عليه المجمعون[3].

بعد شرح هذه المفاهيم بغرض التفريق بين السجن والمعتقل والمحتشد نتطرق إلى أهم السجون والمعتقلات في الشرق الجزائري من حيث الهيكلة والإدارة ووضعية المساجين بها ودورها في تكوين وتثقيف المعتقلين.

ثانيا: المعتقلات الكبرى في الشرق الجزائري

لما اشتد أوار الثورة بعد اندلاعها في أول نوفمبر 1954 م وصمدت في منطقة الأوراس أكثر من غيرها، ارتأى العدو الفرنسي أن يقوم بحملات الانتقاء لمن يتعاطفون مع الثورة أو ممن كانوا يعملون في النظام السياسي سابقا، فأخذ يجمع من كل المناطق التي امتد إليها لهب الثورة، ففتح معتقلا في "شلال" في شهر ماي 1955 م، ثم في "الجرف" في شهر أوت 1955 م ولم يكتف بهما تبعا لتوسع الثورة، وانتشارها وثباتها، فأنشأ معتقلات أخرى يقع أغلبها في الغرب الجزائري في أواخر سنة 1955 م، مثل معتقل بوسوي (الضاية)[4] في 16 أوت 1955 م[5].

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص14.

[2]- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص73.

[3]- ميشال كورناتون: المرجع السابق، ص ص81، 82.

[4]- أو بوسوي، يقع جنوب سيدي بلعباس، في دائرة تلاغ، عبارة عن ثكنة عسكرية داخل جبال الضاية بنيت سنة 1845، وفتح أبوابه في 16 أوت 1955.

[5]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص14.

وهذا جدول يوضح نماذج على سبيل الحصر لأهم المعتقلات والمحتشدات في الجزائر بصفة عامة بعمالاتها الثلاث خلال الثورة التحريرية[1]:

المناطق	المعتقلات	المحتشدات
الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة)	-قصر الطير، سطيف. -الجرف، المسيلة. -شلال، المسيلة. -تيشي، بجاية. - كوندي-السمندو.	-محتشد سطيف. -سالين بالقرب من عنابة. -زرداسة بالقرب من الحروش. -محتشد أوقاس ببجاية. -محتشد الماء الأبيض. -محتشد الشريعة، تبسة. -محتشد بسكرة.
الوسط (عمالة الجزائر)	-الدويرة، غرب العاصمة. -بو إسماعيل، غرب العاصمة. -لودي، غرب المدية. -بول غازيل، عين وسارة، الجلفة. -كامورا، قصر البخاري. -مران، بوغار، المدية.	-محتشد آفلو -محتشد الأصنام. -محتشد تيزي وزو. - برج بونعامة. - مطماطة، الشلف. - جبابرة، الشلف.
الغرب الجزائري (عمالة وهران)	-بوسوي الضاية، سيدي بلعباس. - سان لوي بطيوة شرق وهران. - أركول، وهران. - سيدي الشحمي، وهران. -شاير، حمام بوحجر.	

[1] – الجدول من إنجاز الطالب.

حسب الإحصاءات المطلع عليها تبين أن كل من الشرق والغرب والوسط الجزائري تحملوا بدرجات متفاوتة نسبيا إنشاء المعتقلات والمحتشدات وبناء السجون، وهذا يدل على شمولية الثورة التحريرية وانتشارها عبر كامل الوطن، كما تدل الاحصائيات على الاستجابة الفعالة لكل الولايات التاريخية للمشاركة في الثورة، أما بخصوص المعتقلين فتبين الجداول أن منطقة الشرق الجزائري سجلت أكبر نسبة وذلك سنة 1957 م والتي بلغت 65.4 % من مجموع المعتقلين، أما في سنة 1958 م فتجاوزت 53% من مجموع المعتقلين على مستوى الوطن.

01- دوافع وأهداف إنشاء المعتقلات: تعود أسباب إقامتها إلى انتشار الثورة وثباتها، حيث كان العدو الفرنسي يرمي من ورائها إلى جمع كل الوطنيين والوطنيات المتعاطفين مع الثورة[1]، وذلك لإضعافها والتقليل من سمعتها وتوسعها، وترى العدو الفرنسي كلما تمكنت الثورة من مكان إلا وعمل على التضييق على ذلك المكان بشتى الوسائل المتاحة والطرق الممكنة، إذ يجمع الذين كانوا يمونونها وتعتمد عليهم في أماكن يتم اختيارها بدقة، لأن السجون امتلأت بالموقوفين الجزائريين والمحاكم ليس لها وقت بأن تتفرغ للنظر في استكمال الملفات، وأن المعتقلات توفر الكثير من الإجراءات التي لا تحتاج إلى البحث الدقيق ولا إلى التقاضي ولا إلى المحامين للدفاع عن المشبوهين من الجزائريين، وغاية ما هناك جمع ثم حراسة ثم نقل وانتظار الظروف السياسية، وانتصار الثورة أو فشلها، وهذا للتأثير على معنويات المجاهدين الذين لا يمكنهم الاستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم فيستسلمون، بعد أن يحرموا عنهم التموين والتجهيز وإيصال المعلومات والأخبار التي تخص تحركات العدو[2].

كما كانت الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الحاكم العام "جاك سوستيل" تهدف من وراء إقامة المعتقلات إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إبعاد العناصر الحية عن الإسهام المباشر في الثورة.

1- عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص80.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر(1942-1962)، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2000، ج 02، ص24.

– تسليط الإرهاب والقمح والتخويف، قصد إيصال العناصر الموقوفة والمعتقلة إلى السقوط وانهيار معنوياتها، وبالتالي ضمها إلى جانب الإدارة الفرنسية، عن طريق إتباع طرق لا إنسانية كالتعذيب وغسل الأمخاخ (الأدمغة) وغيرهما.

– العمل على بعث التفرقة السياسية بين المنتمين لجبهة وجيش التحرير الوطني وغير المنضوين تحت لوائها وإثارة النعرات الجهوية، وخلق تضارب بين أبناء البلد الواحد للقضاء على الوحدة الوطنية، ومنع الشعب من الالتفاف حول جيش وجبهة التحرير الوطني.

– تهيئة هذه العناصر الجزائرية المعذبة بواسطة المصالح البسيكولوجية إلى قبول التعاون مع إدارة الاحتلال الفرنسي، وتزكية المشاريع المضادة لمبادئ الثورة وأهدافها مثل قانون الإطار وجعلها في آخر المطاف مطايا للقوة الثالثة[1]، وهي الفئة التي تكون مرتبطة بفرنسا وتدافع عن وجودها في الجزائر، وتتكون من الحركى والعملاء والقومية والخونة والمتواطئين مع الاستعمار الفرنسي.

– قمع الروح الوطنية لدى الجزائريين ومحاولة القضاء على لهيب الثورة والمد العسكري والسياسي اللذان صارا يسيران بخطى ثابتة نحو نزع الاستقلال[2].

هذه مراسلة للموافقة على بناء معتقلات للجنود الجزائريين الذين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: "أشير إلى مذكرتكم المتعلقة بالفاتح من هذا الشهر والمنجزة بعد زيارتكم لجنيف وضعية المقاتلين الجزائريين المقبوض عليهم وهم يحملون السلاح:

وضع أمامنا الكولونيل L المذكرة المرفقة والتي تجيب عما تطلبونه، رأى M.B بعد فترة وجيزة إيقاف الإجراءات المنوية، الـ G.G موافق على إنجاز مخيمات واسعة، ولكن مع العرض

---

[1]– تتألف من الحركيين الذين هم عبارة عن وحدات قتال تكونت ابتداء من عام 1954، والمخازنية أو الأقسام الإدارية المتخصصة التي أنشأها "بارلانج" ابتداء من عام 1955، إضافة إلى المفارز المتنقلة للحماية الريفية، ومفارز الدفاع الذاتي، وصل عددها سنة 1962 إلى ستين ألف رجل (60000). عبد الحميد براهيمي: المرجع السابق، ص ص24– 29. ينظر أيضا عبد القادر نور وآخرون: حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1986، ج01، ص126 وما بعدها.

[2]– بلقاسم صحراوي: **معتقل قصر الطير (1956– 1962)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006، ص ص11 12.

على المحكمة كل من قبض عليهم، نستثني من ذلك فقط من سيجندون في الحركى"وحتى هذا يبقى مقترنا بشرط عدم ارتكاب أية جريمة".

أخبرني M.B أن أقول لـ "كان" المشكلة بكاملها ما زالت محل دراسة، كما أنهم تلقوا الإجراءات التي تريد فعلها والمقررة في باريس في شهر مارس وتلقوا أيضا تعليماتك الشفهية الخاصة بهذا الموضوع"[1].

02- اختيار مواقع المعتقلات: أهم العوامل التي تدفع السلطات الفرنسية الاستعمارية إلى اختيار مواقع المعتقلات هي رداءة الطقس ووحشة المكان، وتكون خارج المدن، وفي مكان منعزل بين الحجارة وبين رمال التلال[2]، ففي بداية الثورة وفي السنة الأولى منها كان العدو الفرنسي يختار أماكن التجمع التي تمتد إليها يد الثورة وتتمتع بالهدوء والاستقرار، ويفضل أن تكون أماكن نائية وخالية من السكان، وعلى أبواب الصحراء كمعتقل شلال أو قرب مركز للجيش الفرنسي كمعتقل الجرف، وتراعي فرنسا في ذلك الأماكن التي تتميز بارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف والبرودة القاسية في الشتاء كمعتقل قصر الطير وذلك لزيادة عذاب المعتقلين وإهانة المحتشدين[3].

فالمعتقل مكان واسع يحيط به سور من الأسلاك الشائكة، وخلفه سور آخر سميك من الصخر، وبينهما مساحة يتجول فيها الجنود حاملين بنادقهم وقد وقفوا في أماكن مختلفة وتنصب المعتقلات وتتكون غالبا من مجموعة خيام مصنوعة بأقمشة قديمة بالية، تطوقها الأسلاك الشائكة مكونة من ثلاث دوائر، والسلك الخارجي مكون من جدار حديدي يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار، وهو مرتكز على أعمدة كهربائية[4]، وقد يحيطها العدو الفرنسي بسياج من الأسلاك الشائكة، ويزرع القنابل والألغام من ورائها لكي لا يفر منها المعتقلون أو المحتشدون الذين نقلوا إليها من كل حدب وصوب من مختلف أنحاء الوطن الجزائري، يرجع الفرنسيين ذلك

---

[1]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 03/12/1958 -20/12/1957 .

[2]- **المجاهد**: ع 14، بتاريخ 15 - 12- 1957.

[3]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص114.

[4]- **المجاهد**: ع 14، بتاريخ 15- 12- 1957.

إلى أنهم فعلوا تلك الإجراءات تحت ضغط الأحداث إذ أن المحطات (علامات معينة) قد تم تغييرها بواسطة معادن وأسلاك شائكة[1].

وحول المحتشد وعلى مسافات معينة ترتفع صوامع للحراسة يبلغ علوها 15متراً، كما توجد صومعة أخرى أكبر من الأخريات ترتفع وسط المعتقل، وفوق كل هذه الصوامع يوجد حراس مسلحون برشاشات ثقيلة، مصابيح كهربائية كبيرة تُصَوبُ أضواءها القوية طوال الليل نحو المحتشد، كما أن السيارات المصفحة تمشي وتجيء حوله وفي مدخله ينصب مخيم يسكنه الجنود المكلفون بحراسة الموقوفين، كما أن فيه مكاناً للنجدات الطارئة، والملاحظ أن عدد الجنود يكاد يكون مساويا عدد المدنيين المحروسين[2].

03- نماذج من المعتقلات في المنطقة الشرقية: هناك المئات من المعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية المحتلة للزج فيها بكل من يتم إيقافه لمجرد الشك فيه، ومن ذلك معتقل "شلال"، الذي يقع جنوب مدينة المسيلة، يحده من الشمال الطريق الوطني الرئيسي الذي يؤدي إلى مدينة عين الحجل والجزائر العاصمة، ويحده من الشرق الطريق المؤدي من المسيلة إلى بوسعادة، أما من الجهة الغربية فيحده وادي اللحم الذي يخترق مدينة سيدي عيسى، وهذا المعتقل لم يبق من أثره شيء لأنه عبارة عن خيم نصبت في الصحراء[3].

ولما مزقت الرياح خيام معتقل "شلال" في أوائل شهر أوت 1955 م نقل المعتقلون جميعا إلى الجرف، الذي يقع شرق مدينة المسيلة بنحو 17 كم، محاذيا للطريق الوطني الرابط بين بريكة والمسيلة، وبني سنة 1936 م، حيث حدث فيه زلزال في تلك السنة تهدمت بسببه كل الأبنية، مما اضطر السلطات الفرنسية إلى جمع المنكوبين في محلات أنجزت بسرعة ثم انتزعت منهم ممتلكاتهم عنوة، باعتبار أنهم عاجزون عن استغلال أراضيهم، ورغم ذلك فقد شاء الله أن

---

[1]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

[2]- **المجاهد**: ع 14، بتاريخ 15- 12- 1957.

[3]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص15، 16.

يعمر الجرف مرة أخرى، فقد نقل إليه في شهر أوت الموقوفون الذين كانوا في "شلال" وذلك تبعاً لقانون الطوارئ الذي شمل كامل التراب الجزائري[1].

تم افتتاح معتقل"الجرف" في شهر أوت 1955 م[2]، تبلغ مساحته أربعة هكتارات، يحيط به جدار من الأسلاك الشائكة زيدت تحصيناً فيما بعد، وبنيت حولها ست منارات للحراسة وفي الليل تصوب أضواء قوية داخل المحتشد (المعتقل) وخارجه، كما أن هناك ثلاث دبابات تمشي وتجيء في أكثر الأحيان وتشدد الحراسة بصفة خاصة حول البناء المخصص لحراسه من العسكريين، أما الموقوفون فهم مقسمون على بنايات عديدة، عددها 17 بناية شبيهة بالإسطبلات، وينامون فوق حصر مصنوعة من الحلفاء، والغطاء البالي الذي يملكه كل واحد منهم لا يقيه قرّ الشتاء، وهذا ما دفع الموقوفين إلى سد فتحات الجدران بالوحل، وقد زاد الحالة الصحية تعكراً وجود موقوفين مصابين بالسل أبت الإدارة ترحليهم[3].

ويتكون من عشرات الشقق الأرضية، وقد بني خصيصا لغرض الاعتقال في أوائل الحرب العالمية الثانية، نقل إليه المعتقلون في أوائل شهر أوت سنة 1955 م بعدما تحطم معتقل "شلال" بسبب العواصف الرملية حيث تمزقت كل الخيم الموجودة فيه والبالغ عددها 75 خيمة أما معتقل "تيشي" فيقع قرب مدينة بجاية وهو أشبه ما يكون بالمحكمة للذين يؤتى بهم من سجن فرنسا وبعض المعتقلات الصغرى ومنه يوزعون على معتقل "بوسوي" ومعتقل "أزريو" ومعتقل "سيدي الشحمي"[4].

---

[1]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

[2]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص14.

[3]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص15، 18.

بالنسبة لمعتقل قصر الطير فيقع في بلدية قصر الأبطال[1] حاليا قرب مدينة "عين ولمان" بولاية "سطيف" وهو خاص بالمجاهدين والأسرى، والحياة فيه تشبه إلى حد كبير ما يقارب أو يزيد عن معتقلات "هتلر" خلال الحرب العالمية الثانية[2].

04- أصناف المعتقلين: يتم تسجيل المساجين بشكل دقيق في إحدى الدفاتر وتؤخذ منهم أغراضهم الشخصية إضافة إلى التفتيش بأسلوب مهين[3]، ويجبر الموقوف وإن كان مريضا على المناداة ثلاث مرات في اليوم وذلك عبر سائر الأيام، كما يرغم على آداء التحية لعلم العدو الفرنسي، وفي الشتاء تبقي إدارة المحتشد المعتقلين واقفين وقفة استعداد عسكرية ساعات طوالاً، وهذا ما يجعل الكثيرين ينقلون إلى صيدلية المحتشد حيث لا تعط لهم إلا أقراص الأسبرين، ثم بعد ذلك يسرح الموقوف من تلك الوضعية[4]، وينقسم المعتقلون إلى أصناف ولا يعاملون بالمساواة سواء في المراقد أو التغذية أو الأشغال، لأنهم بمجرد دخولهم المعتقل تبدأ معهم عمليات غسل المخ، التي يقوم بها خبراء في علم النفس بهدف التعرف على طبيعة ونفسية المعتقلين، والتي من خلالها يتم تصنيفهم على النحو التالي:

أ- المعتقلون المتصلبون: يشمل هذا الصنف المجاهدين المتمسكين بالمبدأ الثوري والرافضين لسياسة فرنسا، والمجاهرين بعدائها، لا يحيدون عن مبادئهم، ولا يتبادر الانحراف إلى أذهانهم، وهؤلاء يسلط عليهم العدو شتى أنواع التعذيب، وهم معزولون عن بقية المعتقلين لكيلا يؤثروا فيهم، يرهقون بالأشغال الشاقة أكثر من غيرهم[5]، وتسلم لكل واحد منهم ورقتان وقلم ويطلب منهم كتابة كل ما يجول بخاطرهم سواء ضد فرنسا أو لصالحها، فمن قام بالكتابة يكافأ بسدس خبزة ومقدار كأس من الأرز وغطاء، أما من امتنع عن الكتابة فيحرم من هذه المكافأة، حتى ولو رفض السجين الكتابة لمدة شهر، وفي حالة تدهور صحته فينقل إلى مكان

---

[1]- تقع هذه البلدية جنوب غرب مدينة سطيف، يحدها من الشرق بلدية "عين ولمان" ومن الغرب ولاية "برج بوعريريج" ومن الشمال بلدية "قلال بوطالب" ومن الجنوب بلدية "أولاد سي أحمد"، تتربع على مساحة قدرت بـ118.40كم^2، وقد بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات نهاية 1996، 16376نسمة، تعود نشاتها إلى سنة 1984م، وكانت أثناء الثورة التحريرية تابعة للولاية التاريخية الأولى.

[2]- بن يوسف بن خده: المرجع السابق، ص27.

[3]- جاكلين قروج: المرجع السابق، ص63.

[4]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

[5]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص81.

للمعالجة حتى يسترجع قواه، ثم يعرض عليه الانضمام إلى صفوف العدو ضمانا لصحته وسلامته من التعذيب، وإذا امتنع أو رفض يعاد إلى ما كان عليه من العذاب[1].

حتى أن الضابط "أرشونو" (Archonot) المسير لمعتقل "قصر الطير" بمساعدة الملازم "منصور" و"ريو"خاطب بعض المعتقلين الثابتين على المبادئ الثورية قائلا: "إذا كنتم رجالا سأكون معكم رجلا، ابتعدوا عن طريق المعتقلين الآخرين أترك سبيلكم، لأن كل نشاط أقوم به تفسدونه علي بثباتكم"[2]، ويظهر هذا الكلام بأنه أخفق في كسب المعتقلين إلى جانب الإدارة الاستعمارية، ومن ثم ألح على إدارته بأن تأمر بنقل بعض المعتقلين "المتصلبين" بحسب وصفهم إلى معتقل "أقبو" ليتخلص منهم، فيخلو له الجو وبالتالي يتمكن من فرض سياسته على بقية المعتقلين كما يشاء[3].

لقد أرسلت القيادة العسكرية العليا المشتركة للناحية العسكرية العاشرة وبالضبط هيئة الأركان العسكرية المكتب السادس مذكرة بتاريخ 1958/03/19 م تحت رقم 269 -RM.10/6-SC موضوعها مخيمات المعتقلين العسكريين، مرجعها المذكرة رقم: 816/RM.10/6/SC المرسلة بتاريخ 1957/11/24 م، تضمنت ما يلي:

- المتمردون المحشورون في المعركة بسبب ضراوتهم في غالب الأحيان قادونا إلى إبادتهم، هذا العناد يبين عقلية التضحية لخدمة قضية يعتبرونها مقدسة وهذا نتيجة لتحضيرهم النفسي الفعال المسبق[4].

ب- المعتقلون المترددون: وهؤلاء متذبذبون بين الموالاة لسياسة فرنسا والأخذ بأقوال العدو وما يدعو إليه وبين الثبات على المبدأ الثوري، وهذا الصنف من المعتقلين تراه

1- سامية قوبي: المرجع السابق، ص29.

2- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص77.

3- كمال فرية وآخرون: معتقل قصر الطير من الآلام إلى الآمال، إع وتق: محمد ميموني، مديرية ومنظمة المجاهدين، سطيف، الجزائر 2010، ص11.

4- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 1957/12/20 - 1958/12/03.

يعاني من الاضطرابات النفسية ومن انفصام الشخصية أمام أسلوب الإغراء من جهة والترهيب من جهة أخرى، فلا يقدم رجلا ولا يؤخر أخرى[1].

ج- المعتقلون المؤيدون للإدارة الفرنسية: وهم الذين انهارت معنوياتهم فاستسلموا للعدو وقبلوا الانضمام إليه والرضوخ إلى مطالبه، وقد انتهجت إدارة المعتقل حيال هؤلاء أسلوب يتناسب وموقف الخيانة، فأخذت تفرج عن البعض من أفراده لكن بشرط أن يستمر في خدمة فرنسا في أي مكان ومع أي كان، والبعض الآخر تم استخدامهم في المعتقل كجواسيس ومساعدين للجلادين في تعذيب إخوانهم المجاهدين، بل كانوا أشد قسوة من الفرنسيين أنفسهم لأنه افتضح أمرهم ويئسوا من العودة إلى صفوف الثورة، وبالتالي لم يبق أمامهم إلا التفاني في خدمة الإدارة الاستعمارية وأن يبرهنوا على إخلاصهم بتعذيب إخوانهم داخل المعتقل[2]، تؤكد التقارير الفرنسية ذلك من خلال تجنيدهم في صفوف الحركى: "بناء على تقرير وكذا بطاقة أنشأت بتاريخ 25 جويلية 1960 م الموقوفون حاليا منذ ثلاثة أشهر في مراكز التجميع والفرز موزعون على الشكل التالي:... منهم سبعة في انتظار مشاركتهم مع الحركى"[3].

غير أن هناك مجموعة من هذا الصنف الأخير ورغم الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبوها ضد المجاهدين داخل المعتقل، قد عادت إلى جادة الصواب، وانضمت مجددا إلى صفوف الثورة والفضل في ذلك يعود إلى تدبير مجاهدين مسؤولين في جيش التحرير كانوا معتقلين في قصر الطير، وكان ذلك في سنة 1959 م، حيث اتفقوا داخل أحد المعتقلات على وضع خطة لمواجهة الموقف، مضمونها العمل على استعادة بعض أفراد هذا الصنف إلى صفوف الثورة واقتسموا الدور حيث ظل أحدهم ثابتا على المبدأ الثوري ومتمسكا بموقفه الوطني، أما الآخر فمثل دور الذي اختار طريق الاستسلام للعدو ومجاراته في مشروعه، على أن يتولى مهمة تحويل هذه المجموعة لصالح الثورة وتحضير عملية الفرار في الوقت المناسب، وقد نجح هؤلاء المجاهدين

---

[1]- أكد لنا ذلك كل من حاورناهم ممن دخلوا السجون.

[2]- الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج03، ص409.

[3]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

في مسعاهم وكللت الخطة بكسب فرقة مجاهدة ومسلحة تتكون من ثمانين عنصرا انضمت من جديد إلى صفوف جيش التحرير[1].

05- الأوضاع والظروف داخل المعتقلات: ترى بعثة الصليب الأحمر الدولي أن المراكز التي يطلق عليها اسم مراكز الفرز والتنقل هي أكثر المراكز عدداً وأهمها، وترى أن ظروف الحياة تبعث على الارتياح في أقل من الثلث ورديئة في الثلث الآخر ورديئة جداً في النسبة الباقية، وتقدم مشاهدات خطيرة وانتقادات لاذعة، ولم تستطع البعثة أن تتصل ببعض الموقفين رغم أن أسماءهم كانت مثبتة في قائمة الموقوفين وقد قيل لها أنهم عند الجيش الفرنسي في البوادي إما للقيام بالأشغال أو لاستغلالهم في العمليات العسكرية، وعندما يتمكن الموقوفون من التحدث إلى رجال الصليب الأحمر رأساً لرأس من غير حضور طرف ثالث يشتكون من تسليط التعذيب عليهم بواسطة الماء والكهرباء، وقد لاحظ الطبيب(كان ممثلو اللجنة مرافقين بأطباء حتى يؤكدوا التقارير الملاحظة)[2]الذي كان يصحب البعثة من الفحص الذي أجراه على الموقوفين وجود أثار على أجسامهم تؤكد أقوالهم وتثبت وجود التعذيب، كما ذكرت البعثة عدة مرات في تقاريرها مسألة الذين يقتلون في حالة الفرار وقالت: "أن هذه المسألة ستحقق دراسة خاصة وتحقيقاً عن قرب نظراً لوقوع مثل هذا القتل بكثرة"[3].

كما انتقدت بعثة الصليب الأحمر الدولي نظام المحتشدات انتقادا شديداً، ففي إحداها كان عدد المعتقلين 584 معتقلاً لاحظت تغيب 15 شخصاً، قيل لها عندما سألت عنهم أن الجيش يستغلهم في العمليات العسكرية، والموقوفون ينامون على الأرض وظروف إقامتهم فاجعة كونهم يعيشون في ضيق شديد، ولم توضع في متناولهم أي نوع من أنواع المرافق[4]، ولا وجود لأواني الأكل والأغطية يتناولون طعامهم في علب السردين والمصبرات، والنظام المسلط عليهم نظام قاهر، وقد وجدت البعثة أن جميع الزنزانات ملأى بالموقوفين، والزنزانة لا يوضع

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص90.

[2]- مصطفى خياطي: حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.

[3]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11-01-1960.

[4]- A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport J.Viatte, du 27-11-1961, Boite N°09H 79(38).

فيها من الموقوفين إلا الذين يسلط عليهم عذاب صارم، مع أن البعثة زارت هذا المحتشد في 11 ديسمبر 1958 م فقد لاحظت وجود هذه الحالة نفسها، وقدمت نفس الملاحظات للسلطات الفرنسية وطلبت منها بإلحاح أن تغيير ظروف الحياة في هذا المحتشد[1].

حيث يقر التشريع الفرنسي ذلك، حيث أن السطر 02 من المادة 06 من القانون 55-385 المؤرخ في 03 أفريل 1955 م يحضر بإقامة وإنشاء مخيمات لم تظل أقل نشاطا، إنه ولمدة سنتين بعد الذي تم ذكره في المادة 06 يجب إلغاؤها بموجب المرسوم 58-915 المؤرخ في 07 أكتوبر 1958 م، رغم كل هذه التغييرات فإن تعليمات الحاكم العام بتاريخ 07 جويلية 1955م لم يتم تعديلها، بمعنى أنه لا توجد تنظيمات داخلية لمراكز الإقامة تتماشى ووضعيتهم[2].

يقول J.Viatte في تقريره أظن أنني لا أخفي بأن ما أحسسته ولامسته (شعوري) في القسم الثاني في القاعتين أن الوضع هناك صعب للغاية مئات الأشخاص وراء القضبان ينامون أو يجلسون على أماكن كثيرة الوسخ، لحاهم غير محلقة منذ قرابة عشرة أيام، ثيابهم رثة، أكل غير كاف، نظافة في أقل صورها هؤلاء الأشخاص منقطعة اتصالاتهم بالعالم الخارجي ولا يستقبلون زائريهم، كثير منهم موضوعة على رؤوسهم ضمادات، وقد صرحوا لي بأنهم تعرضوا للضرب بالعصي من طرف حراس الأمن العام بعضهم أثناء عمليات التوقيف في الطرق العمومية والبعض الآخر عند وصولهم لمراكز الشرطة[3].

كما زارت البعثة يوم 30 أكتوبر 1959 م نفس المحتشد فوجدت جميع الموقوفين يمتلكهم رعبا شاملا، فكانوا يطلبون ويلحون على أعضاء البعثة أن لا تنشر تصريحاتهم خوفاً من أن تنتقم منهم السلطات الفرنسة بالتعذيب والقتل، كما يؤكدون أن التعذيب وأعمال القمع تسلط عليهم أثناء الاستنطاق في الملاحق التابعة للمحتشد، يقول التقرير في هذا الصدد: "لقد أكد لنا هؤلاء الموقوفون أن حوالي الستين منهم كانوا في حالة سيئة جراء المرض والتعذيب نقلوا فجأة خارج المعتقل قبل زيارتنا رغم ذلك فقد عثرنا في إحدى الزنزانات على موقوف في

---

[1]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11-01-1960.

[2]- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

[3]- A.N.O.M, Aix- en Provence, rapport J.Viatte, du 27-11-1961, Boite N°09H 79(38).

جبهته ورأسه جروح عريضة، وقد انقطعت شرايين في صدره كما كسرت أضلاعه، وشاهدنا آثار جراح في رجليه وجروحاً في يديه، وقد وجدنا هذا الجريح ملقى على الأرض الجرداء من غير أن تضمد جراحه، وقد قال لنا أن هذه الحالة هي نتيجة التعذيب الذي سلط عليه أثناء الاستنطاق، وأنهم تركوه من غير عناية بجراحه وإصاباته منذ يومين كاملين"[1].

لقد استمرت السلطات الجزائرية في التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين انتهى أعضاؤها من خلال الزيارات المستمرة للسجون والمحتشدات إلى استنتاج أن قوانين الحرب بعيدة جدا عن الاحترام، بل أن طلباتهم في التحسين تبقى رهن الإدراج[2].

في إحدى زيارات بعثة الصليب الأحمر الدولي دخلت إلى زنزانة بها ستة موقوفين فوجدت أن ثلاثة منهم يحملون في أجسامهم آثار تعذيب، أما الرابع فقد وجدته جثة هامدة لقد مات في الليل مع أن البعثة دخلت الزنزانة على الساعة الحادية عشر صباحاً، كما وجدت أن هناك خمسة أشخاص آخرين ماتوا فيما بين 12و18 أكتوبر 1959م فلما طلبت البعثة الإطلاع على شهادة وفاتهم، وجدت أن جميع الشهادات تقدم تفسيراً واحداً وهو "تسمم مستمر من جراء الغازات المسيلة للدموع"، ويزعم مسؤول المحتشد أن كل هؤلاء الموتى كانوا قد أخرجوا من كهوف بواسطة القنابل المسيلة للدموع، لكن البعثة تعلق على ذلك فتقول: "إننا نندهش لأن هؤلاء الأشخاص لم ينقلوا إلى المستشفى ولم يبذل أي عناية بحياتهم"، كما أنها تندهش من موت أحدهم بسبب هذه الغازات بعد شهر كامل من إيقافه![3].

حسب التقارير الفرنسية كان وضع الاعتقال كالتالي: في 25 جويلية 1960 م كان عدد المعتقلين 9040 في مراكز الفرز والتحويل و790 في مراكز إعادة التأهيل، أما الحركة العامة في مراكز الفرز والتحويل نظاميا 10000 شخصا شهريا، يجب تسجيل بأن تعداد المعتقلين في مراكز الفرز والتحويل هو في تناقض مستمر فهو يقارب 18500 معتقلا في شهر أوت 1958 م أما في 25 جويلية 1960 م فقد وصل إلى 9830 بما في ذلك مراكز إعادة التأهيل.

---

[1]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11-01-1960.

[2]- مصطفى خياطي: المرجع السابق.

[3]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11-01-1960.

من خلال مختلف التقارير التي وصلتنا في شهر جويلية 1960 بأن العدد تقريبا بالنسبة لمختلف الموقوفين خلال الثلاثة أشهر في مختلف المراكز التجميع والفرز بالجزائر بما في ذلك الصحراء قد ارتفع إلى 1200 موقوفا، إذ لا يمكننا تقديم أرقام دقيقة نظرا لأن لجان التفتيش لم يكونوا في تاريخ واحد ومحدد في شهر جويلية.

بناء على تقرير وكذا بطاقة أنشأت بتاريخ 25 جويلية 1960 م الموقوفون حاليا منذ ثلاثة أشهر في مراكز التجميع والفرز موزعون على الشكل التالي[1]:

1- موقوفون مؤقتا إلى غاية التحويل إلى مراكز الإقامة (21).

2- موقوفون مؤقتا إلى غاية التحويل إلى مراكز الاعتقال العسكرية (135).

3- موقوفون في مراكز إعادة التأهيل بقصر الطير (إفراج متوقع في شهر أوت وسبتمبر) (115).

4- موقوفون موضوعون تحت سلطة النيابة العامة لاتخاذ القرار (117).

5- موقوفون بأمر من وكلاء الجمهورية العسكريين (62).

6- في انتظار مشاركتهم مع الحركة (07).

7- أجانب في انتظار طردهم (01).

8- في المستشفيات (26).

9- موقوفون ملفاتهم لا تزال في الانتظار إلى غاية توقيفهم في مراكز الإيواء (89).

10- موقوفون سبب توقيفهم إقامة محروسة غير أن ملفاتهم لا تزال لدى المصالح المركزية لمراكز الإيواء للنظر في تعيين المراكز التي سيتحولون إليها (293).

المجموع الكلي هو 866 موقوفا.

يبقى تقريبا 344 موقوفا مقيمين في مراكز الفرز والتحويل منذ أزيد من ثلاثة أشهر نظرا لأن وضعيتهم لا تزال محل مراجعة، نظرا للحالة الاستعجالية لم نتمكن من انجاز هذا العمل

1- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

إنه وأثناء إنجاز هذا التقرير فإن وضعية كل من الحالات 02، 04، 09 و10 أعلاه سيتم فحصها.

أما عن طريقة التوقيف في مراكز الفرز والتجميع فهذه الكيفية أو الطريقة في الإيقاف مستمدة من المرسوم رقم 60-157 المؤرخ في 1960/02/20 والمرسوم رقم 60–197 المؤرخ في 02 /1960/03 وقرار 07 مارس 1960 م الصادر عن المندوب العام[1].

كما لاحظت لجنة بعثة الصليب الأحمر الدولي في إحدى زياراتها لأحد المعتقلات بأن 42 موقوفاً من بين 182 وضعوا في الزنزانات، وقد تمكنت من الاتصال بعشرين منهم فلاحظت أن الزنزانة المعدة لتَحَمْلِ شخصاً واحدا يوجد بها ثلاثة أشخاص، كما وَجَدَتْ في قاعة أخرى عشرين موقوفاً مكدسين فوق بعضهم البعض، وأكد جميع المعتقلين للجنة أن المسؤولين عن المركز يضعون في أرجلهم السلاسل كل ليلة، وأن المكتب الثاني يجري عليهم عمليات التعذيب أثناء الاستنطاق ويعلقهم من أيديهم في الفضاء، وقد شاهدت اللجنة أن عدداً كبيراً منهم ما تزال بأيديهم آثار ذلك التعليق، كما يشتكي البعض من أن الضباط يثقلون خلال الليل أرجلهم بالخشب الصلب[2].

يتضمن هذا التقرير الذي أعده J.Viatte للرد الخاص بالتعليمات الهاتفية وتضمن وصفا لأوضاع المعتقلين الجزائريين:

إثر زيارتي بتاريخ الخميس 26 أكتوبر 1961 م إلى المركز الذي يضم الموقوفين الجزائريين وجدت به 2264 شخصا قد تستمر وضعياتهم فيما أعتقد إلى غاية 02 نوفمبر 1961 م، إن هذا المركز يتكون من عمارة ضخمة جدا في شكل مستودع تتكون من قسمين:

القسم الأول: مخصص للإقامات يتكون من 09 غرف تحوي كل منها 48 سريرا[3].

القسم الثاني: مخصص لتحديد وضعية كل شخص ومن ثمة تغيير وجهته بعد التحقيق ينقسم إلى قاعتين كبيرتين مخصصة للتحقيق اليومي.

1- A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°91/1F/299.

2– "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11-01-1960.

3-A.N.O.M, Aix-en Provence, Boite N°09H 79(38), rapport J.Viatte, du 27-11-1961.

والوضعية الحالية هي كالآتي:

في **القسم الأول**: من المفروض يتكون من (48 شخصا×9 غرف=432 شخصا) فإنه يوجد به 497 شخصا من بينهم 242 من الموقوفين، ووفقا لقرار وزاري سوف يتم نقلهم ووضعهم في مكان مخصص بالجزائر يقوم بتعيينه وتحديده المندوب العام، بالنسبة لـ265 شخصا تم وضعهم في السجون الانفرادية لمدة 15 يوما، وفي هذا القطاع ضغط حقيقي.

في **القسم الثاني**: القاعتان بهما 1060 جزائريا موقوفون جماعيا، كل شخص منهم لديه غطاء والتهوئة بالقاعات في نظري غير كافية، يوجد في إحدى القاعتين مكان مخصص لغسل الأيدي، أما القاعة الثانية فيها حنفية ماء وحيدة.

يوجد بالمركز مستودع ملحق مغطى بالقرميد مساحته تقارب1700م^{2}مقسم إلى أربعة أجزاء يضم كل منها 751 جزائريا في إطار مجموعات وليس فرادى كل منهم لديه غطاء، هذا المستودع لا يتوفر إلا على موضع واحد للماء، في حين أن دورات المياه هي خارج المستودع بعض القرميد تتسرب منه مياه الأمطار والتهوئة متوفرة بشكل ضعيف، شاهدت مستودع آخر بمساحة 800 م^2 في طريق التهيئة لتخفيف الضغط على المحلات الأخرى[1].

أما داخل مراكز الاعتقال يتعرض المعتقلون إلى الترهيب والإذلال قصد تدميرهم جسديا ونفسيا بالنيل من معنوياتهم لإخضاعهم وجرهم إلى قبول الأمر الواقع[2]، وتختلف الظروف النفسية باختلاف نوع المعتقلين، فالبعض يترقب الانتصار ويتتبع أحداث الثورة في الداخل والخارج، والبعض يتأثر بما يأتيه من الأخبار عن طريق المراسلات والزيارات العائلية والبعض يتأثر بما يقدم إليه من الأكل والبعض الآخر يترقب الخروج على أحر من الجمر[3] وذلك بما يتلقاه من الوعود عن طريق الإدارة الفرنسية، والبعض الآخر ينتظر العذاب مرة أخرى وتجده يعيش على أعصابه لا يستريح ولا يهدأ له بال، والبعض الآخر هبطت معنوياته بما

[1]- A.N.O.M, Aix-en Provence, Boite N°09H 79(38), rapport J.Viatte, du 27-11-1961.

[2]- جودي أتومي: وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة(منطقة القبائل) 1956- 1962؛ قصص حرب، مطبعة ريم، بجاية، الجزائر، ج02، 2013، ص166.

[3]- A.N.O.M, Aix-en Provence, rapport N°1869, 07-03-1958, Boite N°9336/4F3.

يسمع من خطب "صوت البلاد"[1]، وترى اليأس يعلو محياه والقلق يسيطر على نفسه لأن مكبرات الصوت المثبتة في الأعلى داخل المراقد ويكون ذلك من الساعة السابعة صباحا إلى الواحدة بعد منتصف الليل[2].

يصف أحد الموقوفين الضغط النفسي الذي يتعرضون له داخل المعتقل، فيذكر أنه يأتي إليهم الضابط كل يوم ليردد عليهم أسطوانته التي كرهوها: كل يوم يأتي بأوامر جديدة، ألا ترى هذه المنهجية وهذا الصلف الأجوف، ها هو قادم وسيردد النغمة الرتيبة، ولكن هل استجبنا؟ هل رضخنا لأوامره؟، إنه يأمرنا أن نحيي العلم الفرنسي داخل المعتقل وكأننا عبيد عنده، وهذه قوتنا لقد رفضنا بالإجماع وسيرجع خائباً من حيث أتى، هيا نتسلى بعض الشيء ونسمع ما يقول، جاء المعتقلون كلهم وتحلقوا حول هذا الضابط الذي وقف كالديك الذي نتف ريشه فبات منظره مثيراً للضحك، أخذ ينظر يميناً وشمالا في هذه العيون التي تنظر إليه في احتقار وازدراء، كان يطلق كلماته وهو يحاول أن يثير الرهبة في النفوس: إنكم معتقلون، لابد أن ترضخوا لأوامر الحكومة الفرنسية، وقد قررت حكومة الجمهورية أن تحيوا العلم الفرنسي، كما يجب على كل فرد منكم أن يذهب بمفرده إلى الإدارة دون أن يصحبه أحد المسؤولين عن المعتقل، مفهوم هل هذا واضح؟[3].

ومهما تكن معنويات المعتقل فإنها تتأثر لا محالة لأن المثل يقول: "الدوام يثقب الرخام"، وقد مرض كثير من المعتقلين بالأمراض النفسية، لما مر بهم من المحن والآلام إضافة إلى التعرض للمفاجآت الليلية، إذ يدخل عليهم الحراس بالحراب أثناء الليل وفي غمرة النوم، فيا ويح من تأخر عن القيام والاستعداد أمام الأسرة والأغطية والأفرشة أو حاول ستر عورته بيده[4].

---

[1]- إذاعة موازية لإذاعة "صوت الجزائر الحرة" التي باشرت البث لأول مرة بتاريخ 01 جانفي 1957، أنشأتها السلطات الاستعمارية للدعاية والترويج لفكرة "الجزائر فرنسية"، والعمل على تشويه الثورة وصورة المجاهدين، وممارسة الضغوطات النفسية على الجزائريين، بهدف إضعاف الهمم والحط من معنوياتهم، ونشر اليأس في أوساطهم، ويشرف عليها رجال ذوي خبرة في الدعاية والحرب النفسية.للاستزادة ينظر جودي أتومي: المرجع السابق، ص164.

[2]- جودي أتومي: المرجع السابق، ص ص164، 165.

[3]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص118.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص22.

يضاف إلى كل ذلك التنقل بين المعتقلات، ففي هذا الصدد يروي أحد المعتقلين: أثناء نقلنا إلى المعتقل توقفت السيارات قبل أن تصل إلى إحدى المدن وسألونا إن كنا نريد أن ننزل نزلنا ونحن مقيدون مثنى نثنى، رجوناهم أن يفكوا قيدنا حتى نذهب إلى شعبة منخفضة قريبة منهم ومن الطريق العام لقضاء حاجتنا، سخروا منا وأطلقوا النكات من خلفنا، رمونا بالخجل الذي لا معنى له، لعنّاهم في قلوبنا، إنهم لا يحترمون عاداتنا وتقاليدنا، لا يحترمون أخلاقنا وقيمنا، واضطررنا لما نكره، سار كل اثنين معاً أحدهما يلتفت هنا والآخر هناك حياءً وحشمة كدنا ننفجر من الغيظ خاصة وأن القيود لا تسمح بأن يلتفت المرء عكس الثاني، بعضنا وضع يده على عينيه مواريا خجله[1].

ويصف لنا معتقل آخر تفاصيل نقله مع معتقلين آخرين إلى مكان الاعتقال الجديد: كنا 480 موقوفاً أخذونا في الصباح الباكر داخل السيارات العسكرية، تتقدم القافلة سيارتان مصفحتان، وفي المؤخرة بعض السيارات العسكرية من نوع (ج.م.س) تحمل جنوداً فرنسيين مسلحين،كنا نسمع فوق رؤوسنا طائرة استكشاف تحرسنا بينما كنا نتابع طريقنا إلى المحتشد الجديد، وكانت كل سيارة تحمل نحو أربعين موقوفاً حشروا في حصر شديد، وكانت السيارات مغلقة علينا، لذا كنا نجد صعوبة كبيرة في التنفس، وعند منتصف النهار توقف الجنود الفرنسيون على السير وجلسوا تحت الأشجار الحافة بالطريق، بينما تركت سياراتنا عن قصد تحت الشمس المحرقة حتى أن بعضا منا أغمي عليه، لقد كان ذلك في شهر رمضان إلا أننا تمسكنا جميعاً بالصوم، وبعد عشر ساعات وصلنا إلى المقر الجديد[2].

أما التفتيش والتنقل داخل المعتقل الواحد فحدث عنه ولا حرج، فلا يكاد ينتهي التفتيش في الشهر أو الفصل حتى يبدأ في شهر أو فصل آخر وذلك لكي يعيش المعتقل دائما في جو الاضطراب النفسي، حيث لا يهدأ له بال ولا يستقر على حال، ولا يشعر بالاستقرار يمشي متوتر الأعصاب، يتحدث بلا تركيز، يفكر بلا إطار، ينظر بدون إمعان، يأكل بلا

[1]- كل من حاورناهم أكدوا لنا عدم حياء الفرنسيين من هذه الأعمال.

[2]- "قصة سجين: من أماكن التعذيب إلى المحتشدات"، **المجاهد**، ع 13، 01- 12- 1957.

ذوق، يتريض بلا وقت، يصلي بلا خشوع، يقرأ بلا إتمام، يطالع بلا فهم يندفع بلا هدف يسمع بلا وعي، يتذكر بدون ترتيب، يكتب بالنشر المشوش، تتقاذفه الآمال، وتتصارع في نفسه المبادئ، تشتد أنفاسه أحيانا، وتفتر دقات قلبه أحيانا أخرى، وتعلو محياه الكآبة مرة أخرى، ينتشي إذا انتهى إلى سمعه انتصار المجاهدين، ينتبه إلى الأنغام التي تذكره بالحنين إلى الماضي، هكذا هي حال أغلب المعتقلين، هذا هو حال بعض الرجال بين أحضان الجدران[1].

أما عن الأمل لدى المعتقلين فكان كبيراً جداً حيث يؤكدون أنها مرحلة وستمر بإذن الله وستبقى ذكريات، فهذا يمني صديقه في المعتقل بالعودة إلى مكتبه عما قريب وسيشرب عنده الشاي الأخضر بالنعناع كما عوده، وأن أحلامهم كثيراً ما تحققت، بل تحققت لهم أشياء كانوا يظنونها من قبل المعجزات، ويأمل آخر في الخروج والعودة إلى البيت مع أصدقائه ويأكلون الكسكس تحت الشجرة الجميلة المعهودة ويحتفلون بالنصر[2].

وهناك البعض الآخر من الرجال في المعتقلات وهم الأكثرية يتمتعون بإيمان قوي ومبادئ صلبة وبعقيدة راسخة، وهؤلاء لن تلين قلوبهم ولم يتسرب الشك أو اليأس إلى نفوسهم، يتعاملون مع إخوانهم داخل المعتقل كأنهم أحرارا في كل شيء، ويتصرفون بإدارة قوية ويزدادون إيمان كلما تضافرت عليهم المحن أو ألمت بهم الشدائد، لا يتأثرون بمرضى النفوس ولا تذهب ريحهم أمام العدو، ويقابلون ذلك بصبر وثبات ويصارعون على عدة جبهات، يرفعون دائما من معنويات المتخاذلين من إخوانهم والفاشلين من زملائهم، ويجابهون الحرب النفسية التي يسلطها عليهم ضباط الشؤون الأهلية، كما يعيشون بالأمل ويرنون إلى الانتصار، تجدهم يواصلون الدراسة ويقومون بنشر الوعي السياسي والوطني، يتطلعون إلى الغد الأفضل يستعينون بالتاريخ[3]، ويتمسكون بدينهم ويحافظون على مقوماتهم الأساسية رائدهم الآية الكريمة: "**وَلَا**

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص42.

[2]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص110، 111.

[3]- جودي أتومي: المرجع السابق، ص166.

تَهِنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعْلوْن إن كنتم مؤمنين، إنْ يمسسكم قرح فقد مسَّ القومَ قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس"[1].

كما يتأثر المعتقلون نفسيا بالأحداث الدولية العربية منها خاصة حيث ابتهجوا لتأميم قناة السويس[2]واعتبروه نصراً جديداً للعروبة وللجزائر معا، وكانت الفرحة بادية على وجوه المعتقلين والابتسامات ترف على الشفاه، وأحس الجميع بأن هذا العمل هو انتصار للجزائر العربية، كان المعتقلون يهنئون بعضهم بعضاً بهذا الانتصار العربي الفريد، وكذلك الأحداث المحلية حيث استقبلوا خبر انتقال الوفد الخارجي[3] من المغرب إلى وتونس بفرح وابتهاج وتوقعوا توقف الثورة وتساءلوا عن رضوخ الاستعمار الفرنسي لمطالب الوفد الخارجي، ولكن ما حدث بعد ذلك على إثر اختطاف الطائرة[4] التي كانت تحمل زعماء الثورة جاء بآلام ومآسي جديدة لم تَدرْ بخاطر المعتقلين، حيث جاءت الصحف لتصدمهم وتقلب فرحتهم إلى مأتم وسرورهم إلى ألم، فبعد القبض على أعضاء الوفد الخارجي انقطعت صلة المعتقلين بالعالم تماماً، لم تعد تأتي الرسائل ومنعوا عنهم الصحف[5]، وحاول البعض منهم الاتصال بخارج المعتقل لكن لم يجدوا سبيلاً إلى ذلك سوى مع جندي أخذ رسالة مقابل خمسة آلاف فرنك ليرميها في البريد وكان موضوع الرسالة احتجاجا على سوء المعاملة من طرف السلطات الفرنسية.

لم يشعر المعتقلون بالضيق والظلم الفادح ولم يحسوا بالاعتداء على الحريات بشكل صارخ إلا في هذه الفترة القاتمة، الفترة التي عزلوهم فيها عن العالم وقطعوا ما بينهم وبين الحياة

---

[1]- سورة آل عمران، الآية 138، 139.

[2]-كان ذلك يوم الخميس 26 جويلية 1956، حيث أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس، كان لهذا القرار وقعا كبيرا على بريطانيا وفرنسا، واعتبرت ذلك مساسا بمصالحها التي لا بد لها من حمايتها ولو باستعمال القوة.

[3]- يتشكل من السادة: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيذر، والمنسق محمد بوضياف إضافة إلى مصطفى الأشرف.

[4]- دبرتها السلطات الفرنسية بمباركة الأمين العام لوزارة الحربية "ماكس لوجين"، بعدما أوحت إلى جهات مسؤولة في الحكومة الفرنسية إبداء رغبتها في عقد اجتماع بين الملك المغربي "محمد الخامس" والرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" وزعماء الثورة الجزائرية، على أن تأخذ بعين الاعتبار مطالب الجزائريين، وتم اعتراض الطائرة بتاريخ 22 أكتوبر 1956 ببعض الطائرات العسكرية من طراز "سيتير- ل" و"ب 26" و"ميتيور" وطائرة اتصال من طراز"مارسيل داسولت -315"، ونزلت الطائرة على مدرج مطار عسكري قرب العاصمة. مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص292 وما بعدها. ينظر أيضا محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954- 1962، منشورات دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص205 وما بعدها.

[5]- الربيع غرزولي: الصامتون تكلموا...شهادات تاريخية، ط01، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر، 2009، ص101.

الخارجية، لا رسائل ولا صحف، لا أخبار ولا أي شيء يربطهم بالعالم الخارجي، وحتى المعتقلين الجدد انقطعوا في هذه الفترة وذلك من أواخر أكتوبر إلى أوائل نوفمبر 1956 م[1] حاولوا أن يحتجوا ويستنكروا هذا التصرف من الإدارة الفرنسية التي قابلتهم بالابتسامات الغامضة، يمكنهم أن يتلقوا زيارات غير أنها مثل مختلف المراسلات التي تصلهم فهي كلها تحت الرقابة[2].

ظل الحوار داخل المعتقل حول العدوان الثلاثي على مصر[3] أياماً طويلة، فقد كانت النفوس تغلي بسبب هذا الاعتداء الصارخ على مصر، كان ضربة قاسية أحسسنا بها تمس أعماقنا، كنا نعرف أن غزو مصر هو محاولة من الاستعمار الغربي لتحطيم الروح الثورية في العالم العربي وبالتالي في الجزائر التي أصبحت ثورتها عملاقاً يهدد مصالح الغرب في إفريقيا[4].

ثالثا: ظروف الحياة في المعتقلات والسجون

إن الكتابة عن الحياة في السجون والمعتقلات خلال الثورة التحريرية الجزائرية، أو ذلك الجانب المجهول من الكفاح، هي كتابة عن حياة ثرية بصور ومواقف النضال والكفاح المستميت والتحدي للإدارة الاستعمارية، التي اتخذت من القسوة الفظيعة والتعذيب الشنيع، وامتهان الكرامة الإنسانية عرفا وقانونا، ومع ذلك فهي مرحلة يعتز بها كل معتقل، لأنها فترة تجسم الإرادة والصمود اللتين مكنتا المعتقلين من تحويل السجون والمعتقلات إلى معاقل للكفاح والمواجهة مع الإدارة الفرنسية، إيمانا منهم بأن الكفاح سلسة متصلة الحلقات، ولا يسمح لأي مناضل صادق ومخلص أن يستسلم، أما قساوة الحراس والجنود الذين انتقلوا من عالم المخلوقات العادية إلى كائنات شاذة سادية همهم التفنن في تعذيب المعتقلين العزل[5].

---

[1]- يعود ذلك إلى الاستعدادات الحثيثة للقوات الفرنسية التي كانت تحضر للهجوم على مصر انطلاقا من قناة السويس بعد إعلان تأميمها.

[2]- A.N.O.M, Aix-en Provence, rapport N°1869 , 07-03-1958, Boite N°9336/4F3.

[3]- بدأه الكيان الصهيوني يوم 29 أكتوبر 1956 بالهجوم على القوات المصرية المتمركزة في غزة وسيناء، وتدخلت فرنسا وبريطانيا إلى جانب إسرائيل وقصفت بور سعيد يوم 05 نوفمبر 1956، وبضغط من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أصدر مجلس الأمن قرارا يقضي بانسحاب القوات المعتدية الثلاث وإرسال قوات دولية إلى المنطقة.

[4]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص164.

[5]- الجنيدي خليفة وآخرون: المرجع السابق، ص ص90، 91.

إن السجون والمعتقلات التي لا تخلو منها مدينة أو قرية في الجزائر تتلقى كل يوم سيلا من المعتقلين ذوي الأعمار المختلفة، من نساء وأطفال وشيوخ يقيمون فيها آماداً مختلفة يتعرضون خلالها للإهانة والجوع والبرد والمرض، وألوان فظيعة من التعذيب على أيدي الجلادين الفرنسيين، فبمجرد أن تطأ أقدام المجاهدين المعتقلين باب المعتقل يخضعون إلى عمليات تعذيب وترهيب لا مثيل لها تجعل الواحد منهم يفقد الثقة في كل شيء يحوم حوله[1]، ثم يخرجون أجساماً مشوهة إلى الأبد والكثير منهم هم الذين ينقلون من السجون إلى القبور[2].

لقد كذبت السلطات الفرنسية كل ذلك من خلال التقرير التالي: " وضعية السجون في الجزائر: يخبركمM.B أن الشكاوى مبالغ فيها (عدا فيما يخص الاكتظاظ) ويجب أن نرى سويا وكيل الجمهورية A، كي يجيب عن ما تطلبونه -لأنه على علم بكامل التفاصيل – على مراسلتكم "[3].

تمر الأيام على وتيرة واحدة، كان المعتقلون يحسون بالملل يستبد بنفوسهم، كان الزمن لا يتحرك، فمعظم الأيام تسير في تثاقل لا جِدَّةَ ولا طرافة ولا تنوع في الحياة، كانوا في معظم المعتقلات وفي الحالات العادية يقومون في الصباح للمشي، ثم يأتي وقت الغداء فيتغذون، ثم يلعبون الشطرنج أو الورق، أو أحجار الدومينو، وهي اللعب المسموح بها، ثم يقرأون أو يطالعون، فإذا أقبل الليل يتجمعون جماعات يتحدثون ويتناقشون فيما قرأوه في صحف النهار التي كانت بالطبع صحفاً فرنسية، أما الجرائد العربية فكانت ممنوعة منعاً باتاً، كانوا يعلقون على الأخبار التي يقرأونها في هذه الصحف الاستعمارية، التي كانت تعبر عن وجهة نظر فرنسا، أما تلك الني تتميز بنوع من التقدمية أو الديمقراطية فكانت ممنوعة عن المعتقلين أيضاً، ولكن كانوا يحصلون عليها خفية وبطرق سرية من أحد الجنود أو أحد المواطنين الذين كانوا يدخلون إلى المعتقل ليحملوا الحطب أو الخبز أو غير ذلك[4].

[1]- كمال فرية وآخرون: المرجع السابق، ص11.
[2]- محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، المرجع السابق، ص141.
[3]- Archive Genève, rapport N° 4276, ACICR, BAG 225 008-009-01, Suisse.
[4]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص123.

إن الحياة في المعتقلات تشبه إلى حد كبير ما كان يحدث في معتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وقد عانى المجاهدون الأسرى ما يفوق الوصف ويعجز عنه التعبير فاللباس الذي كان يرتديه المعتقلون هو من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ومن لون عسكري يحمل علامة رقم واحد في الظهر، وهو من صنع إنجليزي، يتكون من سروال وسترة فوقية وحذاء يستمر مع المعتقل طوال السنة دون تبديل، وحينما يوزع على المعتقلين لا يراعى فيه القياس، فالحذاء قد يكون واسعا وقد يكون ضيقا يعيق عن المشي بسهولة، كان السروال تارة يعرقل الحركة بضيقه، أما السترة فأحيانا تكون قصيرة وأحيانا أخرى تكون طويلة تتدلى على الأرجل، وهذا اللباس من شأنه أن يجعل صاحبه مثيرا للسخرية، ويستغل لهدف مقصود وهو أن المعتقل الجزائري (العربي المسلم) ليس له شعور ولا إحساس بالكرامة[1].

وقد تفرض حالة الطوارئ، حيث اتصل مدير إحدى المعتقلات بالإخوة المسؤولين وأبلغهم أنه ابتداء من مساء هذا اليوم (أكتوبر 1956 م) تبدأ حالة الطوارئ داخل المعتقل باعتماد حضر التجول داخل المعتقل من الساعة الثامنة مساء حتى السادسة صباحاً، وذهلوا لهذا القرار الظالم، "كيف يمكن أن يقع هذا؟ نحن معتقلون ثم يطبق علينا القانون هذا هو الظلم بعينه"، حاول المعتقلون أن يحتجوا على هذا القرار، ولكن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تستمع لهذا الاحتجاج ولم تحاول أن تقنع أو تبرر تصرفها هذا، ولأجل تنفيذ ذلك جاءوهم بصفائح من حديد لقضاء الحاجات ليلاً داخل الحجرات، وانفجر أحد المعتقلين صارخاً "ستصبح حجراتنا دورات مياه إذا يا للغرابة"!![2].

في الفناء كان الجميع يطوفون ويجولون سيرا على الأقدام لتجديد الحركة[3]، وما إن اقتربت الساعة من الثامنة مساءً حتى أخذ المعتقلون يدخلون حجراتهم في تثاقل كان هذا شيئاً جديدا عليهم، إنها تجربة جديدة قاسية، تجربة من نوع لم يكونوا مستعدين له، ولن يخرجوا من حجراتهم سيسجنون داخل سجن، هذا أمر غريب حقاً كان الجنود يستعدون كأنهم يتهيأون

1- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص62، 63.

2- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص136، 137.

3- الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص54.

لمعركة فاصلة، كانوا ينظرون إلى المعتقلين في شماتة وتحد، تحس ذلك من حركاتهم ونظراتهم، رغم كل ذلك يعود المعتقلون في بعض المعتقلات إلى التجوال وتدب الحركة من جديد في المعتقل ويخرج الكثير من المعتقلين، يمشون فرادى وجماعات يتريضون، إن سير الحياة على وتيرة واحدة تجعل الشخص يشعر بالملل رغم ما يبذله من محاولة إيجاد وسيلة للتسلية، فالزمن هنا في المعتقل يبدو طويلاً جداً النهار لا يتحرك والفراغ فاغر فاه كأنّه وحش ضار يكشر عن أنيابه[1].

01- استقبال المعتقلين: بمجرد ما يصل المشبوه يوضع في حديقة صغيرة محاطة بالأسلاك الشائكة ويقوم على الحراسة جنود مظلات مسلحين بالرشاشات، ويمكث المسجون هناك يومين أو ثلاثة، يسهر جنود المظلات على تجريده من جميع ما يملك من الحاجات الثمينة، هذا إن لم يجرد منها خلال الطريق[2].

يقول أحدهم دلفت بنا السيارة داخل المعتقل، كان الإخوان المعتقلون قد خرجوا كلهم احتشدوا أمام عنابرهم، كانت أعمارهم مختلفة بيد أن معظمهم من الشباب نظروا إلينا محاولين أن يعرفوا هؤلاء الجدد الذين انضموا إليهم لعل البعض يتوقع أن يرى أخاه، أباه، أصدقاءه أو أقاربه، حاول البعض منهم أن يقترب منا فصاح فيه قائد الفرقة، مكانك ... لا تقترب.

إن كل من ألقي عليهم القبض يعتبرهم المحتل الفرنسي متطرفين لذا يوضعون داخل المعتقلات والسجون[3]، وعند الوصول إلى المعتقل بدأ قائد القافلة ينادي على أسمائنا أمام مدير المعتقل وهو ضابط ألماني، وعندما انتهى من مناداتنا قدم له كشفاً بأسمائنا ثم انسحب مع جنوده، وهنا اندفع الإخوان نحونا يعانقوننا في حب ومودة، يصافحوننا في تعاطف صادق لا نظير له، كان الذين يعرفوننا يهتفون بأسمائنا وقد استبد بهم فرح طاغ[4]، كانت الأسئلة تنطلق من أفواههم في وقت واحد مصحوبة بألفاظ الترحيب، وقصد معرفة المزيد من الأخبار نظراً

---

[1]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص136، 137.
[2]- "التعذيب: من هم الجلادون الفرنسيون؟"، **المجاهد**، ع 12، 15- 11- 1957.
[3]- جودي أتومي: المرجع السابق، ص166.
[4]- الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص53.

لانقطاعها عن المعتقلين لمدة تفوق في بعض الأحيان السنتين، قررت لجنة الإشراف على المعتقل أن تقام حفلة بحجرة رقم تسعة بعد الاستراحة[1].

يستقبل القائمون على السجون المعتقلين بطريقة يرويها أحد المجاهدين إذ يقول: أنه بعد أن تم إلقاء القبض عليه على إثر إصابته في إحدى المعارك بجروح في ساقه، أنهم نقلونا إلى مركز الشرطة حيث بقينا أربعة أيام بلا طعام، وكان قبلنا فيه إخوان قضوا أسبوعاً كاملاً بدون طعام ولا شراب، ثم رمونا في السجن المركزي بخنشلة، قضينا فيه أياماً ثم نقلونا إلى سجن باتنة وقد تركونا مدة في الساحة لحراس يبلغ عددهم ثلاثين شخصاً، وبيد كل واحد منهم أدوات الضرب المختلفة من مفاتيح السجن الغليظة، وقضبان الحديد الطويلة والعصي وأنابيب المطاط وأخذوا في الضرب والرفس واللكم، فإذا سقط أحدنا أوقفوه من جديد والدماء تسيل أما ما وقع بعد ذلك من أنواع التعذيب بالدوش والملاقط والكهرباء فشيء لا أفظع منه ولا أقصى وعرضه لا يتسع له إلا كتاب ضخم[2].

كما يأتون بالمعتقلين إلى ساحة فسيحة بالمعتقل يمارسون فيها الرياضة وبعد أن يشبعوهم ضربا بالهراوات والعصي يطلقون عليهم الكلاب تنهش أجسامهم بكل وحشية وتستمر معاملة المعتقل بنفس الأسلوب لمدة أسبوع، حيث يخرجونه من زنزانته كل صباح أو في أي وقت من ساعات الليل المتأخرة[3].

ويروي مجاهد آخر قائلا: بعد أن تم التسجيل والترقيم، وزعنا على أربع فرق لتذهب كل فرقة إلى ناحية من النواحي الأربع التي يتألف منها المعتقل، وآنذاك أجبرنا أن نجثوا على ركبِنَا حاملين الأمتعة ونلتحق بأماكننا الجديدة على تلك الهيئة، أي أن يمشي كل واحد جاثيا على ركبته وهو يحمل غطاءه وصحنه وما تبقى له من الشؤون الخاصة به، وكانت المسافة التي قطعناها على هذه الحال سبعمئة متر تقريبا، وكنا نجبر على أن نسرع ونحن على تلك الهيئة وكان الحراس الفرنسيون وراءنا يلهبون ظهورنا ضرباً بالسياط حتى نَحُثَّ في السير أو بعبارة

[1] - عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص107- 109.

[2] - محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، المرجع السابق، ص191. ينظر أيضا **المجاهد**، ع 85، 28- 12 1959.

[3] - كمال فرية: المرجع السابق، ص13.

أخرى أدق (الزحف)، لكن بعض المنهكين منا لم يقطعوا هذه المسافة إلا بعد أكثر من ساعة وبعد وصولنا طلبنا أن يرخص لنا في إعانة إخواننا الآخرين على الوصول فكان لنا ذلك[1].

يقول مجاهد آخر: استقبلنا المفتش "فالانغا" الذي كان يعمل قبل اندلاع الثورة في مدينة "فيليب فيل" (سكيكدة)، وبصحبته ضابط وممرضة ترتدي بدلة عسكرية، حيث صفع "فالانغا" لأول وهلة رجلين من رفاقي بدعوى أنهما لم يؤديا التحية للعلم الفرنسي في أرض فرنسية أما ضابط فرنسي[2].

يقول معتقل آخر: نقلت من سجن لامبيز (باتنة) إلى سجن الكدية، حسبت أني نجوت من الجحيم، ولم أكن أعلم وقتئذ أن كل السجون في الجزائر تتشابه، تسير على نظام سجن باتنة، وإن التعذيب والقتل هما السنَّة الجارية والعادة اليومية لدى الجيش والبوليس الفرنسي في الجزائر، استقبلنا زبانية السجن بالضرب والشتم مدة ساعة كاملة تلقينا فيها اللكم والركل والضرب بالمفاتيح والقضبان الحديدية حتى صار الدم يسيل من كل جزء من أجسامنا[3].

02- نظام الأكل: يكون الأكل في أواني قديمة طغى عليها الصدأ، وهي عبارة علب طماطم وسردين وصحن وكأس من القصدير، وملعقة وإناء للغسيل، يقدم لهم الحليب في الصباح في أوان استغنى عنها الجيش الفرنسي، وبدل أن ترمى في القمامة تستغل في المعتقلات ولا تراع فيها النظافة، لأن ماء الشروب غير كاف فمالك بتنظيف الأواني من الأوساخ، أما نوعية الأكل فتختلف من معتقل إلى آخر في جزئيات بسيطة، ففي الظروف العادية: يحصل المعتقلون في الفطور على قليل من القهوة بمقدار حوالي 20سل، أي ما يعادل خمس اللتر[4]، أما الغداء فهو عبارة عن مرق ممزوج بقليل من الحمص أو العدس أو الفاصوليا وبدون ملح لمدة أسبوع وأحيانا أسبوعين، وفي مرات أخرى تكون الوجبة مالحة جدا، وهي على قلتها وعدم فائدتها قد يحرم منها المعتقلون أياما وليال، فعندما تحين الساعة الحادية عشرة تقدم للمعتقلين

[1]- "قصة سجين: من أماكن التعذيب إلى المحتشدات"، **المجاهد**، ع 13، 01- 12- 1957.

[2]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

[3]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 60، 25-01- 1960.

[4]- الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص54. ينظر أيضا جمال الدين بن سالم: المرجع السابق، ص310.

في أواني حديدية مغطاة بالصديد كمية قليلة مما يشبه اللحم المسلوق، ومعها 150 غراما من الخبز، وفي المساء يتكون طعام العشاء من قطعة مكورة من الغرس (التمر) وحبتين أو ثلاث من الطماطم وبصلة واحدة، وقد أتعبنا كثيراً نظام الأكل هذا خاصة خلال شهر رمضان المعظم[1] وقد مات العديد منهم بسبب الجوع وأغمي على البعض الآخر، حيث ينقل المصاب إلى طبيب المركز للفحص، الذي يحيله بدوره إلى طبيب المدينة، حيث يلاحظ عليه بعد الفحص انكماش المعدة وتقلص الأمعاء بسبب شدة الجوع[2].

يقول أحد المعتقلين: حرمنا من الطعام مدة يومين كاملين، وهناك في المطعم وجدنا زبانية السجن يضربون أحد الشبان المسجونين لأنه أراق طعامه، بعد أن أدعوا عليه بأنه جاء يأخذ الأكل للمرة الثانية، وبقوا يضربونه حتى كسروا له ضلعين، ورغم ذلك أخذوه إلى"الكاشو" هذه هي الطريقة المتبعة عند تقديم الأكل، لذلك أصبح المساجين يمقتون مواعيد الأكل نظراً لما يلاقونه فيها من ضروب الاعتداء والعذاب[3].

أما في شهر رمضان فالظروف لا تختلف عن بقية الشهور، فالمعتقلون يصومون رغم ما يعانونه من الجوع والتعذيب بالأشغال الشاقة، وكانت إدارة المعتقل تفرض عليهم الجمع بين الفطور والسحور، ولا يتسلم الواحد منهم إلا لترا واحدا من الماء خلال 24 ساعة يشرب ويغسل ومنه يتوضأ للصلاة[4].

كتب أحد المجندين في رسالة واصفا حال أحد المسجونين الجزائريين تعرض للتعذيب والتجويع ما يلي: "استيقظت مساء التاسع من مارس سنة 1956 م، رأيت (ط) يتجه نحو السجن ومعه خبز، ثم خرج على الأثر يبحث عن الماء، فتسللت إلى الكوخ الذي اتخذ منه سجناً لهؤلاء البؤساء، حيث وجدت عربيا لم يبق فيه شيئا من سمة الآدميين، وجدته يجلس

---

[1]-"من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958. ينظر أيضا الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص54.

[2]-"التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11 – 01- 1960. ينظر أيضا محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص64، 65.

[3]-"هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 60، 25-01-1960.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص65، 66.

القرفصاء ونصف جسده عار وهو موثوق من رجليه، ويداه مشدودتان وراء ظهره، ووجه مسود مما لصق به من تراب، ودمه قد تجمد وبساقيه خطوط زرقاء أخذ هذا الرجل ينهش الخبز نهشاً ذلك الخبز الذي وضعه (ط) في فمه، ثم ارتمى على الماء لأنه لم يأكل ولم يشرب مدة ثلاثة أيام كما قال (ط)...، ثم طلب مني الرجل بالعربية أن أناوله سرواله، إذ لم يكن يلبس سوى معطفاً فقط، وقد حاولت أن آخذ له صورة ولكن اثنين من عناصر الجيش منعاني ووبخاني، كما منعا (ط) من إعطاء الماء والخبز للأسير قائلين: من أجل هذا تهدمون كل شيء أتركا المكان[1].

ويذكر أحد المعتقلين واصفا وجبة العشاء الأول له داخل المعتقل قائلا: أكلنا أول وجبة في المعتقل كانت طبقاً من البطاطا، وكان الإخوان يضحكون وينكتون وهم يشاهدون طابوراً طويلاً من المعتقلين كل واحد يمسك صحافه بين يديه يرتقب دوره، وبدأت التعليقات تنهال من هنا وهناك[2]، ويذكر آخر أنهم قدموا له الحساء[3].

كما يروي أحد المجندين في إحدى رسائله أنه دخل في أحد الأيام إلى المطبخ يبحث عن أكل ليقدمه لسجين كان غير معتنى به ترك قابعاً تحت خيمة منعزلة عن غيرها، فناوله القائم على المطبخ بعض العجين المطبوخ، ولما طلب منه قطعة لحم أجاب بالرفض، وقال: "إن في هذا ما يكفي لسد الرمق إنها أوامر"، وذهب بعد ذلك لأخذ الخبز من المخزن، لقد تجمدت رجلا هذا السجين، وفي إحدى الليالي تشددت الأغلال التي وثقت بها رجلاه تحت تأثير البرد فما إن أقبل الصباح حتى انعدمت الحركة في رجليه، رأيته على هذه الحال، جروح عديدة، حمورة، إنقشار بالجلد، سواد في الأذنين، كل هذا جعل الطبيب عاجزاً عن معالجته، مما جعل القروح آخذة في الانتشار، فلماذا لم يأخذوه إلى مدينة خنشلة ليعالجوه؟[4].

استثناء ذكر J.Viatte في تقريره ما يلي: "بالنسبة للأكل قد حضرت لعملية توزيع الأكل في الفترة المسائية في القسم الثاني، كل شخص يقدم له من اليد إلى اليد ربع خبزة

---

[1]- محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، المرجع السابق، ص171.

[2]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص111.

[3]- جمال الدين بن سالم: المرجع السابق، ص310.

[4]- محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، المرجع السابق، ص172.

قطعة لحم وحبات بسكويت، وقد علمت أن العجائن أرسلت بكمية قليلة جدا وقد كانت محل احتجاجات لدى الهيئات العسكرية"[1].

ومن جراء ما يتعرض إليه المساجين عند تناول الطعام فإنهم يمتنعون عن الذهاب لتناول القهوة صباحاً حتى يختصروا عمليات الضرب إلى مرتين في اليوم فقط عند الغداء والعشاء بدل ثلاث مرات، ولم يكن الأكل الذي يتناولونه شيئا يستحق ما يتلقونه في سبيله من الضرب والتعذيب، إذ أن الطعام الدائم هو البازلاء (الجلبانة) المكسرة والعدس المدود المخلوطين بالحصى الذي تزيد كميته عن كمية الطعام[2].

03 – إضراب الجوع: ليس للموقوفين من سلاح يعززون به مطالبهم ويدفعون به عن أنفسهم ظلم الإدارة وتعدياتها إلا إضراب الجوع، وقد تكونت لجنة مهمتها الاتصال بسلطات المحتشد للمطالبة بحقوق الموقوفين ورفع التظلمات إلى المسؤولين، وكلما أخفقت اللجنة من عملها قمنا بإضراب عن الطعام مما يجعل السلطات في موقف حرج، قد حدث مرة أن أضربنا جميعاً عن الأكل مدة 36 ساعة، لأن الإدارة لم تف بوعودها المتكررة في بناء حمامات صغيرة من نوع مرشات (دوش)[3].

فكثيرا ما يلجأ المعتقلون إلى الإضراب، وهو السلاح الوحيد الذي يستعملونه ضد الإدارة داخل السجون والمعتقلات، لقد قرروا ذات مرة الإضراب عن الطعام حتى يطلق سراح رئيس المعتقل، ورجع جميع المعتقلين إلى حجراتهم، كانوا يفكرون في هذا القرار، الإضراب عن الطعام ليس سهلاً ولكن لا بد منه، إنه سلاح من لا يملكون سلاحاً آخر، تحلق المعتقلون حول بعضهم يعلقون على القرار واستمر الإضراب ثلاثة أيام، كان الجنود يأتون كل يوم بالخبز وعلب السردين فيرفض المعتقلون كل ما يأتون به، حاولوا بكل الوسائل أن يؤثروا على معنويات

---

[1]- A.N.O.M, Aix-en Provence, rapport J.Viatte, du 27-11-1961, Boite N°09H 79(38).

[2]-"هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 58، 28- 12- 1959.

[3]-"من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

المعتقلين، يهددون تارة بالقتل والعذاب ويعدون تارة أخرى بالإفراج عنهم، كانوا يريدون أن يحطموا هذه الوحدة الرائعة وهذه الإرادة الجماعية التي ترعبهم دوماً[1].

كان المعتقلون يتكلفون الدعابة والمرح ويحاولون التظاهر بأن الجوع لا يؤثر عليهم أبداً وكانوا يحاولون النوم ولكنه جفا العيون، القراءة لم تفد ولا اللعب أيضاً ولا أي تسلية أخرى وبات البعض منهم حساساً إلى درجة كبرى، بحيث لا يتحمل كلمة أو دعابة ما، ومع ذلك لم تقع أية مشاجرات إطلاقا، لقد ضرب الإخوان المعتقلون أروع الأمثلة في ضبط النفس والروح الوطنية العالية، إنه من لم يجرب ضيق المعتقل أو السجن ولم يعرف إضراب الجوع لا يمكنه تقدير هذا الذي أقوله، إن مثل هذه الظروف تحتاج إلى صبر شديد، تحتاج إلى إيمان قوي ومعنويات من حديد[2].

كثيرا ما يأتي الجنود سكارى إلى المساكن داخل المعتقل، فيخرجون منها الموقوفين ويوسعونهم ضرباً وشتماً، ثم يجرونهم إلى ضابط أحمق من مدينة سطيف، ولم تكن لهم من وسائل لرد مثل هذه الأعمال إلا إضراب الجوع، والملاحظ أن بعض الجنود كانوا أثناء ضربهم للموقوفين يقولون لهم: ستكونون مستقلين، ولكن ستدفعون ثمن ذلك غالياً، وفي 05 جويلية ذكرى سقوط العاصمة الجزائرية في أيدي الفرنسيين أضرب الموقوفون عن الأكل ولازموا بيوتهم ولم يرق للحرّاس هذا التصرف السلمي، فأخرجوهم بعد أن أفسدوا أدوات الأكل ومزقوا حقائبهم وأراقوا ما لديهم من زيت ونفط، ونهبوا ما يملكونه من علب السجائر، وأجبروهم على البقاء نصف يوم كامل معرضين لأشعة الشمس الحارقة، وأيديهم مشدودة وراء أعناقهم، كل هذا بعد أن وجهوا لهم ضربات بالأيدي والأرجل، ثم ألزموهم بالرجوع إلى مساكنهم، ويظهر أن قرار الإرجاع قد أتخذ لتسهل عليهم عملية الحراسة، وحوالي السادسة مساء أخرجوهم من جديد وجمعوهم صفوفا أمام إدارة المحتشد، وكان بجانبهم جنود شاهرين أسلحتهم، وخلفهم وأمامهم دبابتان في كامل الاستعداد لرميهم برشاشات 12/07[3].

---

[1]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص120.

[2]- نفسه: ص121.

[3]-"من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

04- نظام النوم: يقول أحد المعتقلين بعد اعتقاله مبينا المكان الذي أخذ إليه: سقطت مغشيا عليَّ بعد اللطم على وجهي وصدري وضرب رأسي وانفجر أنفي بالدم وعندما أفقت وجدت نفسي في حجرة مع خمسة أشخاص: شيخ طاعن في السن لحيته بيضاء تكاد تلامس صدره وجهه محروق وملامحه هادئة توحي بالبراءة والطيبة، وكهل آخر بذراع واحدة ضخم الجثة يرتدي جلابية داكنة اللون، وشخصان آخران كانا نائمين لم أتبين ملاحهما أما الخامس فشاب في حوالي الثلاثين من عمره سحنته تضرب إلى السمرة وقامته مديدة، تبدو عليه مسحة من الكآبة والانطواء ، كان متجهماً متبرما ثائراً،[1] إذا في السجن تجد الجندي والفدائي والمسبل، الكبير والصغير كما تجد الرفيع والوضيع[2].

يواصل واصفا مكان الاعتقال: لم نكن قد انتهينا بعد إلى مقرنا الجديد، إنه مكان قذر للغاية (مرحاض)، أمامه فسحة صغيرة لا تتسع لأكثر من ثلاثة أشخاص، رطبة جدرانه متآكلة سقفه بلون الفحم، هواؤه خانق وكانت العفونة تنتشر في جوه، كدنا نتقيأ من الرائحة الكريهة أحسسنا بأرواحنا توشك على أن تخرج، لم نستطع الجلوس فالأرض مبتلة، استندنا إلى الحائط واعتمدنا على أرجلنا في هيئة تشبه الإقعاء، ومن وقت لآخر كان الحارس يفاجئنا فيفتح الباب ويسلط علينا ضوء مصباحه الكاشف وهو يصرخ، أنتم هنا؟، ثم يغلق الباب ليعود من حيث أتى، رغم ذلك تكورنا على أنفسنا، ونمنا نوماً متقطعاً، كنا نسمع خطوات الجنود تضرب في الشارع وبين الوقت والآخر يطالعنا الجندي بسحنته الكريهة وتعودنا على ذلك فكنا لا نعيره اهتماما بل لم نكلف أنفسنا حتى النظر إليه حتى الصباح[3].

توجد المراقد في كل مجمع، وهي مقسمة إلى عدة أجنحة للنوم وكل جناح مقسم إلى بيوت[4]، وكل بيت فيه عدد من الأسرة مركبة فوق بعضها البعض، وعلى كل منها حصير من السمار يصنعه المعتقلون، وهذا الفراش رقيق أملس يابس كالخشب، يترك آثارا واضحة على

[1]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص64.
[2]- الربيع غرزولي: المرجه السابق، ص97.
[3]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص89.
[4]- ينظر الملحق رقم 16.

الجسم ورسوما غائرة مختلفة في بدنه من كثرة التقلبات أثناء النوم، ومع ما يحدثه من الأضرار الجسيمة مملوء بالحشرات المختلفة التي تزيد من عذاب وآلام المعتقلين، وهناك الكثير من المعتقلين يفترشون الورق المقوى والأكياس التي يجدونها بين الفضلات[1].

أما في معتقل آخر فيقول أحد المعتقلين: توجهنا إلى الحجرة رقم 12 حيث أعدوا لنا أسرة هناك، وارتمينا على الأسرة الأمريكية كما يصفها الإخوان ضحك "سي عبد القادر" قائلاً: هل أعجبتكم الأسرة الأمريكية؟ إنها ضيقة جداً لا تحتمل أجسام المعتقلين كما يبدو وتسمى أمريكية، لأنها صنعت هناك ... إنها مصنوعة للجندي الأمريكي كي يستلقي عليها لا كي ينام، هذه إعانة لنا في الحرب، تعطي حليفتها فرنسا بالطائرات والدبابات وتعطينا نحن الأسرة لننام عليها في السجون والمعتقلات، هذه هي أمريكا[2].

أما الغطاء عبارة عن دثار واحد ونصف (بطانية) زاورة لكل معتقل، وهي من بقايا قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وتبقى مع المعتقل سائر فصول السنة، وقليل من المعتقلين من يملك تبانا أو منامة، بينما الأغلبية يبيتون بملابس النهار، وهذا الغطاء لا يقي من البرد الذي يميز الهضاب العليا شتاء إذ تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر، مع العلم أن التدفئة منعدمة، أما في فصل الصيف حيث ترتفع درجة الحرارة ترى المعتقلين يتصببون عرقا جراء الأسقف القصديرية[3]، ويشعرون بالاختناق من قلة الأكسجين، فضلا عن الحشرات التي تهاجم النائمين باللسع والوخز، مما يزيد من معاناتهم، لكن المعتقلين وبحكم الحاجة يصنعون مصابيح زيتية من علب التبغ "الشمة"، التي يسرقون لها الزيت من المطبخ ويشعلونها في أوقات ضيقة جدا، وذلك بقصد قراءة بعض المناشير أو البيانات، وبها يستعينون محاربة الحشرات[4].

على الساعة الثامنة ليلاً (20سا) كان على جميع المعتقلين الالتحاق بالخيام، لأن المعتقلات والمعسكرات كانت تدار بواسطة الكلاب، وإن وجودها يمنع المساجين من أي

1- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص66.
2- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص111، 112.
3-أنظر الملحق رقم 11.
4- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص67.

خروج ولو كان ذلك لقضاء حاجاتهم الطبيعية، وكثيراً ما كان يقع أن يكون المكلفون بالكلاب تحت تأثير الخمر (حالات السكر) فيثيرونها ضد المعتقلين، لذلك كان ينصح في تلك الأوقات أن يسمحوا للجندي بضربهم دون أن يحركوا ساكنا خشية أن تمزقهم الكلاب، كان كذلك على المعتقل أن يدافع عن نفسه من الجرذان التي كانت تكثر في الليل ومن العقارب والأفاعي وكذلك البرغوث والقمل[1].

05- الحلاقة: إذا كانت الحلاقة بطبيعتها وذكر اسمها تدل على النظافة والاهتمام بصحة المعتقلين، فإن الواقع في المعتقلات يكذب ذلك، إذ لا يملك أي معتقل "شفرة" للحلاقة ولا يملك موسى ولا مقصا ولا أي شيء من لوازم الحلاقة، ويلجأ في بعض الأحيان إلى التقاط بعض "الشفرات" المرمية في قمامة الجنود الفرنسيين فيركبها في عود خشني ويحلق بها وجهه، أما شعر الرأس فكان لا يحلق إلا نادرا، ويكون بنفس طريقة حلق الوجه وأحيانا عندما تفرض على المعتقل عقوبة تحليق الرأس، فإنه يحلق له إما بالموسي الحافي أو المقص، أو بمكينة الحلاقة الحافية، مما يجعل عملية الحلاقة هذه أصعب من عملية النتف باليد، وتكون عملية الحلاقة إما بإزالة الشعر نهائيا أو بمحاولة تنحية جلدة الرأس، وفي بعض المرات تحلق للمعتقل صلعته وتبقى جمجمته، كما يحلقون نصف الشارب ويبقون على النصف الآخر وذلك بقصد التشويه والاحتقار والسخرية، وتبالغ إدارة المعتقل في إذلال المعتقلين وإهانتهم خاصة المتصلبين منهم والمتمسكين بالمبادئ الثورية، حيث يحلقون لهم شعر الرأس كله والحواجب واللحية والشارب وأشفر العينين إمعانا في إذلالهم حتى يخضعوا لإدارة فرنسا وسياستها[2].

06- الصحة: لقد لاحظت بعثة الصليب الأحمر الدولي في زياراتها المتكررة للمعتقلات والسجون أن كثيرا من المرضى ذوي العاهات لا ينقلون إلى المستشفيات للعلاج، كما يشتكي الموقوفون من مصالح الرعاية النفسية والشروط التي تشترطها لإطلاق سراحهم[3].

---

[1] - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص160.

[2] - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص70، 71.

[3] - "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ع 59، 11-01-1960.

أما طبيب المصحة فهو غالبا ما يكون فرنسي الجنسية، يصفه أحد المعتقلين فيقول عنه: لا تفارقه الخمر أبداً، كان رجلاً كهلاً يوحي لك منظره بالضحك، كانت عيناه منتفختين ووجهه محمراً يكاد يطفر منه الدم، وعندما يخرج أحد المرضى من عنده يتساءل الباقون ماذا قال لك هذا السكير؟ إن الزجاجة لا تفارقه فهو مدمن ولهذا فعلاجه غير نافع[1].

فلا غرابة بعد كل هذا أن تحمل سيارات السجن كل يوم عدداً من الجثث التي تلقى بعيداً عن السجن في خفية عن الأنظار، وحين تفتضح هذه الحوادث يقال عن أصحابها أنهم حاولوا الفرار فقتلوا، أو أنهم ماتوا موتاً طبيعياً من أثر المرض، أو أنهم انتحروا باختيارهم[2].

ورغم وجود مستوصف في جل المعتقلات إلا أن المعتقلين لا يستفيدون من خدماته إلا في حالات نادرة، يصل فيها المريض منهم إلى حالة الخطر المنذر بالموت، أما وسائل العلاج فالموجود منها لا يصلح للاستعمال باعتبار مدة صلاحيتها تجاوزها الزمن من طول بقائها في الرفوف بسبب سوء استهلاك وبالتالي انتشار الأمراض بكثرة نتيجة نقص المناعة بسبب سوء التغذية والإرهاق الجسمي وانعدام النظافة أما الأمراض الشائعة بين المعتقلين فهي: السل والربو والرمد الحبي والتهاب العينين والجذام والجرب والحساسية ومرض الصفاير وضغط الدم والأعصاب والزكام الدائم والتهاب الحنجرة والمعدة وداء المفاصل وأمراض القلب[3].

لقد قضى أحد المعتقلين خمسين يوما في سجن باتنة يرى كل يوم خمسين قافلة جديدة من المساجين تتعرض لأبشع أنواع العذاب، ويموت واحد أو اثنان من أفرادها تحت التعذيب ولم تشذ قافلته على هذه القاعدة المتواترة، حيث مات بعد أيام من عملية التحويل لهذا السجن أحد أفرادها وهو "أحمد الخنشلي" الذي كان مع هذا المعتقل في نفس الحجرة، وكان يقضي الليل في الأنين من أثر التعذيب الذي لاقاه، رفضت إدارة السجن معالجته أو نقله إلى

[1]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص115.

[2]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 60، 25-01-1960.

[3]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص72، 73.

المستشفى حتى لفظ أنفاسه الأخيرة بين السجناء، كما مات ثلاثة آخرون في الحجرة المجاورة لحجرتنا بنفس الطريقة[1].

07- النشاطات السياسية والثقافية: كانت أخبار الحوادث هي التي تهمنا في الواقع لأنها تعطينا ولو صورة ناقصة عن نضال شعبنا الباسل، وبالرغم من إحساسنا بالضيق والملل من حياتنا الرتيبة إلا أنه كان هناك ما يشغلنا، بعض الشيء من هذه الاجتماعات أو الندوات التي نقيمها لنناقش فيها القضايا السياسية أو نتائج التعليم، فقد كان هناك تعليم منتظم للغة العربية التي حرمنا منها خارج المعتقل، وتعلم الفرنسية أو الإنجليزية وحتى الإسبانية أيضاً، كان يقوم بالتعليم أفراد مدرسون سبق أن عملوا بالمدارس الشعبية والفرنسية[2].

وتعتبر الجملة المفيدة، عنوان أول درس من كتاب النحو الواضح، بيد أنها عند المعتقلين حكاية عن تاريخ ماجد يعيشه الآلاف من أبناء الجزائر في أعماق سجون الاستعمار، ورواية عن انبعاث شعب بين قيود السلاسل والأغلال لاكتساب حظه من نور ومعرفة كان أبد الدهر محروماً منهما، وقد أتاحت السجون والمعتقلات فرصة تعرّف الجزائري بأخيه رغم تباعد الأقاليم والجهات وقد تولد عن هذا الاجتماع الجبري سراً الجملة المفيدة[3].

رغم أن إدارة المعتقلات كانت لا تسمح بأي نشاط ثقافي داخل المعتقلات، وتمنع المعتقلين من حيازة أي شيء له علاقة بالقراءة والكتابة والتعليم، وحتى قصاصات الجرائد الممزقة لا تسمح بالتقاطها ولا بالنظر فيها، فإن المعتقلين يحاولون جاهدين تلقين بعضهم المبادئ الوطنية وحث أنفسهم على الثبات والمقاومة وحفظ الأناشيد الوطنية مستعينين في ذلك بالكتابة على الجدران وبمصباح علبة "الشمة" أثناء الليل في المراقد، وهذا ما قوى أملهم في الحياة وخفف عنهم بعض المعاناة ومكنهم من إفشال جميع المحاولات للنيل من شخصيتهم وتحطيم معنوياتهم وزعزعة ثقتهم بأنفسهم[4].

---

[1]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 58، 28- 12- 1959.

[2]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص124.

[3]- "الجملة المفيدة"، **المجاهد**، ع 51، 21- 09- 1959.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص73، 74.

إن أول سؤال يطرح على نزيل السجن هو: هل يعرف العربية؟، وهل يستطيع أن يُعَلِّمَ إخوانه؟، وإذا ما توجه إليك سجين يسألك حاجة فلا تتوقع أنه سيسألك تبغا أو مأكلاً أو لباساً، بل إن حاجته كلها في أن تتفضل عليه لتعلمه "الجملة المفيدة"، وقد صارت علما وفق منهج تعليمي ابتدائي مدقق تسيره لجنة مسؤولة تسمى"لجنة الثقافة"، ويرضخ لنظام مسطر ولمواد مقررة من نحو وصرف وإملاء وإنشاء وقراءة ومحفوظات وتاريخ وفقه وامتحانات شهرية لترشيح المعلمين، الذين يشتغلون بدورهم في تعليم الأميين مبادئ القراءة والكتابة، وإعدادهم لدخول مدارس "الجملة المفيدة" في ظرف شهر واحد حسب المنهج الحديث[1].

كان الجميع يقرأون، الشيوخ الشبان والكهول، وكان الإقبال على تعلم اللغة العربية إقبالاً لا نظير له، وقد ظهرت نتائجه بعد أشهر قليلة إذ أصبح شبان كثيرون يقرأون الكتب قراءة سليمة دون شكل بعد أن كانوا يجهلون الحروف الهجائية، وزاد ذلك في حماسنا فكنا نضاعف الجهد، كانت هناك حركة دائبة الناس كلهم يقرؤون بشغف وشوق لا مثيل لهما، بل هناك من ألف كتاباً عن المواد التي تحتاجها الأرض، لقد خاب ظن الاستعمار الفرنسي، إن المعتقل الذي أراده سجناً للجزائريين قد أصبح مدرسة كبيرة يجتمع فيها المواطنون ويستعلمون لغة أبائهم وأجدادهم لن يخرج من هنا أُميٌّ واحد[2]، كان المعلمون والأساتذة في أول الأمر يلقنون رفاقهم بعض الدروس، ولكن الإدارة العسكرية سرعان ما منعت التدريس، وحطمت قطع الإسمنت التي كانت تحل محل السبورات[3].

وبالرغم من شدة رقابة إدارة السجن فقد استطاع المناضلون أن يحولوا قاعات السجن في أوقات خاصة إلى حلقات تدريس، تحت حراسة جماعة يقفون أمام باب القاعة ذات القضبان الحديدية الغليظة، فإذا رأوا من بعيد سجاناً قادماً نطقوا بكلمة السر وهي "أوع" أو "الدافع الله "فإذا بالأستاذ والتلاميذ كل ممتد على فراشه، وبمجرد ذهاب السجان تنظم الحلقة من جديد وتستأنف "الجملة المفيدة نشاطها، إن برنامج محاربة الأمية وتعليم البالغين قد وقع

[1]- "الجملة المفيدة"، **المجاهد**، ع 51، 21- 09- 1959.

[2]- عبد الله ركيي: المرجع السابق، ص ص124- 127.

[3]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

تسطيره وتطبيقه بين جدران السجن، وقد كانت النتائج باهرة جداً، وقد أصبحت "الجملة المفيدة" لقباً لأشخاص على حسب سلوكهم فيقال فلان "جملة مفيدة وفلان "جملة غير مفيدة"، ويعتبر النظام الداخلي في السجن أنه من باب الطلب الذي يعاقب عليه إذا قلت لأحد أنه"جملة غير مفيدة"ما لم تكن لديك بيانات تؤيد ذلك القول[1].

فالمعتقلات والسجون والمحتشدات التي أقامتها السلطات الفرنسية خلال الثورة التحريرية بهدف خنقها والقضاء عليها، وعزل الشعب الجزائري بصفة عامة والمناضلين والوطنيين بصفة خاصة وإبعادهم عن الزخم الثوري، صارت معاقل للنضال والصمود في سبيل التحرر والانعتاق، ومراكز للتعلم والتفقه، لقد أتاحت هذه المراكز في مجملها فرص اللقاء والتواصل بين الجزائريين من كل أقطاب الوطن شرقه وغربه ووسطه، حيث امتزجت الأفكار وتنوعت حول الدعم الثوري، والتآزر والتعاون والاتفاق على تحمل المشاق والصعوبات وذلك بغرض تحقيق الهدف المنشود وهو التحرر.

08- الشعائر والمناسبات الدينية والوطنية: إن تمسك الجزائريين بتعاليم دينهم الحنيف –رغم السياسة الدينية التي اتبعتها السلطات الفرنسية منذ الاحتلال- مكنهم من المحافظة على أداء العبادات المفروضة حتى في أحلك الظروف، متحدين إدارة المعتقل ومتمسكين بالإرادة القوية رغم قساوة ظروف الاعتقال.

أ- الصلاة: رغم القمع المسلط على المعتقلين والأشغال الشاقة التي يرهقون بها يوميا والعمل الدؤوب على أن يتخلوا عن مبادئهم ودينهم، إلا أنهم كانوا يؤدون الصلاة بكل عناية محافظين على وقتها عملا بقوله تعالى: ((**إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا**)) حتى وإن كانت إدارة المعتقل قد منعت عنهم حتى أحجار التيمم، باعتبار أن كمية الماء الممنوح لكل معتقل هي 01 لتر خلال 24 ساعة، وهي كمية غير كافية تماما، ومع ذلك يجتهدون في أدائها فرادى في المراقد، يفترشون لأدائها ما يملكون من ألبسة، وكانت الإدارة لا تسمح لهم بالصلاة، لذا كانوا يقومون بها مثنى مثنى، مع المحافظة على صلاة الجمعة، وكانوا

[1]- "الجملة المفيدة"، **المجاهد**، ع 51، 21- 09- 1959.

يجمعون الصلاة النهارية في الليل لأنهم كانوا يرهقون بالأشغال الشاقة نهارا، ومن ضبط يصلي في النهار فإنه يعاقب عقابا شديدا[1]، ولم ترخص السلطات حتى في صلاة الجماعة، وعندما يجد الجنود المعتقلين يصلون يرمونهم بالحجارة للتشويش عليهم[2].

ب- الصيام: رغم الأشغال الشاقة والعذاب المسلط على المعتقلين، كانوا يصومون شهر رمضان، متحدين الإدارة التي كانت تقصد من وراء ذلك صرفهم عن أداء ما فرض عليهم في هذا الشهر المبارك، كانوا يقرأون ما تيسر من القرآن أثناء ممارسة الأعمال المرهقة، حيث كانوا يجدون متعة في تلاوته، ويزيدهم أنسة وينسيهم العذاب الذين هم فيه، وعندما يحل آذان المغرب يفطرون على قليل من العدس أو الحمص أو الجلبانة مع قطعه من الخبز اليابس وبعد الانتهاء مما يمكن تسمية تجاوزا وجبة الفطور والسحور معا -لأن إدارة المعتقل تفرض عليهم ذلك- كان المعتقلون يجتهدون في أداء صلاة التروايح فرادى، حتى بالنسبة لمن لا يعرف إلا سورة الفاتحة فقط، كما يحيون ذكرى الغزوات البرى التي وقعت في هذا الشهر الكريم، كغزوة بدر الكبرى وفتح مكة[3].

جـ- كما كان المعتقلون يحتفلون بالأعياد والمواسم الدينية، كعيدي الفطر والأضحى ليلة القدر والمولد النبوي الشريف، وكذلك كانوا يحتفلون بذكرى انطلاق الثورة المجيدة، كما كانوا يحتفلون احتفالا خاصاً بمقدم شهر رمضان المعظم، حيث كان الشيخ "عبد القادر" في أحد المعتقلات يقوم بإلقاء محاضرات ومسامرات للإخوان المعتقلين، باختصار أصبح المعتقل مدرسة ثقافية وسياسية وأصبح ملتقى للآراء والأفكار الثورية بدل ما أراده الاستعمار سجناً للأجسام والإِرواح[4].

09- الأشغال اليومية: تم حبس المشبوهين الجزائريين بعشرات الآلاف في معسكرات الاعتقال على امتداد السبع سنوات ونصف من الحرب (الثورة)، يخضعون للعمل

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص74.
[2]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.
[3]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص74، 75.
[4]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص124، 125.

الشاق ويباشرون عملهم وهم على أربعة قوائم، ومن يضبط في غير هذه الوضعية عليه أن يأكل فضلاته، وكل هذا مذكور في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في خريف 1961 م[1].

حياة المعتقل أو السجين أعمال شاقة حيث يكون النهوض على الساعة السابعة (07:00سا) صباحاً، وكان عليهم العمل إلى غاية الساعة الثامنة عشر (18:00سا)، ويكون الانقطاع للأكل من منتصف النهار إلى الثانية زوالاً وذلك سائر أيام الأسبوع، إن تلك الأعمال غير المأجورة تمثلت في أشغال حفر في الخارج[2] وتنظيف المراكز المدنية والعسكرية يقوم بها الجميع، وكان عليهم أن يستعملوا المجرفة أو أن ينقلوا الأحجار طوال النهار تحت أشعة الشمس الحارقة أو زمن البرد والأمطار والثلوج[3].

والأشغال موزعة بين المعتقلين بحسب تصنيفهم، بين الأشغال الكبرى أو الشاقة، التي تتمثل في صناعة الطوب ونقله والبناء به ثم تهشيمه وتكسيره من جديد[4]، ويجبر المعتقلون الثابتون على المبدأ الثوري على الحفر والردم والتنظيف دون راحة، ومن كسر منهم ذراع فأس أو مجرفة بالمصادفة ومن دون سبب فإن الجميع يتعرض للعقاب، ويمنعون من الأكل والشرب ويزج بالكثيرين منهم في الزنزانات، وذلك بهدف إثارة العداوة والبغضاء بين المعتقلين للانتقام من زميلهم الذي تسبب لهم في هذا العقاب الجماعي، لكن المعتقلين تفطنوا لهذا السبب الخبيث فعوض أن يقاطعوا المتسبب أصبحوا يتضامنون مع بعضهم، فخيبوا بذلك مساعي العدو فيما كان يهدف إليه من تمزيق الوحدة والتضامن داخل المعتقل[5].

أما الأشغال الوسطى فهي من الأعمال الهينة التي يقوم بها المعتقلون الضعفاء البنية الجسمية والعاجزون عن الأشغال الشاقة، حيث كانوا يقومون بأعمال حقيرة، ترمي من خلالها

---

[1]- فيصل. ش: المرجع السابق، ص34.

[2]- أنظر الملحق رقم 19.

[3]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص159.

[4]- تستعمل هذه الطريقة أيضا بهدف تعذيب المعتقلين بدنيا، نظرا للجهد المتواصل الذين يبذلونه على مدار الأيام، وقد عانى المعتقلون من ذلك في معتقل قصر الطير.

[5]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص75، 76.

الإدارة إلى إذلالهم وتحطيم كبريائهم ومعنوياتهم، وتتمثل في جمع التبن وتفتيته[1] ونقل الماء وتكسير الحجارة، ونسج الأفرشة[2] من نبات السمار وجمع أعقاب سجائر الدخان، وغربلة الرمل وذر التراب ونقل الحصى، مما يؤثر في نفوسهم ويشعرهم بالذل والخضوع، ومع مرور الزمن تصبح ممارسة هذه الأعمال شيئا عاديا عندهم فلا يفكرون في عظائم الأمور، لأن الإنسان ابن عادته كما يقول الفلاسفة.

هناك أيضا الأشغال الصغرى، التي تعتبر من الأعمال الخفيفة يقوم بها بعض المعتقلين كتنظيف الفناء، وجمع الفضلات ورمي القمامة، وإن كانت من أقذر الأعمال لكنها مريحة بعض الشيء من الناحية الجسدية، يقول في هذا الصدد المجاهد "عبد الله ركيبي" في مذكراته: "أشار الشرطي إليّ وإلى "سي يخلف" ثم أغلق الباب وهو يقول: "ستنظفان هذا الفناء، هذه مكنسة وهذه صفيحة ماء"، بدأنا العمل كان الأخ "يخلف" يمسح بالمكنسة وأنا أصب الماء معه من حوض هناك، كان الحوض كبيراً وعميقاً جداً فكنت أجد مشقة في اغتراف الماء"[3].

وقد أتاحت هذه الأشغال المكلفين بها التقرب من بعض الجنود الفرنسيين وكسب ودهم، مما سمح لهم بالحصول على بعض المعلومات الهامة حول الأوضاع والأحداث الجارية بالإضافة إلى التجوال داخل المعتقل، وبالتالي مكنتهم من التعرف على العديد من المعتقلين ونقل أخبارهم إلى زملائهم وتبادل المعلومات والأخبار بينهم، وجمع بقايا بعض المأكولات التي رميت في صناديق القمامة يسدون بها رمق الجوع، ويأخذون منها إلى إخوانهم المتضررين الذين لا يستطيعون تحمل الجوع[4].

---

[1]- يستعمل التبن لتغطية أرض حجرات المعتقل للتقليل من البرد والحر، وتحتج إدارة المعتقلات دوما بعدم توفر الأموال لتهيئة المعتقلات وتزويدها بالأفرشة والأسرة، وهي حجج واهية الغرض منها استمرار الأحوال المتردية بغرض تعذيب المعتقلين.

[2]- يتم بطريقة يدوية تقليدية، يقوم به المعتقلون كعقاب لهم، تستعمله إدارة المعتقل كأفرشة وقت الضرورة وخاصة عند الإشعار بقدوم زيارات الهيئات الدولية.

[3]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص ص93، 94.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص76، 77.

10- المراسلات والزيارات: تفرض إدارة المعتقل على المعتقلين العزلة التامة والرقابة الصارمة والحصار الشديد بمجرد نقلهم إلى المعتقل، فلا يسمح لهم بالمراسلة[1]، ولا يستقبلون ذويهم أي أن الزيارات ممنوعة على المعتقلين[2]، وبالتالي لا يعرف عنهم الأهل هل هم أحياء أم أموات؟ وفي أثناء هذه العزلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي التي قد تستمر أكثر من سنة تجرى عليهم عمليات غسل المخ، والتي يتم من خلالها الاطلاع على أفكار المعتقلين، ثم يسمح لهم بمراسلة ذويهم الأقربين، وذلك بمعدل رسالة في كل فصل، والتي تمر على الرقابة ويشترط ألا يتعدى مضمونها السؤال عن أفراد العائلة صحة ومرضا، أما إذا كان فيها شيء من غير هذا القبيل فإن الرسالة تمزق ويتعرض صاحبها في المعتقل إلى العقوبة بالضرب أو وضعه في الزنزانة ثم تنقطع المراسلة بعد ذلك فصل أو فصلين دون معرفة السبب من كلا الطرفين[3].

فمن أنواع التسلية لدى زبانية السجن أن يأتوا ببريد المساجين وينادون على أصحاب الرسائل، وفي حين يكون السجين مشتاقاً إلى أخبار أسرته منتظراً تسلم رسالته، عندها يمسك الحارس بالرسالة أمامه ويمزقها أو يحرقها مطلقاً ضحكاته الهستيرية، ومن يفتح فمه بالاحتجاج يضرب على وجهه ورأسه بالأدوات الحديدة المختلفة، فيحطم فكه أو يفلق حجبه وقد تكون نهاية حياته معلقة بالكلمات التي يتفوه بها، والخلاصة أن سجن باتنة هو مشرحة للحم البشري الحي ومجزرة بشرية تسيل فيها دماء المساجين كل يوم[4].

أما الزيارات فلم يسمح بها للمعتقلين إلا منذ بداية 1961 م، وهو تاريخ استئناف المفاوضات الجدية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، وبمعدل مرة واحدة في الشهر، وكانت إدارة المعتقل تطلب من الأهالي الزائرين إقناع ذويهم من المعتقلين بقبول سياسة فرنسا والانصياع لإدارتها، وإذا لم يقبلوا فإن الزيارات تتوقف وحتى المراسلات تمنع عنهم مدة من الزمن عقوبة لهم[5].

---

[1] - حق مشروع أقرته كل القوانين بما فيها التشريعات الفرنسية، تعسفا لا يستفيد من ذلك المعتقلين الجزائريين.

[2] - للمعتقل الحق في الزيارة بعد عشرة أيام من توقيفه.

[3] - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص67، 68.

[4] - "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 60، 25- 01- 1960.

[5] - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص67، 68.

11- انتقال الأخبار داخل المعتقلات والسجون وخارجها: رغم أن إدارة المعتقلات كانت تفرض رقابة صارمة[1]، وفصلت المعتقلين في مجمعات لا تتصل ببعضها في الظاهر وواقع الحال، فإن الأخبار كانت ترد إلى المعتقلات وتخرج منها، فالأخبار الوافدة من خارج المعتقلات كانت تتم عن طريق الرسائل التي تلف في السجائر وعلب التدخين[2]، وترد بواسطة بعض المعتقلين الذين يخرجون لممارسة الأشغال أو بواسطة من ذهبوا إلى العلاج في المستوصفات، أو ذهبوا لنقل الأحجار والرمال أو بناء بعض المباني، ومن ثم يتمكن هؤلاء من جمع أخبار الثورة ونشرها داخل المعتقل بطرقهم الخاصة، كما تفد الأخبار إلى المعتقلين عن طريق من كانوا يذهبون منهم إلى رمي القاذورات والأوساخ، وأيضا عن طريق المعتقلين الجدد وحتى من بعض الحراس الذين ربطوا علاقة صداقة مع بعض المعتقلين[3].

وكذلك عندما يلتقي السجناء في ساحات السجون، حيث في يأخذهم الجلادون إلى الساحة مثل الساحة السادسة لسجن الكدية، وهي ساحة تحيط بها خمس قاعات، تدعى بالقاعات المصفحة لأن جدرانها سميكة جداً، يوجد فيها سبعمائة (700) سجيناً سياسياً كانت الأخبار عن الكفاح الوطني متداولة تصل المسجونين بطرق خاصة، حيث كان السجناء منظمين حتى داخل زنزانات السجن حيث توجد اللجان المكلفة بالاتصال وبالتعليم[4].

أما الأخبار الصادرة إلى خارج المعتقلات، فكانت تتم عن طريق المعتقلين الذين يقضون نهارهم في الأشغال الشاقة خارج المعتقلات، فيسربونها للمواطنين الذين وثقوا بهم أو عن طريق المعتقلين الفارين، أما انتقال الأخبار بين المعتقلين فكانت صعبة للغاية، بالنظر إلى صعوبة اللقاء أو الاتصال والمنع والحواجز والرقابة المستمرة، ومع ذلك كانوا يتبادلون الأخبار بواسطة الرموز والإشارات وبعض الحركات، مثل عملية مسك الأنف التي كانوا يقصدون بها

---

[1]- تمنع الإدارة الفرنسية دخول الجرائد بجميع أنواعها.

[2]- يستخدمون أوراق التبغ (الماصة) لكتابة الرسائل التي تحمل الأسرار أو الموجهة إلى ج. ت. و.

[3]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص63، 64.

[4]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 60، 25-01- 1960.

الجنرال "شارل ديغول"، وأيضا عن طريق المعتقلين المسخرين للأعمال الصغرى الذين يسمح لهم بالتجول في أنحاء المعتقل بالنظر إلى طبيعة أعمالهم[1].

12– عمليات الفرار من المعتقلات والسجون: استمر الكفاح والنضال داخل المعتقلات والسجون، كما تصاعد التعسف والقمع والتعذيب والترهيب من لدن الإدارة الاستعمارية، وأصبح نزلاء المعتقلات والسجون يفكرون في إيجاد وسائل للهروب والالتحاق بصفوف الثورة من جديد، خاصة وأن القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني تنص على أن المجاهدين إذا ألقى العدو القبض عليهم فإن واجبهم هو:

– عدم إفشاء أي سر من أسرار الثورة.

– أن يضعوا الفرار من سجن أو معتقل العدو نصب أعينهم باستمرار[2].

تتكون داخل المعتقلات لجنة سرية لتهريب المسجونين، ومن مهام أعضاء هذه اللجنة جمع الأموال الكافية لشراء الثياب والأغذية للذين يستعدون للهروب، ويتم اختيار هؤلاء حسب شروط معينة، الصحة البدنية، الإقدام، النضج السياسي ...، وكانت الأولوية طبعاً للذين تعتبرهم السلطات الفرنسية ذوي خطر، كانوا قبل اليوم الحاسم يدققون المعرفة في ساعات تبديل الحراسة، كما يهتمون أيضا بجنسية الحراس الذين يكونون تارة من اللفيف الأجنبي[3] وتارة أخرى من جنود السنغال[4]، وتارة من المجندين الفرنسيين، ثم إن الليالي التي تساعدهم على تنفيذ خطة الهروب هي التي يكون فيها الحراس سكارى، وكثيراً ما يحدث ذلك وعندما يدركون وقت الغفلة في الحراسة يكون المستعدون للهروب قد أعلموا بذلك، فيستعدون ثم يجربون حظهم، وقد ساعد الحظ في أغلب الأحيان جميع الذين تمكنوا من الهروب من المحتشد، فلم يقبض على أي واحد منهم حياً أو ميتاً، وذلك لأن الحراس لا يحسنون الرماية

---

[1]– محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص64.

[2]– جودي لخضر بوالطمين: المرجع السابق، ص157.

[3]– جيش مؤلف من المشاة والفرسان، جنوده يقبلون في الجيش الفرنسي دون السؤال عن ماضيهم ولا عن جنسيتهم الأصلية، يتألفون من المجرمين والمنحرفين، عاثوا في الجزائريين اعتداء وقتلا.

[4]– يراد بهم الجنود السود الذين كان الفرنسيون يستخدمونهم مع البيض لمحاربة الشعب الجزائري، وهم جنود مرتزقة ينتمون إلى بلاد السنغال وكان في الذهنية الشعبية الجزائرية أن كل جندي زنجي هو سنغالي (سالقان).

كما أن اختفاء بعض الموقوفين لا يعلم به الحراس إلا بعد مناداة الساعة السادسة من صباح اليوم الموالي[1].

لقد اتجه التفكير في أحد المعتقلات أن يقوم المعتقلون بحفر غار تحت الأرض ليفروا منه، كما وقع في الكثير من السجون والمعتقلات، وفعلاً بدأت عملية الحفر داخل حجرة مهملة هناك، كانوا يحفرون بالتناوب في حين أن البعض الآخر يقوم بالحراسة ومراقبة الجند وكادت العملية تنجح، ولكن يبدو أن السلطات الفرنسية أحست بهذا المشروع واضطر المعتقلون إلى التوقف، ثم سدوا الغار نهائياً خشية أن يطلع عليه الجنود الفرنسيون فيعدمون المسؤولين عن المعتقل، وقد تأكد لدينا الأمر فيما بعد عندما هجموا علينا آخر الليل وفتشونا تفتيشاً دقيقاً ثم جمعونا وسط المعتقل[2]، لكن هذا لا يفسر وجود عمليات فرار ناجحة.

أ- عملية هروب مصطفى بن بولعيد: من أهم عمليات الفرار الناجحة من السجون هي فرار القائد مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة ليلة 11-11-1955م، صحبة عشرة من رفاقه محكوم عليهم بالإعدام ومنهم زبيري الطاهر، محمد العيفة مشري لخضر، كرومة حمادي، إبراهيم طايبي وغيرهم ونجاح بعض المعتقلين في الفرار من معتقلات "الجرف" "آفلو" و"عين وسارة" وغيرهم[3].

ب- عملية هروب سنة 1959: قام بها معتقلان من معتقل قصر الطير في يوم اشتدت فيه الرياح والعواطف وأظلمت الدنيا من كثرة الأتربة التي حملتها الرياح، حيث وضع المعتقلان أغطيتهما على الأسلاك الشائكة وقفزا عليها، وتمكنا من الهروب ليلتحقا بجيش التحرير الوطني، أما رد فعل إدارة المعتقل فكان تسليط العقاب على بقية المعتقلين تطبيقا لمبدأ

[1]- " من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

[2]- عبد الله ركيبي: المرجع السابق، ص125.

[3]- جمعية رواد الثورة في منطقة الأوراس: شهداء منطقة الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002، ج01، ص41. ينظر أيضا بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954- 1958، المرجع السابق، ص ص33، 45. ينظر أيضا محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى نموذجا-، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص ص216-227.

المسؤولية الجماعية، وتشديد الحراسة واللجوء إلى وضع أثقال حديدية في أرجل المعتقلين حتى لا يتمكنوا من الفرار مستقبلا[1].

ج- عملية هروب ناجحة: يقول صاحب العملية: جمعنا مدير المحتشد (المعتقل) على الساعة الثامنة صباحاً وقرأ علينا برقية بعث بها إليه "روبير لاكوست"، الذي قرر تسريح طبقة معينة من الموقوفين وهم الشيوخ والأطفال وذوي العاهات، وينوي الوالي العام تنفيذ هذا القرار الرحيم بمناسبة 14 جويلية، الذي يصادف يوم العيد الوطني الفرنسي، وبعد ساعتين أعلمت بأنني سأرحل في أقرب وقت إلى مكان آخر[2]، واتفقت مع رفاقي كي أفر في نفس تلك الليلة مع ثلاثة موقوفين، وبعد ساعة منع الجولان بقليل وجدتني على مقربة من مطبخ المحتشد مع رفاقي الثلاثة، كان أحدهم يحمل زجاجة مليئة بالقهوة المرة لنبلل بها الحلق من العطش، واجتزنا بسهولة الجدار الأول من الأسلاك الشائكة لأنه كان قليل الارتفاع فسقطنا في الهوة التي تليه وهي مكان محفور على طول وعرض المحتشد (المعتقل)، وقد ساعدنا ذلك المكان المنخفض كي نتتبع حركات الحراس ونرقب تبديلهم من غير أن يرونا، لأن الظلام كان يخفينا وكانت أحذيتهم الغليظة تطرق الأرض بشدة غدوا ورجوعا، وبعد ساعة إلا ربع تقريباً وجب علينا أن نمشي في مكان عار حي نبلغ الجدار الثاني من الأسلاك، وكان على ارتفاعه مترين ونصف، زحفنا على بطوننا طوال المسافة المضاءة بالمصابيح القوية، وهي ثلاثون متراً تقريبا[3].

توجهنا زحفا إلى فوهة إحدى قنوات الأوساخ، التي كانت تصرف فضلات المطبخ لأننا لاحظنا منذ زمن أن هذه القناة ليست مغلقة بالأسلاك، لأنها كانت تحت الأرض فدخلناها الواحد تلو الآخر، وانتهينا بعد الخروج منها إلى مكان محصن بالأسلاك المبعثرة فتقدمت حثيثاً ولكن بحذر، وصرت ابحث لنفسي عن مخرج ولم يبق لي إلا أن أخطو خطوة واحدة كي أصبح حراً طليقاً حتى انتبه الحارس لصوت مشبوه ورمى طلقات من رشاشته، وقد

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص78.

[2]- معنى الترحيل في هذه الحالات هو الإعدام، فعندما تشتبه سلطات المحتشد (المعتقل) في أمر أي معتقل تقرر إعدامه بعيدا عن المعتقل فيما يسمى بسخرة الحطب ثم تدعي محاولة فراره.

[3]- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

فقد رفيقاي الرصانة فوقفا وشرعا يجريان بسرعة فائقة، ومن حسن الحظ أن رمي الحراس لم يصب أحداً ، إنهما الآن في الجبل وقد وصلاه بعد ساعات من السير الحثيث[1].

أما أنا ورفيقي الرابع فقد بقينا جاثمين على الأرض مدة، ثم تقدمنا ببطء ولم أبتعد مسافة 100م على السلك الخارجي حتى أقدمت سيارات عسكرية من نوع "جيب" أضاءت المكان، وبقي الحراس يبحثون عنا حوالي ساعة من الزمن، ولكن دون جدوى، وقد سمعتهم طوال تلك المدة وهم يصرخون مرددين: "أنظر على اليمين، إنهم ليسوا بعيدين لم يبق إلا اثنين ... آه لو نقبض عليهما ..."، وتقدمنا ببطء ولكن بثقة كاملة، وذلك مسافة ثلاثة أو أربعة كلم، ولما شعرنا بأن الخطر لم يعد كبيراً أسرعنا الخطى، وكنا نجري خصوصاً عندما نريد قطع مسافة عادية يسلط عليها القمر المكتمل نوره[2].

وخلال جرينا بدأ صاحبي يشكو آلاما شديدة في بطنه، ولما تفتق بطنه صار يحني ظهره ويغلق الفوهة بيد مرتعشة[3]، إلا أن الألم كان قويا فأعنته على المشي، لكن قواه كانت خائرة ما جعله يتقدم بصعوبة شديدة عندئذ حملته على ظهري وواصلت السير وأنا أتوقف للاستراحة كل 500 مترا وجاء الصباح فحلقت فوقنا طائرة استطلاع فاختبأنا وراء صخرة كبيرة، ولما اختفت في الأفق عاودنا سيرنا، عندها التقينا بأحد أعوان المواصلات التابع لجيش التحرير الوطني، وبعد أجوبتنا الشافية عن أسئلته اقتنع ذلك المسؤول وحمل رفيقي الجريح على بغلته وقادنا نحو مقر قيادة المنطقة الجهوية حيث كانت دهشتي عظيمة لما قابلت هناك بعض زملائي في الدراسة، وكان أحدهم متحصلاً على دبلوم ممرض فعالج رفيقي الجريح حتى شفي وهكذا كتبت لنا النجاة[4].

د- عملية هروب سنة 1960: حدثت بمعتقل قصر الطير في أوائل سنة 1960 م في ليلة ممطرة، كانت مصحوبة برياح قوية تسببت في إسقاط بعض أعمدة السياج مما شجع بعض

1- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

2- نفسه.

3- لقد تبين للمرافق أنه أجريت له عملية جراحية منذ زمن قليل ولم يتم برؤه منها بعد.

4- "من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف"، **المجاهد**، ع 19، 01- 03- 1958.

المعتقلين على الفرار، لأنهم كانوا يقومون ببعض الأشغال الخفيفة التي أتموها في ظرف وجيز تلتها فرار معتقلين آخرين والتحقا بأحد المراكز التابعة للثورة سابقا، إلا أن صاحب المركز وبعد أن أمنهما بالترحيب والتكريم وأثناء نومهما قام بالإبلاغ عنهما للقوات الاستعمارية فأعيدا إلى المعتقل من جديد والمعتقلان هما المجاهدان: عمار ترياش، وبن فريحة العيد[1].

ه- عملية هروب سنة 1961: قام بها أحد المعتقلين من معتقل قصر الطير، الذي اتهمه زملاؤه بالخيانة والعمالة للعدو فقاطعوه، أحس بالغربة والعزلة وتأثر نفسيا بالمقاطعة التي فرضت عليه ففكر في وسيلة تنقذه من المحنة فاهتدى إلى الهروب عن طريق الاختفاء في صندوق القمامة فنجا والتحق بالثورة، رغم أن أحد الحراس رآه بالمنظار الكبير فتغافل عنه ولم يحاول كشفه أو ملاحقته أو إطلاق الرصاص عليه[2].

و- عملية هروب سنة 1962: بعد توقيع الاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962[3]، بدأ العدو الفرنسي يتغاضى عن محاولات الهروب، بل وأصبح يشجع الموالين له في المعتقلات على الفرار للانضمام إلى الثورة، لتلميع صورتهم والتغلغل في صفوف المجاهدين ومن ذلك فرار أحد العملاء المدعو "محمد أرزقي" من معتقل قصر الطير في وضح النهار وأمام حراس المعتقل دون أن يعترضه أحد، وقد كان خائنا في المعتقل وضايقه المعتقلون بالهجرة والمقاطعة التامة، في حين تم إطلاق الرصاص على أحد المعتقلين عندما حاول الفرار عن طريق صندوق القمامة، وألقي عليه القبض وأعيد إلى المعتقل، لأنه ببساطة لم يكن عميلا، ولعله سيبلغ بالخونة إلى جيش التحرير الوطني[4].

ي- عملية الهروب من سطيف: قامت بها مجموعة من معتقلي قصر الطير الذين كانوا ينقلون إلى مدنية سطيف للقيام لبناء سجن هناك[5]، وبمساعدة بعض المواطنين حيث

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص78.

[2]- نفسه: ص79.

[3]-كان ذلك بعد مفاوضات ماراطونية توجت بالإعلان عن وقف إطلاق النار ويسمى بعيد النصر.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص79.

[5]- من ضمن الأعمال التي يقوم بها المعتقلون الجزائريون، إذ توفر على السلطات الفرنسية الجهد والمال، فالمعتقل الجزائري يشتغل دون أجر ولمدة أطول وبالتالي يضمن السرعة في إنجاز المشاريع الفرنسية.

استغلوا لباسهم المدني وثقة الحراس بهم، واندسوا بين المواطنين وتمكنوا من الفرار والالتحاق بصفوف الثورة[1].

ز- عملية الهروب من وادي عين ولمان[2]: وقعت المحاولة أثناء الأشغال التي كان يقوم بها المعتقلون بالوادي المجاور للمعتقل بنقل الرمال وتحويلها من مكان إلى آخر عقابا وعذابا لكن المحاولة فشلت، وتكررت المحاولات، ومنها قيام معتقلين هما "علي تيغرستين" و"سي الدراجي" بتسلق جدار المعتقل بواسطة الحبل خلال منتصف الليل واجتازا السياج وتمكنا من الهروب والالتحاق بالثورة واستشهدا فيما بعد، كما قام بالهروب بعدهما من المستشفى كل من "سي عبد الرحمان بلعربي" و "سي الهادي" ولحقا بميدان الجهاد من جديد[3].

رابعا: أصناف التعذيب داخل المعتقلات والسجون

إن الرواق غير المغطى الذي تفتح عليه أبواب الزنزانات يحول إلى قاعة جماعية، ويتعرض فيه المساجين إلى المضايقات والمعاملات السيئة المتواصلة، كان يفرض عليهم أن يرفعوا أيديهم إلى السماء ساعات بأكملها أو أن يقفوا على قدم واحدة، عندما يتعب المعذب السجين ويخفض يديه أو ينزل رجل فإنه يضرب بأخماص الرشاشات، وغالباً ما كان أحد الحراس يأتي في وسط الليل وبما أنه أكثر وطنية من الآخرين فيأمر المشتبه فيهم أن يصيحوا "تحيا فرنسا"، إن المكوث في ذلك الرواق قد يدوم أسبوعا إلى عشرة أيام قبل أن يوضع المشتبه فيه في زنزانة أو يحول إلى معسكر يسمى"إيواء"[4].

يتعرض المعتقلون والسجناء لشتى أنواع التعذيب، إذ تفنن جلادو الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى ابتكار وسائل وطرق التعذيب خاصة ضد المعتقلين السياسيين والعسكريين من أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني، مع الإشارة إلى أن عمليات الاستنطاق والتعذيب أثناء

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص80.

[2]- حاليا دائرة من دوائر ولاية سطيف ظهرت خلال التقسيم الاداري لسنة 1974، وتضم بلديات كل من: عين ولمان- قصر الأبطال (قصر الطير)- عين الحجر - قجال- عين آزال- صالح باي- أولاد تبان، وأثناء التقسيم الإداري لسنة 1985 أصبحت تضم البلديات التالية: عين ولمان - قصر الأبطال - قلال - أولاد سي أحمد.

[3]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص81.

[4]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص169.

الثورة كانت تجري في كل مكان فحيثما وجد المواطن الجزائري يعذب ويستنطق، في البيت، في الشارع، في مراكز التجميع والفرز وغيرها[1].

كما يتعرض السجين للاستجواب من مرتين إلى أربع مرات في اليوم، إما للتسلية أو لقتل الوقت أو لإضعاف المقاومة الجسدية والمعنوية، يدوم الاستجواب من ساعة إلى ثلاث ساعات حسب مقاومته البدنية ومقاومة الذين يستجوبونه، يقوم المظليون بصفة حصرية بالاستجواب وغالباً ما يتم بحضور رجال الدرك وأعوان D.S.T وأعوان المكتب الثاني، ولكن بمحضر الكثير من شباب الخدمة العسكرية، يخرج المشتبه فيه من الصهريج ويقتاد إلى مكان غابي وراء البناية الرئيسية للسجن حيث توجد بعض الأكياس الممددة بين الأشجار تحدد مكان التعذيب الذي كان يتم في الهواء الطلق نهاراً وعلى ضوء القمر مساءً[2].

فعندما يتم إيقاف المشبوه أو المتهم فإن المذنب المفترض قد يسجن في أي مكان[3]، وإذا وسيبقى تحت تصرف حراسه كل مدة الإيقاف التي تظهر لهم ضروريّة وأجل تقديمه إلى القاضي غير محدود، وليس من حق القاضي أن يطلب تسليم السجين، وبالتالي يكون لساجنيه كل الوقت لتعذيبه بأن الإقرار هو الأساس في الحكم عليه، وإنه معزول أثناء سجنه بصفة كاملة فلا مراسلة ولا زيارات ولا محامين قبل نهاية التحقيق، وعندما يقرر وكيل الجمهورية إرسال المتهم أمام المحكمة العسكرية فإنه يخبره، وفي ذلك الوقت فقط يستطيع أن يختار محامياً، ولكن ربما أن المداولات تفتح مباشرة من ثلاثة إلى ثمانية أيام فقط، لذا فالسجين ليس له الوقت الكافي لتوكيل محام من اختياره، إضافة إلى أن السلطة العسكرية من ناحيتها لا تخبر المحامي المختار بتاريخ المداولات، التي لا يمكن أن تؤجل النطق بالحكم مهما كانت الظروف[4].

كان حراس السجن يبحثون عن أية فرصة تسمح لهم لصب كل ما في نفوسهم المجرمة من تعطش إلى الدم والتعذيب الوحشي، ففي أحد الأيام وجدوا قطعة حديد وسط الرماد

---

[1]- سامية قوبي: المرجع السابق، ص26.

[2]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص ص159، 160.

[3]- حسب المادة 26 من مرسوم 12 فبراير 1960.

[4]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص169.

فزعموا أن نزلاء إحدى القاعات هم الذين أخفوها لأنهم كانوا يريدون صنع مفتاح منها لفتح أبواب السجن، وجمعوا نزلاء تلك القاعة وأخذوا يسلطون عليهم أنواع التعذيب التي ذكرتنا بالأيام التي قضيناها في مركز البوليس السياسي الفرنسي، ولم يتركوهم بعد كل ما سلطوا عليهم من تعذيب، بل رموا بهم في "الكاشو" الذي هو عبارة عن زنزانة انفرادية أقرب ما تكون إلى صندوق حجري مظلم رطب، يخضع من ينزل به لعقوبات صارمة لعل وحوش الاستعمار الفرنسي تعلموها أو ورثوها عن أجدادهم في العصور الوسطى، وقد قضى أولئك الإخوان خمسة وأربعون(45) يوماً في "الكاشو" المظلم بتهمة لفقها لهم حراس السجن[1].

فبالإضافة إلى ما تم التطرق إليه في الفصل الأول من ألوان التعذيب، فإن هناك طرقا أخرى تستعمل مع المسجونين:

01- النار: يتم إجلاس الضحية على الكرسي وتربط إليه وصدرها عار، ومن يقوم بالاستجواب ينفث على وجهه دخان السيجارة ثم يطفؤها على صدره أو ثدييه، ومنهم من يمدد على طاولة العمليات ويربط ثم يرش جسمه بالبنزين ثم توقد به النار، إضافة إلى وضع أعواد الثقاب مشعولة بين الأصابع أو ترك الشمعة مشعولة تحت الأرجل والسيقان والتي تترك ثقوباً غائرة في أخماص الأقدام[2].

لقد تعرض أحد المجاهدين لعملية الحرق، حيث بعد القبض عليه وتحويله إلى المعتقل تم رش شعر لحيته بالبنزين وإشعال النار بها، مما نتج عن ذلك حرق جزئي للحيته واستحال بذلك ظهور الشعر بها مرة أخرى[3].

02- الآلات الحديدية: يستعمل الكُلاَّب في عض الظهر أو الثديين أو الشفاه وفي بعض الأحيان تنزع قطع صغيرة من اللحم بواسطته، أما الخنجر فيحفر به الجلاد جروحاً عميقة

[1]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 58، 28- 12- 1959.

[2]- Hamid Bousselham: op.cit, p183.

[3]- هذا ما ذكره لي أحد مجاهدي مدينة تبسة.

في أجزاء مختلفة من الجسم ثم يحك بحبات من الملح، كما توضع الأيدي مبسوطة على سطح الأرض وتكون مثل السندان لظهر الخناجر أو أيدي البلطات[1].

03- الحبل: يربط السجين من يديه ورجليه معاً ليأخذ شكل الكيس ثم يرفع ويطلق فجأة ليسقط سقوطاً حرا على ظهره ورأسه مع تكرار هذه العملية، أو يربط السجين على كرسي في وضعية جلوس ويلف حول رقبته الحبل ويقوم جلادان بجذب طرفيه إلى حد الاختناق أو الموت، كما يربط الضحية إلى الأرض باستعمال الأوتاد[2]ليبقى السجين المعذب في هذه الوضعية أياما عديدة في الظلام الدامس والعزلة المطلقة التي ينجر عليها في أغلب الأحيان الاختلال العقلي[3].

كما تربط أيدي الضحية وراء ظهرها ثم يمرر حبل في غصن كبير من الشجرة وعندما يجذب الحبل يرتفع الرجل عن الأرض مع اليدين الممدودتين إلى الخلف، ثم يتحول إلى كيس تدريب على الملاكمة وقت المساءلة، وعندما يطلق الحبل يسقط المعذب على الأرض، عند ذلك تتهاطل عليه الضربات على مستوى البطن والكبد، وهكذا فإن العديد من الجزائريين ماتوا بانفلاق الكبد، بعد ذلك يرفع بكيفية ثانية يستطيع معها الجلاد أن يمسك بساقيه ليكون ممدوداً أكثر وحينئذ يتم تدويره بسرعة حول الحبل ويطلق من جديد وهنا تنفك المفاصل عن بعضها البعض[4].

04- الدفن: تسلط عقوبة الدفن حيا على السجين حسب خطورة الخطأ المرتكب حيث يقوم السجين بحفر حفرة بطوله ثم يهال عليه التراب وهو واقف بداخلها ويبقى الرأس فقط بحيث لا يستطيع تحريك أي عضو، ويتم ذلك من منتصف النهار إلى الثالثة زوالاً ويوضع فوق رأسه مربعا من الكتان وإلا فإن الشمس قد تحدث له اختناقا، قد يدوم هذا العقاب ثمانية

---

[1] - Hamid Bousselham: op.cit, p184.

[2]- ينظر الملحق رقم 08.

[3]- "التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الحشية"، **المجاهد**، ع08، 05 أوت 1957.

ينظر "كيف عذبني جنود المظلات"، **المجاهد**، ع26، 02-07- 1958.

[4] -Hamid Bousselham: op.cit, p185.

وأربعون ساعة (48 سا) يحرم فيها السجين من أي شيء، وإذا كان حارسه لديه بقية إنسانية فإنه يعطيه جرعة ماء[1].

ولما كثر الاعتداء على المساجين وتجاوز الحراس كل حدود الهمجية وخاصة الحارس المدعو "بالمبا" في سجن باتنة وهو من أعضاء اليد الحمراء، وقد اشتهر بعنصريته وتعصبه ووحشيته في معاملة المساجين،كما اشتهر بمشاركته في اغتيال عدد كبير من المدنين الأبرياء عندئذ تفاهم الإخوان في السجن على إبلاغ رجال الثورة بما يلاقونه من عذاب، وكتبوا رسالة حملها أحد الإخوان ليسلمها أثناء الزيارة العادية إلى من يزوره من الإخوان المدنيين، وعثر الحراس على الرسالة أثناء التفتيش وكانت تحتوي على فظائع "بالمبا"، كما ورد ذكر أسماء خمسة أشخاص من المدنيين الذين يعرفهم حامل الرسالة، فذهب "بالمبا"ومعه عدد من الحراس والجنود وقاموا باغتيال كل من ورد اسمه في الرسالة، ثم رجعوا على السجن، وبدأوا في تعذيب الأخ الذي وجدت معه الرسالة، وقد لاقى من أنواع التعذيب ما لا يمكن وصفه، وبعد أن أشفوا غليلهم منه وصيروه هيكلاً محطماً رموا به في الزنزانة الانفرادية السوداء "الكاشو"، ولم يكن يخرج منه إلا ربع ساعة في اليوم ليلقى مزيداً من الضرب والتعذيب، ورغم المرض الذي أصابه نتيجة التعذيب فقد تركوه يتعرض للموت البطيء[2].

خامسا: وضعية المرأة الجزائرية داخل السجون والمعتقلات

كانت المرأة الجزائرية عنصرا أساسيا في الثورة التحريرية، وقفت إلى جانب الرجل في تحمل المسؤولية تجاه الثورة، وبالتالي كانت سندا قويا للزوج، الأخ والابن والأهل الذين حملوا السلاح ضد الاستعمار الفرنسي، وقد أبلت بلاء منقطع النظير أظهرت من خلاله أنها النفس الثاني للثورة التحريرية، حيث ساهمت بكل طاقتها وقدرتها في خدمة الثورة إلى جانب الرجل على اختلاف مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية سواء أكانت في الريف أو في المدينة، حيث تلقى التقدير والاحترام نظرا لمواقفها النبيلة، إذ فتحت مجالا فسيحا لتحمل أعباء ومسؤوليات

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص161.

[2]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 58، 28- 12- 1959.

مختلفة[1]، وتكد التقارير الفرنسية وجود العنصر النسوي داخل السجون والمعتقلات ويظهر ذلك من خلال التقرير التالي: " هناك عدد قليل من النساء من ضمن الموقوفين في مراكز الفرز والتحويل، وهم مقيمات في أماكن بشكل منفصل عن الرجال"[2].

تقول إحدى السجينات وهي"جاكلين قروج": عند دخولي السجن جلست جميع السجينات متزاحمات حولي وأمطرنني بوابل من الأسئلة بصفتي القادمة الجديدة من الخارج وكان علي إعطاؤهن كل التفاصيل حول كل شيء، أي أنقل لهن الأخبار العسكرية والسياسية وكذلك تطور الأحداث وأخبار الإخوة، وما الذي حصل[3]، وهذا دلالة على الاهتمام الكبير بما يحدث من تطورات في الثورة التحريرية.

لقد لعبت المرأة الجزائرية دورا رياديا من خلال مشاركتها الفعالة في الثورة التحريرية وأدت واجبها الوطني إلى جانب الرجل، فقد أحدثت انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار بحيث استقبلها جيش التحرير الوطني بفخر واعتزاز واثقا أنها سوف تتحمل الصعاب وتنفذ بصدق وإخلاص مبادئ الثورة، وتقوم بأصعب المسؤوليات لقد ظلت المرأة الجزائرية صامدة طيلة قرون لكن هذا الضغط ولد الانفجار لأنها وجدت المتنفس يوم أول نوفمبر 1954 م حيث أطلقت لها الثورة العنان للقوى الكامنة فيها، وأذكت عواطفها العارمة وهزت مشاعرها التي كانت مكبوتة من قبل[4].

ففي المدن خدمت الثورة التحريرية، كما استقبلت المجاهدين والفدائيين والمسبلين في بيتها، وسهرت على أمنهم وراحتهم، وزودت المجاهدين في الجبال بمختلف الأدوية الضرورية واستقبال الجرحى بعناية فائقة، عرضها ذلك للقبض عليها من طرف القوات الاستعمارية[5].

---

[1]- حسيبة خير: "المرأة الجزائرية في خضم الثورة التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 60، 1983، ص86.

[2] - A.N.O.M, Aix- en Provence, Boite N°1F252.

[3]- جاكلين قروج: المرجع السابق، ص63.

[4]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الأول حول كفاح المرأة، الجزائر، (د.س)، ص248.

[5]- خديجة لصفر خيار: "كفاح المرأة الجزائرية في معركة التحرير"، **مجلة الجيش**، ع 128، نوفمبر 1974، ص73.

01- وضع ودور المرأة في السجون والمعتقلات:

لقد كان للمرأة الجزائرية دورا في السجون والمعتقلات حيث فاقت وحشية الاستعمار الفرنسي في سجون الجزائر كل وصف، وستبقى وصمة عار في تاريخ فرنسا الاستعمارية على مر العصور والأجيال، حيث كان يزج بالنساء في السجون والمعتقلات، ويطبق عليهن نفس أساليب التعذيب المطبقة على الرجال، لكن المرأة كانت قوية مثل الرجل ومؤمنة بقضية شعبها العادلة، وقد تحدت المستعمر حتى داخل السجون وكانت الخصم العنيد الذي لا يتراجع والقوي الذي لا يضعف أمام وسائل التعذيب[1].

فها هي تقوم بالإضراب عن الطعام مثلها مثل الرجل، وتخبرنا بذلك السجينة الفرنسية المساندة للثورة التحريرية "جاكلين" حيث تذكر أنها قررت القيام بإضراب عن الطعام، وكتبت رسالة إلى قاضي التحقيق أعلمته فيها بقرارها المتمثل في الإضراب المفتوح عن الطعام، كما أعلمت إدارة السجن أنها ترفض الطعام كلية، نتيجة لذلك تم تحويلها على الفور إلى زنزانة منفردة، وفي النهاية لم يدم إضرابها إلا أربعة أو خمسة أيام[2].

تقول إحدى السجينات[3] لقد كنا نرفض الغذاء خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلي الإعدام، فهذا الإضراب عن الطعام كان احتجاجا يتم قمعه من قبل إدارة السجون، وذلك بمنع الزيارات والمراسلات والقفة، كان الواجب علينا التعبير عن تمردنا العميق وغضبنا الدفين كانت احتجاجاتنا داخل المراقد تستمر إلى ما بعد الإعدام وتستوجب استدعاء شرطة التدخل لمساعدة حرس السجن[4].

ومن النساء من ألقى بها الجنود الفرنسيين من حائط عال عندما يئسوا في الحصول على أسرار الثورة، ويتضح دور المرأة في السجون انطلاقا من تصريح إحدى المجاهدات التي تقول:

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الأول حول كفاح المرأة المرجع السابق، ص253.

[2]- جاكلين قروج: المرجع السابق، ص65.

[3]- تذكر التقارير الفرنسية أن هناك عدد قليل من النساء من ضمن الموقوفين في مراكز الفرز والتحويل، وهم مقيمات في أماكن بشكل منفصل عن الرجال.

[4]- جاكلين قروج: المرجع السابق، ص66.

" ألقي علينا القبض بعد معركة عنيفة ضد قوات العدو الفرنسي، وبعدما أذاقنا العدو أنواعا من التعذيب لمدة ستة عشر يوما حولنا بعدها إلى السجن، الذي نظمنا داخله ثورة حقيقية بواسطة المظاهرات والإضرابات، وقد كانت الفرصة مواتية لنشاطنا المتمثل في إعطاء دروس للسجينات باللغتين العربية والفرنسية، وإلقاء محاضرات حول مواضيع سياسية واجتماعية تهتم بالقضية الجزائرية"[1].

كما كانت تقوم مظاهرات كبيرة وصاخبة في جميع السجون بعد تنفيذ كل عملية إعدام، وكان العدو لا يستطيع إسكات المظاهرات في قسم النساء إلا باللكمات والصرع بواسطة الدبابيس وأنواع التعذيب المختلفة، وتتكرر هذه العمليات في كل مرة يتكرر فيها حكم الإعدام[2].

تروي السجينة "جاكلين" أنه كان يجب علينا مواصلة النضال ورفض توقفه عند جدران السجن وكنا نعيش هذا النزاع ضد الإدارة كشكل من أشكال النضال وهو كل ما يمكن القيام به، فقد يكون هدف احتجاجنا مطلباً مادياً يتعلق بالأواني أو الملابس أو المرشات أو النظافة، أو الكتب أو الدروس...، وكانت الوسائل المتبعة في ذلك جد مختلفة انطلاقا من عصيان الأوامر: رفض الدخول أو الخروج من الزنزانة أو المرقد، رفض الخروج من المرش أو الساحة، والعراك بالأيدي مع الحراس أو شرطة التدخل وقد يصل الأمر إلى إضرابات عن الطعام قد تستمر لمدة أربع وعشرين ساعة، أو تكون مفتوحة حيث بلغت أقصى مدة تسعة عشر يوماً(19يوماً)، فقد كنا شرسات لدرجة أن كل مديري السجون اعترفوا بأنهم يفضلون حراسة عشرة رجال على حراسة إمراة واحدة[3].

فمعركة النساء الجزائريات داخل السجون وما تعرضت له من قساوة واضطهاد أرهقت العدو وحيرته فهن ليس أقل تمردا من الرجال، وقد قمنا بالمطالبة بحقوقهن السياسة وذلك بتضامنهن فيما بينهن في مجابهة إدارة السجون والحراس عند اقتحام أقسامهن، وقمن بإضراب

[1]- حسيبة خير: المرجع السابق، ص87.

[2]- خديجة لصفر خيار: المرجع السابق، ص74.

[3]- جاكلين قروج: المرجع السابق، ص67.

عن الطعام، وقد كان للمنظمة النسائية دورا كبيرا في السجون والمعتقلات، فبإلقاء القبض في شهر أوت 1956 م على ثلاث ممرضات من جيش التحرير هن مريم ميهوب فضيلة مسلي وصيفية بازي في ناحية بني مسرة أثناء اشتباك وقع بين أفراد من ج.ت.و والقوات الفرنسية وبهذه الحادثة تبين للرأي العام مشاركة المرأة في الكفاح[1].

02- دورها في المحتشدات: إن المرأة الجزائرية ونتيجة لما قاسته من أنواع التعذيب[2] المطاردة، الاعتقال وغيرها لم تنج من المحتشدات أو ما يسمى بالتجمعات السكانية، التي كان العدو الفرنسي يضع كل من يشتبه في أمره من غير أن يكون هناك دليل على إدانته، وفي هذه المحتشدات يحاول العدو أن يقضي على شعور وطني بواسطة التعذيب ومختلف الدعاية النفسية وقد كانت معظم هذه المحتشدات في مناطق جرداء حتى يسهل السيطرة عليهم والتأثير فيهم وتحطيم الأمل في الاستقلال، ومن المحتشدات التي كانت تزج فيها المرأة الجزائرية لتقاوم قمع الجنود الفرنسيين، محتشد بسمبورغ بقسنطينة الذي يضم 300 معتقلا منهم عدد من النساء ومحتشد باتنة الذي يضم 350 معتقلا من بينهم 18 امرأة[3].

ورغم هول هذه المحتشدات والصعاب التي واجهتها المرأة الجزائرية[4]، إلا أنها لعبت أدوارا مختلفة في إرشاد وتوعية المعتقلين والمعتقلات الأميين وغيرهم، لذا فإن قادة القوات الفرنسية اعترفوا بعجزهم أمام قوتهن بحيث اعترف الكولونال "فارد" بعدم جدوى إقامة المحتشدات قائلا: "إن المحتشدات عبارة عن مدارس حقيقية لتكوين إطارات جبهة التحرير الوطني"[5].

سادسا: معتقل قصر الطير

بعد نوفمبر 1954 م وفي ربيع 1955 م، فتح "جاك سوستال" الحاكم العام في الجزائر مراكز سميت بمراكز الإيواء، أين ينقل إليها المشبوهون ... في الجرف، قصر الطير، تيشي ...

---

[1]- حسيبة خير: المرجع السابق، ص87.

[2]- ينظر الملحق رقم 09.

[3]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: المرجع السابق، ص264.

[4]-حول دور المرأة ومشاركتها في الثورة وما عانته داخل السجون والمعتقلات والتعذيب هناك العديد من المراجع منها: سيمون دوبوفوار وجيزيل حليمي: جميلة بوباشا؛ قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر، تع: محمد النقاش، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1962.

[5]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: المرجع السابق، ص265.

وفورا يسيطر العسكريون على الإدارة المدنية ويمنع المحامون من الدخول إلى هذه المراكز والمسجونون هم في عزلة تامة عن العالم الخارجي (...) ويفرض على المساجين وهم عراة تماما أن يواجهوا التحية العسكرية للضباط ... وما وراء الأسلاك والحواجز الرشاشات، الكلاب البوليسية ... إنهم يعذبون[1]، ومن أشهر المعتقلات في الشرق الجزائري نجد معتقل قصر الطير.

01- الموقع وتاريخ الإنشاء: يقع المعتقل (معتقل الموت البطيء)[2]ببلدية "قصر الأبطال"حاليا قصر الطير سابقا دائرة "عين ولمان" على بعد حوالي 30 كلم جنوب مدينة سطيف، وخلال الثورة كان ضمن الناحية الثالثة المنطقة الأولى الولاية الأولى، والمعتقل كما يروى عنه يختلف كثيرا عن باقي المعتقلات الأخرى، إذ جعلت منه فرنسا نموذجا للمعتقلات[3] النازية خلال الحرب العالمية الثانية[4].

يرجع تاريخ قصر الطير إلى حوالي ثلاث قرون خلت، أي إلى العهد العثماني وذلك في القرن 17م، وسبب التسمية قصر الطير يعود إلى وجود بناية شاهقة يبلغ ارتفاعها حوالي 07 أمتار، وكانت الطيور الجارحة تبني فيها أعشاشها، كما يذكر السكان وجود مجرى مائي (وادي) تأتي إليه الطيور المهاجرة للراحة والتزود بالطعام، وكان الصيادون يتوافدون عليها للقنص في أوقات الصيد فسميت المنطقة بذلك الاسم[5]، ولما وصلت القوات الاستعمارية إلى المنطقة سنة 1871 م قاومها السكان بقيادة "لعروسي البوعبدلي" الذي سقط شهيدا في ميدان المعركة، غير أن المقاومة تواصلت بقيادة أحد أقرباء الشهيد وهو "أحمد باي بن المسعودي السعدي" الذي ألحق بالعدو خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات[6]، وبعد احتلال المنطقة بادر المستعمر إلى طرد الأهالي وتجريدهم من أراضيهم التي تم توزيعها على المستوطنين وبعض

---

[1]- فيصل.ش: المرجع السابق، ص32.

[2] -كمال فرية: المرجع السابق، ص09.

[3]- ينظر مجسم المعتقل الملحق رقم 28.

[4]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص15.

[5]- هذا ما استقيته من أفواه سكان مدينة "قصر الأبطال" عندما زرتها. ينظر عبد الكريم بو الصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، المرجع السابق، ص485.

[6]- يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص219.

العملاء، ودامت هذه الوضعية حتى اندلاع ثورة نوفمبر 1954 م التي انضم إليها سكان المنطقة كغيرهم من الجزائريين تلبية لنداء جبهة التحرير الوطني[1].

ونظرا لهذا الموقف المشرف للسكان أقدمت الإدارة الاستعمارية على إنشاء مراكز عسكرية، كان أبرزها مركز التعذيب بقصر الطير الذي أنشئ عام 1956 م ثم تم تحويله إلى معتقل للمجاهدين الأسرى اعتبارا من سنة 1975 م[2].

02- دوافع إنشاء المعتقل: أما عن الأسباب الرئيسية التي دفعت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء معتقل في قصر الطير فنذكر منها ما يلي:

- الموقع الاستراتيجي للمنطقة، باعتبارها ذات أراضي واسعة ومنبسطة ومكشوفة وهي بعيدة عن الجبال والمسالك الوعرة والغابات الكثيفة، كما أنها بعيدة عن التجمعات السكانية مما جعلها بمنأى عن أي هجوم وبعيدة عن الأنظار بحيث لا يعلم ما كان يجري فيها إلا من كان بداخلها، حيث يطل على جميع الجهات بين "سطيف" و"عين ولمان"[3].

- الظروف المناخية القاسية التي تعرفها الهضاب العليا المتميزة بالبرودة الشديدة شتاء والحرارة المرتفعة صيفا وهي من العوامل المساعدة على التعذيب والتنكيل والقهر، إضافة إلى وقوع المعتقل في سبخة وكان مزرعة لأحد المعمرين[4].

- قمع السكان الجزائريين عامة وسكان المنطقة خاصة اعتبارا لماضيهم في مقاومة الاستعمار منذ ثورة "البوعبدلي" سنة 1871 م والعمل على إضعاف الثورة والحد من انتشارها باعتقال المجاهدين والمتعاطفين معها وصولا إلى إخمادها.

[1]- محمد الطاهر عزوي: "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، المرجع السابق، ص78.

[2]- ع.شبلي: "من فظائع المستعمر في معتقل قصر الطير"، **مجلة الجيش**، ع 341، ديسمبر 1991، ص08.

[3]-كمال فرية: المرجع السابق، ص08.

[4]- بلقاسم صحراوي: المرجع السابق، ص15.

– إن المعتقلات توفر للعدو الكثير من الإجراءات، فلا يحتاج إلى المحاكمات ولا إلى المحاماة وغايته ما هناك: جمع وحراسة ونقل للمشبوهين الموقوفين، ثم انتظار الظروف السياسية وانتصار الثورة التحريرية أو فشلها[1].

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها تم إنشاء معتقل قصر الطير، فهذا المكان المعزول يوفر الشروط اللازمة من سرية وبعد عن الأنظار وصعوبة الفرار منه لحصانة موقعه، وإستراتيجيته مما يجعله مشرفا على منطقة واسعة وبعيدا عن هجمات جيش التحرير الوطني.

وعن إنشاء المعتقل يقول المجاهد[2] "موسى قصاري": إن المجموعة التي حولها العدو من مراكز التعذيب إلى قصر الطير لبناء المعتقل كانت تتألف من ثلاثين معتقلا، منهم ثلاثة مجاهدين والبقية فدائيين[3]، وفي صيف 1957 م كانت فرق العدو التي تحرس المعتقل لا تزيد عن فصيلة وعدد أفرادها خمسة وثلاثين جنديا، وخلال ثمانية وعشرين يوما حفرنا نحن المساجين القواعد والأسس للبيوت ولأسباب أجهلها تم ترحيلنا بعد هذه المدة، وتوقف العمل بالمعتقل لمدة شهرين ثم أعيد فتحه واستؤنفت عمليات البناء وعندها أدخل إليه المساجين في أكتوبر 1957 م، كان المعتقل يتكون من 30 بيتا مقسمة إلى تسعة أقسام سميت بالأحرف اللاتينية من حرف A إلى حرف I [4].

يتربع المعتقل على 12 هكتارا (بقيت من هذه المساحة هكتارين فقط بعد معاينتنا للمعتقل بتاريخ 30 مارس 2015 م)، وهو محاط بثلاثة أنواع من الحواجز: الحاجز الأول عبارة عن أسلاك شائكة تحيط بالمعتقل، يبلغ عرضها ستة أمتار ملغمة بألغام مختلفة الأحجام ومجهزة بالأضواء الكاشفة للرؤية الليلية، أما الحاجز الثاني فهو عبارة عن خط إنارة

---

[1] – محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص15.

[2] – لفظ المجاهد أطلق أثناء الثورة التحريرية على كل جزائري انضم إلى جيش التحرير الوطني ليقاتل الفرنسيين بدافع ديني أساسه التعلق بالإسلام ومبادئه التي منها الجهاد، ويقف مفهوم المجاهد على محاربة الاستعمار الفرنسي جنسا على أرض الجزائر وطنا ومكانا في الفترة الممتدة بين الفاتح من نوفمبر 1954 و19 مارس 1962 زمانا.

[3] – يمارس الفدائي العمل العسكري بالزى المدني وقد اقتضى نظام الثورة تكوين فرق من الفدائيين لمساعدة جيش التحرير الوطني، كان ميدان عمليات الفدائيين يتمثل غالبا في المدن والقرى دون البوادي، كان سلاحهم غالبا هو المسدسات والقنابل اليدوية عند الهجوم على منشآت اقتصادية.

[4] – بلقاسم صحراوي: المرجع السابق، ص16.

قوية يحيط بالمعتقل، أما الحاجز الثالث فهو عبارة عن سياجين من الأسلاك العادية غير الشائكة تتوسطها الكلاب البوليسية التي تجوب الممر دون توقف[1].

يتكون المعتقل من سبعة أجنحة:

جناح 01: به سبع غرف ونادي ومرآب[2].

جناح 02: يه إحدى عشرة غرفة ورواق.

جناح 03و 04 و05: كل جناح به أربعة مكاتب.

جناح 06: به إثنتا عشرة زنزانة[3].

جناح 07: به بناية من طابقين وقبو للقيادة والذخيرة[4].

كان عدد المعتقلين في قصر الطير إلى نهاية 1959 م يبلغ ثلاثة آلاف سجينا من مجاهدين وفدائيين ومواطنين عاديين وأغلبهم من أبناء تلك المنطقة، ويقوم على حراستهم كتيبة من جنود العدو عدد أفرادها 110 جنديا، على أنه بعد هذه السنة 1959 م ازداد عدد المساجين بعد أن أصبح العدو يحول المعتقلين إلى قصر الطير من مختلف جهات الوطن[5].

فمثلا بعد أن يتم تعذيب واستنطاق المعتقلين داخل مراكز التعذيب الموجودة في الونزة يحول هؤلاء إلى سجون كبيرة بمدينة سوق أهراس، تبسة، الملاحة بعنابة، قالمة، باتنة، وذلك حسب تهمة كل معتقل، علما وأن كثيرا ممن يعتقلون يموتون تحت التعذيب بمراكز التعذيب والاستنطاق المتواجدة بالونزة، وللتذكير فإن بعض المعتقلين من سكان الونزة وضواحيها والذين يتعرضون للتعذيب والاستنطاق بمراكز الونزة تم تحويلهم إلى سجون أو معتقلات بعيدة جدا بغرض إبعادهم نهائيا أي بطريقة مقنعة[6].

---

[1]- عبد الكريم بو الصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، المرجع السابق ص ص486، 487.

[2]- ينظر الملحق رقم 16.

[3]- ينظر الملحق رقم 07.

[4]-كمال فرية: المرجع السابق، ص09.

[5]- بمجيء الجنرال "شارل ديغول " إلى الحكم طبق سياسة عسكرية ضاعفت من عدد المعتقلين والمسجونين، إضافة إلى مشاريع سياسية واجتماعية ك"كشروع قسنطينة" و"سلم الشجعان" وغيرهما.

[6]- قسمة المجاهدين ونزة: المرجع السابق، ص08.

وعن دخوله المعتقل يقول المجاهد "محمد بوقصة" ما يلي: "دخلنا القصر في 05 أوت 1958 م ووجدت فيه العديد من المجاهدين فمنهم من كان من الولاية الأولى ومنهم من كان من الثالثة والثانية أما جنود العدو فيزيد عددهم على كتيبة مدعمة بالسيارات المصفحة..."[1].

وكان العدو الفرنسي بعد أن يلقى القبض على المجاهدين في المعارك يقوم بتجميعهم في مراكز خاصة للاستنطاق والتعذيب، ثم يصنفهم بعد أن يصل عددهم إلى 100 أو 150 مجاهدا أسيرا لتسيير نقلهم إلى معتقل قصر الطير خاصة الذين كانت الإدارة الاستعمارية تصنفهم بالمتشددين أي الثابتون على المبادئ الثورية[2].

والجدير بالذكر أن الأسرى المعتقلين هم الذين بنوا معتقل "قصر الطير" بسواعدهم في إطار ما يسمى بالأشغال الشاقة، حيث يحفرون التراب ويعجنونه بالماء ويمزجونه بالتبن بأقدام حافية، ثم يصنعون الطوب بالقوالب، وعندما يجف ينقلونه على أكتافهم ويبنون به المساكن على مساحة خمسين هكتارا (50 هـ)، حيث قسمت إلى تسع مجموعات تتراوح مساحة كل مجموعة ما بين 400 و500 م^2، وكل مسكن يحتوي على 16 بيتا ومطبخا ومطعما ويأوي 200 أسيرا، إلى جانب مساكن الإدارة الفرنسية، وكان الأسرى يأتون بالحجارة من الوادي المجاور ثم يقومون بتفتيتها إلى حصى صغيرة وغربلة الرمل ومزجه بالاسمنت وتحويله إلى طوب لتبنى به مساكن الجنود[3].

03- مرافق المعتقل: يعد معتقل قصر الطير من أكبر السجون الاستعمارية التي شيدت أثناء الثورة التحريرية، ويضم العديد من الهياكل الرئيسية في كل منها ما يلي:

اثنا عشر زنزانة[4] – مكاتب للتعذيب والاستنطاق – ساحة الأشغال الشاقة – ساحة تعذيب – قاعة الدعاية والتدريس وغسل الدماغ – مطبخ –نادي المعتقل- مرحاض جماعي- حوض التعذيب بالماء[5] – ساحة رفع العلم – ساحة لتكسير الحجارة – قاعة سينما تعرض

[1]- عبد الكريم بو الصفصاف: المرجع السابق، ص488.

[2]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص56.

[3]- عبد الكريم بو الصفصاف: المرجع السابق، ص487.

[4]- ينظر الملحق رقم 05.

[5]- ينظر الملحق رقم 24.

فيها أفلام الدعاية الاستعمارية مجمعات سكنية خاصة بالمعتقلين – مساكن الضباط – مركز القيادة – مركز الذخيرة – بنايات إدارية مختلفة – سكنات للحركى – إسطبلات لجمع المواشي وتربية الخيول – مخازن لجمع الحبوب ستة أبراج مراقبة مجهزة بالأضواء الكاشفة[1].

أ-المطبخ: وهو عبارة عن بيت صغير به أدوات ووسائل تقليدية تدل على أنها من مخلفات القرن الماضي (19م)، يعلوها الصدأ ويلفها الغبار والأوساخ، يشمئز الناظر إليها وتنبعث منها الروائح الكريهة، وتنفر منها حتى الحيوانات، ويشرف عليه أحد المعتقلين الذين تأثروا بالحرب النفسية واختاروا الانضمام إلى صفوف العدو داخل المعتقل[2].

ب-المطعم: كتب على بابه عنوان كبير هو في الواقع عنوان لهيكل غير موجود باعتباره يبقى مغلقا طوال السنة، ويجددون لافتته لتثير الفضول أو التساؤل، وقد جعل وسط المعتقل للتعذيب النفسي، ومن يراه يحسب أن المعتقلين يتناولون فيه الطعام والشراب، لكن في الحقيقة أنه أقيم لتضليل الزوار الأجانب أو الهيئات التي تقوم بزيارة المعتقل لا أكثر، كهيئة الصليب الأحمر الدولي[3].

ج-المرقد: عبارة عن مجمع مقسم إلى عدة أجنحة، وكل جناح مقسم إلى عدة بيوت منفصلة عن بعضها بجدران لا تسمح للمعتقلين بالحديث مع بعضهم البعض، وتقدر مساحة كل بيت 15 م^2 طوله خمسة أمتار وعرضه ثلاثة أمتار وارتفاعه متران[4]، أرضيته مفروشة بالاسمنت ليكون باردا وسقفه بالزنك ليعكس الحرارة صيفا وقساوة البرد شتاء، ولا يتوفر على نوافذ للتهوية، وفي كل بيت ثمانية أسرة من الخشب المتآكل بالسوس، تتخلله حشرات البق والقمل ويسيطر البعوض على سقفه من الداخل، ويوجد على كل سرير حصير رقيق صنع من السمار[5] من طرف المعتقلين، تسلم إدارة المعتقل للأسرى المجاهدين غطاء واحدا يبقى مع كل

[1]- بلقاسم صحراوي: المرجع السابق، ص18.
[2]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص57.
[3]- بلقاسم صحراوي: المرجع السابق، ص18.
[4]- ينظر الملحق رقم 07.
[5]- السمار نبات عشبي له سيقان طويلة ومنتصبة يستعمل لصنع السلال والحصير يشبه نبات الحلفاء.

واحد منهم طوال السنة بلا تنظيف ولا تجديد، وتفتقر هذه المراقد إلى الإنارة ويعاني فيها المعتقلون من ضيق التنفس والأوساخ والروائح الكريهة وانتشار الحشرات في كل أرجاءها[1].

د-المرحاض: لا توجد مراحيض بالمفهوم المتعارف عليه بين الناس، وإنما هي صهاريج حديدية بسعة 55 ل، وضعت في زاوية الجناح مكشوفة دون غطاء أو ستر، مما يجعل المتجه إليها بدافع الحاجة يتصبب عرقا من شدة الحياء، كما يصاب بأمراض وحروق في العينين بسبب الروائح الكريهة التي تنبعث من الصهاريج وتنتشر في الأجنحة الخاصة بالمعتقل، والتي تبقى في وسطهم لأيام وليال دون تفريغ ولا صرف مما يزيد من معاناة المعتقلين[2].

ه-الحمام: إذا كان الحمام من مرافق الحياة التي يجد فيها الإنسان الراحة والاستجمام ويسترجع قواه ويزيل التعب عن نفسه وجسمه، كما يزيل الأوساخ المتراكمة على بدنه جراء العرق والغبار والأشغال الشاقة التي يقوم بها يوميا، فإنه في معتقل "قصر الطير" يعتبر أحد وسائل التعذيب النفسي والجسدي وليس لنظافة المعتقلين، حيث كانوا أثناء الاستحمام إذا طلبوا الماء البارد الفاتر في فصل الصيف يطلق عليهم الماء الساخن جدا، وإذا طلبوا الماء الساخن في فصل الشتاء يطلق عليهم الماء البارد جدا، وهو ما يتسبب في الحروق الجلدية التي تحدث تشوهات خطيرة ينتج عنها سيلان الدم وتتورم أجسامهم مع انعدام العلاج اللازم في الحين[3]، وتنطلق منه الروائح الكريهة مما يزيد من معاناة المعتقلين، ويصبح تعذيبهم بالاستحمام المفروض معاكسا لرغباتهم في التنظيف، إلى جانب انتشار الأمراض الصدرية والسعال والتهاب الحنجرة وغيرها، كما يشترط عليهم في هذا الجو اللاإنساني كشف عوراتهم ومن خالف ذلك يعرض نفسه لعذاب شديد[4].

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص ص58، 59.

[2]- بلقاسم صحراوي: المرجع السابق، ص18.

[3]- تستعمل هذه الطريقة في جل المعتقلات وفي معظم السجون، وهي من ضمن وسائل التعذيب المبرمج ضد المعتقلين، وقد حدثنا العديد من المجاهدين الذين تعرضوا لهذا العقاب.

[4]-كمال فرية: المرجع السابق، ص13. ينظر أيضا محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص59.

و-**قاعة غسل المخ**[1]: هي عبارة عن بهو فسيح يتسع لأكثر من مائة مقعد، بها سبورة ومصطبة ومكتب للمدرس، يدل ظاهر هذه القاعة على أنها قسم للدراسة أو مدرج للمحاضرات تلقى بين الحين والآخر على المعتقلين لتثقيفهم وتنويرهم، تقدم فيها دروس يومية صباحية مدة الحصة ساعتان، تتمحور حول تمجيد فرنسا وإنجازاتها وسياستها وتقديم خدماتها في الجزائر، وفي نفس الوقت تسيء بهذه الدروس إلى الثورة الجزائرية وقادتها والمتعاطفين معها وتقدم هذه الدروس باللغتين الفرنسية والعربية البسيطة وبطريقة لبقة وذكية ومؤثرة، يغلب عليها طابع الخطابة والفصاحة، وكل ذلك كان بقصد استمالة بعض المعتقلين والاستحواذ على عقولهم بشتى الوسائل والطرق وبمختلف عوامل التأثير، لغسل أمخاخهم وتحويل أفكارهم عن الثورة التحريرية[2].

وفي نهاية الأسبوع يجري الاختبار لمعرفة ما إذا كان المعتقل المستهدف قد استوعب ما لقن له خلال الأسبوع المنصرم، وتتواصل العملية لعدة شهور ...، دروس تتلوها اختبارات في نهاية الأسبوع إلى أن تحصل النتيجة بفعل الاستمرار والتكرار والدوام، فتتغير مواقف بعض المعتقلين الذين تأثروا بما قيل لهم من طرف المدرسين النفسانيين الفرنسيين، وتستمر الضغوط النفسية من نوع آخر عليهم حتى ينهاروا ويرتموا نهائيا في أحضان العدو الفرنسي، وبعد ذلك يفرج عنهم مقابل تأدية خدمات للعدو في أماكنهم داخل المعتقل، أو يبقونهم مع زملائهم المعتقلين، فيتم استخدامهم في عمليات التأثير على بقية المعتقلين، أما الذين لم يتأثروا بتلك الدروس ولم يخضعوا للتأثيرات والضغوط النفسية فتستمر معهم المحاولات دون كلل أو ملل بمعزل عن المتخاذلين، وإذ يئسوا منهم حولوا إلى أماكن خاصة للتعذيب تناسب تصلبهم وثباتهم على المبدأ الثوري[3].

---

[1]- هي عملية بسيكولوجية طبقها الفرنسيون على المعتقلين الجزائريين بغرض استمالتهم وتنفيرهم من الالتحاق بصفوف جيش وجبهة التحرير الوطنيين.

[2]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص60.

[3]- عبد القادر نور وآخرون: المرجع السابق، ج01، ص393.

ز-الزنزانات: تميزت زنزانات المعتقل بخصائص تنفرد بها عن قاعات التعذيب بالماء والكهرباء والغاز بمعتقلات النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، ويبلغ طول كل زنزانة 1.20م وعرضها 80 سم وارتفاعها أزيد من متر، وهي خالية من النوافذ فلا يدخل الهواء إلا من الفجوات والشقوق في أسفل الباب، وهي مفروشة بالحصى من مختلف الأحجام والأسلاك الشائكة مثبتة على سقفها من الداخل، ومغطاة من الخارج بالقصدير وجدرانها ملبسة بالطين[1]، ولا يسمح للسجين بالخروج منها إلا مرة واحد كل ثلاثة أيام لرمي فضلاته من العلبة التي سلمت له، وإمعانا في الإهانة وتحطيم الكرامة الإنسانية، لا يسمح له تفريغ تلك العلبة مما تجعل الرائحة الكريهة ملازمة له على الدوام، وعندما يلاحظ الجلادون الرائحة أخذت تنبعث من أجسام المعتقلين يأخذونهم إلى حوض ماء للاغتسال ولكن بصورة جماعية وهم عراة[2].

يتميز السيلون الأحمر عن الزنزانات كونه مبنى خاصا بالتعذيب منفصل عن باقي المجمعات مطلي باللون الأحمر، الذي يعطي أكثر من تعبير، وهي عملية نفسية ترهيبية فمنظره وحده يثير الخوف ويثير الرعب في نفوس المعتقلين، تجري فيه أصناف العذاب النفسي والجسمي والأفعال اللاأخلاقية، وكل ذلك لإرغام المعتقلين على الاستسلام لإرادة فرنسا وسياستها[3].

ي-الصحة: يوجد بالمعتقل الذي يضم حوالي 3500 شخصا مستوصف واحد بناه المعتقلون بسواعدهم من الطين والطوب، وقد قسم إلى عدة حجرات: واحدة للفحص وأخرى للإسعاف، يتم فيها التمريض والتضميد والحقن بالإبر، وغرفة خاصة بالصيدلية فيها بعض الرفوف، وزعت عليها علب من الأدوية التي تعالج السمنة والتخمة، والمواد الدهنية التي تجمل الشعر وتميع الجلد مما يجعله رطبا ولينا، إن وجود هذه المواد في مجملها لا علاقة له بصحة المعتقلين ولا بالأمراض التي يعانون منها في هذا الجحيم، ويحرم عليهم دخول هذا المستوصف

---

[1]- محمد الدرعي: "فضائح الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة الرؤية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 03، 1997، ص ص192- 194.

[2]- عبد القادر ماجن: "السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياه"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 91/90، مارس- أفريل 1988 ص51.

[3]- هذا ما رواه لنا مجاهدو قصر الأبطال الذين تعرضوا للتعذيب داخل المعتقل.

إلا في حالات نادرة، حين يصل فيها المعتقل إلى حافة الموت تقدم للمريض الإسعافات الأولية لإنعاشه وإعادته إلى الحالة التي كان عليها ليعاد إلى العذاب من جديد وهكذا، أما وسائل العلاج فما كان منها لا يصلح للاستعمال لأن مدة صلاحيتها تجاوزها الزمن من طول بقائها في الرفوف دون استعمال[1].

يقول بن سالم: "...ثم قاموا بإجراء فحص طبي علينا وكنت أعاني من ضرس مصاب بالتسوس، سارع طبيب اسنان إلي لكي ينزعه بدون وضع المخدر، قلت له: أفضل الاحتفاظ بضرسي..." [2].

لكن ما ذكر في التقارير الفرنسية عن المعتقل فهو يناقض الطرح الأول تماما ولا مجال حتى لأوجه التشابه، يقول التقرير: " في 19 أوت 1960 م قامت اللجنة بزيارة إلى مركز قصر الطير والذي يحوي 300 شخصا معتقلا تحت الإقامة المراقبة يتابعون تكوين في التربية المدنية لقد تم إنشاء ورشات الحدادة، الدهن... في إطار التوجيه التكويني يقول قائد المركز بأنه تم وضع 25 ممرنا مكلفون بإعادة التأهيل.

سابقا وبتاريخ 01 جويلية 1960 م فإن المعتقلين قد استفادوا من تربص لمدة أربع أشهر، بالنسبة للتربص تم تقليصه إلى شهرين فقد تم الإفراج عن 71 شخصا في شهر أوت و44 في شهر سبتمبر 1960 م، كما أنه سابقا بقوا 02 أو 03 أشهر في مراكز الفرز والتحويل إن زيارتنا لمركز التأهيل بقصر الطير تركت فينا انطباعات جيدة"[3].

سابعا: شهادات حية للمعتقلين في السجون والمعتقلات

لقد استخدم الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر عام 1830 م مختلف أساليب القهر والاضطهاد والقمع والترهيب والاغتيال والتعذيب ضد الشعب الجزائري، هذه الأساليب التي تطورت في نوعيتها وحجمها وتفنن الجلادون في استخدامها خاصة خلال الثورة التحريرية

---

[1]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المرجع السابق، ص72.

[2]- جمال الدين بن سالم: المرجع السابق، ص310.

[3]- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيينا، مساجين عسكريين جزائريين قبض عليهم وهم يحملون السلاح: مراسلة داخلية، مذكرة الجنرال "راؤول سالان" (Raoul Salan) 1957/12/20 -1958/12/03.

(1954 م-1962 م)، وأمام تصاعد العمل الثوري والنشاط العسكري في الجزائر بادرت الإدارة الاستعمارية إلى تأمين الوسائل المادية والبشرية والعسكرية، وإنشاء نظام قانوني استثنائي لمجابهة جبهة وجيش التحرير الوطني.

وكان أول القوانين صدورا هو قانون حالة الطوارئ الذي تم تعميمه ليشمل كل الأراضي الجزائرية، وبالتالي تطبيق أسلوب القمع على أوسع نطاق، كما حصلت الحكومة الفرنسية برئاسة "غي مولي" من الجمعية الوطنية الفرنسية على "سلطات خاصة" تسمح لها باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الظروف والتطورات من أجل إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات وصيانة الأرض[1].

يعني ذلك أن السلطة التشريعية الفرنسية منحت السلطة التنفيذية الصلاحيات الكافية لكي تتخذ كل تدبير ضروري لحفظ النظام في الجزائر، كما منح هذا القانون للوزير المقيم في الجزائر "روبير لاكوست"[2]، صلاحيات خاصة، ثم التعليمية الوزارية الصادرة عنه والتي تخول للجيش الفرنسي المسؤولية الكاملة لإعادة استتباب الأمن وحفظ النظام وهذا بتاريخ 07- 05- 1956 م[3].

وبالتالي إن النظام الاستثنائي الذي أقيم بإعلان حالة الطوارئ أدى إلى بداهة اتهام الجزائريين، وبذلك فإن الممارسات القمعية ستوسع مجالها بلا سبب واضح، وذلك في معسكرات الاعتقال المنتشرة في كامل الأراضي الجزائرية.

في ظل ذلك تعرض المجاهد "غريب لمين"[4] للسجن والتعذيب، فبعد عودة فوجه[5] بقيادة "غريب الحفصي" من القاعدة الشرقية إلى منطقة تبسة، حاملين معهم مبلغ ثلاثين مليونا لتوزيعها على المدنيين من أرامل وعائلات مجاهدين ومسجونين وغيرهم، ويعتبر هذا عملا ضد

[1]- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص218.

[2]- (1898-1989) مناضل اشتراكي شغل منصب وزير عدة مرات، في ظل الجمهورية الرابعة عين وزيرا مقيما في الجزائر من فيفري 1956 إلى 15 أفريل 1959.

[3]- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص219.

[4]- بن سالم من مواليد 1938 بعين الجابية تبسة، التحق بالثورة في1957، ألقي القبض عليه بتاريخ :27- 10- 1959 بعين الجابية.

[5]- متشكل من: القائد غريب الحفصي، المعني غريب لمين، الهادي عوفار، غريب العربي ولد الزين، غريب عبد الحفيظ سواعي العربي.

ما تقوم به مصالح لاصاص في المنطقة، حدث هجوم على القطار المتوجه إلى مدينة عنابة، ثم واصلوا السير نحو مدينة تبسة وبالضبط إلى المكان المسمى"عين الجابية"[1] وتحديدا جنان الهندي "التين الشوكي"، حيث تمركز الفوج نظرا لوصول معلومات إلى القوات الفرنسية بتحركه انطلقت المعركة على الساعة التاسعة صباحا بتاريخ 27-10-1959 بعد محاولات يائسة تدعو إلى الاستسلام، طوق جنان الهندي(التين الشوكي) بالجنود الفرنسيين بمساعدة الحركى وساعدهم الطيران الفرنسي ابتداء من الساعة 11 صباحا باستعمال الطائرات B 26 إضافة إلى الدبابات[2].

استعمل الطيران الحربي الفرنسي سلاح "النابالم" فاستشهد الجميع بدءا بالقائد "غريب الحفصي"، أصيب السيد "غريب لمين" في صدره وذراعه الأيسر[3]الذي فقد السيطرة عليه تماما شعر بدوار ثم سقط مغشيا عليه ليجد نفسه في عيادة المستشفى العسكري بمدينة تبسة التي بقي بها مدة شهر للعلاج، ولا زالت آثار الجراح والحروق بادية للعيان على مستوى الصدر والذراع الأيسر، بعد ذلك حول إلى مركز الدوب المتواجد بالقرب من مدرسة التهذيب للبنات والبنين موثوق اليدين ومربوطا إلى السرير، أثناء تواجده هناك رماه أحد القومية بقارورة زجاج ارتطمت بفمه وسالت دماء كثيرة مع انتفاخ شديد في الشفاه (لا زالت آثار ذلك واضحة لحد إجراء المقابلة)، عندها جاء العقيد الفرنسي وسأل عمن ضربه مشددا اللهجة فأخبروه بالحقيقة فاتجه نحو الفاعل ووبخه وقلب السرير وضربه ناعتا إياه بأنه ليس رجلا، وخاطبه بأنه لو لم يكن مربوطا لما استطاع أن يفعل له شيئا (السيد "لمين" قوي البنية الجسدية)[4].

بعد ذلك جاءه قبطان فرنسي نعته السيد "لمين" باليهودي، وأخذه أربعة من القومية إلى الحنفية وجلسوا على أطرافه وفتحوا فمه واضعين أنبوب الماء فيه، وفتحوا الحنفية وبعد امتلاء البطن بدأ الماء يخرج من كل المنافذ إلى أن أغمي عليه، وبعد استراحة دامت 15 دقيقة تم تكرار

[1]- منطقة تابعة إداريا لبلدية بوالحاف الدير شمال عاصمة الولاية تبسة، تبعد بحوالي 08 كلم عن مقر عاصمة الولاية.

[2]- لمين غريب: مقابلة بتاريخ 21- 05- 2014 ، الساعة 9 سا و 15 د، مقهى الرياضي، ولاية تبسة.

[3]- لا زالت الآثار واضحة على هذه الأماكن المذكورة.

[4]- لمين غريب: المصدر السابق.

العملية، ثم أرجع إلى إحدى القاعات واستيقظ بعد ساعة تقريبا ليوضع في السيلون وتم تنظيف جسمه بالماء والكحول، وجاءه المترجم وكان من واد زناتي (ولاية قالمة حاليا) وسأله وأمره بأن يتكلم فأمتنع ورد عليه بأنه جندي من جيش التحرير الوطني فهو أسير حرب، ليتدخل القبطان ويضربه بالرجل على الصدر، وعندما انفرد به المترجم حثه على مواصلة الثبات ونوه بشجاعته وبعد أن يئسوا منه حولوه إلى السجن ليوضع في السرداب، لحق به المترجم وأخبره بأنه نجا وبقي هناك مدة ثلاثة أشهر[1].

كان سجن تبسة[2] مملوءا بالسجناء الجزائريين، أما الأكل فكان عبارة عن الحبوب وأهمها الحمص والعدس مع الخبز، أما الماء فهو متوفر ونظيف من الحنفيات مباشرة، أما الاغتسال فكان يوميا تقريبا أو كلما أراد السجين ذلك، واللباس كان خاصا إضافة إلى ما يوفره الشعب عند الزيارة، كان الأكل يأتي أيضا أثناء الزيارة ويقسم على المساجين، كانت تقام الصلاة جماعة داخل السجن وأغلب الحكايات تدور حول معارك جيش التحرير الوطني وقرب الاستقلال الوطني، كانت الجرائد تدخل يوميا إلى السجن وتقرأ من طرف السجناء مع وجود محاولات لغسل الأدمغة بكل الطرق والوسائل[3].

بعد ثلاثة أشهر تم تحويل السيد "لمين" إلى عنابة وبالضبط إلى مزرعة (فيرمة) بالملاحة[4] في القطار وكان مقيدا وبرفقته أربعة جنود، وأثناء إقامته هناك كانت زيارات لجنة الصليب الأحمر الدولي باستمرار، سألوهم عن الأوضاع داخل السجن فطالبوهم بالأثاث واللباس وتحسين وجبات الأكل وتوفير الدواء للمرضى، وفعلا تم تغيير هذه الأوضاع في مدة قاربت الشهرين تحسبا لزيارات أخرى، كان السجناء يتعلمون اللغة العربية ويطالعون الجرائد ويتفرجون على السينما الفرنسية مرة كل أسبوع[5].

[1]- لمين غريب: المصدر السابق.

[2]- يقع وسط مدينة تبسة على الطريق الرابط بين تبسة وقسنطينة (طريق قسنطينة)، هو الآن سجن مدني مصنف ضمن مؤسسات إعادة التربية.

[3]- لمين غريب: المصدر السابق.

[4]- تقع بين ولايتي الطارف وعنابة.

[5]- لمين غريب: المصدر السابق.

أما المجاهد "براكني صالح" فقد قضى أربعة عشر شهرا في قسنطينة، وكان حراس السجن يخرجون المساجين عراة جماعات جماعات، ويأمرون الباقي بالوقوف ومشاهدة المساجين على هذه الحال، وهناك من خنقوا داخل الزنزانة بأيادي الجلادين، إضافة إلى المسك بالرأس وضربه بقوة على الجدران، وضرب الأبواب بالحجارة لكي لا يناموا[1].

تعرض المجاهد طالب طالب[2] للقبض من طرف القوات الخاصة بتاريخ 24- 09- 1957 م نتيجة ثلاثة أوامر بالقبض: الأول مؤرخ في 17-03-1956 م والثاني في 11-11-1956 م والثالث في 11-04-1957 م، حول بعد ذلك إلى مقر لاصاص (SAS) ببئر العاتر لمدة ثلاثة أيام، ثم إلى المكتب الثاني بنفس المدينة والذي بقى به مدة 48 ساعة، حيث تعرض إلى الضرب والجوع وحول بعد ذلك إلى المعتقل ببئر العاتر، الذي كان يتشكل من خمس إلى ست خيم بحي 59، وهو الآن مساحة شاغرة بين السوق المغطاة ومستودع تابع للبلدية[3].

ويذكر هذا المجاهد أن هذا المعتقل محاط بالأسلاك الشائكة ومحروس بالكلاب يقول: كنا نعمل داخله دون توقف، كما نقوم بصنع الطوب وجمع الأوساخ وتنزيل البضائع المختلفة، حالتنا رثة وملابسنا غزاها القمل، وكان عدد المعتقلين حينها 93 شخصا، يذكر المجاهد منهم: بوراس مصباح بن بوبكر وبوراس عبد الله بن مصباح وبوراس حسين بن عمار وبوراس عبد السلام بن عثمان ومعيفي أحمد بن عبد الحفيظ وعمروش لزهر...كلهم من بئر العاتر، إضافة إلى مجموعة أخرى من الماء الأبيض، وكمال من البرواقية الذي تم نفيه إلى هذا المعتقل، إضافة إلى مجاهدين تم القبض عليهما في جبل غيفوف، وكان الأكل سيئا وقليلا حيث تعطى لعشرة أو اثني عشرة شخصا في الفطور خبزة واحدة ومثلها في الغداء والعشاء وكنا نفترش الأرض، غير أنه في جانفي 1958 م تم إحضار مجموعة أسرة وأفرشه لأنهم كانوا يتوقعون قدوم لجنة للمراقبة، والتي حضرت فعلا إلى عين المكان مكونة من شخصين ومترجم[4].

[1]- صالح براكني: المصدر السابق.

[2]- بن محمد، ولد سنة 1938 م بأولاد سيدي عبيد، التحق بالثورة سنة 1960 م بجبال الشعنبي تونس.

[3]- طالب بن محمد طالب: مقابلة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة العاشرة، منزل المعني، بئر العاتر، ولاية تبسة.

[4]- طالب بن محمد طالب: المصدر السابق.

كل ليلة يتم إخراج على الأقل شخصين أو ثلاثة دون رجعة، وعلمنا أن المآل لأولئك هو الموت، بحيث ترمى جثثهم في الوديان والشعاب، ولقد فكر هذا المجاهد في الهروب مستوحيا ذلك من تساؤلات"كمال"عن المنطقة وتضاريسها ومدى بعدها عن الحدود التونسية غير أن بوراس مصباح بن بوبكر، نصحه بأن يقبل فكرة التجنيد من طرف الضابط الفرنسي وبعد ذلك ينفذ عملية الهروب بما معه من سلاح وذخيرة ليستفيد من ذلك ج.ت.و[1].

لقد نفذ"كمال"وعده وفر مع المجاهدين اللذين سبق ذكرهما، وفي الصباح تعرض باقي المعتقلين إلى أصناف من العذاب[2]، حيث يواصل المجاهد حديثه: تم نزع ملابسنا داخل الخيم وبحضور الدرك الفرنسي مستعملين في ضربنا مؤخرة البنادق والعصي الغليظة وذيل الثور...، وتم منعنا من الاحتكاك بالشعب، وكان الجنود الفرنسيون يحتجزوننا داخل دورات المياه كنوع من التعذيب، كما تم تعذيب البعض داخل القبر ومن ضمنهم المجاهد"ربيعي علي بن الربيعي"[3].

على صفحات جريدة المجاهد الثورية كتب هذا الأسير قصته مع السجن والتعذيب بأحرف من الدماء والألم والمعاناة حيث يقول: جرت معركة بجبل "عيدل" بضواحي خنشلة كان ذلك بتاريخ 14 مارس 1959 م، أصيب على إثرها جنود جيش التحرير الوطني وتم القبض على اثنين ونقلا إلى مدينة خنشلة للاستنطاق، يقول أحدهما: مكثنا يومين بلا طعام ولا شراب ولا علاج، وفي اليوم الثالث نقلونا إلى مركز المخابرات العسكرية، وبدأ استنطاقنا وتعذيبنا بأبشع الأنواع، حيث كان أحد الجنود الفرنسيين يلوي ساقي المصابة بالشظايا والرصاص ويقول لي هازئاً: هل يؤلمك ساقك؟ ثم ينطلق في ضحكة مدوية[4].

كان الجنود يفركون أذني، ثم بدأت معي عملية ملء البطن بالماء عن طريق أنابيب المطاط مع سد كل منافذ جسمي[5]، وحين امتلأ بطني بالماء وضعوا عليه لوحة وأخذوا يلعبون

[1]- طالب بن محمد طالب: المصدر السابق.

[2]- بعد كل عملية فرار ناجحة يتعرض المعتقلون إلى شتى أنواع التعذيب انتقاما منهم، وإرجاع الهيبة إلى المعتقل أو السجن حسب نظرة القائمين على هذه المعتقلات والسجون.

[3]- طالب بن محمد طالب: المصدر السابق.

[4]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

[5]- ينظر الملحق رقم 09.

لعبة الأرجوحة واستمر ذلك حوالي ربع ساعة[1]، بعد ذلك قيدوا يدي وراء ظهري وغللوا رجلي وعلقوني في الهواء على ارتفاع متر فوق الأرض[2]، وأخذوا يمررون أسلاك الكهرباء على جسمي العاري، كان الألم يعتصرني، كما فعلوا برفيقي نفس الشيء، ودخلوا برجل مدني من المشبوهين فأخذوه إلى قاعة مجاورة، حيث بقينا نستمع إلى صراخه مدة ساعة من الزمن، وعندما أدخلونا إلى نفس القاعة وجدناه مغشياً عليه والدماء تسيل منه، كما رأينا بجانبه زجاجة عليها آثار الدم استنتجنا أنهم أجلسوه عليها، وأعادوا تعذيبنا بنفس الطريقة ذاتها[3].

استمرت أيام العذاب بثقلها وآلامها تتوالى علينا طيلة 22 يوماً قضيناها في السجن التابع لمركز المخابرات رأينا فيها الأعاجيب، التي تروى عن بشاعة البوليس الفرنسي وفضائحه الإجرامية المنكرة، ومن يشكون فيهم من المناضلين يعذبونهم بنار"الشاليمو"حتى يتساقط منهم الجلد واللحم والعظم وهم أحياء[4]، كانوا يخرجون المساجين ليلاً من زنزاناتهن ويطلقون عليهم الكلاب البوليسية الشرسة[5]، إذ تجتمع عدة كلاب على المعتقل الواحد فتنهشه وكنا نسمع صراخ المعذبين، ثم ينطلق صوت الرشاشات المسددة على أولئك الضَّحايا فيقضى عليهم[6].

اشتد ألم الرصاصة برجلي وأكثرت من الأنين، جاءني جندي فرنسي وقال لي: غدا سنزيلها من رجلك، في اليوم التالي أحاط بي بضعة جنود وبطحوني أرضا وسألوني عن الرجل التي تؤلمني فادعيت أن الألم زال[7]، لكن أحدهم أخذ خنجراً وأدخله في مكان الجرح فصرخت صرخة مدوية ثم أغمي علي، وهكذا بعد أن أتموا العملية رموني فوق أرض حجرية، وعدت إلى التعذيب بالكهرباء والماء والزجاجة[8].

---

[1]- استعملت هذه الطريقة بكثرة في تعذيب الجزائريين، لا تترك آثارا على أجساد المعذبين.

[2]- طريقة التعذيب بالحبل عن طريق التعليق في السقف، او على أغصان الأشجار.

[3]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

[4]- Hamid Bousselham: op.cit, p183.

[5]- ينظر الملحق رقم 04.

[6]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

[7]- كان يدرك أنهم سيزيلون الرصاصة من رجله دون تخديره.

[8]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

قضينا أسبوعاً دون أكل ورمونا في السجن المركزي[1] لمدينة خنشلة حيث مكثنا مدة نقلونا بعدها إلى سجن باتنة[2]، كان معي اثنا عشر شخصاً في القافلة وعندما اجتزنا باب السجن تركونا في الساحة، وكان أحد الحراس ينادي على أسمائنا، وترك مدة ربع ساعة بين كل فرد ومن يليه في القائمة، وكلما دخل أحدنا سمعنا في الساحة صراخه، وكنت الثامن في القائمة فحين وصل دوري وجدت عند ممر القاعة صفين طويلين من الحراس الواقفين على الجانبين، بلغ عددهم حوالي ثلاثين حارسا، وبيد كل واحد منهم أدوات الضرب المختلفة: من مفاتيح السجن الغليظة وقضبان الحديد الطويلة والعصي وأنابيب المطاط[3]، وتلقاني الحراس باللكم والضرب من كل جهة، وبمختلف الأدوات وهم يمزقون لي ملابسي ويضربونني بأرجلهم، فإذا وقعت أوقفوني من جديد، وتوالت الضربات حتى وصلت إلى رفاقي في القاعة عاريا تماماً والدماء تسيل من كل ناحية في جسمي[4].

ووجدت إخواني على نفس الحال وهم ملقون على الأرض، وحين اكتمل عدد من في القائمة أقبل علينا الجنود يضربوننا من جديد مدة ساعة من الزمن، ثم أخذونا عراة محطمين ملطخين بالدماء وقسمونا على غرفتين من غرف السجن، عاد إلينا الحراس على الساعة الثانية بعد الظهر من نفس اليوم الذي وصلنا فيه وجردونا من ملابسنا تماما مرة أخرى[5]، ثم أخذونا إلى الحلاق الذي كان ينتزع لنا الشعر بآلة الحلاقة انتزاعا وهو يضحك ويتغامز مع الحراس[6].

وجاءت عملية "الدوش"(المرش) بآلامها المبرحة، حيث أجبرونا على الوقوف بأجسامنا المليئة بالجروح تحت المرش الذي كان ينزل منه ماءً ساخناً إلى درجة الغليان، وإذا بجلدنا يحترق

---

[1]- يقع وسط مدينة خنشلة تحول إلى سجن مدني بعد الاستقلال.

[2]- سجن لامبيز يقع خارج مدينة باتنة بحوالي 10 كم، وبالضبط في مدينة تازولت، أنشأ بموجب مرسوم صادر في جانفي 1850 بمدينة باتنة، تحول بعد الاستقلال إلى سجن مدني. للاستزادة ينظر محمد الدام: **السجون الفرنسية بالجزائر سجن لامبيز نموذجا 1954-1962م**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011- 2012، ص67 وما بعدها.

[3]- ينظر الملحق رقم 29.

[4]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

[5]- التجريد من الملابس من الأساليب التي يستعملها الفرنسيون لكسر كبرياء الجزائريين، فالعديد منهم صرح بأنها أكثر إهانة من عملية التعذيب ذاتها وخاصة عندما تكون أمام الأقارب.

[6]- الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص59.

من جراء هذا الماء الساخن والحراس يتضاحكون، وعند عودتنا إلى ساحة السجن تلقينا نفس الضرب من كل ناحية، وسقط بعضنا مغشيا عليه، كما فلقت جبهة أحدنا جراء ضربه بقضيب حديدي ولم يأخذوه إلى الطبيب، وقضينا جميعاً طوال الليلة الأولى في السجن نئن من الآلام والجراح[1].

وبعد ستة أيام وزعونا على قاعات السجن الكبرى، وكانت 12 قاعة بكل واحدة منها حوالي الخمسين سجيناً، إضافة إلى 507 زنزانة وخمسين صالة كل واحدة تحتوي على أربع دورات مياه[2]، وكنا قبل اختلاطنا ببقية إخواننا المساجين نظن أن الضرب والتعذيب هما من نصيب القادمين الجدد في أيامهم الأولى فقط، ولكن ظنوننا خابت، حيث رأينا على وجوه وأجسام المساجين أثار الضرب الدائم[3]، وعلمنا أن الضرب والتعذيب والشتم والقتل في بعض الأحيان هي القاعدة اليومية لحياة المساجين السياسية في سجون الاستعمار الفرنسي[4].

إن سجن باتنة هو مجزرة بشرية يمارس فيها أعضاء منظمة اليد الحمراء أعمالهم الإرهابية وفظائعهم الوحشية التي تفننوا في أشكال أساليبها واستغلوا كل فرصة لإشباع نهمهم إلى التعذيب والتقتيل، إلى جانب الضرب بأدوات الحديد والخشب والمطاط أثناء تناول الطعام أو الخروج إلى الساحة، كانوا يفرضون علينا كل يوم خميس أن نتجرد تماماً بدعوى التفتيش ويتركوننا في العراء وسط الساحة والثلج ينزل علينا والبرد ينهش عظامنا وبيننا كثير من الشيوخ العجز والمرضى المحطمين، حيث تصل درجة الحرارة إلى ثماني (08) أو تسع (09) درجات تحت الصفر[5]، ولم يكن الحراس يقومون بالتفتيش وإنما كانوا يتفرجون علينا ساخرين ضاحِكين[6].

---

[1]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

[2]- محمد الدام: المرجع السابق، ص70.

[3]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 57، 15- 12- 1958.

[4]- جمال الدين بن سالم: المرجع السابق، ص312.

[5]- محمد الدام: المرجع السابق، ص74.

[6]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع 60، 25-01-1960.

إن" الكاشو"[1] في سجن باتنة عبارة عن تابوت بكل معنى الكلمة، بظلامه وضيقه الذي يخنق النفس ويمنع الحركة، والسجين الذي يُلقى فيه يقيد من يديه ورجليه ويشد إلى الجدار بسلاسل من حديد، ويقوم حراس السجن الذي ينتمي أغلبهم إلى منظمة اليد الحمراء الإجرامية بتحين الفرص لاستفزاز المساجين السياسيين لدفعهم إلى الاحتجاج واختلاق أتفه الأسباب للزج بهم في "الكاشو" وتسليط الضرب والعذاب عليهم، وقد تفنن الحراس بصفة خاصة في تعذيب المحكوم عليهم بالإعدام، الذين يلقى بهم في الزنزانة السوداء ويبقون مغرضين للضرب والتعذيب حتى يوم تنفيذ أحكام الإعدام أما بقية المساجين فيبتكر لهم أيضا أساليب التعذيب المادي والمعنوي التي تروي ظمأ الحراس المجرمين إلى التسلي بالجرائم التي أصبحت طبيعة مرضّية في نفوسهم وعادةً سوداءَ لا يمكن لهم التخلي عنها[2].

بعد وصولنا إلى سجن الكدية[3]بقسنطينة بساعات أخذونا إلى الدوش(مرش) الذي كان ماؤه محترقاً مثلما مرَّ بنا في المرات السابقة فلم نستطع البقاء تحته، وكان السجانون يدفعوننا نحو الماء الساخن ونحن نتجنبه، ومنذ هذه اللحظات أدركت أن السجون الفرنسية في الجزائر تتبع نظاماً عاماً تسير عليه في الضرب والتعذيب والاغتيال، وهو لا يتوقف أبداً على اتجاهات المسؤولين وميولهم[4].

يمنع المساجين أيضاً من مقابلة الزوار وتسلم الطرود المرسلة إليهم، وعندما احتجوا على هذه المعاملة وأعلنوا إضراب الجوع جمع حراس السجن أربعين شاباً أغلبهم من المثقفين الذين اعتبروهم مسؤولين عن إعلان الإضراب، ثم أغلقوا أبواب القاعات على بقية المساجين الذين أرادوا أن يتبعوا أولئك الشبان، فلم يبق لهم بعد إغلاق الأبواب سوى إرسال الصيحات المدوية مطالبين بإعادة إخوانهم إليهم[5].

---

[1]– زنزانات موجودة بالجناح المخصص للتعذيب يتكون من حوالي ثلاثين زنزانة تفتح على ممر ضيق، تثبت بجدرانها القيود والسلاسل الحديدية مختلفة الأطوال والأنواع.

[2]– هكذا تعيش لو كنت في السجن، **المجاهد**، ع60، 25-01-1960.

[3]– سجن مدني اعتقل به مصطفى بن بولعيد ونفذ عملية الفرار الشهيرة رفقة مجموعة من المعتقلين.

[4]– هكذا تعيش لو كنت في السجن، **المجاهد**، ع60، 25-01-1960.

[5]– الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص51.

حين أقبل الليل بقينا ساهرين نستمع في ألم وغيظ إلى أناتِ إخواننا وهم يتلقون أنواع (ألوان) العذاب المختلفة على يد جلاديهم المجرمين الذين لم يفتحوا علينا في اليوم التالي أبواب القاعات، بل أخذوا الأربعين شاباً إلى الساحة وجردوهم من ملابسهم وراحوا يتفننون في تعذيبهم وإذلالهم، فيأمرونهم بالجري والانبطاح على الأرض وهم يضربونهم بمؤخرات البنادق وكلما أغمي على أحدهم رموا عليه دلوا (سطلا) من الماء حتى يفيق ثم يعيدون معه الكَرَّةَ من جديد واستمروا على هذه الطريقة يومين كاملين[1] كنا نحن خلالها مضربين عن الأكل، وجاء مدير السجن إلينا يحاول جس النبض وإقناعنا بالكف عن الإضراب، وحين رأى تصميمنا وتضامننا اضطر في الأخير إلى إعادة إخواننا إلينا، ووعدنا بأنه سيأمر الحراس بالكف عن ضرب المساجين وتعذيبهم، وبقبول تسليمنا ما يرسل إلينا من طرود ورسائل وتحسين الأكل ولكنه طلب منا مقابل كل هذه الوعود أن نسير مطأطئي الرؤوس، وحين رفضنا ذلك استدعى قوات عسكرية لإرهابنا، ولكنه رغم كل وسائل العنف التي استعملها ضدنا لم ينجح في تحطيم قوة تضامننا وتصميمنا[2].

كان الذي يقود عمليات الضرب والتعذيب والتقتيل في سجن (الكدية) بقسنطينة جلاد مجرم يدعى"لاكوست"، وهو المسؤول عن قتل كثير من المساجين هناك، كان هو وغيره من جلادي السجن يبحثون عن مختلف الأسباب لإنزال العذاب بالمساجين، ففي إحدى المرات وجدوني أؤذن للصلاة في قاعة كان بها خمسون مسجونا، وهي القاعة التي فر منها الشهيد مصطفى بن بولعيد، ولما انتصف الآذان أقبل الحراس إلى داخل القاعة، وأخذوني زاعمين أني كنت أنشد نشيداً وطنياً، والتف حولي تسعة حراس أخذوا يضربونني بكل ما عثرت عليه أيديهم من أدوات الضرب حتى أغمي عليَّ[3] وبقيت أياماً لا أستطيع الوقوف على رجلي[4].

[1]- يذكر أيضا بن سالم نفس الإجراء، ينظر جمال الدين بن سالم: المرجع السابق، ص313.

[2]- هكذا تعيش لو كنت في السجن، **المجاهد**، ع60، 25-01-1960.

[3]- أغلب من حاورناهم أكدوا لنا أن الضرب لا يتوقف إلا إذا أغمي على المعتقل وصار جثة هامدة لا تتحرك.

[4]- هكذا تعيش لو كنت في السجن، **المجاهد**، ع60، 25-01-1960.

في أحد الأيام جاء حراس السجن وقيدونا أربعة أربعة، وأخذونا إلى محطة السكة الحديدة حيث أركبونا في عربة المساجين تحت حراسة الجنود والجندرمة الذين لم يحرموا أيضاً من نصيبهم في تعذيبنا وشتمنا، ومع المساء وصلنا إلى مدينة عنابة وبتنا في قاعة من قاعات السجن الشهيرة وهي التي فرَّ منها الشهيد "يوسف زيغود"ورفاقه، الذين فتحوا ثغرة في هذا السجن، وفيه وجدنا أشد زبانية السجون شراسة ووحشية، يشرف عليهم وحش آدمي يدعى"جانو لافرنكي"، الذي قتل داخل السجن عشرات من المساجين السياسيين، وكذلك الحارس المجرم "كابيانو"، وهو جلاد ضخم الجثة متخصص في تعذيب من يرمى بهم في "الكاشو"، حيث يخرجهم كل يوم ليجرهم من رؤوسهم على الأرض ويجمع بقية الحراس والمجرمين العاديين ليعينوه على أنواع التعذيب المختلفة وليأخذوا مكانه حين ينال منه التعب[1].

حين أردنا الاحتجاج على هذه المعاملة نادى "جانو لافرنكي" جميع الحراس فأقبلوا بالبنادق والعصي والسياط، وأخذوا الإخوان الذين تكلموا باسمنا وكان بينهم تلميذ ضعيف البنية عمره تسعة عشرة سنة ضربه "لافرنكي" على وجهه فأغمي عليه وكسر فكه وفتحت شفتاه وبقي الدم يسيل من أنفه وفمه دون أن يبادروا إلى إسعافه، وقد بقينا نسمع صراخ الإخوان الذين أخذوهم ثم توقف الصراخ وبقينا نسمع الضرب فقط، ولم ندر بعد أن رموا بهم في الزنزانات السوداء ما هو مصيرهم؟ لأن أكثرهم لم يعد إلينا، وعلمت بعد ذلك أن البعض منهم لا يزالون في الزنزانات السوداء، والبعض الآخر توفي بعد طول العذاب، كما توفي كثير من المرضى بالسل والتيفوس والتعذيب وقلة الغذاء وذلك بالانتقاص من وجبة الأكل والعلاج[2].

---

[1]- الربيع غرزولي: المرجع السابق، ص59.

[2]- "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، **المجاهد**، ع60، 25-01-1960.

الخـــاتمة

حدث في الجزائر المستعمرة (1830- 1962 م) كل شيء يتنافى والمبادئ العامة لحقوق الإنسان، ومن أجل استمرار هذا الوضع مارست السلطات الفرنسية كل الأعمال الوحشية ضد الجزائر مدنيين وعسكريين ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية بدافع السادية والاستمتاع الشخصي بألم الآخرين حصولا غلى نشوة نفسية وأحيانا جنسية، واستجابة لأوامر الرؤساء، تتميز هذه الاستجابة بالخضوع والمسايرة وعدم مناقشة الأوامر سواء مكتوبة أو مشافهة، أو انطلاقا من عدم احترام المبادئ والقوانين والقيم والأعراف بعيدا عن الرحمة أو الشفقة أو التعالي والغطرسة، وتوقع النوايا السيئة واللجوء إلى التعدي الإستباقي أو الوقائي وتبرير ذلك بحماية النفس أو الغير من الترهيب والاعتداء بضمير مرتاح، معتبرين ذلك وسيلة مشروعة لتحقيق الأمن والتهدئة، وبالتالي ربط كل هذه الأفعال في الأخير بالقيم الوطنية والأمنية حفاظا على مصالح الجمهورية الفرنسية.

إن هذا البحث يبين أن ممارسة فرنسا التعذيب في الجزائر وبناء السجون وإقامة المعتقلات والمحتشدات وأماكن الفرز والعبور لم يكن ظاهرة، وإنما أحد مكونات الفكر العقدي الاستعماري العالمي بصفة عامة والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة.

إن الأعمال المرتكبة من طرف الفرنسيين المختلفين سلطة وجيشا وشرطة ودرك ومعمرين وغيرهم خلال الثورة التحريرية وما قبلها ضد جميع الجزائريين عامة ومن ضمنهم سكان الشرق الجزائري، تعتبر جرائم ضد الإنسانية بجميع أركانها المتفق عليها قانونا وتشريعا انتهكت فيها الأعراض وعذبت وسجنت وقتلت الأنفس البشرية، وتم فيها تجاوز كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، وغيرها من الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الدولية خلال فترة الحروب والانتفاضات، رغم أن فرنسا صادقت على كل الاتفاقيات الدولية الصادرة بجنيف قبل اندلاع الثورة التحريرية بمدة وجيزة لا غير.

وعندما اندلعت الثورة التحريرية ارتكبت فرنسا المتمدنة عديد التجاوزات في حق الجزائريين، كونها طبقت إستراتيجية عسكرية وحشية لمواجهة الثورة والقضاء عليها وبذل قصارى

جهدها للاحتفاظ بالجزائر قطعة فرنسية، ضمت هذه الإستراتيجية كل الوسائل وطبقت خلالها كل الأساليب الإدارية والعسكرية والسياسية، مصدرة العديد من القوانين الاستثنائية التي تسمح بالتجاوزات في حق الجزائريين.

لذا نبقى نتساءل هل كانت سياسة التعذيب التي مارسها ضباط وجنود فرنسيون وأشخاص آخرون مبتدعين أساليب ووسائل جديدة ضد المدنيين وعناصر الجيش وجهة التحرير الوطنيين، هي رد فعل لما عاناه الفرنسيون على يد الألمان (الغستابو) خلال الحرب العالمية الثانية، وانهزامهم المر والمخزي في الفيتنام محاولين الإبقاء على فكرة الجزائر فرنسية إلى الأبد لذلك تعددت الأجهزة وتخصصت حتى أصبح الجلادون الفرنسيون يتفننون في تنوع سلوكاتهم الوحشية كلما وقع بين أيديهم جزائري ممارسين عليه أصنافا لا تحصى ولا تعد من العذاب كما أقيمت عديد المراكز والمخابر ومحلات التعذيب على كل شبر من أرض الجزائر عامة والمنطقة الشرقية خاصة لاستيعاب الأعداد الهائلة من الموقوفين وإستطاقهم بإشراف أسماء لامعة كـ"ماسو" و"بول أوساريس" و"لاكوست" و"بيجار" و... وتحت أسماعهم ومسؤوليتهم.

ولقد حاولت السلطات الفرنسية التستر على كل هذه الأفعال بأسماء عديدة كالحفاظ على الأرواح واستتباب الأمن والسلام وإعادة التهدئة وغيرها من المسميات، لكن الكثير من الشهادات في ذلك الحين أكدت وأثبتت ما كان يقوم به الجيش الفرنسي والأجهزة من تجاوزات لا يستطع العقل البشري تصورها، فمع مرور الوقت أكدت الشهادات المنشورة والاعترافات لبعض الجلادين أو الجنود الذين أنهوا الخدمة العسكرية (المجندون) بما لا يدع مجالا للشك بأن التعذيب لم يكن بغرض التهدئة، ولم يكن جزئيا وحالات نادرة واستثنائية، بل كان معمما ومكثفا أثناء الثورة التحريرية، لقد مس مئات الآلاف من الموقوفين منهم من قتل ومنهم من اختفى ومنهم رجع يحمل إعاقات جسدية ونفسية لازمته مدى الحياة.

لقد كان التعذيب متعدد الأشكال والألوان وبمختلف الوسائل خلال الثورة التحريرية بالشرق الجزائري من خلال ما بقي من آثار على أجساد المعذبين، الذين لا يزالون على قيد الحياة، وما تحمله عقولهم أيضا من ذكريات أليمة عن هذه المأساة، التي كانوا يروونها بكل مرارة

وحسرة عن طريق ما قدموه من شهادات وحجج دامغة تثبت ذلك بالفعل، إضافة إلى اعتراف الجلادين الفرنسيين أنفسهم الذين أدلوا بالعديد من الشهادات كممارسين لهذا الفعل أو شهود عليه كل حسب مركزه.

ألم تجيز باريس هذه السياسة المطبقة على الجزائريين وتسمح بممارستها لإرهاب السكان وقمعهم وذلك بعلم "ماسو" و"لاكوست" و"سالان"، الذين كانت تصلهم نسخ التقارير يوميا إلى مقرات قيادتهم فيتغاضون عن ذلك، بل ويعبرون عن الشكر والرضا التام ويستترون على رجال الوحدات التي مارست التعذيب دون ردع أو إنزال عقوبة، تنفيذا للأوامر الصادرة عن الجمهورية الفرنسية وبتوصيات حقيقية من السلطات العليا الفرنسية وذلك حفاظا على بقائها في الجزائر.

وعلى شاكلة الحكومات الفرنسية المتعاقبة خلال الثورة التحريرية انحرف القضاء الفرنسي كليا عن مبادئه ومبادئ القانون الدولي، وأطلق العنان للسلطة التنفيذية والقضاء العسكري الذي لم يكن مهيئا للعمل في هذه الحالات الاستثنائية وهي حالة الحرب، لذا تحول إلى أداة لقهر الجزائريين وتعذيبهم بعد الاعتقال والتوقيف ثم محاكمتهم صوريا أو اغتيالهم خارج مجال القضاء، والتستر على هذه الجرائم المرتكبة ضد المعذبين وتغطيتها بعمليات الانتحار أو الهروب لتبريرها وإثباتها في المحاضر الرسمية، وفي الأخير إصدار العدالة لقوانين العفو الشامل ابتداء من سنة 1962 م لتوصد أبواب المتابعة القضائية ضد مجردي ثورة الجزائر هروبا من تجسيد العقاب وتطبيق العدالة، وما تلتها من قوانين أخرى.

رغم كل ذلك أثارت سياسة التعذيب استنكارا واسعا بدءا بشخصيات عسكرية فرنسية وأخرى مدنية مثقفة، إضافة إلى البعض من رجال الكنيسة الكاثوليكية، الذين أبوا إلا أن يقفوا ضد هذه السياسة غير آبهين بنتيجة ذلك، فمنهم من تنحى عن منصبه ومنهم من اعتقل وعذب ومنهم من اختطف وقتل، ورغم هذا الضغط إلا أنهم استمروا في ذلك مصرين، ثبتوا ولم يتراجعوا عن مواقفهم، بل تكتلوا وكونوا لجانا بعينها بعثت بنداءات موقعة إلى السلطات العليا لتدارك الأمر والكف عن ذلك.

كما سجلت جبهة التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد عملا مضادا لهذه السياسة، تمثل في مجموعة من المقالات تبين فيها حالات التعذيب المعممة ووسائله وممارسته كاشفة بذلك ما أرادت فرنسا أن تتستر عله، فاتحة المجال أمام البعثات الدولية لزيارة المعتقلات والسجون والمحتشدات، وهذا مكسب واعتراف ضمني بوجود التعذيب جسدته المنظمات في تقاريرها العديدة، أثار ذلك الرأي العام الفرنسي والعالمي.

لقد صمتت الأصوات الرسمية الفرنسية وترددت الأحزاب السياسية الفرنسية وكانت مواقفها محتشمة، وأثارت سياسة التعذيب خلال الثورة وبعدها الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار الفرنسيين حول المشكلات الاستعمارية، لذا كان للصحافة الدور الرئيسي في فتح المناقشة حول موضوع التعذيب منذ الأيام الأولى للثورة التحريرية، حيث بدأت جريدة "لي مانيتي" وتتبعت خطاها الجرائد الأخرى، لينتقل العبء إلى دور النشر التي روقبت وصودرت مطبوعاتها من طرف السلطات الفرنسية.

وبعد قرابة الأربعين سنة بعد الاستقلال هاهي فرنسا تعترف بأن ما جرى في الجزائر لم يكن تمردا أو مجرد أحداث ولكنها حربا حقيقية كغيرها من الحروب التي خاضتها في العالم، دفع ذلك بفتح باب الجرائم المركبة في الجزائر عامة والتعذيب خاصة ليتصدر الصفحات الأولى للجرائد الفرنسية والجزائرية على حد السواء، وفي جديد الموقف الرسمي الفرنسي هو ما عبر عنه الرئيسي الفرنسي "هولاند" الذي زار الجزائر مؤخرا، مؤكدا على فظاعة الحقبة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، دون أن يقدم اعترافات أو يجرم طبعا ما قامت به فرنسا من جرائم، إضافة إلى إصدارات جديدة شملت اعترافات وشهادات لشخصيات عسكرية يبدو أن ضمائرها قد استيقظت مؤخرا لكن بعد فوات الأوان.

كما عاش معظم الجزائريين طيلة سنوات الثورة التحريرية إما موقوفين داخل المحتشدات والمعتقلات أو محبوسين في السجون الفرنسية في ظروف بائسة، كشفت عنها تقارير لجان الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية من خلال زياراتها المبرمجة لهذه الأماكن التي عرفت اكتظاظا وظروف حياة قاسية شملت الملبس والمأكل والإيواء، تعرضوا فيها لأبشع أنواع

التعذيب، وعاشوا خلالها ظروفا نفسية معقدة نظرا للمعاملة السيئة التي كانوا يتعرضون لها باستمرار حتى عند الذهاب إلى تناول الطعام.

رغم ذلك تحدى الجزائريون هذه الظروف وصيروا المعتقلات والسجون مدارس تخرجوا منها بتكوين سياسي وثقافي وعلمي، واستطاعوا تقديم الدعم لجيش وجبهة التحرير الوطنيين خاصة بعد عمليات الفرار الناجحة، وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم.

فإذا كانت السجون حلقة من حلقات العنف الاستعماري بالجزائر، فإنها أيضا حلقة من حلقات النضال التحرري والعمل الثوري الذي لم تحتويه لا السجون ولا المعتقلات ولا المحتشدات التي تضاعفت أعدادها وتنوعت أشكالها فانتشرت هنا وهناك عبر مختلف أنحاء القطر الجزائري ما بين 1954 م و 1962 م.

لقد شكل توافد المساجين على اختلاف أعمارهم ومناطق وفودهم وجنسياتهم بل وجنسهم، وجها آخر من أوجه توسيع وتعميق العمل الثوري داخل السجون، فمن مؤسسة قمعية مكبلة للحريات تحولت السجون إلى فضاء من فضاءات النضال التحرري، أصبحت ساحاتها التي تطوقها جدران سميكة وكأنها جزء من الجزائر الثائرة التي تفاعلت معها عند كل محنة ومصيبة أصابت المحكوم عليهم سواء بالحبس أو السجن المؤبد أو الإعدام.

كما ناضلت المرأة الجزائرية إلى جانب أخيها الرجل داخل السجون والمعتقلات وتعرضت إلى أبشع صور التعذيب والابتزاز، لكنها قاومت واستطاعت أن تهيكل نفسها وتقوم بتعليم السجينات وتحتج على ظروف الحياة والسجن والاعتقال.

إن موضوع التعذيب والسجون والمعتقلات ومن خلال اطلاعنا على الجزء اليسير منه أدركنا بعض الحقائق التي تركت الأثر البالغ في نفوسنا من خلال الآثار الجسمية والنفسية التي بقيت شاهدة وواضحة على أجساد المعذبين وفي نفوسهم، لذا نضم أصواتنا للمطالبين بتجريم هذه السياسة التي أنكرتها القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، مع تطبيق بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية على سجناء ومعتقلي الحروب والثورات، كما اعتبرت بحثي هذا نقطة من

بحر هذا الموضوع الذي لا تسعه لا المذكرات ولا الكتب، مناشدا السلطات الجزائرية المحلية المحافظة قدر الإمكان على الأماكن التي عذب وسجن واعتقل فيها الجزائريون حتى لا تنس الأجيال القادمة ذلك، وأن تفتح ما تبقى منها أمام كل باحث جاد يريد أن يحافظ على ذاكرة هذه الأمة، وأن تترك فضاء مفتوحا يذكر كل جزائري لما اقترفه الفرنسيون المتمدنون في حق الجزائريين الذين تعرضوا لأبشع الجرائم ضد الإنسانية.

في الأخير مهما يكن لا يسع الدارس اليوم لهذا الموضوع، إلا أن يقف مذهولا أمام عزيمة السجناء رجالا ونساء، شيوخا وشبابا وكهولا وأطفالا، جزائريين كانوا أو أجانب (تونسيين، أوروبيين...) مساندين للثورة (أصدقاء الثورة)، الذين جابهوا بشجاعة وصلابة وثبات ظروف الأسر والاعتقال القاسية والموت المنتظر في الليالي الدامسة بين جدران الزنزانات الرطبة، تبقى الذاكرة الحية للسجون والمعتقلات والمحتشدات التي لم ولن تموت ممثلة في الحقائق التاريخية "الاعتقال"، "السجن"،"التعذيب" و"المقاصل" أين كان يتم تنفيذ حكم الإعدام بكل برودة أعصاب.

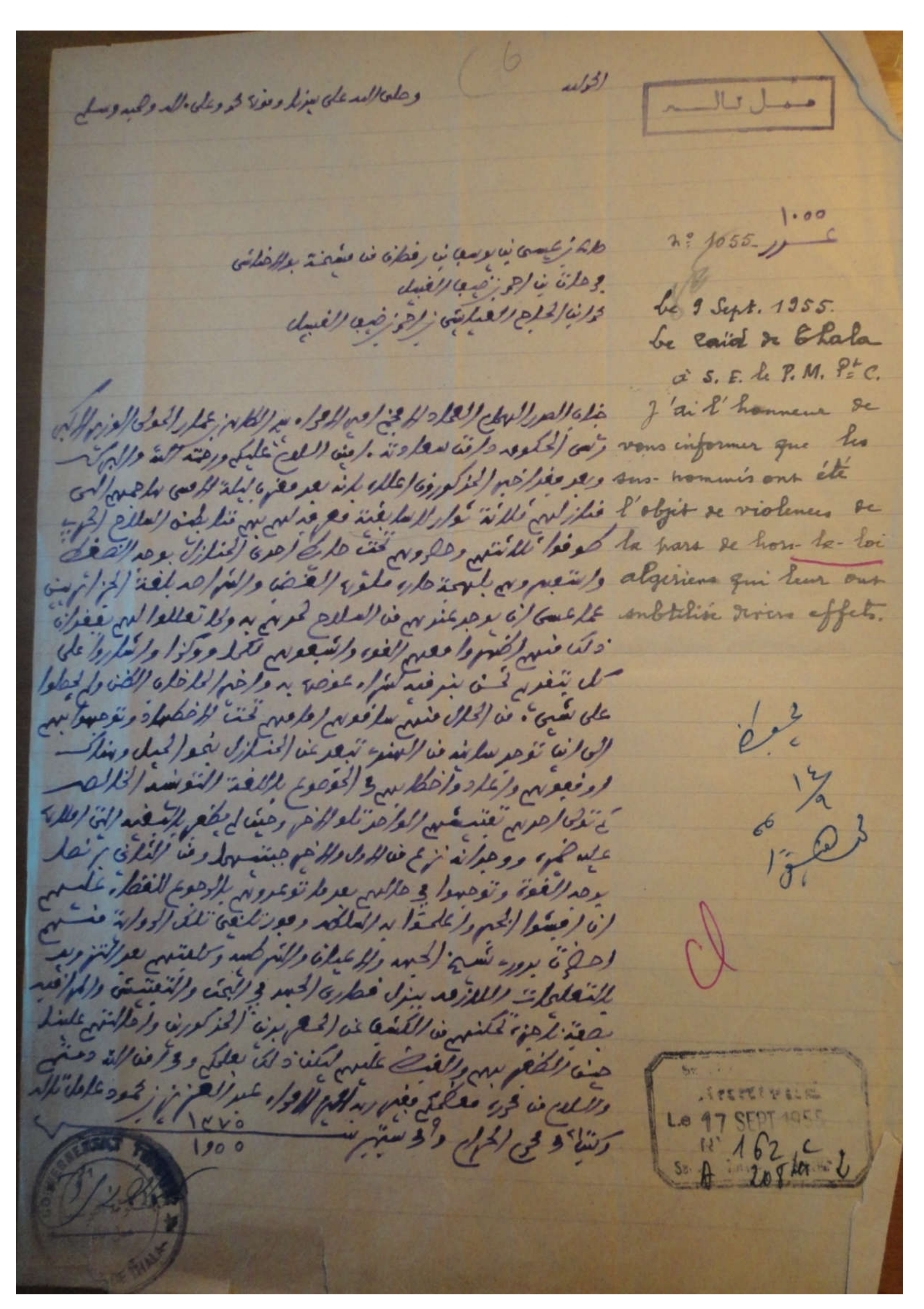
قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الشرق الجزائري سنة 1935 م[1].



1- A.N: département de Constantine, FR. C.A.O.M 93/1 H 01 à 220, p09.

الملحق رقم (02): تقرير حول أخذ السلاح باستعمال القوة من طرف جنود جيش التحرير الوطني من تونس.

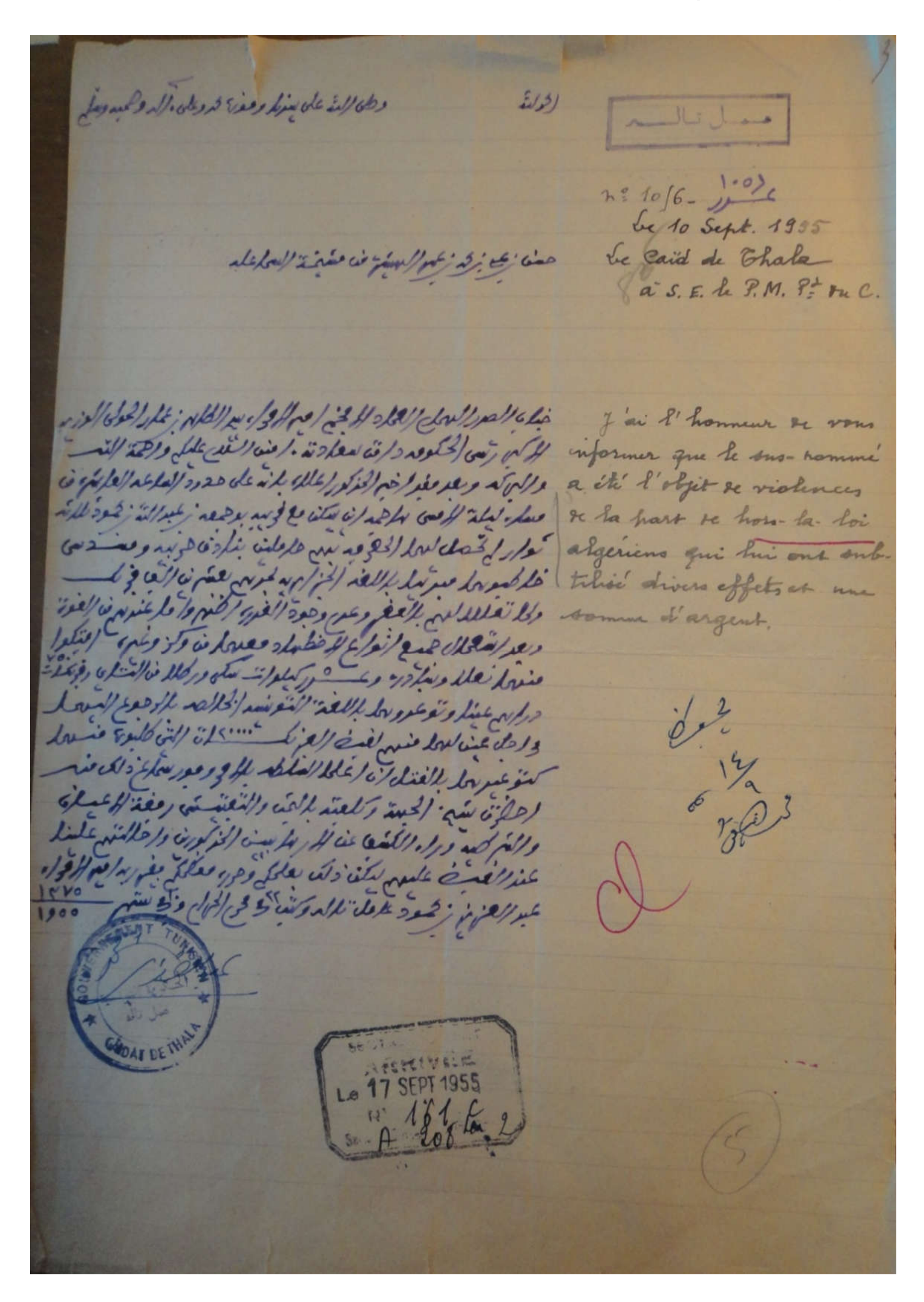

N° 1055

Le 9 Sept. 1955.
Le Caïd de Thala
à S. E. le P. M. P^t C.

J'ai l'honneur de vous informer que les sus-nommés ont été l'objet de violences de la part de hors-la-loi algériens qui leur ont subtilisé divers effets.

Le 17 SEPT 1955
N° 162 C

تابع الملحق رقم (02).[2]



الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

عمل تالة

N° 1056 - ١٠٥٦
Le 10 Sept. 1955
Le Caïd de Thala
à S. E. le P.M. P.t du C.

J'ai l'honneur de vous informer que le sus-nommé a été l'objet de violences de la part de hors-la-loi algériens qui lui ont subtilisé divers effets et une somme d'argent.

جناب الصدر الجليل الهمام الأفخم أعلى الوزراء سيدي الطاهر بن عمار [illegible]

[illegible]

١٣٧٥
١٩٥٥

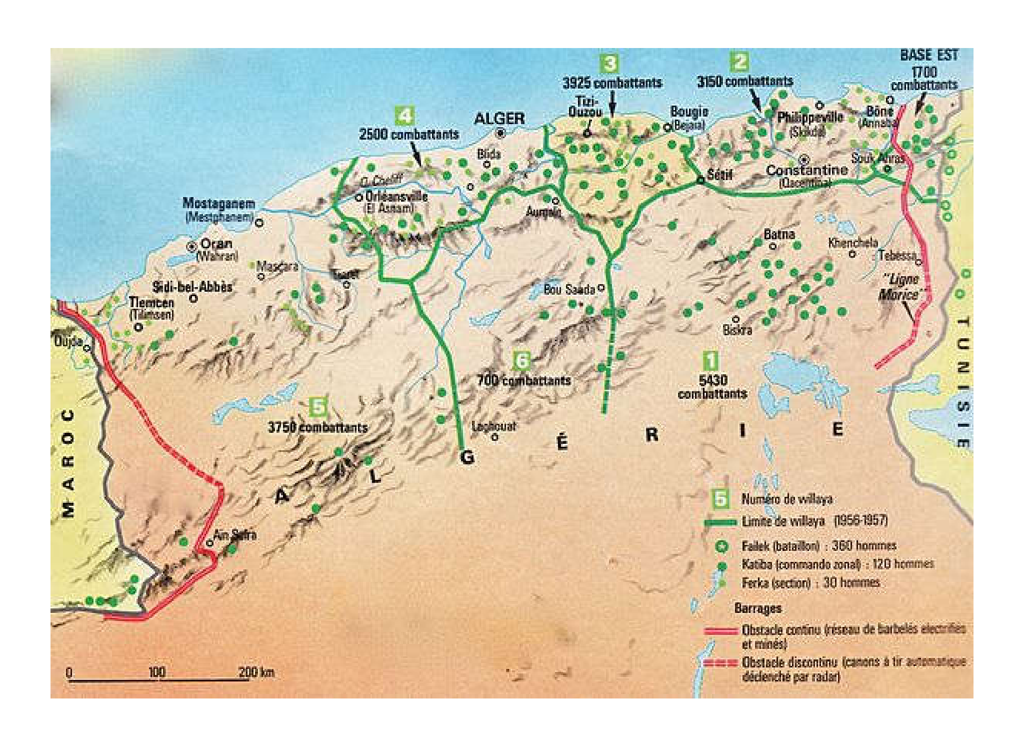
GOUVERNEMENT TUNISIEN
CAÏDAT DE THALA

Le 17 SEPT 1955
N° 161 Fa. 2
A 208

---

[2] - الأرشيف القومي التونسي، أ2،4/208، عدد 1055، 1955.

الملحق رقم (03): خريطة توضح تعداد المجاهدين سنتي 1957 م و1958 م في الولايات التاريخية الست[3].



من خلال الخريطة يتبين لنا عدد المجاهدين سنتي 1957 م و1958 م موزع على الولايات التاريخية الست، إذا قمنا بإحصاء العدد في الشرق الجزائري على اعتبار أنه يضم الولاية الأولى والثانية وجزء من الثالثة إضافة إلى القاعدة الشرقية نجد عدد المجاهدين مرتفع إذا ما قورن بالوسط والغرب (5430+3150+1700+3925)، إذ نجده أكثر من جهة الوسط والتي بلغ عدد المجاهدين بها(3925) مجاهدا، والغرب التي بلغ بها عدد المجاهدين (3758) مجاهدا وبالتالي فإن الاعتقال المسجل في صفوف المجاهدين سيكون أكثر في المنطقة الشرقية.

[3] – التعليق من طرف الطالب. الخريطة متاحة على الرابط: -https://www.google.fr/search?

الملحق رقم (04): صورة الكلب المخصص للاعتداء على معتقلي قصر الطير برتبة عسكرية رقيب أول[4] .



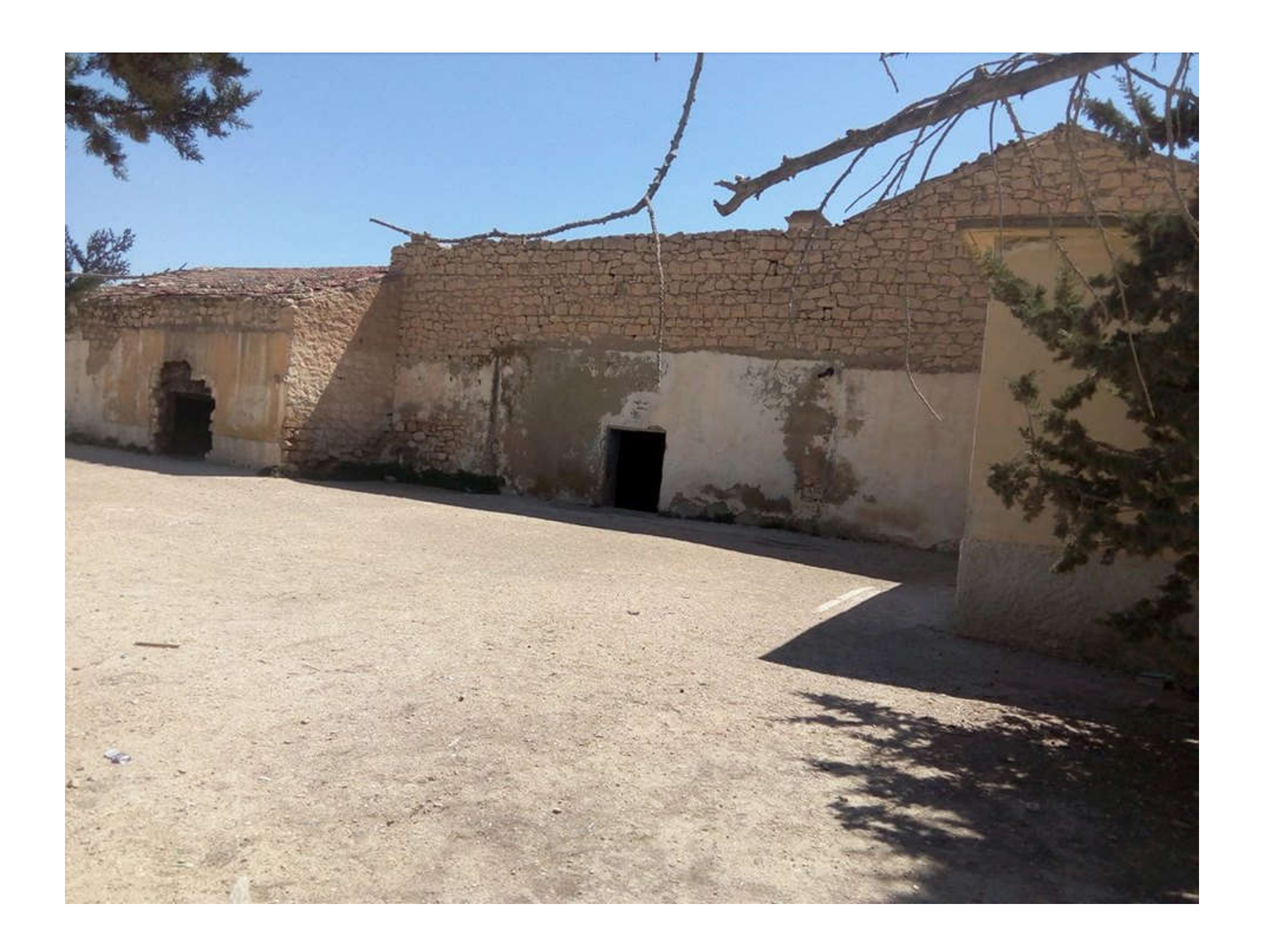
4 – معتقل قصر الطير بعدسة الطالب 2016 م.

الملحق رقم (05): صورة المكتب الثاني ببئر العاتر حيث كان يحتجز ويعذب المعتقلون[5].



[5] – مقر المكتب الثاني، بئر العاتر، بعدسة الطالب 2017 م.

الملحق رقم (06): صورة الحمام بالشريعة حيث كان يعذب الجزائريون من أهل المنطقة وغيرهمن حيث يترك المعذب داخل الغرفة مرتفعة الحرارة ويحرم من الماء إلى غاية موته[6].



[6] – حمام الشريعة، تحول إلى مكان للتعذيب، عدسة الطالب 2016 م.

الملحق رقم (07): زنزانات معتقل قصر الطير[7].



7 – عدسة الطالب 2016 م.

الملحق رقم (08): إحدى طرق التعذيب بالحبل، حيث تربط الأطراف وتمدد حتى الانفصال، مع حقن الماء عن طريق الفم[8].



[8] - https://www.google.fr/search?

الملحق رقم (09): إحدى طرق التعذيب بالماء، حيث يتدفق الماء قويا ويؤدي إلى الاختناق، ثم يملأ البطن تماما وتمرر لوحة عليه للأرجحة، لتخرج المياه من جميع المنافذ[9].



الملحق رقم (10): سياسة التجويع[10].



[9] – https://www.google.fr/search?

[10]- https://www.google.fr/search?

الملحق رقم (11): زنزانة بمعتقل قصر الطير[11] .



[11] – عدسة الطالب 2013 م.

الملحق رقم (12): نماذج لمعتقلي قصر الطير[12].



الملحق رقم (13): أعضاء لجنة زيارة معتقل قصر الطير[13].



12- عدسة الطالب 2013 م.

13- عدسة الطالب 2013 م.

الملحق رقم (14): زيارة اللجنة الدولية وإطلاق سراح خمسة معتقلين بمعتقل قصر الطير(مهمة جيار- فاست)[14].



الملحق رقم (15): الاعتداء على النساء الجزائريات[15].



14 - عدسة الطالب 2013 م.

15- https://www.google.fr/search?

الملحق رقم (16): داخل معتقل قصر الطير مع أحد مجاهدي المنطقة[16].



الملحق رقم (17): تهجير وتجميع وتشريد الجزائريين[17].



[16] – عدسة الطالب 2016 م.

[17]- A.N.O.M, Boite N°9336/ 4F3.

الملحق رقم (18): تهجير وتجميع وتشريد الجزائريين[18].



الملحق رقم (19): صورة توضح استغلال المساجين الجزائريين في العمل[19].



[18]- A.N.O.M, Boite N°9336/ 4F3.
[19]- A.N.O.M, Boite N°9336/ 4F3.

الملحق رقم (20): وثيقة توضح الحرب النفسية المعلنة ضد الجزائريين[20].

M7

PREFECTURE DE CONSTANTINE
CABINET
N° I869/

CONSTANTINE, le 7 Mars 1958

DS Act. PSy

- DIRECTIVE CONCERNANT L'ACTION PSYCHOLOGIQUE -

Les nécessités du maintien de l'ordre et notre souci constant de démanteler les organisations terroristes et politico-administratives du F.L.N. ne doivent en aucun cas nous faire perdre de vue l'aspect politique et psychologique de la guerre subversive menée en Algérie à un moment où, parallèlement à l'action purement militaire, s'est engagée une lutte idéologique dont l'importance et l'issue ne doivent échapper à personne.

Chacun, à quelque poste où il se trouve, doit avoir sans cesse à l'esprit que toute action, quelle qu'elle soit, doit tendre à préparer des lendemains favorables, d'abord à une coopération franco-musulmane réelle et solide, ensuite à la consolidation de la présence de la FRANCE dans ce Pays, avec la collaboration de ces populations sans le consentement desquelles rien de durable ne peut être entrepris. C'est dans ce cadre qu'il faut d'abord construire l'avenir des relations franco-algériennes qui ne sauraient avoir d'assises solides et permanentes hors des sentiments de confiance et d'estime.

Il m'a été donné de constater que, dans ce domaine, ma directive politique n° 4I50 du 4.9.56, rappelée le 5.II.56 sous le n° 5357, n'a pas retenu l'attention comme je l'aurais souhaité, puisque certains abus et comportements regrettables

.../..

[20]- A.N.O.M, Boite N°9336/ 4F4.

الملحق رقم (21): نشاط مكاتب لاصاص النفسي[21] .

EXPOSE SUR L'ACTION PSYCHOLOGIQUE DE M. LE SOUS-PREFET BELHADDAD
lors de la réunion des Officiers S.A.S. qui s'est tenue
à CONSTANTINE, le I7 Octobre 1957

-----0-----

Messieurs,

Je n'ai pas la prétention de faire un cours de psychologie à des hommes déjà expérimentés par les dures réalités du bled. Je voudrais tout simplement voir avec vous le côté humain et pratique de la question, c'est-à-dire là où il n'y a besoin d'aucun crédit quel qu'il soit, si ce n'est de votre crédit personnel, Messieurs !

Dans cette guerre subversive qui nous est imposée et dans un pays où la valeur et la personnalité d'un homme ont plus d'importance que des principes politiques bien définis, l'action psychologique est primordiale.

L'enjeu de cette lutte étant en premier lieu cette population qui subit les événements sans les avoir provoqués, le rôle de l'Officier S.A.S. est donc de la gagner à notre cause.

Cela suppose la reprise des contacts. A ce sujet, je me permettrai de reprendre tout simplement ces extraits de la Directive politique de M. l'Inspecteur Général du 4 Septembre 1956, rappelée le 5 Novembre 1956 : " la reprise des contacts se réalise en Islam et plus particulièrement dans le bled moins en fonction d'idées générales et abstraites qu'en fonction de la confiance qu'inspirent les relations personnelles. Cette confiance dépend avant tout de l'esprit de justice, du tact, de la courtoisie de l'interlocuteur. Ce contact humain doit être d'abord soucieux de la forme et tenir compte de la sensibilité et du sentiment très vif de la dignité personnelle que porte en lui le Musulman..."

"En d'autres termes le rétablissement de la confiance dépend du comportement de chacun et de la pratique de cette "politique d'égards" qui doit retrouver aujourd'hui son plein effet, là où le combat a cessé".

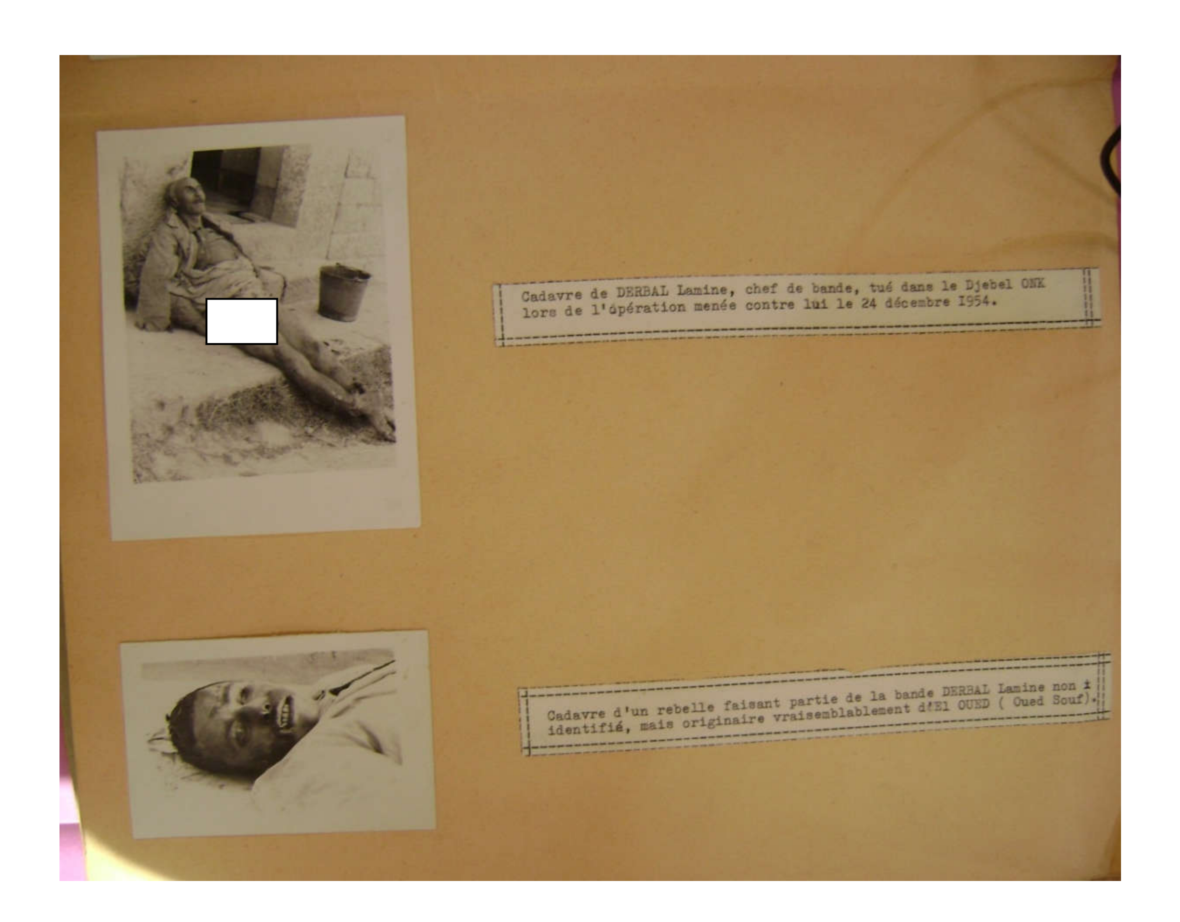
"Il convient de comprendre que l'ambiance affective est pour le Musulman infiniment plus importante que l'intervention de toute mesure technique quel qu'en soit l'intérêt".

.../..

---

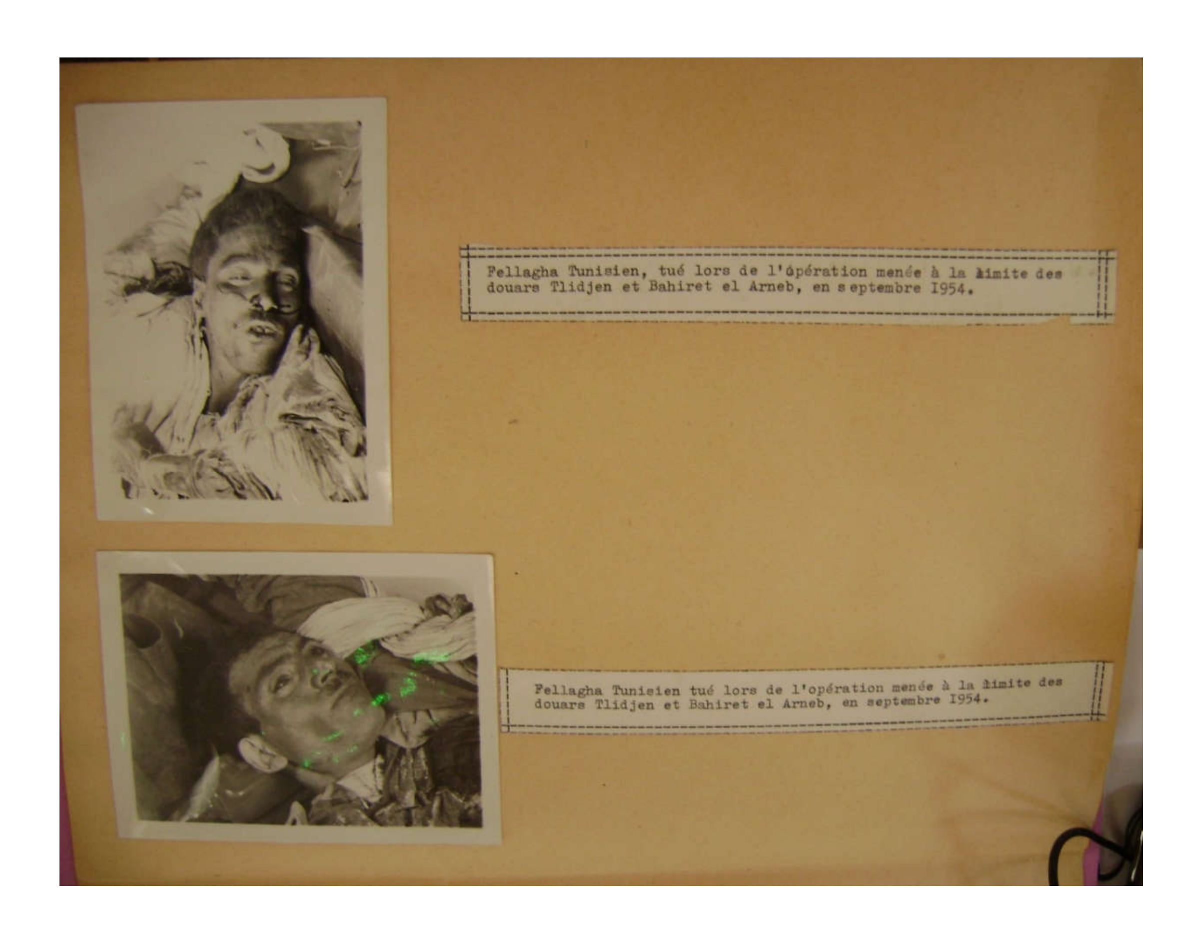
[21]- A.N.O.M, Boite N°9336/ 4F4.

الملحق رقم (22): التمثيل بالشهداء، حيث تظهر جثة الشهيد لمين دربال الذي استشهد بتاريخ 1954/12/24 بعد مواجهة خاضها ضد القوات الاستعمارية الفرنسية بجبل العنق، حيث شكل هناك أولى الأنوية لجيش التحرير الوطني بالمنطقة[22].



[22]- A.N.O.M, Boite N°9344/ 29.

الملحق رقم (23): صورة لشهيدين من الشقيقة تونس استشهدا مع بداية الثورة التحريرية في عملية للقوات الفرنسية في دوار ثليجان وبحيرة الأرنب- تبسة في شهر سبتمبر 1954 م[23].



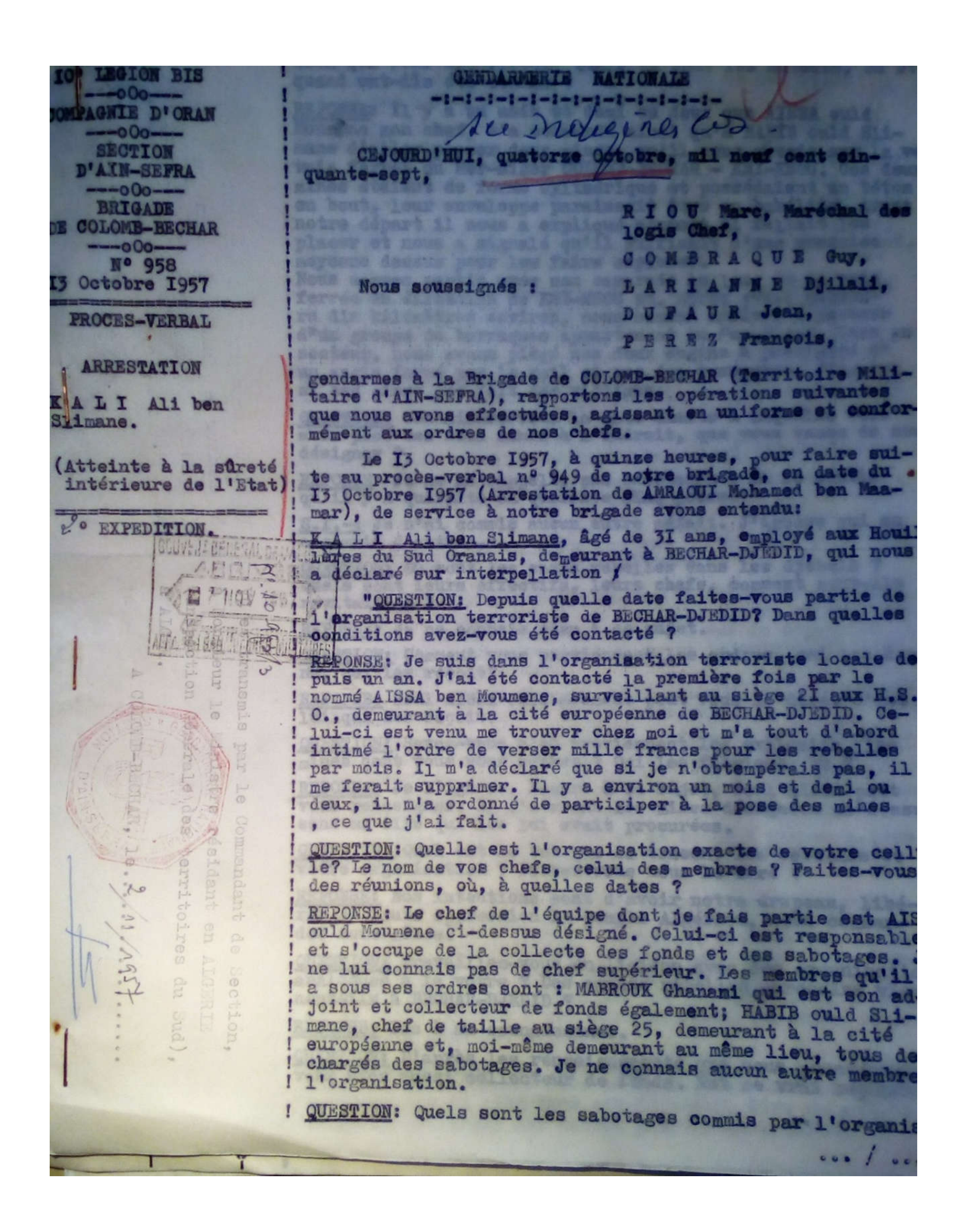
[23]- A.N.O.M, Boite N°9344/ 29.

الملحق رقم (24): صورة للمغطس بمعتقل قصر الطير[24].



[24] – عدسة الطالب 2016 م.

الملحق رقم (25): محضر استجواب.



IOe LEGION BIS
COMPAGNIE D'ORAN
SECTION D'AIN-SEFRA
BRIGADE DE COLOMB-BECHAR
N° 958
I3 Octobre I957

PROCES-VERBAL

ARRESTATION

K A L I Ali ben Slimane.

(Atteinte à la sûreté intérieure de l'Etat)

2° EXPEDITION.

GENDARMERIE NATIONALE

Aux Indigènes ...

CEJOURD'HUI, quatorze Octobre, mil neuf cent cinquante-sept,

Nous soussignés : R I O U Marc, Maréchal des logis Chef, C O M B R A Q U E Guy, L A R I A N N E Djilali, D U F A U R Jean, P E R E Z François,

gendarmes à la Brigade de COLOMB-BECHAR (Territoire Militaire d'AIN-SEFRA), rapportons les opérations suivantes que nous avons effectuées, agissant en uniforme et conformément aux ordres de nos chefs.

Le I3 Octobre I957, à quinze heures, pour faire suite au procès-verbal n° 949 de notre brigade, en date du I3 Octobre I957 (Arrestation de AMRAOUI Mohamed ben Maamar), de service à notre brigade avons entendu:

K A L I Ali ben Slimane, âgé de 3I ans, employé aux Houillères du Sud Oranais, demeurant à BECHAR-DJEDID, qui nous a déclaré sur interpellation /

"QUESTION: Depuis quelle date faites-vous partie de l'organisation terroriste de BECHAR-DJEDID? Dans quelles conditions avez-vous été contacté ?

REPONSE: Je suis dans l'organisation terroriste locale depuis un an. J'ai été contacté la première fois par le nommé AISSA ben Moumene, surveillant au siège 2I aux H.S.O., demeurant à la cité européenne de BECHAR-DJEDID. Celui-ci est venu me trouver chez moi et m'a tout d'abord intimé l'ordre de verser mille francs pour les rebelles par mois. Il m'a déclaré que si je n'obtempérais pas, il me ferait supprimer. Il y a environ un mois et demi ou deux, il m'a ordonné de participer à la pose des mines , ce que j'ai fait.

QUESTION: Quelle est l'organisation exacte de votre cellule? Le nom de vos chefs, celui des membres ? Faites-vous des réunions, où, à quelles dates ?

REPONSE: Le chef de l'équipe dont je fais partie est AISSA ould Moumene ci-dessus désigné. Celui-ci est responsable et s'occupe de la collecte des fonds et des sabotages. Je ne lui connais pas de chef supérieur. Les membres qu'il a sous ses ordres sont : MABROUK Ghanami qui est son adjoint et collecteur de fonds également; HABIB ould Slimane, chef de taille au siège 25, demeurant à la cité européenne et, moi-même demeurant au même lieu, tous deux chargés des sabotages. Je ne connais aucun autre membre de l'organisation.

QUESTION: Quels sont les sabotages commis par l'organis...

... / ...

Transmis par le Commandant de Section, pour le Ministre Résidant en ALGERIE (Direction Générale des Territoires du Sud), A COLOMB-BECHAR, le 2/11/1957

تابـع الملحق رقم: (25) [25]

-2-

tion que vous connaissez? Quels en sont les auteurs, où et quand ont-ils été commis ?

REPONSE: Il y a un mois et demi ou deux que AISSA ould Moumene mon chef, m'a commandé ainsi qu'à HABIB ould Slimane d'aller placer deux mines, qu'il nous aremis sur la voie ferrée du Mer-Niger COLOMB-BECHAR - KSI-KSOU. Ces deux mines étaient de forme cylindrique et possédaient un téton en bout, leur enveloppe paraissait être en bakélite. Avant notre départ il nous a expliqué comment il fallait les placer et nous a signalé qu'il suffisait d'une pression moyenne dessus pour les faire exploser.
Nous sommes partis avec mon camarade le long de la voie ferrée en direction de KSI-KSOU et, après avoir parcouru dix kilomètres environ, nous sommes arrivés à hauteur d'un groupe de barraques appartenant au Mer-Niger. Dans ce secteur, nous avons piégé nos deux engins à proximité d'un angle formé par le rail et une des traverses. J'ignore si ces mines ont fait des victimes.

QUESTION: Connaissez-vous la date exacte à laquelle vous avez posé ces deux mines à l'endroit, que vous venez de nous désigner ?

REPONSE: Je ne me rappelle pas exactement. Il me semble qu'il y a quarante ou quarante cinq jours.

S.I.-: Je n'ai commis aucun autre méfait. J'ignore qui en a commis d'autres.

QUESTION: Où sont les camps rebelles dans les djebels ? Quels sont leurs effectifs, leurs chefs, comment sont-ils ravitaillés ?

REPONSE: Je ne connais rien à ce sujet.

QUESTION: Comment vous parviennent les ordres, qui les donne, qui les reçoit?

REPONSE: Seul AISSA ould Moumene peut vous le dire. C'est lui qui les reçoit.

QUESTION: Savez-vous d'où proviennent les explosifs, les mines dont vous vous servez ? Qui les fabrique, où ?

REPONSE: Je l'ignore. Encore à ce sujet, seul AISSA peut vous renseigner. Il m'a remis les mines désignées ci-dessus sans me dire qui les lui avait procurées.

QUESTION: Quel est le but que se tracent les rebelles et votre organisation ? Pouvez-vous nous le dire ?

REPONSE: Nos intentions sont d'avoir notre drapeau, libérer de toute oppression le peuple Algérien, nous commander nous mêmes.

QUESTION: Travaillez-vous en liaison avec des organisations analogues à la votre ? Des agents rebelles marocains viennent-ils à BECHAR-DJEDID ?

REPONSE: Pas à ma connaissance.

[25] - A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (26): معلومات عن متهم جزائري[26] .

-5-

RENSEIGNEMENTS SUR L'INCULPE

K A L I Ali ben Slimane, âgé de 3I ans, né en I926 à ABADLA, fils de Slimane ben Mohamed et de Emberika bent Mohamed, employé siège éé aux Houillères du Sud Oranais à BECHAR-DJEDID, Mle 3832, y demeurant à la cité européenne bâtiment 5I7/4, illettré, marié, 3 enfants, jamais servi, élevé par ses parents jusqu'à sa majorité. Se dit jamais condamné.

SIGNALEMENT

Taille : I m 70 — Yeux: Marron.
Poids : 68 kgs. — Visage : Rond.
Corpulence: Moyenne. — Teint : Mât.
Cheveux: Châtain gris.

Marques particulières: Porte tatouage de forme losangique sur dessus main droite.

Vêtu : D'un maillot de corps bleu, d'un serrouel noir et d'une blouse bleu.

Coiffé: D'un koubouche blanc.

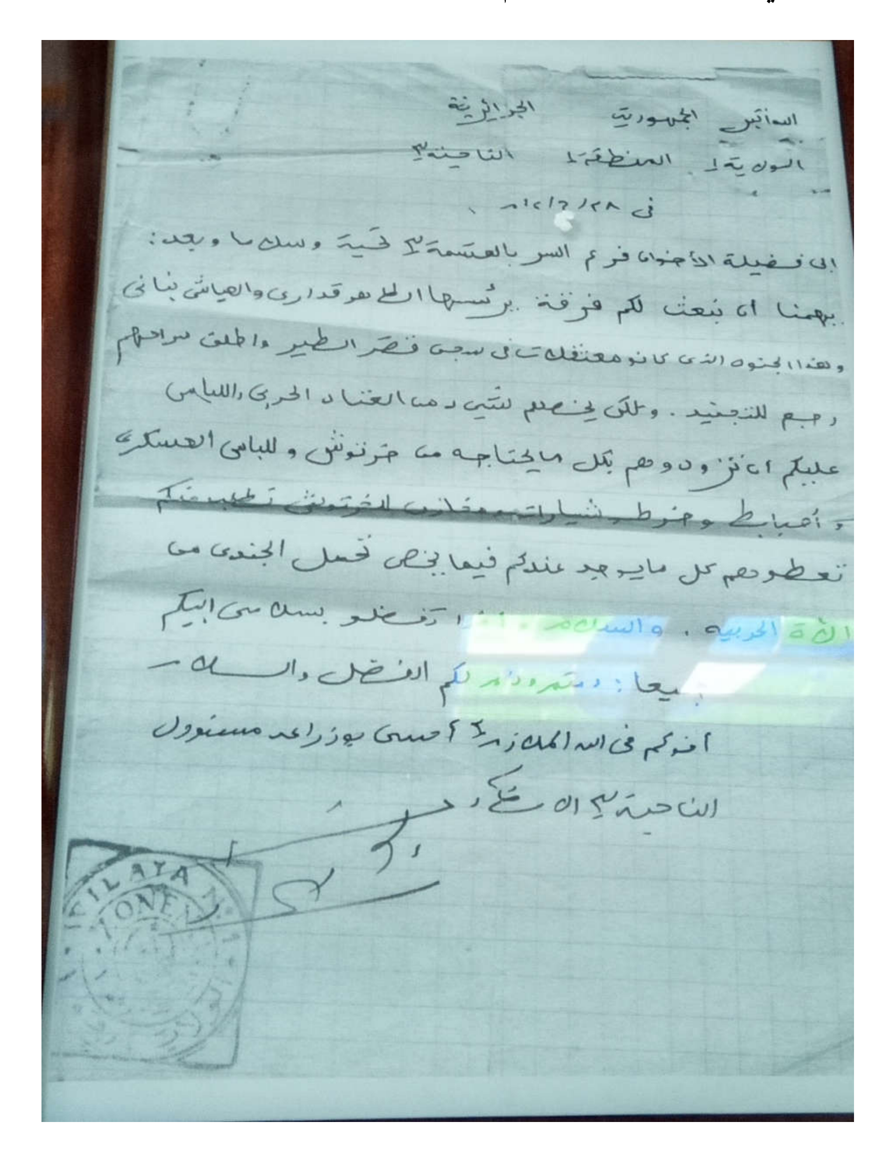
Chaussé: D'une paire de naïls en cuir.

P.F. D.J. L.D. C.G. R.M.

---

26 - A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (27): وثيقة توضح التحاق معتقلين من قصر الطير بصفوف جيش التحرير الوطني بعد إطلاق صراحهم[27].



الدائرة الجمهورية الجزائرية

الولاية 1 المنطقة 1 الناحية 3

إلى فضيلة الإخوان قوم السر بالقسمة 3 تحية وسلاما وبعد:

يهمنا أن نبعث لكم فرقة برئسها الحاج قداري والعياشي بناني وهذا الجنود الذين كانوا معتقلات في سجن قصر الطير وأطلق سراحهم رجع للتجنيد. ولكن يخصهم لشيء من العتاد الحربي واللباس عليكم أن تزودوهم بكل ما يحتاجه من [illegible] واللباس العسكري [illegible] تعطوهم كل ما يوجد عندكم فيما يخص تحمل الجندي من الآلة الحربية. والسلام. [illegible] بسلامي إليكم جميعا: دمتم ودام لكم الفضل والسلام

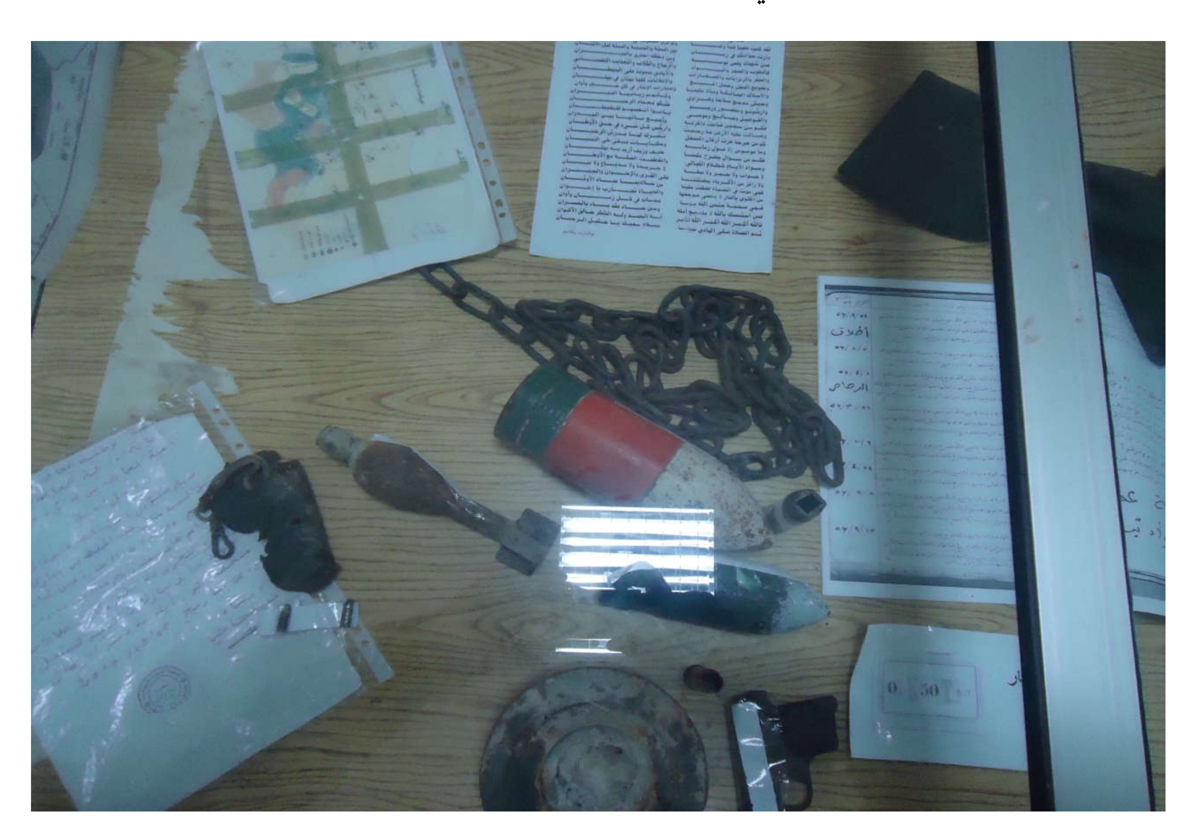
أخوكم في الله الملازم الأول حسين بوزراعة مسؤول الناحية الثالثة [illegible]

[27] – أرشيف متحف المجاهد بسطيف، عدسة الطالب.

الملحق رقم (28): مجسم لمعتقل قصر الطير[28] .



الملحق رقم (29): السلاسل التي كانت تستعمل في تعذيب الجزائريين[29] .



[28] – عدسة الطالب 2013 م.

[29] – عدسة الطالب 2013 م.

الملحق رقم (30): وثيقة تبين عقوبة النفي للجزائريين وحرمانهم من الدخول إلى أرض الوطن.

PREFECTURE DE BONE
Iº Division
2º Bureau

Nº 1064 /PG/GG

RÉPUBLIQUE FRANCAISE

Bône, le Ier Février 1960

LE GENERAL de Division DULAC, Commandant la Zône Est du Constantinois, Exerçant les Pouvoirs Civils dans le Département de B O N E

à

MM. les Sous-Préfets de

= TEBESSA =
= SOUK AHRAS =
= GUELMA =
= LA CALLE =
= CLAIRFONTAINE =

M. le Chef d'Escadron Commandant le Groupement de Gendarmerie de BONE

M. l'Officier Chef du 5º Bureau de l'Etat Major de la 2º D.I.M. "Les Caroubiers" B O N E

MM. les Maires du Département de B O N E

M. le Commissaire Divisionnaire - Commissaire Central B O N E

M. le Commissaire Principal, Chef du Service Départemental de la P.R.G. B O N E

M. le Commissaire Principal, Chef de la P.J. BONE

M. le Commissaire Principal, Chef de la B.S.T. BONE

OBJET : Interdiction de séjour en Algérie

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que par arrêtés en date des IO novembre 59, 9, I9, 2I, 29, 30 Décembre I959, 8,I4, I8 janvier I960, M. le Délégué Général du Gouvernement en Algérie a interdit l'entrée et le séjour en Algérie des personnes suivantes :

ALI BEN HASSINE BEN BELGACEM né en I933 à Médenine (Tunisie) fils de Hassine Ben Belgacem et de Hafsia Bent Amar

DHIFFI BOUAZIZ BEN AHMED BEN SALAH ALIAS MAHMOUD BEN AHMED né en I929 au Douar Ebayan (Tunisie) fils de Ahmed Ben Salah et de Mériem Bent El Hadj

AMAR BEN MOHAMED BEN SALAH né en I929 au Kef (Tunisie) fils de Mohamed ben Salah et de Boumendfil Fatma

BOUDJEMA BEN CHOUCHANE BEN ALI né en I9II à Radeyef (Gafsa) fils de Chouchane Ben Ali et de Aicha Bent Mohamed Seghir

SCHATZ JEAN ressortissant français né le I2 novembre I9I9 à Lausanne (Suisse) de Herman et de Bloch Elisa

DOUSSON SERGE ressortissant français né le 9 Août I9II à Paris (VIe)

./.

تابع الملحق رقم: (30).[30].

RONDA PAUL ressortissant français né le I7 juin I93 5 à Blida de Jean et de BAGUR Anna

PIERLOUISI Laure ressortissante française née le II Novembre I939 à Cortiechiato (Corse)

ABDESLAM BEN ABBES BEN DJILLALI ressortissant marocain né vers I900 au Douar Toualeb (Maroc) fils de Abbes Ben Djilali et de Fatma Bent Rabah

MERAD MOHAMED ressortissant français né le 2I Avril I922 à Tlemcen de Ahmed Ould Djelloul et de Mérad Yamina.

BENDIMERED née GONZALES ROSE née le II Février I920 à Tirman (ORAN) fille d'Antoine et de RODRIGUEZ Rose

ASSEL MOHAMED BEN ASSEL BEN BELGACEM (Tunisie) né en I9I7 au Douar Thala Kasserine (Tunisie) fils de Assel Ben Balgacem et de Goutta Bent Brahim

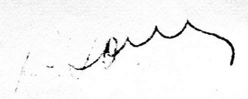
MOHAMED TAHAR CHADLI BEN MOHAMED tunisien né le 20 Mars I929 à Tunis fils de Mohamed et de HABIBA Bent Guidfi.

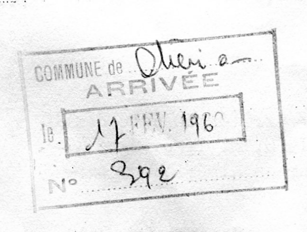
EL KAMMAR BEN ALI BEN HAMMOU marocain né vers I905 à Ouled Ben Attia Taounal (Maroc) de Ali Ben Hamma et de Fatima Bent Zouita.

AISSAOUI EL HANI BEN MOHAMED BEN HANI ressortissant tunisien né en I933 à Niano Ghabalia (Tunisie) de Mohamed Ben Hani et de Hahaa Bent Ahmed.

Je vous serais obligé de toutes dispositions que vous voudrez bien prendre pour assurer l'exécution des arrêtés ci-dessus énoncés.

P.LE GENERAL EXERCANT LES POUVOIRS CIVILS
Le Chef de Division Délégué,



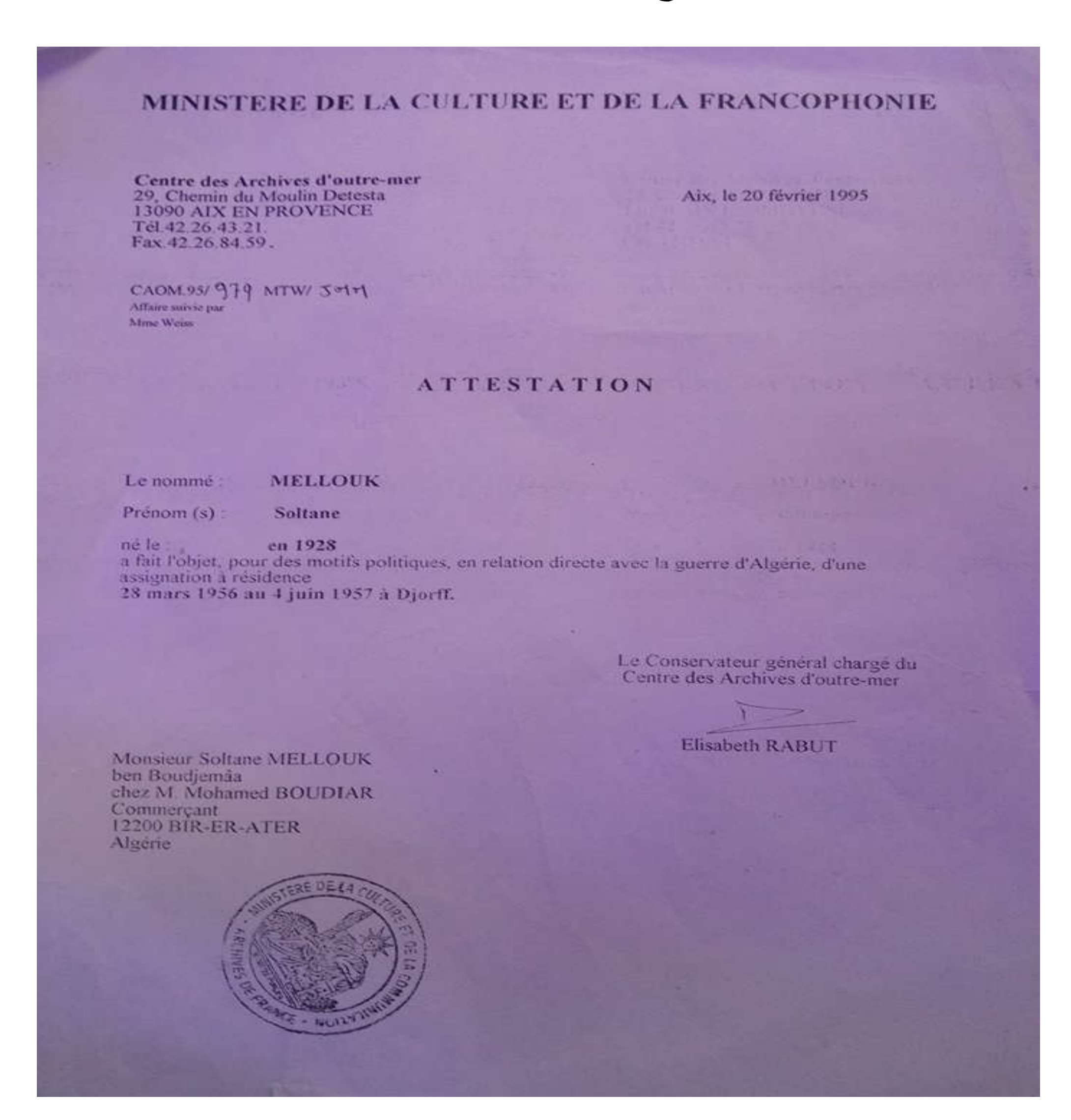


30 – أرشيف ملحق متحف المجاهد تبسة.

الملحق رقم (31): سياسة إغراء الجزائريين[31].



الملحق رقم (32): وثيقة توضح مدة إعتقال أحد المسبلين في معتقل الجرف[32].



MINISTERE DE LA CULTURE ET DE LA FRANCOPHONIE

Centre des Archives d'outre-mer
29, Chemin du Moulin Detesta
13090 AIX EN PROVENCE
Tél.42.26.43.21.
Fax.42.26.84.59.

Aix, le 20 février 1995

CAOM.95/ 979 MTW/ 3073
Affaire suivie par
Mme Weiss

ATTESTATION

Le nommé : MELLOUK

Prénom (s) : Soltane

né le : en 1928
a fait l'objet, pour des motifs politiques, en relation directe avec la guerre d'Algérie, d'une assignation à résidence
28 mars 1956 au 4 juin 1957 à Djorff.

Le Conservateur général chargé du
Centre des Archives d'outre-mer

Elisabeth RABUT

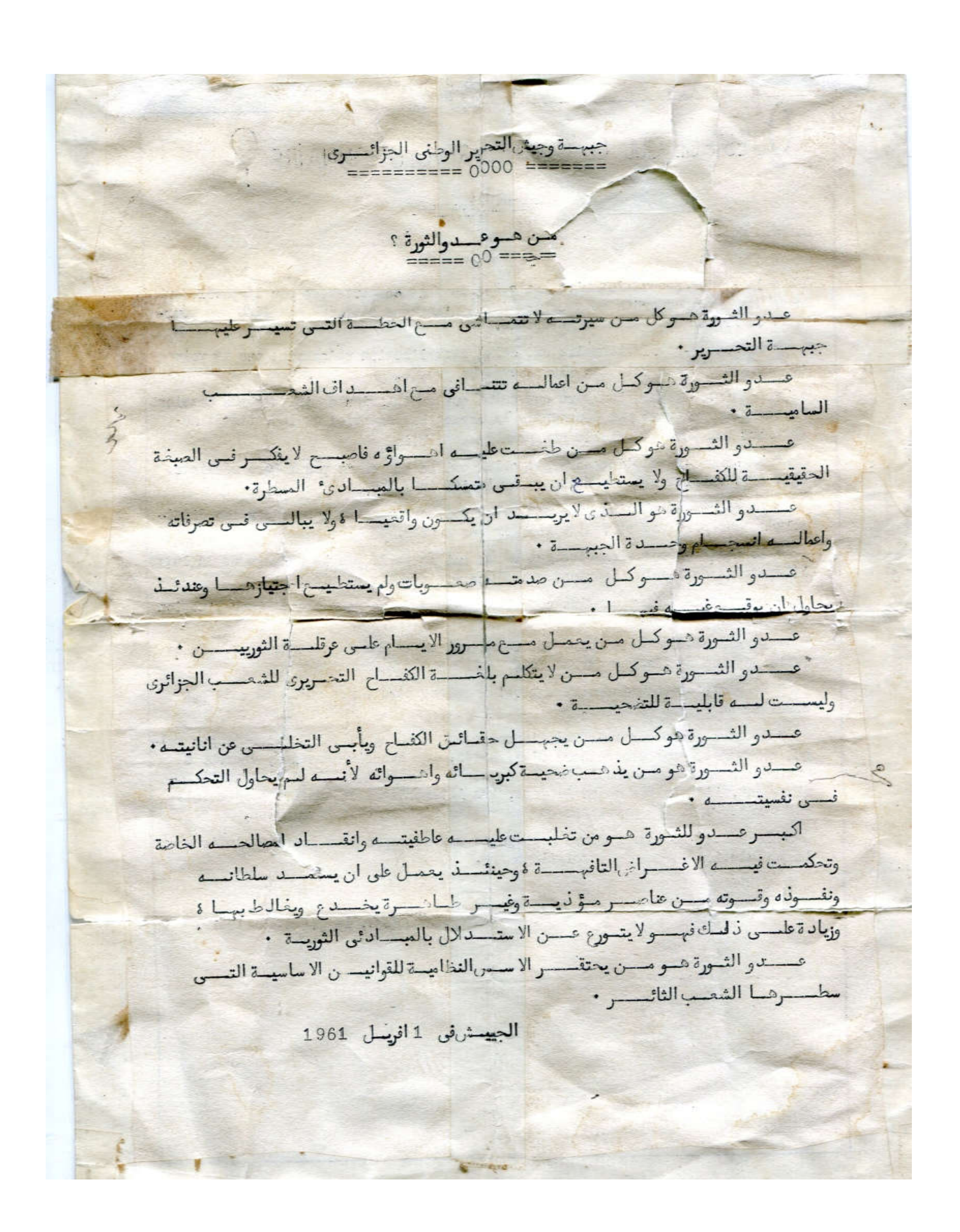
Monsieur Soltane MELLOUK
ben Boudjemâa
chez M. Mohamed BOUDIAR
Commerçant
12200 BIR-ER-ATER
Algérie

MINISTERE DE LA CULTURE ET DE LA COMMUNICATION — ARCHIVES DE FRANCE

31 – أرشيف ملحقة متحف المجاهد تبسة.

32 – أرشيف شخصي مقدم من طرف السيد ملوك مصطفى والد المعني ملوك سلطان.

الملحق رقم (33): رسالة تحدد أعداء الثورة التحريرية[33].



جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري

0000

من هو عدو الثورة ؟

00

عدو الثورة هو كل من سيرته لا تتماشى مع الخطة التي تسير عليها جبهة التحرير.

عدو الثورة هو كل من اعماله تتنافى مع اهداف الشعب السامية.

عدو الثورة هو كل من طغت عليه اهواؤه فاصبح لا يفكر في الصبغة الحقيقية للكفاح ولا يستطيع ان يبقى متمسكا بالمبادئ المسطرة.

عدو الثورة هو الذي لا يريد ان يكون واقعيا، ولا يبالي في تصرفاته واعماله انسجام وحدة الجبهة.

عدو الثورة هو كل من صدمته صعوبات ولم يستطع اجتيازها وعندئذ يحاول ان يوقع غيره فيها.

عدو الثورة هو كل من يعمل مع مرور الايام على عرقلة الثوريين.

عدو الثورة هو كل من لا يتكلم بلغة الكفاح التحريري للشعب الجزائري وليست له قابلية للتضحية.

عدو الثورة هو كل من يجهل حقائق الكفاح ويأبى التخلي عن انانيته.

عدو الثورة هو من يذهب ضحية كبريائه واهوائه لأنه لم يحاول التحكم في نفسيته.

اكبر عدو للثورة هو من تغلبت عليه عاطفيته وانقاد لمصالحه الخاصة وتحكمت فيه الاغراض التافهة، وحينئذ يعمل على ان يسند سلطانه ونفوذه وقوته من عناصر مؤذية وغير طاهرة يخدع ويغالط بها، وزيادة على ذلك فهو لا يتورع عن الاستدلال بالمبادئ الثورية.

عدو الثورة هو من يحتقر الاسس النظامية للقوانين الاساسية التي سطرها الشعب الثائر.

الجيش في 1 افريل 1961

---

33 - أرشيف ملحقة متحف المجاهد تبسة.

الملحق رقم (34): الرد على السياسة الإغرائية الفرنسية.

79

- الجمهوريــــة الجزائريــــة -

جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري

هيئة أركان الحرب العامـــة

المحافظة السياسيـــة

/

=.=.=.=.=.=

إخـــواننا أخـــواتنا !

في أقرب وقت ستلتحقون بأرض الوطن . سيجد أغلبكم ديارهم مهدمة وأراضيهم محرقة ورجوعكم إلى الحياة العادية يتطلب منكم كثيرا من التضحيات ؛ ستتخذ إجراءات في تسهيل ترتيبكم في مداشركم وقراكم ومدنكم . سوف تجدون إعانة مادية لمواجهة الحالة الجديدة . إن الجبهة وجيش التحرير الوطني سيواصلان السهر عليكم ويدافعان عن مصالحكم الأساسية .

إخـــواننا أخـــواتنا !

رجوعكم في الجزائر يلزم أن يكون في نظام محكم . يجب عليكم أن تعطوا مثالا بالتحامكم ونظامكم ؛ وقد انتصر شعبنا الكريم على العدو بفضل هاتين الصفتين .

فلكم أنتم أيضا اللاجئون الذين تحصلتم بعد المحن على الشعور بالمسؤولية والسدد ؛ فلكم أنتم أن تثيروا إعجابا واحتراما الذين ينتظرونكم ويعتمدون عليكم وعلى نضجكم السياسي لحل المشاكل العديدة التي تنتظركم بعد رجوعكم :

إخـوانـنا أخـواتنا ؛ فاعتمدوا أيضا على جبهة وجيش التحرير الوطني اللذان ما انفكا يكررا لكم أن إيقاف القتال لا يعني السلم !

أجل ستترجعون إلى مداشركم وقراكم ومدنكم ؛ ولكن الرجوع الذي يجعل نهاية لمحنتكم يبين لكم بداية معركة جديدة .

يجب عليكم جميعا أن تبنوا ما حطمته الحرب .

أن العمل الذي ينتظركم عظيم ولذلك كونوا على علم أنه لا يمكن لكم الرجوع إلى الحياة العادية بدون مساكن ومستوصفات ومدارس جديدة لأولادكم .

.../...

تابع **الملحق رقم: (34)**[34].

.../...

إخـــوانـنا اخـواتـنا !

انكم وجدتم ابان الحرب يدا تساعدكم وتغيثكم ، ولكن الآن قد تغير الحال ويجب على كل جزائري وجزائرية أن يشارك فى تشييد الوطن وان يكون جزءا صالحا ومثمرا فى المجتمع .

وستجدون إعانة فعالة من طرف الجبهة وجيش التحرير الوطنى بقدر ما تستجيبون لاعانتهما .

بما أن ايقاف الحرب لا يعنى السلم او الرجوع إلى الحياة التى تصبون إليها جميعا [illegible] واجبكم الاكيد أى واجب كل جزائرى أن تبذلوا كل ما فى وسعكم لاعانة مسؤوليكم وتندّدوا :

- بمن يحاول إغرائكم
- بمن يريد إفشالكم
- بمن يحط من صحة مسؤوليتكم
- بمن يحثكم على عدم الطاعة والتمرد
- بمن يحاول تقسيمكم
- بمن يمس من شرف جبهة وجيش التحرير الوطنى

ويجب عليكم كذلك أن تحترموا الاوامر الصادرة من جبهة وجيش التحرير الوطنى بنصها وكمالها لان هذه الأوامر تراعى دائما مصالحكم .

اخـوانـنا اخـواتـنا !

يجب عليكم أن تبذلوا قصارى جهدكم وتظهرون نشاطا وحزما لاسترجاع مأواكم وتهيئة عيشا ارغد لأولادكم فى القريب العاجل .

ان ايقاف القتال لم يزح جميع الأخطار بل ضاعفها بالعكس لتحطيم مستقبلكم . وواجبكم أنتم ان تكتشفوا هؤلاء المجرمين وأن تراقبوهم أكثر ما يمكن وتطلعوا عن أسمائهم لمسؤوليكم من جبهة وجيش التحرير الوطنى .

يجب عليكم أن تاخذوا حذركم من المنظمة السرية [illegible] لان أعوان هذه المنظمة الذين ينفذون اوامرها والذين الحقوا ضررا كبيرا بإخواننا فى عاصمة الجزائر أو فى المدن الاخرى كوهران ، وعنابة وقسنطينة وغيرها .

سوف لا يترددون على ارتكاب جرائم اخرى أو على تهديد حياتكم وحياة ابنائكم بالخطر اذا لا حذلوا فى صفوفكم علامات الفوضى والتهاون .

.../...

34 - أرشيف ملحقة متحف المجاهد تبسة.

الملحق رقم (35): وثيقة توضح تحديد إقامة الجزائريين وذلك بالتصريح عند تغييرها[35].

Département de Bône

Arrondissement de Tebessa

S. A. S. D'EL-OGLA

N° 266 /E.O

El-Ogla, le 28 SEPTEMBRE 1960

Le Capitaine TROUTIER, Maurice, Chef de la S.A.S. d'El-Ogla,

à Monsieur le MAIRE DE LA COMMUNE DE

C H E R I A

J'ai l'honneur de vous transmettre à toute fin que vous jugerez utile, la demande et autorisations de changement de résidence des nommés : TOUATI, Naoui ben Ali et TOUATI Mohammed ben Ali, qui désirent se fixer sur la Commune de CHERIA pour une durée d'un an. Il s'agit d'un changement de résidence temporaire, le recensement étant pratiquement terminé, les intéressés resteront en compte à leur Commune d'origine.

LE CHEF DE S.A.S.

Cheria

1828

35 – أرشيف ملحقة متحف المجاهد تبسة.

الملحق رقم (36): وثيقة تبين إلزام تنقل الجزائريين برخصة من الإدارة الفرنسية[36].

NEGRINE, le 4 Avril 1959

GENDARMERIE NATIONALE
COMMANDEMENT REGIONAL DE LA GENDARMERIE DE LA X° REGION MILITAIRE.
10° LEGION TER DE GENDARMERIE
GROUPEMENT DE BONE
COMPAGNIE DE TEBESSA
POSTE PERMANENT DE NEGRINE
n° 45/4.-

L'Adjudant GUILLAUME Commandant le Poste Permanent de Gendarmerie de NEGRINE

à

M.le Lieutenant Commandant la Compagnie de Gendarmerie à TEBESSA

O B J E T : - Circulation des personnes

REFERENCE : - Arrêté 102 - 2° D.I.M. & Z.E.C. en date du 3 Juin 1958
- Instruction n° 503/5 2° D.I.M. & Z.E.C. du 3 Juin 1958.

- - - - -

De nombreux transhumants en provenance des communes de STAH - GOURIGUEUR-BEDJEN-TROUBIA-TLIDJEN-EL MEZERAA sont installés sur le territoire des communes NEGRINE et FERKANE.

Ces personnes venant d'un autre groupe de communes, devraient être suivant les prescriptions de l'Arrêté 102 et l'Instruction n° 503/5 du 3 Juin 1958, en possession d'un laissez-passer temporaire d'une durée maximum de trois mois. Hors la majorité des transhumants contrôlés sont démunis de cette pièce et ne possèdent pour justifier de leur déplacement qu'un certificat de transhumant délivré par leur commune d'origine. Les recherches effectuées dans les archives du Poste ne m'ont pas permis de trouver une documentation traitant de cette question.

En conséquence, compte tenu des errements antérieurs, j'ai l'honneur de demander si l'application des textes en vigueur peut être envisagée.

signé: . . .

JV/LB

CORPS D'ARMEE DE CONSTANTINE
ZONE EST CONSTANTINOIS
25° D.P. & S.T.
ETAT MAJOR - 5° BUREAU
N° 3104 /ST/5
Clt.

-§- COPIE CONFORME TRANSMISE -§-

à

- M.l'Officier Supérieur AA - S/Préfecture de TEBESSA (12 ex.)

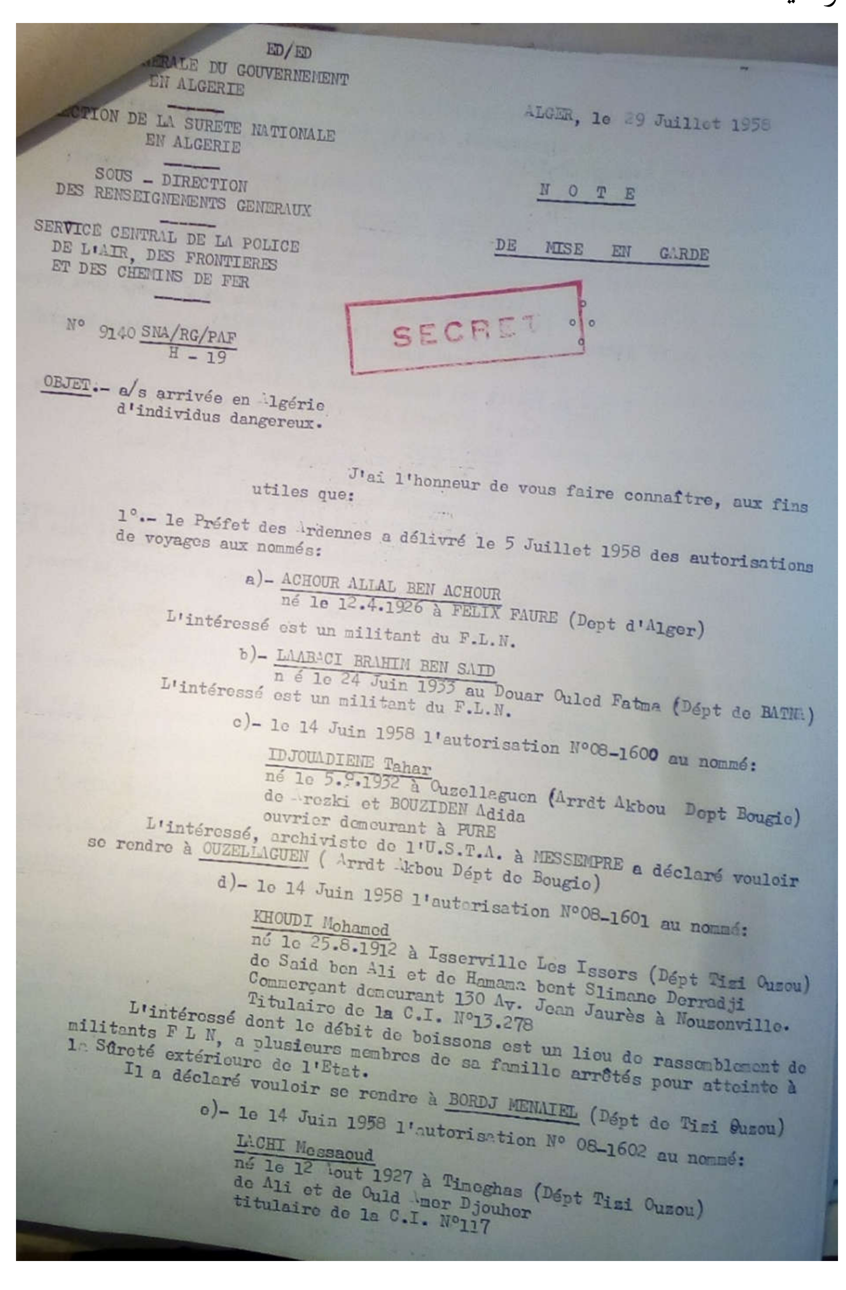
en lui rappelant les prescriptions des Notes de Service 8421/GST/3 en date du 24.10.58 et 289/GST/5 en date du 10.1.59 et 2559/3, 2960/5 du 14.4.59.

En raison de l'achèvement prochain de la transhumance, il ne paraît pas possible de régulariser la situation des personnes mises en cause par la lettre du Commandant du poste permanent de Gendarmerie de NEGRINE selon les modalités prévues par la Note de Service 289/GST/5; mais les S.A.S. intéressées devront après entente avec les représentants locaux et la gendarmerie, détacher un élément de contrôle qui validera les certificats de transhumants délivrés par les communes d'origine.

- Gendarmerie (12 ex.) - B/3

36 – أرشيف ملحقة متحف المجاهد تبسة.

الملحق رقم (37): نماذج من وثائق توضح أسماء بعض الجزائريين مسجلين خطرين من طرف السلطات الفرنسية[37].



ED/ED

...ERALE DU GOUVERNEMENT EN ALGERIE

...CTION DE LA SURETE NATIONALE EN ALGERIE

SOUS - DIRECTION DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX

SERVICE CENTRAL DE LA POLICE DE L'AIR, DES FRONTIERES ET DES CHEMINS DE FER

N° 9140 SNA/RG/PAF H - 19

ALGER, le 29 Juillet 1958

NOTE

DE MISE EN GARDE

SECRET

OBJET.- a/s arrivée en Algérie d'individus dangereux.

J'ai l'honneur de vous faire connaître, aux fins utiles que:

1°.- le Préfet des Ardennes a délivré le 5 Juillet 1958 des autorisations de voyages aux nommés:

a)- ACHOUR ALLAL BEN ACHOUR
né le 12.4.1926 à FELIX FAURE (Dept d'Alger)
L'intéressé est un militant du F.L.N.

b)- LAABACI BRAHIM BEN SAID
né le 24 Juin 1933 au Douar Ouled Fatma (Dépt de BATNA)
L'intéressé est un militant du F.L.N.

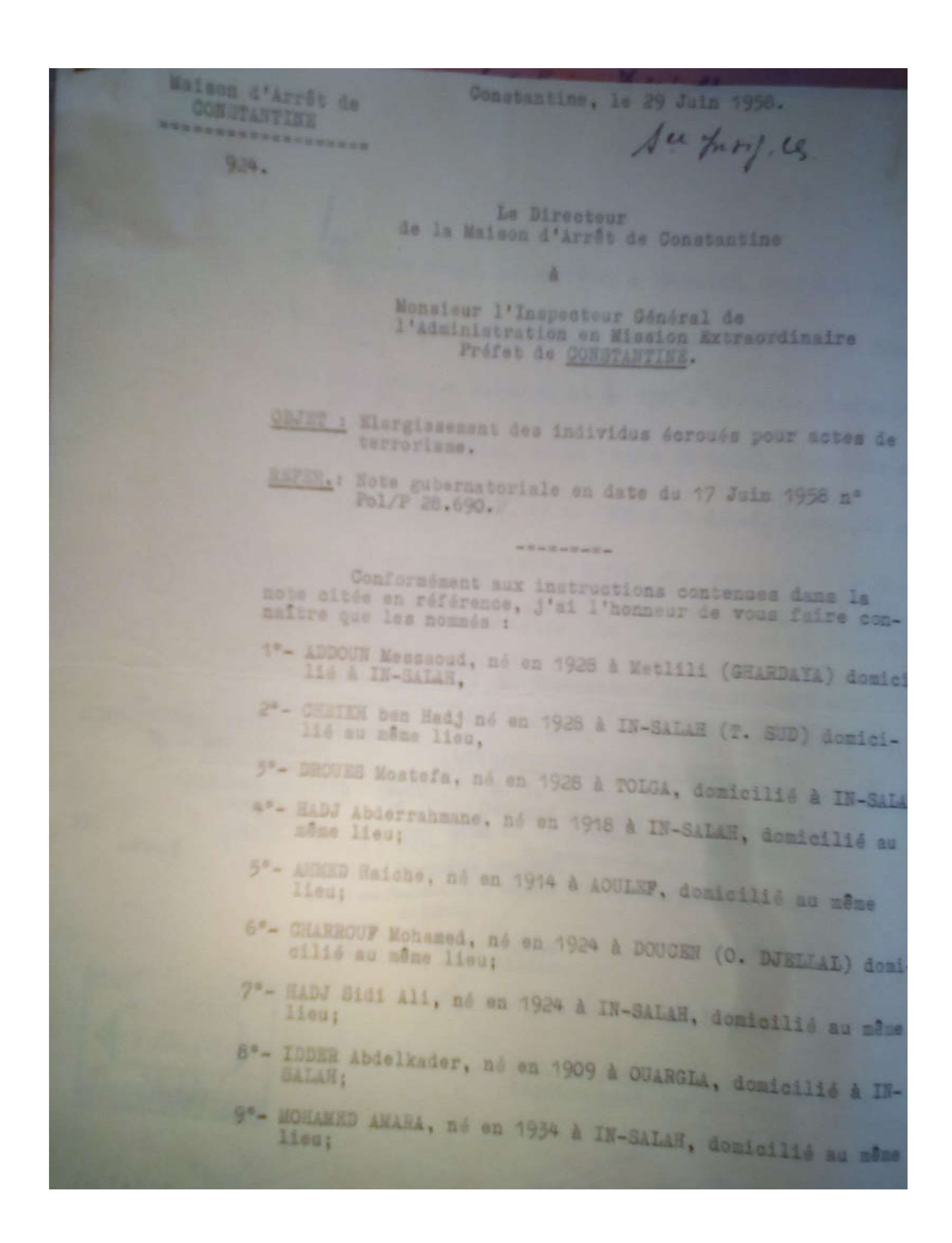
c)- le 14 Juin 1958 l'autorisation N°08-1600 au nommé:
IDJOUADIENE Tahar
né le 5.9.1932 à Ouzellaguen (Arrdt Akbou Dept Bougie)
de Arezki et BOUZIDEN Adida
ouvrier demeurant à PURE
L'intéressé, archiviste de l'U.S.T.A. à MESSEMPRE a déclaré vouloir se rendre à OUZELLAGUEN (Arrdt Akbou Dépt de Bougie)

d)- le 14 Juin 1958 l'autorisation N°08-1601 au nommé:
KHOUDI Mohamed
né le 25.8.1912 à Isserville Les Issers (Dépt Tizi Ouzou)
de Said ben Ali et de Hamama bent Slimane Derradji
Commerçant demeurant 130 Av. Jean Jaurès à Nouzonville.
Titulaire de la C.I. N°13.278
L'intéressé dont le débit de boissons est un lieu de rassemblement de militants F L N, a plusieurs membres de sa famille arrêtés pour atteinte à la Sûreté extérieure de l'Etat.
Il a déclaré vouloir se rendre à BORDJ MENAIEL (Dépt de Tizi Ouzou)

e)- le 14 Juin 1958 l'autorisation N° 08-1602 au nommé:
LACHI Messaoud
né le 12 Aout 1927 à Tinoghas (Dépt Tizi Ouzou)
de Ali et de Ould Amor Djouhor
titulaire de la C.I. N°117

37- A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (38): قوائم لمساجين تم الإفراج عنهم من سجن باتنة بعد تمام نفاذ العقوبة المسلطة عليهم، تبين الوثيقة أن المسجونين من مناطق مختلفة.



Maison d'Arrêt de
CONSTANTINE
==================
924.

Constantine, le 29 Juin 1956.

Le Directeur
de la Maison d'Arrêt de Constantine

À

Monsieur l'Inspecteur Général de
l'Administration en Mission Extraordinaire
Préfet de CONSTANTINE.

OBJET : Elargissement des individus écroués pour actes de terrorisme.

REFER. : Note gubernatoriale en date du 17 Juin 1956 n° Pol/P 28.690.

-=-=-=-=-

Conformément aux instructions contenues dans la note citée en référence, j'ai l'honneur de vous faire connaître que les nommés :

1°- ADDOUN Messaoud, né en 1928 à Metlili (GHARDAYA) domicilié à IN-SALAH,

2°- CHEIKH ben Hadj né en 1928 à IN-SALAH (T. SUD) domicilié au même lieu,

3°- DROUES Mostefa, né en 1928 à TOLGA, domicilié à IN-SALA[H]

4°- HADJ Abderrahmane, né en 1918 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

5°- AHMED Haiche, né en 1914 à AOULEF, domicilié au même lieu;

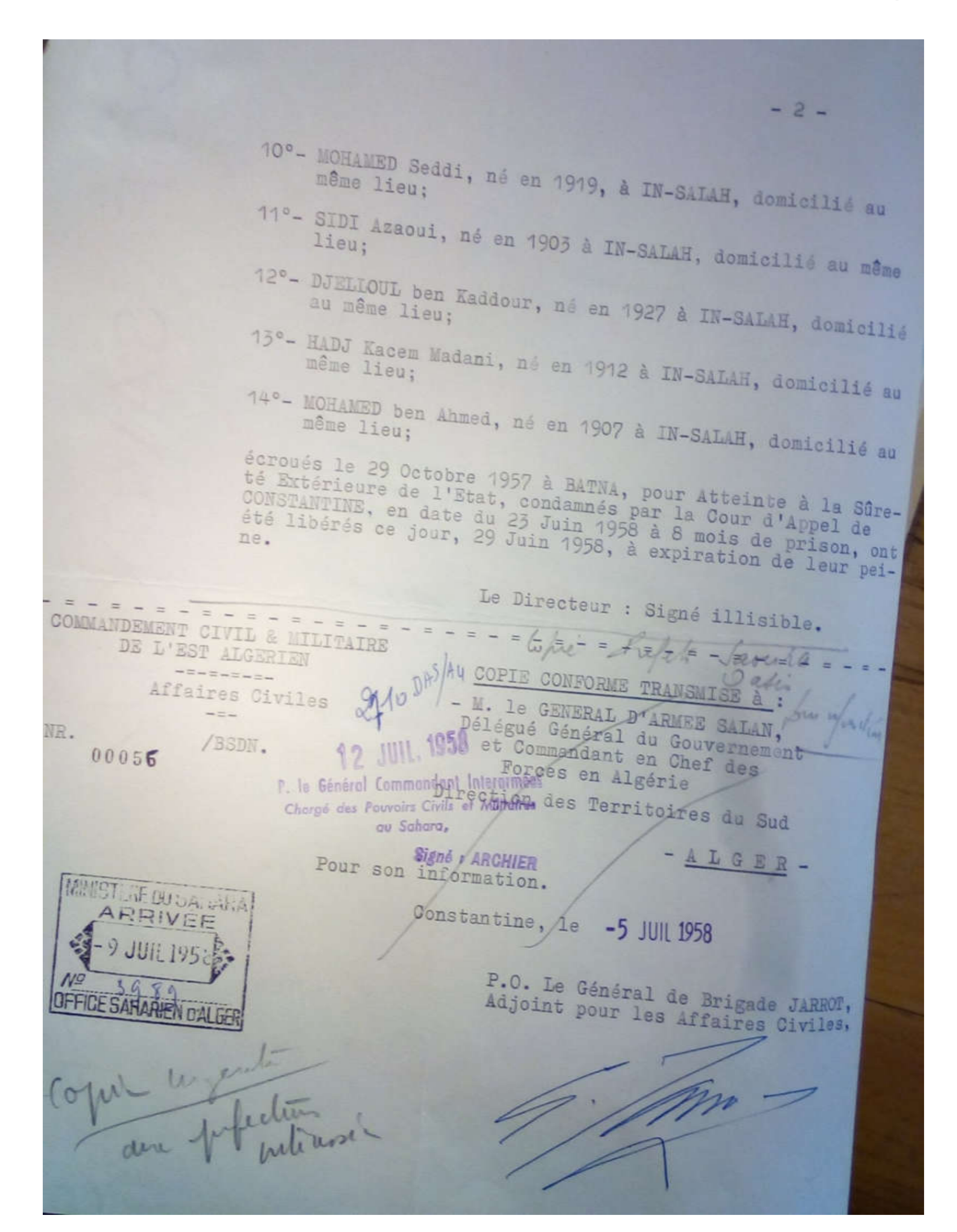
6°- CHARROUF Mohamed, né en 1924 à DOUCEN (O. DJELLAL) domicilié au même lieu;

7°- HADJ Sidi Ali, né en 1924 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

8°- IDDER Abdelkader, né en 1909 à OUARGLA, domicilié à IN-SALAH;

9°- MOHAMED AMARA, né en 1934 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

تابع **الملحق رقم: (38)**[38].



- 2 -

10°- MOHAMED Seddi, né en 1919, à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

11°- SIDI Azaoui, né en 1903 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

12°- DJELLOUL ben Kaddour, né en 1927 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

13°- HADJ Kacem Madani, né en 1912 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

14°- MOHAMED ben Ahmed, né en 1907 à IN-SALAH, domicilié au même lieu;

écroués le 29 Octobre 1957 à BATNA, pour Atteinte à la Sûreté Extérieure de l'Etat, condamnés par la Cour d'Appel de CONSTANTINE, en date du 23 Juin 1958 à 8 mois de prison, ont été libérés ce jour, 29 Juin 1958, à expiration de leur peine.

Le Directeur : Signé illisible.

COMMANDEMENT CIVIL & MILITAIRE
DE L'EST ALGERIEN
Affaires Civiles

NR. 00056 /BSDN.

COPIE CONFORME TRANSMISE à :
- M. le GENERAL D'ARMEE SALAN, Délégué Général du Gouvernement et Commandant en Chef des Forces en Algérie
Direction des Territoires du Sud
- ALGER -

12 JUIL. 1958
P. le Général Commandant Interarmées Chargé des Pouvoirs Civils et Militaires au Sahara,
Signé : ARCHIER

Pour son information.

Constantine, le -5 JUIL 1958

P.O. Le Général de Brigade JARROT,
Adjoint pour les Affaires Civiles,

MINISTERE DU SAHARA
ARRIVEE
9 JUIL 1958
Nº 3989
OFFICE SAHARIEN D'ALGER

38- A.N.O.M, Boite Nº 9h/79/38

الملحق رقم (39): وثيقة توضح النشاط الإقليمي لجهاز D.S.T[39].



TELEGRAMME
ARRIVÉE
SECRET

DESTINATAIRE : MINISTRE ALGER.
TERRITOIRE OUARGLA

EXPEDITEUR : ANNEXE TAMANRASSET

TOUTE CORRESPONDANCE SE RAPPORTANT A CETTE AFFAIRE DOIT ETRE TRAITEE SOUS LE TIMBRE DU « SECRET »

ORIGINE	JOUR	HEURE	MOIS	ANNÉE
TAMANRASSET	18	15.55	12	1957

N° de Référence : 032

TEXTE :

secret n° 20/AS
Suite à demande IGTS stop BEN HADID Mohamed arrêté TAMANRASSET le 16 décembre par D.S.T. pour atteinte sécurité extérieure de l'état stop Compte-rendu suit dans bulletin renseignements stop

XXX

N° 04695
Heure 17.45
Visa PL

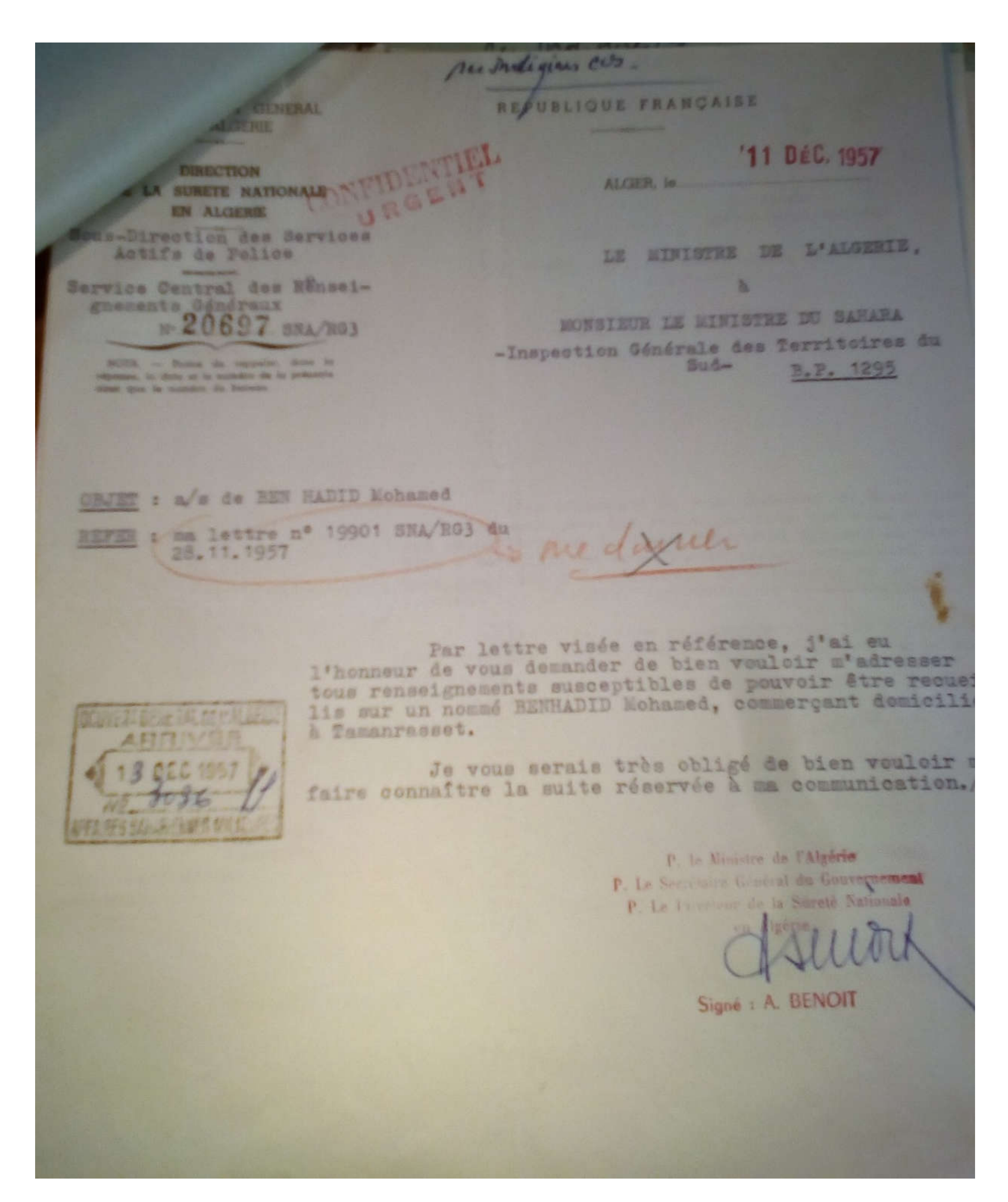
CABINET DU GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE – SERVICE DU CHIFFRE – 18 DEC. 1957

20 DEC 1957 – 3099/S

N.B. - Le présent texte doit, s'il est nécessaire de le conserver après son exploitation, être classé en lieu sûr. (Réf. 182 CAB/CTC du 19 Mai 1955).

39 - A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (40): طلب معلومات قضائية حول مطلوب جزائري[40] .



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DIRECTION DE LA SURETE NATIONALE EN ALGERIE

Sous-Direction des Services Actifs de Police

Service Central des Renseignements Généraux

N° 20697 SNA/RG3

CONFIDENTIEL URGENT

ALGER, le 11 DÉC. 1957

LE MINISTRE DE L'ALGERIE,

à

MONSIEUR LE MINISTRE DU SAHARA
-Inspection Générale des Territoires du Sud- B.P. 1295

OBJET : a/s de BEN HADID Mohamed

REFER : ma lettre n° 19901 SNA/RG3 du 28.11.1957

Par lettre visée en référence, j'ai eu l'honneur de vous demander de bien vouloir m'adresser tous renseignements susceptibles de pouvoir être recueillis sur un nommé BENHADID Mohamed, commerçant domicilié à Tamanrasset.

Je vous serais très obligé de bien vouloir me faire connaître la suite réservée à ma communication./

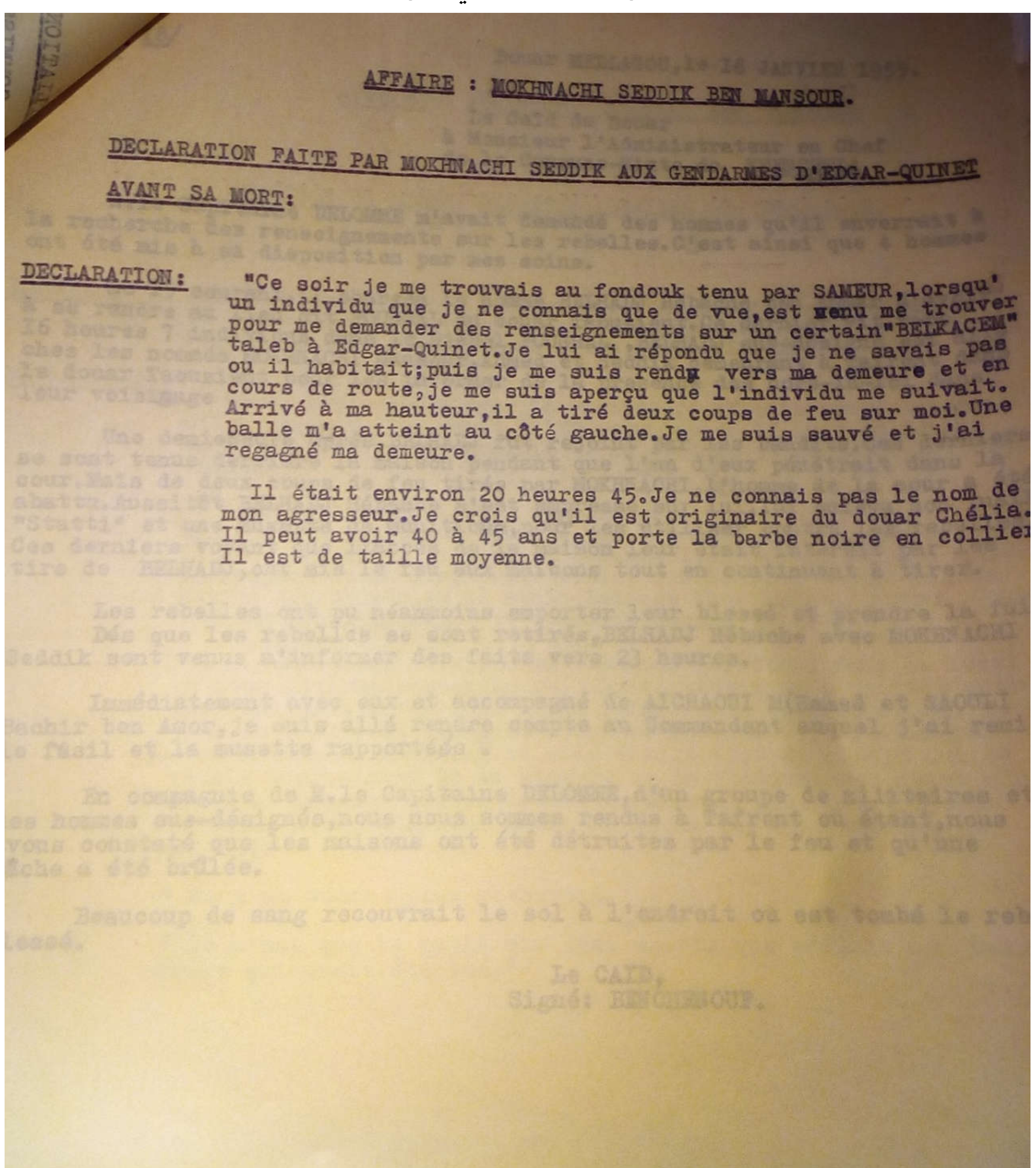
ARRIVÉE 13 DEC 1957

P. le Ministre de l'Algérie
P. Le Secrétaire Général du Gouvernement
P. Le Directeur de la Sûreté Nationale en Algérie

Signé : A. BENOIT

40- A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (41): تصريحات عميل للدرك الفرنسي قبل موته[41].



AFFAIRE : MOKHNACHI SEDDIK BEN MANSOUR.

DECLARATION FAITE PAR MOKHNACHI SEDDIK AUX GENDARMES D'EDGAR-QUINET

AVANT SA MORT:

DECLARATION: "Ce soir je me trouvais au fondouk tenu par SAMEUR,lorsqu' un individu que je ne connais que de vue,est venu me trouver pour me demander des renseignements sur un certain"BELKACEM" taleb à Edgar-Quinet.Je lui ai répondu que je ne savais pas ou il habitait;puis je me suis rendu vers ma demeure et en cours de route,je me suis aperçu que l'individu me suivait. Arrivé à ma hauteur,il a tiré deux coups de feu sur moi.Une balle m'a atteint au côté gauche.Je me suis sauvé et j'ai regagné ma demeure.

Il était environ 20 heures 45.Je ne connais pas le nom de mon agresseur.Je crois qu'il est originaire du douar Chélia. Il peut avoir 40 à 45 ans et porte la barbe noire en collier Il est de taille moyenne.

41 - A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (42): عمليات توقيف الجزائريين بعد عملية اشتباك مع القوات الفرنسية.

- 4 -

LAGRAA est âgé, et porte une barbe blanche. Il nous a dit que la nuit où s'est produit le harcélement du poste militaire de ZOUI (nuit du 23 au 24 Septembre 1955), par BOUGUESSI Amor; ce dernier avait mangé chez lui au retour.

Pendant notre séjour au douar Tamarout, nous avons reçu la visite d'un certain TIDJANI ben Lahzari (non arrété), originaire de ce douar, et ravitailleur. Il est venu deux fois chez BERRAHAIL. Il nous a remis du savon, des chaussettes, des cigarettes etc..... Au cours d'une de ses visites, un nommé GHALOUDJ Ahmed (arrété), mechta Ouled-MAHIDI, douar Tamarout, a mangé avec nous, il connait le ravitailleur TIDJANI.

Au cours d'une rencontre avec les groupes, MABROUK et AMAR NAILI, TALBI M'Hamed s'est plaint de ne pas avoir d'hommes dégourdis. A la suite de celà, Il y a eu des permutations. J'ai été affecté au groupe de AMAR NAILI qui a alors été composé des hommes suivants: BRAHIM du douar Mahmel, AZZEDINE de la mechta Ouled-Zaïd, douar Mahmel, AISSA des Ouleds NAILS, HACENE tunisien, ABDERRAHMANE du douar Tamarout, BELKACEM des Ouléds-Yacoubs, douar Tamza, MESSAOUD de la région de CHERIA-GASSES, C.M. de TEBESSA.

Jusqu'au moment de ma capture, nous sommes restés dans la région de GARET-TAMAROUT. Deux nuits avant mon arrestation, nous avons été hébergés par un certain ZEROUAL demeurant au pied du col d'EL-AOUIDJA, douar Tamarout. La nuit suivante, nous sommes allés sur indications de MESSAOUD, chez deux personnes que je ne connais pas. A la premiére, nous avons demandé un fusil de chasse, qu'elle nous a remis. A la seconde, nous avons demandé un fusil Statti qu'elle n'a pu nous remettre, l'ayant, à ses dires déjà donnée à d'autres rebelles.

Le matin précédant ma capture, nous avons aperçu des militaires en opérations, nous sommes restés cachés toute la journée dans un ravin, prés d'Aïn-Roumi, douar Tamarout. Croyant que d'autres soldats allaient venir, le chef nous a ordonné de nous replier vers le Djebel Frengual, douar Bouderhem.

Notre groupe avait pour mission d'interdire aux habitant du douar de payer leurs impôts, de répondre aux convocations du Conseil de révision; nous leur enjoignons de ne pas garder de chien sous peine d'une amende de 5.000 Francs et d'une correction.

Le groupe TAHAR était chargé des coupures de lignes tél phoniques et de l'incendie des fermes. J'ignore qu'elle ferme il a incendié.

Le nommé AZZEDINE des Ouleds-Zaïd, douar Mahmel, teigneu m'a avoué avoir assassiné le chauffeur et le graisseur du car KAPTANE (25 Septembre 1955), de la ligne Khenchela-Batna. Il fai sait alors partie du groupe TALBI Amar et il était accompagné de l'ex-goumier M'Hamed ben Mohamed Seghir. C'est lui, qui a tu ces deux personnes avec son révolver. Aprés ce coup, AZZEDINE a été muté dans mon groupe, commandé par AMAR NAILI, sur ordre d chef MABROUK.

............/ 5.

تابع **الملحق رقم: (42)**.

- 5 -

S . I=MABROUK,originaire de la région de BISKRA,commande les chefs de groupe TALBI M'Hamed ben Abdellah du douar Meggada, TALBI Amar également du douar Meggada,AMAR NAILI des Ouleds NAILS,TAHAR dont j'ignore l'origine.MABROUK a lui même un groupe de six ou sept rebelles et reçoit les ordres de TIDJANI,dont je vous ai donné le signalement et dont j'ignore également l'origine.

Je connais les hors-la-loi suivants,faisant partie des groupes sous les ordres de MABROUK:

- AMAR de la mechta Ouled-Embarek,douar Mahmel.
- M'HAMED ben Mohamed Seghir,ex-goumier,de la mechta Ouled-Si-Tabet,douar Meggada;
- MAROUF,de la mechta Ouled-Si-Tabet,douar Meggada,
- ABDELKADER,de la mechta Ouled-N'Sar,douar Mellagou,
- TALBI Bachir ben Belkacem,de la mechta Ouled-Belkacem,douar Meggada,
- MADANI Mohamed,de la mechta Ouled-AZDIR,douar Mahmel,
- BRAHIM du douar Mahmel,
- AZZEDINE,de la mechta Ouled-Zaïd,douar Mahmel,
- AISSA des Ouled-NAILS,
- HACENE,tunisien
- ABDERRAHMANE,douar Tamarout
- BELKACEM,des Ouleds-Yacoubs,douar Tamza,
- MESSAOUD,de la région de CHERIA-GASSES,

Chaque groupe étant composé de six ou sept hors-la-loi il existe parmi eux,encore une dizaine de rebelles,dont je ne connais ni les noms,ni les prénoms.

Les hors-la-loi de ces différents groupes sont vêtus certains en kaki,d'autres en civil.

Nous étions armés de fusils de guerre statti et Garant et de fusils de chasse dont j'ignore la provenance.Je ne connais pas de dépôt d'armes et de ravitaillement.

Nous n'avions pas de tracts dactylographiés.

J'ai rejoint les hors-la-loi,parceque j'étais sans ressource.Ma femme n'a jamais touché d'argent de la part des rebelles;elle était nourrie depuis mon départ par son oncle LEKHMINE Bachir.

A part les chefs que je vous ai cités,je n'en conn[ais] pas d'autres.Je ne connais pas de rebelles étrangers au pays à part HACENE le tunisien,AMAR NAILI des Ouleds-NAILS,et AI[SSA] également des Ouleds-NAILS.

Nous étions ravitaillés de gré ou de force,par la population.

............../ 6.

تابع الملحق رقم: (42)[42].

- 5 -

S . I=MABROUK, originaire de la région de BISKRA, commande les chefs de groupe TALBI M'Hamed ben Abdellah du douar Meggada, TALBI Amar également du douar Meggada, AMAR NAILI des Ouleds NAILS, TAHAR dont j'ignore l'origine. MABROUK a lui même un groupe de six ou sept rebelles et reçoit les ordres de TIDJANI, dont je vous ai donné le signalement et dont j'ignore également l'origine.

Je connais les hors-la-loi suivants, faisant partie des groupes sous les ordres de MABROUK:

- AMAR de la mechta Ouled-Embarek, douar Mahmel.
- M'HAMED ben Mohamed Seghir, ex-goumier, de la mechta Ouled-Si-Tabet, douar Meggada;
- MAROUF, de la mechta Ouled-Si-Tabet, douar Meggada,
- ABDELKADER, de la mechta Ouled-M'Sar, douar Mellagou,
- TALBI Bachir ben Belkacem, de la mechta Ouled-Belkacem, douar Meggada,
- MADANI Mohamed, de la mechta Ouled-AZDIR, douar Mahmel,
- BRAHIM du douar Mahmel,
- AZZEDINE, de la mechta Ouled-Zaïd, douar Mahmel,
- AISSA des Ouled-NAILS,
- HACENE, tunisien
- ABDERRAHMANE, douar Tamarout
- BELKACEM, des Ouleds-Yacoubs, douar Tamza,
- MESSAOUD, de la région de CHERIA-GASSES,

Chaque groupe étant composé de six ou sept hors-la-loi il existe parmi eux, encore une dizaine de rebelles, dont je ne connais ni les noms, ni les prénoms.

Les hors-la-loi de ces différents groupes sont vêtus certains en kaki, d'autres en civil.

Nous étions armés de fusils de guerre statti et Garant et de fusils de chasse dont j'ignore la provenance. Je ne connais pas de dépôt d'armes et de ravitaillement.

Nous n'avions pas de tracts dactylographiés.

J'ai rejoint les hors-la-loi, parceque j'étais sans ressource. Ma femme n'a jamais touché d'argent de la part des rebelles; elle était nourrie depuis mon départ par son oncle LEKHMINE Bachir.

A part les chefs que je vous ai cités, je n'en conn[ais] pas d'autres. Je ne connais pas de rebelles étrangers au pays à part HACENE le tunisien, AMAR NAILI des Ouleds-NAILS, et AIS[SA] également des Ouleds-NAILS.

Nous étions ravitaillés de gré ou de force, par la population ..../ 6.

42 - A.N.O.M, Boite N°9H/79/38.

الملحق رقم (43): صورة توضح عملية استجواب أربعة مساجين (أسرى) فرنسيين بالقاعدة الشرقية بتاريخ فيفري 1958 م من طرف المجاهد "الطاهر زبيري" بمساعدة "صالح مشنتل" و"عبد الكريم عمروشي"[43].



[43] – أرشيف ملحقة متحف المجاهد خنشلة.

الملحق رقم (44): وثيقة تحصي مراكز الفرز والعبور[44] .

- 11 -

Deuxième Partie

LES CONSTATATIONS DE LA COM ISSION

Actuellement les détentions administratives en Algérie peuvent prendre trois formes particulières selon qu'elles aient lieu dans des centres de triage et de transit, dans les centres d'hébergement ou dans des centres militaires d'internés. Les personnes internées dans ces centres doivent faire l'objet d'un arrêté d'assignation à résidence surveillée.

Ces trois catégories sont examinées ci-après:

I - LES CENTRES DE TRIAGE ET DE TRANSIT -

1°) ORGANISATION:

Il existe en Algérie 84 centres de triage et de transit et 2 au Saharan soit un centre par secteur. Ces centres sont sous la direction, l'administration et la garde de l'autorité militaire.

La Commission a eu l'honneur d'exposer dans son rapport préliminaire du 3 Mai 1960 que la conduite des opérations militaires avait pour fondement principal des renseignements sur les repaires des bandes rebelles, les dépôts, le transport et le trafic des munitions ou explosifs, ainsi que sur l'identification des membres de l'organisation subversive. La Commission précisait que ces indications provenaient le plus souvent d'interrogatoires et de confrontations d'individus appréhendés.

C'est en principe dans les centres de triage et de transit que ces interrogatoires et confrontations ont lieu au cours d'enquêtes dites " opérationnelles" dirigées par les Officiers de Renseignement, aidés par des " équipes" composées de militaires et parfois d'inspecteurs de police détachés au secteur.

...

44- A.N.O.M, Boite N°81F/939.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الأرشيف.

1) الأرشيف الوطني لما وراء البحار (A.N.O.M):

أ- إكس أون بروفانس: العلب 9336/4F3، 93/4412، 91/1F/299، (38)79 09H، 11H (68)65، 01F252، 09H 79/38، 07 sas 68، 07 sas 69، 81F/909، 91/1F/527، 9344/26.

ب- سان فانسان: العلبة 01H 1454.

2) أرشيف هيئة الصليب الأحمر الدولي بجنيف- سويسرا: 01-009-008 BAG 225، BAG 226 008-009-01.

3) الأرشيف القومي التونسي: أ2، 4/208، عدد 1055، عدد1057، 1955.

4) أرشيف السجن المدني بسطيف.

5) أرشيف ملحقة متحف المجاهد تبسة.

6) أرشيف ملحقة متحف المجاهد سطيف.

ثانيا: الشهادات الحية

7) براكني صالح بن أحمد بن علي: شهادة بتاريخ 18- 02- 2014، الساعة 17:30، منزل المعني، ولاية تبسة.

8) براهمي الطيب بن بلقاسم: شهادة بتاريخ 04- 04- 2013 الساعة التاسعة و13 دقيقة، قسمة المجاهدين، بئر العاتر، ولاية تبسة.

9) بن شنوف أحمد بن أحمد بن اعمر: شهادة د.ت، جرياط، رأس العيون، ولاية باتنة.

10) بوترعة عبد المجيد بن الطيب بن إبراهيم: شهادة د.ت، رأس العيون، ولاية باتنة.

11) بوراس لمين: شهادة بتاريخ 2014/02/15، الساعة 12:30، مقهى المعني حي هواري بومدين بلدية بئر العاتر، دائرة بئر العاتر، ولاية تبسة.

12) بوطالب لعروسي: شهادة بتاريخ 17- 05- 2014 على الساعة 15 سا و45د، قسمة المجاهدين، دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

13) زرقين امحمد: شهادة بتاريخ 01- 02- 2014، الساعة 16:30، منزل المعني، بلدية فركان دائرة نقرين، ولاية تبسة.

14) طالب طالب بن محمد: شهادة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة العاشرة، منزل المعني، بئر العاتر، ولاية تبسة.

15) علي محمد بن سعد: شهادة بتاريخ 27-12-2013 ، بمنزل المعني، بلدية بئر العاتر، ولاية تبسة.

16) عليوات إبراهيم بن يونس: شهادة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة 17 و35 دقيقة، منزل المعني، بئر العاتر، ولاية تبسة.

17) عمران أحمد: شهادة بتاريخ 04- 04- 2013، الساعة العاشرة، منزل المعني، دائرة نقرين ولاية تبسة.

18) عوشاش دوادي بن السعيد بن عمار: شهادة د.ت، رأس العيون، ولاية باتنة.

19) عوشاش عوشاش بن العلوي: شهادة د.ت، الرحبات، ولاية باتنة.

20) غريب لمين: شهادة بتاريخ 21- 05- 2014، الساعة 9 سا و15 د، مقهى الرياضي، ولاية تبسة.

21) غنام مناد المدعو الطاهر: شهادة د.ت ، بمسجد تاخمت، ولاية باتنة.

22) قماز حمو: شهادة د.ت، جرياط، رأس العيون، ولاية باتنة.

23) لعراف قشاو: شهادة د.ت، الرحبات، ولاية باتنة.

24) ملوك لزهر: شهادة بتاريخ 04-04-2013، الساعة 15 و36 دقيقة، منزل المعني، بئر العاتر ولاية تبسة.

25) هيبي بشير: شهادة بتاريخ 02-05-2014، الساعة 8 و30د، منزل المعني، دائرة نقرين، ولاية تبسة.

ثالثا: المذكرات الشخصية

26) بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية...، دار هومة، الجزائر، 2007.

27) بورقعة لخضر: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة الجزائر، 2000.

28) بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

29) بونو إيف: مجازر استعمارية، الجمهورية الرابعة: 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، EDIF، الجزائر، 2000.

30) سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي؛ مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954– 1962، دار مداني، الجزائر، 2013، ج01.

31) سعدي حمدان: عائلة وثورة من قصص أولاد سعد نوفمبر 1954"تبسة"، الرحلة للنشر الجزائر، 2015.

32) كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 1962، دار القصبة، الجزائر، 1999.

33) المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1982، ج03.

34) مراردة مصطفى: مذكرات الرائد مصطفى مراردة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

رابعا: الكتب باللغة العربية

35) احدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة احدادن القبة، الجزائر، 2007.

36) براهيمي عبد الحميد: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958- 1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

37) برحايل بلقاسم محمد: أبطال الأوراس، مطبعة البدر، الجزائر، (د.ت).

38) بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر (من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس)، دار هومة الجزائر، 2009.

39) بلاح بشير وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج02.

40) بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الكويت، القاهرة، 2010.

41) بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البلاغ، الجزائر، 2001.

42) بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر1954-معالمها الأساسية-، دار لقمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

43) بن خدة بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، دار هومة، الجزائر، 2005.

44) بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط01، دار طليطلة، المحمدية، الجزائر، 2009.

45) بن سالم جمال الدين: أنظروا إلى أسلحتنا...أنظروا إلى أطبائنا؛ وقائع المنطقة الأولى بالولاية الثالثة متبوعة بملحمة سي حميمي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

46) بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007.

47) بن نبي مالك: شهادات حول ثورة التحرير، تق: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر .2016

48) بو الصفصاف عبد الكريم وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ج02.

49) بو الصفصاف عبد الكريم: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1998.

50) بوالصفصاف عبد الكريم: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف"1954-1962"، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1998.

51) بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

52) بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962) سنوات الحسم والخلاص منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

53) بوزبيد عبد المجيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط02، متيجة للطباعة، الجزائر 2008.

54) بوسلطان محمد وبكاي حمدان: القانون العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

55) بوشارب عبد السلام: تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية الرويبة، الجزائر، 1996.

56) بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط01، دار البعث للنشر والتوزيع، قسنطينة، 1980.

57) بوعزيز يحيى: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2012.

58) بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات متحف المجاهد الجزائر، 1996.

59) بومالي أحسن: إستراتجية الثورة في مراحلها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

60) تابليث عمر: دور غسيرة في ثورة التحرير 1954-1962، مطبعة المعارف، عنابة، الجزائر 2008، ج01.

61) تواتي موسى، عياد رابح: هجومات 20 أوت 1955، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992.

62) جرمان عمار: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2007.

63) جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة: أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة 1954-1962 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

64) جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية باتنة، الجزائر، 1999.

65) جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر لثورة في الأوراس: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

66) جمعية رواد الثورة في منطقة الأوراس: شهداء منطقة الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2002، ج01.

67) جمعية رواد الثورة في منطقة الأوراس: شهداء منطقة الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2002، ج02.

68) الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1986، ج01.

69) الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية الجزائر، 1986، ج03.

70) حافظ حمدي والشرقاوي محمود: الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية، مصر 1968.

71) حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح خلال الثورة التحريرية، ط02، دار العلم والمعرفة، الجزائر 2013.

72) خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

73) الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

74) ركيبي عبد الله: ذكريات من الثورة الجزائرية 1954- 1958، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.

75) زبير رشيد: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر 2012.

76) الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، منشورات المركز الوطن للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر 2007.

77) الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط01، دار البعث، الجزائر، 1984.

78) الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1962)، دار هومة للطباعة، الجزائر 2000، ج 02.

79) الزبيري محمد العربي: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش الجزائر، 2007.

80) زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى نموذجا-، المطبعة الرسمية الجزائر، 2007.

81) زوزو عبد الحميد: ثورة الأوراس 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

82) سعد الله أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1860، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 2000، ج01، القسم الأول.

83) السعدي عباس هاشم: مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.

84) سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط01، دار الأمة، الجزائر، 2001.

85) شريط لخضر وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

86) الصديق محمد الصالح: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، دار هومة، الجزائر، 2009.

87) طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، ط01، دار الشورى، بيروت، لبنان، 1986.

88) عباس محمد: فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2003.

89) عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2013.

90) عجرود محمد: الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد، منشورات الشهاب الجزائر، 2015.

91) عزوي محمد الطاهر: ذكريات المعتقلين: تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية في خلال الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.

92) العسكري إبراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1992.

93) العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة التحريرية، ط02، دار النفائس، بيروت لبنان، 1986.

94) العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية، ط02، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986.

95) علي محمد بن سعد: قصائد البادية من شعر أولاد سيدي عبيد، (د.م.ن)، (د.ت)، ج01.

96) عمراني عبد المجيد: النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954–1962، دار الشهاب باتنة، الجزائر، 1995.

97) عميراوي احميدة: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 2002.

98) العنتري محمد الصالح: فريدة منسية في حال دخول الترك بلدي قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005.

99) عوادي عبد الحميد: القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993.

100) غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1962، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

101) غرزولي الربيع: الصامتون تكلموا...شهادات تاريخية، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر 2009.

102) فركوس صالح بن النبيلي: الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف 1926– 1958 دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2015.

103) فركوس صالح بن النبيلي: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي: المقاومة المسلحة (1830–1962)، دار العلوم، الجزائر، 2012.

104) فرية كمال وآخرون: معتقل قصر الطير من الآلام إلى الآمال، إع وتق: محمد ميموني مديرية ومنظمة المجاهدين، سطيف، الجزائر، 2010.

105) القرصو مليكة: الجزائر 1954- 1962 التعذيب في ميزان النقاش، تقديم: بيار شولي منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

106) قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ج03.

107) قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ج01.

108) قندل جمال: خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء، الجزائر، 2006.

109) قنطاري محمد: من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب وهران، الجزائر، 2007.

110) كواتي مسعود: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2001.

111) مداسي محمد العربي: مغربلو الرمال الأوراس- النمامشة 1954- 1959 منشوراتANEP الجزائر، 2011.

112) مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

113) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الأول حول كفاح المرأة، الجزائر، (د.س).

114) مزهود الصادق: هياكل العدو الفرنسي بولاية ميلة، دار البعث، قسنطينة، (د.س).

115) مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2013.

116) مطمر محمد العيد: "مواجهة فرنسا للثورة في الأوراس نوفمبر 1954-1956"، **في**: جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة الجزائر، 1999.

117) مطمر محمد العيد: ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954- 1962)؛ (أوراس- النمامشة) أو فاتحة النار، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014.

118) مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط01، دار بلوتو، الجزائر 2009.

119) ملاح عمار: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2003.

120) مناصرية يوسف وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

121) منتدى باحثي شمال إفريقيا: تحقيق عن التعذيب في الجزائر، ط01، معهد الهوقار، جينيف 2003.

122) المنظمة الوطنية للمجاهدين: معركة الجرف، مقاولة تبسة للطبع والوراقة، تبسة، 1988.

123) نور عبد القادر وآخرون: حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1986، ج01.

124) هلال عمار: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004.

125) ودوع محمد: الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954- 1962، منشورات دار قرطبة، الجزائر 2012.

126) ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962 دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

127) ولد خليفة محمد العربي: المحنة الكبرى، مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية - نصوص مختارة -كرونولوجيا جزئية- وثائق أساسية، دار الأمل، الجزائر، 2009.

خامسا: كتب مترجمة إلى اللغة العربية

128) إفينو باتريك وبلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ج01.

129) إفينو باتريك وبلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ج02.

130) سطورا بنجامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر: الصادق عماري مصطفى ماضي، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998.

131) بيير هنري سيمون: ضد التعذيب، ط01، نقله عن الفرنسية: بهيج شعبان، دار المعلمين للملايين، بيروت، لبنان، 1957.

132) قروج جاكلين: مداشر وسجون، تر: نسيمة مسعيد، EDIF2000، الجزائر، 2013.

133) برانش رافائيلا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، امدوكال للنشر، الجزائر، 2010.

134) أوعيسى رشيد: كراسات هارتمون السنهاص؛ حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعرافي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

135) بارا روبير: شهادة صحفي في صميم حرب الجزائر، تر: موسى أشرشور ومهني حمدوش ط02، منشورات ألفا، الجزائر، 2013.

136) الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.

137) أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ط02، تر: عياش سلمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

138) بوجلال عمار: حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

139) فانون فرانتز: من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1980.

140) فانون فرانز: العام الخامس للثورة الجزائرية، ط01، تر: ذوقان قرقوط، مراجعة: عبد القادر بوزيدة، ANEP-دار الفارابي، الجزائر، 2004.

141) ليوزو كلود ، منصرون جيل: الاستعمار والقانون والتاريخ مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، تر: بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2007.

142) ليوزو كلودو: العنف، التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري، إبراهيم سعدي، مراد أعراب، المراجعة والإشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر 2007.

143) بوشامة كمال: رسالة إلى روني، تعريب: يحي ولد سيدي أحمد، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

144) قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.

145) حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصلاح المثلوثي، موفم للنشر الجزائر، 1994.

146) كورناتون ميشال: مراكز التجميع في حرب الجزائر، ط01، تر: أ. صلاح الدين، تقديم: تيليون، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ج02.

سادسا: الكتب باللغة الأجنبية

147) Alleg Henri: La Question, R J.-P.Sartre, une victoire, editions Rahma Algérie, 1992.
148) Bousselham Hamid: Quand la France Torturait En Algérie, Edition Rahma/ ANEP, Alger, 2001.
149) Eveno Patrick et Planchais Jean: Guerre d'Algérie dossiers et témoignage Editions La Phomic, Alger, 1990.
150) Horn Alistair: histoire de la guerre d'Algérie, Traduit de L'anglais par: Yves du Guerny, E04, Edition Dahlab, Algérie, 2007.
151) Naquet Pierre Vidal: La torture dans la république(1954-1962), edition Hibr, Algérie, 2012.
152) Naquet Pierre Vidal: les crimes de l'Armée française Algérie 1954-1962 EDIF, Algérie, 2001.
153) Teissier Octave: ALGERIE, Librairie de L. Hachette, Paris, 1865.

سابعا: الجرائد والمجلات

154) أحسن بومالي: الإجراءات القمعية الأولية لعزل الثورة عن الشعب، جريدة الشعب 10 جويلية 1987، ع 1405.
155) أحمد رضوان شرف الدين: التعذيب: قراءة في المجاهد 1957-1962، المصادر، ع08 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، ماي 2003.
156) الأخضر بوالطمين: كفاح ومواقف، مجلة أول نوفمبر، ع 68، 1984.
157) أزغيدي محمد لحسن: مجلة الذاكرة، ع 03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
158) أساليب التعذيب كما روتها وسائل الإعلام الفرنسية، مجلة أضواء تاريخية، ع 04، 2001.
159) بالتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر، المجاهد، ع 09، 20 أغسطس 1957.
160) برانش رافائيل، تينو سيلفي: سرية التعذيب أثناء حرب الجزائر، تر: محمد هناد، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14- 15، خريف- شتاء 2001.
161) بزيان سعدي: الثورة الجزائرية في المصادر الفرنسية، المصادر، ع05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

162) بزيان سعدي: صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954–1962، مجلة أول نوفمبر، ع 129.
163) بلغيث محمد الأمين: موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة، المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 05، السنة 2001.
164) بلقاسم بوخارب: نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة أول نوفمبر، ع 79، السنة 02 14 نوفمبر 1986.
165) بليل نور الدين: المعتقلات والسجون الفرنسية، مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جانفي– فيفري 2002.
166) بن زايد عمار: العذاب والتعذيب، مجلة ألوان، وزارة الثقافة، الجزائر، ع 44، 1980.
167) تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر، المجاهد، ع 107، 01-11-1961.
168) التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية، المجاهد،ع 08، 05 أغسطس 1957.
169) التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟، المجاهد، ع 12، 15 نوفمبر 1957.
170) تيمقلين صلاح الدين: الممارسة الإجرامية في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي، جريدة الخبر السنة الثانية، ع 339، 25-02-1992.
171) الجلادون الفرنسيون أمام حرب الجزائر، المجاهد، ع 10، 05 سبتمبر 1957.
172) جمال يحياوي: الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 05 صيف 2001.
173) الجملة المفيدة، المجاهد، ع 51، 21- 09- 1959.
174) حميد عبد القادر: فرنسيون ينددون بقرار ماسو، جريدة الخبر، ع 293، 06 أوت 2000.
175) خديجة بختاوي: أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 01، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2009.
176) خلاصي علي: أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962، مجلة التراث، ع 07، نوفمبر 1994.

177) خير حسيبة: المرأة الجزائرية في خضم الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 60، 1983.

178) الدرعي محمد: فضائح الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية، مجلة الرؤية، ع 03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997.

179) ريش رتيبة، بوعلام. ب: التعذيب... ممارسات يائسة لقمع الثورة، مجلة الجيش، ع 496 نوفمبر 2004.

180) ش. فيصل: شهادات واعترافات فرنسية، مجلة الوحدة، السنة 15، ع 546، 16- 22 ماي 1991.

181) شبلي.ع: من فظائع المستعمر في معتقل قصر الطير، مجلة الجيش، ع 341، ديسمبر 1991.

182) الضباط الفرنسيون يعترفون بعجزهم عن قهر الشعب الجزائري، المجاهد، ع 59، 11- 01 1960.

183) عزوي محمد الطاهر: المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، مجلة التراث، ع 03، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، الجزائر، 1988.

184) عسال نور الدين: العدالة الاستعمارية خارج القانون، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 01، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2009.

185) فيلالي مختار: فرنسا وأساليب القمع والتعذيب، مجلة التراث، ع 05، فيفري 1992.

186) قبايلي هواري: مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية: مزرعة أمزيان أنموذجا، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع خاص، ديسمبر 2012.

187) قصة سجين: من أماكن التعذيب إلى المحتشدات، المجاهد، ع 13، 01- 12- 1957.

188) قوبي سامية: الممارسات الاستعمارية أثناء الثورة، تر: أمال ف.ش، مجلة الجيش، ع 472 نوفمبر 2002.

189) كواتي مسعود: فرنسا وممارسة التعذيب في الجزائر أثناء الثورة: محاولة بيبلوغرافية، المصادر، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2001.

190) كيف عذبني جنود المظلات، المجاهد، ع 26، 02- 07- 1958.

191) كيف يسجل الفرنسيون التاريخ بدماء الحرية، المجاهد، ع 15، 01- 01- 1958.

192) ماجن عبد القادر: السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياه، مجلة أول نوفمبر، ع 91/90، مارس- أفريل 1988.

193) المجاهد: التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين، ع 59، 11 جانفي 1960.

194) المجاهد: ع 52، 05 أكتوبر 1959.

195) المجاهد: ع 54، 01 نوفمبر1959.

196) المجاهد: ع 81، الصادر في 01 نوفمبر 1960.

197) المجاهد، ع 14، 15- 12- 1957.

198) المجاهد، ع 49، 24 أوت 1959.

199) المجاهد، ع 62، 31 مارس 1960.

200) المجاهد، ع 85، 28- 12- 1959.

201) مجلة الراصد، ع تجريبي، نوفمبر- ديسمبر 2001.

202) مخابر التعذيب، مجلة أضواء تاريخية، ع 04، 2001.

203) مسلم محمد: فرانسوا هولاند يعترف، الاستعمار ظالم وحشي ومدمر، جريدة الشروق اليومي، ع 3871، 21 سبتمبر 2012.

204) مصلحة الدراسات: من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المصادر، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2001.

205) من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف، المجاهد،ع 19، 01 03- 1958.

206) من جحيم المحتشد .... إلى جبالنا الحرة: قصة سجين فر من الجرف، المجاهد، ع 19، 01 03- 1958.

207) هكذا تعيش لو كنت في السجن، المجاهد، ع 57، 15- 12- 1958.

208) هكذا تعيش لو كنت في السجن، المجاهد، ع 58، 28- 12- 1959.

209) هكذا تعيش لو كنت في السجن، المجاهد، ع 60، 25-01-1960.

210) وحشية المتمدنين، المجاهد، ع 81، الصادر في 01 نوفمبر 1960.

211) وشهد شاهد من أهلها، المجاهد، ع 24، 29- 05- 1958.

212) وعلي عبد العزيز: مركز قندورة الرهيب، مجلة أول نوفمبر، ع 94- 95 جويلية- أوت 1988.

213) ولد خليفة محمد العربي: فرنسا تعذب في الجزائر ... فظائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة، المصادر، ع 05، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

214) ياحي محمد: قراءة في كتاب التعذيب والجيش الفرنسي خلال حرب الجزائر 1954 1962 مجلة الراصد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ديسمبر 2001.

ثامنا: الرسائل الجامعية

215) بومزو عز الدين: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري (إرنست مرسيه نموذجا)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، (2007-2008).

216) الدام محمد: السجون الفرنسية بالجزائر سجن لامبيز نموذجا 1954- 1962م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011- 2012.

217) زغينة محمد: شعر السجون والمعتقلات في الجزائر، 1954–1962، رسالة ماجستير جامعة باتنة، السنة الجامعية 1998–1999.

218) شلي أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

219) صحراوي بلقاسم: معتقل قصر الطير (1956– 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006.

220) عبد المالك بوعريوة: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1962، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005– 2006.

221) قشاعي فلة المولودة موساوي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989– 1990.

222) مريوش أحمد: الحركات الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005– 2006.

تاسعا: أعمال الملتقيات

223) بوكنة عبد العزيز: "الإستراتيجية العسكرية الفرنسية من منظور الكتابات الأنجلو- أمريكية" **في**: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة، الجزائر، 1996.

224) قاسمي إبراهيم: الجرف، أم المعارك **في** وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي يومي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

225) مناصرية يوسف: معركة الجرف بين إستراتيجيتين **في** وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي يومي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

226) نصر الله فريد: التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى(الأوراس) **في** وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي يومي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

227) وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي يومي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

عاشرا: الموسوعات والقواميس

228) Code pénitentiaire 1874 l’arrêté sur l’organisation des prisons en Algérie.

229) Dictionnaire de législation Algérienne, Code Annoté et manuel raisonné des lois, l’arrêté du 29 décembre 1867, vol 03.

230) Dominique & Michèle Frémy, Quid 99, RTL & Robert Laffont, 1998.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
فصل تمهيدي: انطلاق الثورة في الشرق الجزائري ورد فعل الاستعمار الفرنسي	
أولا: جغرافية الشرق الجزائري.	12
ثانيا: التنظيم العسكري بالشرق الجزائري غداة انطلاق الثورة التحريرية.	15
01- المنطقة الأولى: الأوراس.	18
02- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.	25
03- المنطقة الثالثة: بلاد القبائل.	29
ثالثا: الإجراءات العسكرية الفرنسية في الشرق الجزائري.	31
01- الإمدادات العسكرية.	32
02- العمليات العسكرية الفرنسية بالشرق الجزائري.	34
03- التشريعات الفرنسية الاستثنائية.	35
رابعا: الحرب النفسية.	41
خامسا: الأسلاك الشائكة المكهربة.	45
سادسا: المحتشدات.	46
سابعا: سياسة الحصار الغذائي والتجويع.	52
الفصل الأول: دوافع وأهداف وأشكال التعذيب	
أولا: دوافع التعذيب وأهدافه.	58
ثانيا: أشكال التعذيب.	71
01-التعذيب الجسدي.	73

02-التعذيب النفسي.	89
ثالثا: الأجهزة الممارسة للاستنطاق والتعذيب.	99
رابعا: أماكن التعذيب.	115
خامسا: صور الاعتقال والتعذيب في الشرق الجزائري.	122
الفصل الثاني: مواقف وشهادات حول سياسة التعذيب الفرنسية	
أولا: المواقف الرسمية الفرنسية من التعذيب.	142
01-موقف الحكومة والمسؤولين الفرنسيين.	142
02-موقف الأجهزة الإدارية المختصة.	157
03-موقف العدالة الفرنسية.	158
ثانيا: مواقف وشهادات القيادات العسكرية والمدنية.	163
01-مواقف الشخصيات العسكرية.	163
02-مواقف وشهادات الشخصيات المدنية والمثقفين الفرنسيين.	174
ثالثا: موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من التعذيب.	193
01- الحزب الشيوعي الفرنسي.	194
02- موقف حزب الخضر.	194
03- الحزب الاشتراكي الفرنسي.	195
04- حزب التجمع من أجل الجمهورية.	196
رابعا: موقف الرأي العام ووسائل الإعلام الفرنسية.	197
01- موقف الرأي العام الفرنسي.	197
02- موقف الصحف ودور النشر الفرنسية.	199
خامسا: ردود الفعل الجزائرية على سياسة التعذيب.	205

01- رد فعل جبهة التحرير الوطني.	205
02- موقف جريدة المجاهد.	207
03- رد فعل الطلبة الجزائريين.	210
سادسا: ردود فعل المنظمات الدولية والإقليمية حول التعذيب في الجزائر.	212
01-اللجنة الدولية للصليب الأحمر.	212
02-موقف جمعية حقوق الإنسان.	217
03-المجلس العالمي للصحة.	217
04-موقف جامعة الدول العربية.	217
الفصل الثالث: واقع السجون والمعتقلات في الشرق الجزائري	
أولا: مفاهيم عامة.	220
01- تعريف السجن.	220
02- تعريف المعتقل.	225
03- المحتشدات.	227
04- الفرق بين السجن والمعتقل والمحتشد.	228
ثانيا: المعتقلات الكبرى في الشرق الجزائري.	229
01- دوافع وأهداف إنشاء المعتقلات.	231
02- اختيار مواقع المعتقلات.	233
03- نماذج من المعتقلات في المنطقة الشرقية.	234
04- أصناف المعتقلين.	236
05- الأوضاع والظروف داخل المعتقلات.	239
ثالثا: ظروف الحياة في المعتقلات والسجون.	249

01- استقبال المعتقلين.	252
02- نظام الأكل.	254
03- إضراب الجوع.	257
04- نظام النوم.	259
05- الحلاقة.	261
06- المصحة.	261
07- النشاطات السياسية والثقافية.	263
08- الشعائر والاحتفال بالمناسبات الدينية.	265
09- الأشغال اليومية.	266
10- المراسلات والزيارات.	269
11- عمليات الفرار من المعتقلات والسجون.	270
رابعا: أصناف التعذيب داخل المعتقلات والسجون.	276
01- النار.	278
02- الآلات الحديدية.	278
03- الحبل.	279
04- الدفن.	279
خامسا: وضعية المرأة الجزائرية داخل السجون والمعتقلات.	280
01- وضع ودور المرأة في السجون والمعتقلات.	282
02- دورها في المحتشدات.	284
سادسا: معتقل قصر الطير.	284
01- الموقع وتاريخ الإنشاء.	285

02- دوافع إنشاء المعتقل.	286
03- مرافق المعتقل.	289
سابعا: شهادات حية للمعتقلين في السجون والمعتقلات.	294
الخاتمة	307
قائمة الملاحق	314
قائمة المصادر والمراجع	359
فهرس الموضوعات	

العنوان: التعذيب والمعتقلات والسجون في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962

كانت سياسة القمع والإبادة الجماعية والتعذيب والسجن والاعتقال ضد الجزائريين مدروسة ومخططا لها من قبل الإدارة الفرنسية المحتلة، حيث بنت السجون وأقامت المعتقلات والمحتشدات لتستوعب أكبر عدد ممكن من الموقوفين الجزائريين بمجرد الاشتباه في أمرهم، وازدادت الإجراءات القمعية والاستثنائية بعد انطلاق الثورة التحريرية، إذ مارست السلطات الفرنسية بمختلف أجهزتها أبشع وسائل التعذيب في الجزائر عامة وفي الشرق الجزائري خاصة.

الكلمات المفتاحية: التعذيب، المعتقلات، السجون، وسائل التعذيب، الجرائم.

Le titre : Torture, détention et prisons dans la région de l'Est pendant la révolution Algérienne 1954-1962

La politique de répression, de génocide et d'emprisonnement contre les Algériens a été planifiée par l'administration française en Algérie. Les prisons ont été construites, les centres de détention etles camps de concentration ont été mis en place pour accueillir le plus grand nombre de détenus algériens. Les mesures répressives exceptionnelles se sont intensifiées après le déclenchement de la révolution de libération le 1er novembre 1954. Les autorités françaises ont opéré à des méthodes de torture les plus horribles contre les Algériens en général et à l'est algérien en particulier.

Les mots clés : Torture, Centres de détention, Les prisons, Méthodes de torture, Les crimes.

The title: Torture and Detention and Prisons in the Eastern Region during the 1954-1962 Algerian Revolution

The policy of repression, genocide and imprisonment against Algerians was planned by the French administration in Algeria. Prisons have been built, detention centers and concentration camps have been set up to accommodate the largest number of Algerian detainees. Exceptional repressive measures intensified after the revolution of the liberation on 01 November 1954.The French authorities operated on the most horrific methods of torture against Algerians in general and in eastern Algeria in particular.

Key words : Torture, Detention centers, Prisons, Methods of torture, The crimes.